جامعة القاهرة

كلية الهندسة

التكامل الإقليمى كمحفز للتنمية

"دراسة حالة التكتلات العالمية"

إعداد الباحث

مراد مدحت حسن الزينى

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

فى الهندسة المعمارية

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٧

التكامل الإقليمى كمحفز للتنمية

"دراسة حالة التكتلات العالمية"

إعداد الباحث

مراد مدحت حسن الزينى

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستيرالعلوم

فى الهندسة المعمارية

تحت إشراف

أ.د/ طارق عبد اللطيف أبو العطا

أستاذ الهندسة المعمارية والتخطيط الإقليمى والعمرانى

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٧

التكامل الإقليمى كمحفز للتنمية

"دراسة حالة التكتلات العالمية"

إعداد الباحث

مراد مدحت حسن الزينى

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستيرالعلوم

فى الهندسة المعمارية

يعتمد من لجنة الممتحنين

أ.د / طارق عبد اللطيف أبو العطا المشرف الرئيسى

أ.م.د / سوسن يعقوب بكر الممتحن الداخلى

أ.د / مصطفى عبد الحفيظ الممتحن الخارجى

(أستاذ العمارة والتخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة قناة السويس)

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٧

مهندس : مراد مدحت الزينى.

تاريخ الميلاد : ١٩٩٠/٢/١٢.

الجنسية : مصرى.

تاريخ التسجيل : ٢٠١٢/١٠/١.

تاريخ المنح : / / ٢٠١٧

القسم : الهندسة المعمارية.

الدرجة : ماجستير العلوم.

المشرفون : أ.د / طارق عبد اللطيف أبو العطا.

الممتحنون : أ.د / طارق عبد اللطيف أبو العطا (المشرف الرئيسى)

أ.م.د / سوسن يعقوب بكر (الممتحن الداخلى)

أ.د / مصطفى عبد الحفيظ (الممتحن الخارجى)

(أستاذ العمارة والتخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة قناة السويس)

عنوان الرسالة :

" التكامل الإقليمى كمحفز للتنمية (دراسة حالة التكتلات العالمية)"

الكلمات الدالة : (التكامل الإقليمى – التنمية الإقتصادية – التنمية الشاملة – تجارب التكتلات العالمية – إستراتيجية التكامل العربى)

ملخص البحث :

يعتمد البحث على دراسة أسباب تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً وعدم إستطاعتها تحقيق معدلات التنمية المرغوبة ومن ثم تحقيق الرخاء الإقتصادى واللحاق بركب الدول المتقدمة، وكيفية إستخدام سياسة التكامل الإقليمى لتحفيز عملية التنمية فى هذه الدول.

وينقسم البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية ، ويتم الإعتماد على المنهج الإستقرائى فى الباب الآول من خلال دراسة السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً ، بينما يعتمد الباب الثانى على المنهج التحليلى من خلال تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية ، وأخيراً يعتمد الباب الثالث على المنهج التطبيقى من خلال إقتراح نموذج تطبيقى لسياسة التكامل الإقليمى على المستوى العربى.

شكروتقدير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ .. "وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ "... صدق الله العظيم

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنى لإتمام هذا البحث لإخراجه بهذه الصورة التى أمل أن تلقى إستحسان كل من يطلع عليه...

وأتوجه بالشكر الخاص إلى **أمى وأبى** على دعمهم المستمر وتوفير المناخ العلمى والحياتى للعمل والإبداع بشكل عام ، وفى بحث رسالة الماجيستير بشكل خاص ، حيث إنهما لم يبخلا على بأى جهد ، بارك الله لهما وجزاهم كل خير بما فعلوا معى ومع إخوتى.

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذى ومعلمى **أ.د/ طارق عبد اللطيف أبو العطا** الموجه الرئيسى لى والمشرف الرئيسى على البحث على مجهوده الوافر وتوجيهاته المستمرة لى ، حيث إننى تعلمت منه الكثير ولولاه ما كان ظهر هذا البحث إلى النور، حيث إنه أعطى لى المساحة الكافية للعمل مع التقويم المستمر للبحث ، كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتى الأفاضل الذين علمونى فى جميع المراحل التعليمية.

وأقدم الشكر والتقدير إلى محمد أبو السعود على مجهوده ونصائحه المستمرة معى خلال سنوات الكلية وفى هذا البحث تحديداً ، حيث أنه لم يبخل على بأى جهد فجزاه الله كل خير على ما قدمه لى وجعله فى ميزان حسناته فنعم الآخ ونعم الصديق.

مراد مدحت الزينى

إهداء إلى

. . . أمى وأبى

. . . أخى وأختى

. . . روح جدى رحمة الله عليه

. . . خطيبتى إسراء

محتوي الموضوعات				الصفحة
الباب الأول	**السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً**			١
الفصل الأول	**سياسات وإستراتيجيات التنمية فى الدول الأقل نمواً ومدى نجاح تلك السياسات**			٣
١-١	**الإستراتيجيات الإقليمية فى الدول الأقل نمواً**			٤
	١-١-١	إسترتيجية الإنتشار		٤
	١-١-٢	إستراتيجية التركيز		٥
	١-١-٣	إستراتيجية الإنتشار المركز (أقطاب النمو)		٥
٢-١	**١-٢ سياسات التنمية الإقليمية فى مصر**			٦
	١-٢-١	سياسة محاور التنمية الإقليمية		٦
	١-٢-٢	سياسة تنمية الأقاليم الهامشية		٧
	١-٢-٣	سياسة المشروعات القومية المستحدثة		٧
	١-٢-٤	سياسة تنمية المناطق السياحية (الساحلية)		٨
	١-٢-٥	سياسة قرى الإستصلاح		١٠
الفصل الثانى	**المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً**			١١
١-٢	**النظام العالمى الجديد**			١٢
٢-٢	**العولمة**			١٣
	٢-٢-١	مفهوم العولمة		١٣
	٢-٢-٢	مسببات العولمة		١٤
	٢-٢-٣	مظاهر العولمة		١٥
		٢-٢-٣-١	المؤسسات المالية العالمية	١٥
		٢-٢-٣-٢	منظمة التجارة العالمية	١٥
		٢-٢-٣-٣	ثورة تكنوليجيا المعلومات والإتصالات	١٧
		٢-٢-٣-٤	الشركات العالمية متعددة الجنسيات	١٨
الفصل الثالث	**تأثيرات العولمة والمستجدات العالمية على مجالات التنمية فى الدول الأقل نمواً**			٢١
١-٣	**إنعكاسات العولمة على المجالات الإقتصادية**			٢٢
	٣-١-١	تأثير العولمة الإقتصادية على المستوى الدولى		٢٢
		٣-١-١-١	تغير سمات الإقتصاد العالمى	٢٢
		٣-١-١-٢	الإرتباط ما بين الإقتصاد العالمى والسياسة الدولية	٢٣
		٣-١-١-٣	تغير الفاعل الرئيسى فى الإقتصاد	٢٣
		٣-١-١-٤	تحول الأسواق فى ظل الإقتصاد العالمى الجديد	٢٣
		٣-١-١-٥	رسم خريطة إقتصادية جديدة للعالم	٢٣
	٣-١-٢	تأثير العولمة الإقتصادية على المستوى الإقليمى:		٢٣
		٣-١-٢-١	التغيرات الهيكلية فى الأقاليم العالمية	٢٣
		٣-١-٢-٢	التكامل ما بين الأسواق	٢٤
	٣-٢	إنعكاسات العولمة على المجالات السياسية		٢٥
	٣-٣	إنعكاسات العولمة على المجالات الإجتماعية		٢٦
	٣-٤	إنعكاسات العولمة على مجال العمران		٢٦

محتوي الموضوعات				الصفحة
	٣-٤-١	المستوطنات البشرية فى عصر العولمة		٢٦
		٣-٤-١-١	سمات المستوطنات البشرية فى عصر العولمة	٢٧
		٣-٤-١-٢	إنعكاسات العولمة على المستوطنات البشرية	٢٧
		٣-٤-١-٣	الأنماط العمرانية الجديدة المصاحبة لظهور العولمة	٢٩
الفصل الرابع	**التكامل والتنمية الإقليمية**			٣١
٤-١	مفهوم التكامل			٣٢
	٤-١-١	التكامل فى علم الإقتصاد		٣٢
	٤-١-٢	التكامل فى علم السياسة		٣٣
٤-٢	أهداف التكامل			٣٣
	٤-٢-١	الأهداف الإقتصادية للتكامل		٣٣
	٤-٢-٢	الأهداف السياسية والأمنية		٣٤
٤-٣	درجات التكامل الإقتصادى			٣٥
	٤-٣-١	منطقة التجارة الحرة – Free Trade Area		٣٥
	٤-٣-٢	الإتحاد الجمركى – Customs Union		٣٥
	٤-٣-٣	السوق المشتركة Common Market		٣٦
	٤-٣-٤	الإتحاد الإقتصادى Economic Union		٣٦
	٤-٣-٥	الإندماج الإقتصادى Economic Integration		٣٦
٤-٤	التكامل الإقليمى ومراحل تطوره			٣٧
	٤-٤-١	مفهوم التكامل الإقليمى		٣٧
	٤-٤-٢	الإطار الجغرافى للتكامل الإقليمى		٣٧
٤-٥	مستويات التكامل الإقليمى			٣٧
	٤-٥-١	المستوى شبه الإقليمى Sub Regional Level		٣٧
	٤-٥-٢	المستوى الإقليمى Regional Level		٣٧
	٤-٥-٣	المستوى فوق الإقليمى Supra – Regional Level		٣٧
٤-٦	مراحل تطور التكامل الإقليمى			٣٧
	٤-٦-١	مرحلة الإقليمية القديمة		٣٨
	٤-٦-٢	مرحلة الإقليمية الجديدة		٣٨
٤-٧	المنهج الوظيفى للتكامل الإقليمى			٣٩
٤-٨	العلاقة ما بين التنافسية والتكامل الإقليمى			٤٠
	٤-٨-١	دور القدرة التنافسية فى نمو المدن		٤٠
	٤-٨-٢	أهداف التكامل ما بين المدن		٤٠
	٤-٨-٣	التنافس و التكامل فى نظام المدن		٤٠
	نتائج الباب الأول			٤٢
الباب الثانى	**تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية**			٤٤
	مقدمة الباب الثانى			٤٥
الفصل الخامس	**تحليل تجربة التكامل للإتحاد الأوروبى.**			٤٦

محتوي الموضوعات			الصفحة
٥-١	التطور التاريخى لنشأة الإتحاد الأوروبى		٤٧
	٥-١-١	نشأة الجماعة الإقتصادية الأوروبية	٤٧
		٥-١-١-١ منظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى.	٤٧
		٥-١-١-٢ إتحاد المدفوعات الأوروبى	٤٧
		٥-١-١-٣ الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ	٤٧
		٥-١-١-٤ معاهدة روما	٤٨
٥-٢	مراحل تكامل الجماعة الإقتصادية الأوروبية		٤٨
	٥-٢-١	الإتحاد الحمركى	٤٨
	٥-٢-٢	معاهدة السوق الأوروبية المشتركة	٤٩
	٥-٢-٣	الإنتقال من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة	٤٩
	٥-٢-٤	معاهدة ماستريخت	٤٩
	٥-٢-٥	العملة الموحدة للإتحاد الأوروبى	٥٠
٥-٣	السياسات الأوروبية المشتركة		٥١
	٥-٣-١	سياسة الشبكات الأوروبية العابرة	٥١
	٥-٣-٢	السياسة الزراعية المشتركة	٥٢
		٥-٣-٢-١ أهداف السياسة الزراعية المشتركة	٥٢
	٥-٣-٣	سياسة الصيد المشتركة	٥٢
		٥-٣-٣-١ أهداف سياسة الصيد المشتركة	٥٢
	٥-٣-٤	سياسة التجارة المشتركة	٥٢
		٥-٣-٤-١ أهداف سياسة التجارة المشتركة	٥٢
	٥-٣-٥	سياسة الطاقة للإتحاد الأوروبى	٥٣
	٥-٣-٦	سياسة القطاع الصناعى الأوروبى	٥٣
	٥-٣-٧	السياسة البيئية للإتحاد الأوروبى	٥٤
	٥-٣-٨	السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبى	٥٤
		٥-٣-٨-١ أهداف السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبى	٥٤
٥-٤	تحليل التكامل إقتصادياً		٥٦
	٥-٤-١	الهيكل الإقتصادى الإقليمى	٥٦
	٥-٤-٢	الأداء الإقتصادى الأقليمى	٥٧
٥-٥	تحليل التكامل ديموغرافيا		٥٩
	٥-٥-١	التغير الديموغرافى	٥٩
	٥-٥-٢	التعليم والقوى العاملة	٦٢
	٥-٥-٣	سوق العمل	٦٤
	٥-٥-٤	ملخص مؤشرات التكامل الإجتماعى	٦٦
٥-٦	تحليل التكامل عمرانياً		٦٧
	٥-٦-١	شبكة المدن الأوروبية	٦٧
	٥-٦-٢	الاقطاب الأوروبية فى التكامل العالمى	٦٩

محتوي الموضوعات				الصفحة
	٥-٦-٣	تحليل المناطق الحضرية والريفية		٧١
	٥-٦-٤	الآتصالية الآوروبية		٧٣
		٥-٦-٤-١	الإتصالية المحلية والإقليمية	٧٣
		٥-٦-٤-٢	سهولة الوصول إلى المعلومات	٧٤
٥-٧	الأقاليم الأوروبية بالنسبة للعالم			٧٧
	٥-٧-١	الأداء الإقتصادى للآتحاد الأوروبى بالنسبة للتكتلات العالمية		٧٧
	٥-٧-٢	الإتحاد الأوروبى والتجارة الدولية		٨٠
الفصل السادس	**تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل ما بين الدول**			٨٢
٦-١	تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)			٨٣
	٦-١-١	نشأة تكتل النافتا		٨٣
	٦-١-٢	المبادىء العامة للإتفاقية		٨٤
	٦-١-٣	القطاعات التى تسرى عليها الإتفاقية		٨٤
	٦-١-٤	أهداف الإتفاقية		٨٥
		٦-١-٤-١	الأهداف الخاصة بالمكسيك	٨٦
		٦-١-٤-٢	الأهداف الخاصة بكندا	٨٦
		٦-١-٤-٣	الأهداف الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية	٨٦
	٦-١-٥	النظام المؤسسى للإتفاقية		٨٦
	٦-١-٦	بعض المؤشرات الإقتصادية لتكتل النافتا		٨٧
		٦-١-٦-١	التعداد السكانى	٨٧
		٦-١-٦-٢	تدفقات التجارة البينية داخل التكتل	٨٩
	٦-١-٧	أثر الإتفاقية على الإقتصاد المكسيكى		٩٠
٦-٢	منتدى التعاون الإقتصادى لأسيا والمحيط الباسيفيكى			٩٢
	٦-٢-١	نشأة الآبيك		٩٢
	٦-٢-٢	أهداف الأبيك		٩٣
	٦-٢-٣	مضمون بعض قمم الآبيك		٩٣
	٦-٢-٤	بعض المؤشرات الإقتصادية للأبيك		٩٤
		٦-٢-٤-١	منتدى الأبيك بالنسبة للإقتصاد العالمى	٩٤
		٦-٢-٤-٢	مؤشرات الأداء الإقتصادى الإقليمى لدول مجموعة الأبيك	٩٥
		٦-٢-٤-٣	مؤشرات التجارة فى مجموعة الأبيك	٩٦
		٦-٢-٤-٤	المؤشرات الإستثمارية لدول مجموعة الإبيك	٩٧
٦-٣	تجربة رابطة أمم جنوب شرق أسيا ASEAN			٩٨
	٦-٣-١	دوافع الرابطة وألية العمل		٩٨
	٦-٣-٢	الهيكل التنظيمى لتكتل الأسيان		٩٩
	٦-٣-٣	أهمية تكتل رابطة الأسيان		١٠١
	٦-٣-٤	الإنجازات والتحديات		١٠١
	٦-٣-٥	أهم المؤشرات الإقتصادية لدول تكتل الأسيان		١٠١

محتوي الموضوعات				الصفحة
		٦-٣-٥-١	تكتل الأسيان بالنسبة للإقتصاد العالمى	١٠١
		٦-٣-٥-٢	المؤشرات الإقتصادية لدول الأسيان	١٠٣
		٦-٣-٥-٣	الأداء التجارى لدول الأسيان	١٠٤
		٦-٣-٥-٤	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى دول الأسيان	١٠٥
		٦-٣-٥-٥	مشروعات الربط العمرانى لتكتل الأسيان	١٠٦
٦-٤	تجربة مجلس التعاون الخليجى			١٠٨
	٦-٤-١		نشأة مجلس التعاون الخليجى	١٠٨
	٦-٤-٢		أهداف مجلس التعاون الخليجى	١٠٨
	٦-٤-٣		مسيرة العمل المشترك	١٠٩
		٦-٤-٣-١	الإتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى	١١٠
		٦-٤-٣-٢	السوق الخليجية المشتركة	١١٠
		٦-٤-٣-٣	الإتحاد النقدى والإقتصادى	١١٠
	٦-٤-٤		بعض المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى	١١١
		٦-٤-٤-١	معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى	١١١
		٦-٤-٤-٢	الناتج المحلى الإجمالى	١١٢
		٦-٤-٤-٣	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	١١٢
		٦-٤-٤-٤	التجارة الخارجية	١١٢
		٦-٤-٤-٥	سوق العمل	١١٣
	٦-٤-٥		مشروعات الربط العمرانى والبنى الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجى	١١٤
		٦-٤-٥-١	مشروع الربط الكهربائى	١١٤
		٦-٤-٥-٢	مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجى	١١٥
		٦-٤-٥-٣	جسر الملك فهد	١١٦
		٦-٤-٥-٤	الجسر الثانى المقترح للربط بين السعودية والبحرين (جسر الملك حمد)	١١٦
٦-٥	تجربة التكامل ما بين كوبنهاجن – مالمو / إقليم أوريسند			١١٧
	٦-٥-١		الشبكات العمرانية لآقليم أوريسند	١١٨
		٦-٥-١-١	نظام تصنيف الوحدات الإقليمة	١١٨
	٦-٥-٢		مشروعات التكامل العمرانى	١١٩
		٦-٥-٢-١	برنامج مشروعات التكامل الحدودى	١١٩
	٦-٥-٣		مشروعات الربط العمرانى للإقليم	١٢١
		٦-٥-٣-١	جسر أوريسند Oresund Bridge	١٢٢
		٦-٥-٣-٢	خطوط السكك الحديدية	١٢٢
		٦-٥-٣-٣	وادى ميديكون Medicon Valley	١٢٢
	٦-٥-٤		تحليل مؤشرات التكامل داخل إقليم أوريسند	١٢٤
		٦-٥-٤-١	مؤشرات الهجرة الداخلية فى الإقليم	١٢٤
		٦-٥-٤-٢	الناتج المحلى الإجمالى للأقليم	١٢٥

محتوي الموضوعات			الصفحة
الفصل السابع	**النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية**		١٢٦
٧-١	نتائج تحليل تجربة تكامل الإتحاد الأوروبى		١٢٧
	٧-١-١	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٢٧
	٧-١-٢	السياسات الإقتصادية الحاكمة للتكامل الآوروبى	١٢٧
	٧-١-٣	أقطاب النمو فى التكتل الآوروبى	١٢٨
	٧-١-٤	الربط العمرانى ما بين دول التكتل الآوروبى	١٢٨
	٧-١-٥	درجة التكامل الإقتصادى التى وصل إليها الإتحاد الآوروبى	١٢٩
	٧-١-٦	المشروعات التنموية والعمرانية للاتحاد الآوروبى	١٣٠
٧-٢	نتائج تحليل تجربة منطقة التجارة الحرة لآمريكا الشمالية NAFTA		١٣١
	٧-٢-١	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣١
	٧-٢-٢	مشروعات الربط العمرانى ما بين دول التكتل	١٣١
٧-٣	نتائج تحليل تجربة منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والمحيط الباسيفيكى APEC		١٣٢
	٧-٣-١	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣٢
	٧-٣-٢	اللجان الخاصة بإدارة تكتل الآبيك	١٣٣
٧-٤	نتائج تجربة رابطة أمم جنوب شرق أسيا ASEAN		١٣٥
	٧-٤-١	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣٤
	٧-٤-٢	سياسات التعاون ما بين أعضاء تكتل الآسيان	١٣٤
	٧-٤-٣	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣٤
	٧-٤-٤	الإتصالية والربط العمرانى ما بين دول التكتل	١٣٥
٧-٥	نتائج تحليل تجربة مجلس التعاون الخليجى		١٣٥
	٧-٥-١	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣٧
		٧-٥-١-١ قطاعات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى	١٣٧
		٧-٥-١-٢ السياسات المشتركة ومجالات التعاون	١٣٧
	٧-٥-٢	القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون	١٣٨
	٧-٥-٣	الإتصالية والربط العمرانى ما بين دول التكتل	١٣٨
٧-٦	نتائج تحليل تجارب التكامل ما بين المدن الأوروبية		١٣٩
٧-٧	تحديد مؤشرات التكامل الإقليمى لقياس استفادة الدول من الدخول فى التكتلات		١٣٩
	٧-٧-١	مؤشرات الإقتصاد الكلى	١٣٩
	٧-٧-٢	مؤشرات حركة التجارة	١٤٠
	٧-٧-٣	مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة	١٤٠
	٧-٧-٤	مؤشرات التدفق السياحى	١٤٠
	٧-٧-٥	مؤشرات الإتصالية التكنوليجية	١٤٠
	٧-٧-٦	المؤشرات الديموغرافية	١٤٠
الباب الثالث	**قياس دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول وإقتراح نموذج لتطبيق سياسة التكامل عربياً**		١٤١
	مقدمة الباب الثالث		١٤٢

محتوي الموضوعات				الصفحة
الفصل الثامن	**تقييم مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات**			١٤٣
٨-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتكتل النافتا			١٤٤
	٨-١-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك		١٤٤
		٨-١-١-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك فى الفترة قبل وبعد الدخول فى تكتل النافتا	١٤٤
		٨-١-١-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا	١٤٦
	٨-١-٢	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا		١٤٦
		٨-١-٢-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا فى الفترة قبل وبعد الدخول فى تكتل النافتا	١٤٦
		٨-١-٢-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا	١٤٨
	٨-١-٣	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة الأمريكية		١٤٩
		٨-١-٣-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة فى الفترة قبل وبعد الدخول فى تكتل النافتا	١٤٩
		٨-١-٣-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا	١٥٠
	٨-١-٤	تقييم مدى إستفادة الدول الإعضاء من دخولها فى تكتل النافتا		١٥١
		٨-١-٤-١	تقييم مدى إستفادة المكسيك من الدخول فى تكتل النافتا	١٥١
		٨-١-٤-٢	تقييم مدى إستفادة كندا من الدخول فى تكتل النافتا	١٥٢
		٨-١-٤-٣	تقييم مدى إستفادة الولايات المتحدة من الدخول فى تكتل النافتا	١٥٢
٨-٢	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى			١٥٣
	٨-٢-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمملكة العربية السعودية		١٥٣
		٨-٢-١-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للسعودية فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٣
		٨-٢-١-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للسعودية بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٤
	٨-٢-٢	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للبحرين		١٥٤
		٨-٢-٢-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للبحرين فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٤
		٨-٢-٢-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للبحرين بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٤
	٨-٢-٣	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للآمارات العربية المتحدة		١٥٥
		٨-٢-٣-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للإمارات فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٥
		٨-٢-٣-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للإمارات بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٥
	٨-٢-٤	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للكويت		١٥٦
		٨-٢-٤-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للكويت فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٦

محتوي الموضوعات				الصفحة
		٨-٢-٤-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للكويت بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٦
	٨-٢-٥		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة عمان	١٥٦
		٨-٢-٥-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لعمان فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٦
		٨-٢-٥-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى لعمان بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٧
	٨-٢-٦		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة قطر	١٥٧
		٨-٢-٦-١	تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لقطر فى الفترة قبل وبعد الدخول فى التكتل	١٥٧
		٨-٢-٦-٢	تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى لقطر بعد ١٠ سنوات من الدخول فى التكتل	١٥٧
	٨-٢-٧		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتجربة دول مجلس التعاون الخليجى	١٥٨
٨-٣	تحليل التكامل الإقليمى لدول تكتل الأسيان			١٥٨
	٨-٣-١		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة الفلبين	١٥٨
	٨-٣-٢		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة تايلاند	١٥٩
	٨-٣-٣		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة إندونيسيا	١٦١
	٨-٣-٤		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة سنغافورة	١٦٢
	٨-٣-٥		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة برونای دار السلام	١٦٣
	٨-٣-٦		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة كمبوديا	١٦٣
	٨-٣-٧		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة لاوس	١٦٣
	٨-٣-٨		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة ماليزيا	١٦٤
	٨-٣-٩		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة ميناامار	١٦٥
	٨-٣-١٠		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتجربة تكتل دول الأسيان	١٦٦
٨-٤	تحليل تجربة التكامل الإقليمى لتكتل الأبيك			١٦٦
	٨-٤-١		تقييم التكتل من حيث مؤشرات حجم التجارة البينية	١٦٧
	٨-٤-٢		تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول تكتل الأبيك	١٦٨
الفصل التاسع	**نموذج تطبيقى لسياسة التكامل الإقليمى على الحالة العربية**			١٦٩
٩-١	العناصر الاساسية لقيام التكامل الاقليمى العربى			١٧١
٩-٢	مستويات (مراحل) التكامل الاقليمى العربى المقترح			١٧١
٩-٣	تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الاقليمى على المستوى العربى			١٧٢
	٩-٣-١		المخطط القومى المقترح للتنمية المكانية الشاملة لمصر	١٧٣
	٩-٣-٢		معايير تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى	١٧٤
	٩-٣-٣		رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	١٧٥
٩-٤	مدن الربط الرئيسية ما بين السعودية ومصر			١٧٦
	٩-٤-١		من مصر: (مدينة شرم الشيخ)	١٧٦
	٩-٤-٢		من السعودية : (منطقة تبوك)	١٧٦
٩-٥	التجارب السابقة للربط العمرانى ما بين المدن المتكاملة			١٧٦

محتوي الموضوعات			الصفحة
	٩-٥-١	مشروع جسر الربط ما بين مصر والسعودية	١٧٧
٩-٦	إستراتيجيات التنمية العمرانية المقترحة لمناطق التكامل الإقليمى		١٧٨
	٩-٦-١	إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك	١٧٨
	٩-٦-١-١	الإطار العام للأنشطة الاقتصادية المقترحة لمنطقة تبوك	١٧٨
	٩-٦-١-٢	الإمكانات العمرانية والمرافق	١٧٩
	٩-٦-٢	دراسة مقومات قطاع خليج العقبة السياحي الطبيعية	١٨١
	٩-٦-٢-١	سيناء شبه الجزيرة والأهمية المكانية	١٨١
	٩-٦-٢-٢	التنمية الإقتصادية	١٨١
	٩-٦-٢-٣	التنمية العمرانية	١٨٣
٩-٧	القاعدة الإقتصادية ومشاريع وقطاعات الربط للتكامل العربى		١٨٨
٩-٨	السياسات المشتركة الحاكمة للتكامل		١٨٩
	٩-٨-١	السياسة السياحية المشتركة	١٨٩
	٩-٨-٢	سياسة التعدين والبترول المشتركة	١٨٩
	٩-٨-٣	دراسة مقومات قطاع خليج العقبة السياحي الطبيعية	١٨٩
٩-٩	مراحل تنفيذ التكامل العربى ما بين مصر والسعودية		١٩٠
٩-١٠	الهيكل التنظيمى لإدارة التكامل ما بين مصر والسعودية		١٩٢
	٩-١١-١	اللجنة الإقتصادية	١٩٢
	٩-١١-٢	اللجنة العمرانية	١٩٢
	٩-١١-٣	اللجنة المالية	١٩٢
٩-١١	إستراتيجية التكامل العربى المقترحة على مستوى الوطن العربى		١٩٣
٩-١٢	فرص مصر للدخول فى التكتلات العالمية من خلال محاور التنمية المقترحة		١٩٥
	٩-١٢-١	طريق الحرير	١٩٥
	٩-١٢-٢	شبكة طرق المشرق العربى الدولية	١٩٦
الفصل العاشر	**النتائج والتوصيات**		١٩٧
١٠-١	النتائج		١٩٨
١٠-٢	التوصيات		٢٠٢
	١٠-٢-١	توصيات على مستوى التكامل المقترح ما بين مصر والسعودية	٢٠٢
	١٠-٢-٢	توصيات على مستوى جامعة الدول العربية	٢٠٢
	١٠-٢-٣	توصيات على مستوى الدول العربية	٢٠٣

قائمة الآشكال والخرائط

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
	المقدمة البحثية	
شكل (١)	يوضح الفرق ما بين مدخلى التنمية التقليدية والجديدة	د
شكل (٢)	يوضح منهج البحث	و
شكل (٣)	يوضح الهيكل الرئيسى للبحث	ز
شكل (٤)	يوضح منهجية البحث	ح
الباب الأول	**السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً**	
الفصل الآول	**سياسات وإستراتيجيات التنمية فى الدول الأقل نمواً ومدى نجاح تلك السياسات**	
شكل (١-١)	يوضح محاور التنمية الإقليمية المقترحة فى مصر	٦
شكل (١-٢)	يوضح مشروع ترعة السلام – مشروع توشكى	٨
شكل (١-٣)	يوضح مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى	٩
الفصل الثانى	**المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً**	
شكل (٢-١)	يوضح مراحل عالمية الشركات متعددة الجنسيات	١٩
شكل (٢-٢)	يوضح مكونات النظام العالمى الجديد	٢٠
الفصل الثالث	**تأثيرات العولمة والمستجدات العالمية على مجالات التنمية فى الدول الأقل نمواً**	
شكل (٣-١)	يوضح إنعكاسات العولمة على المجال الإقتصادى	٢٤
شكل (٣-٢)	يوضح إنعكاس العولمة على المجال السياسى	٢٥
شكل (٣-٣)	يوضح إنعكاس العولمة على المجال	٢٩
شكل (٣-٤)	يوضح أحجام السكان للمدن العملاقة فى العالم لعالم ٢٠٠٧ .	٣٠
الفصل الرابع	**التكامل والتنمية الإقليمية.**	
شكل (٤-١)	يوضح التكتلات الإقليمية حول العالم	٣٥
شكل (٤-٢)	يوضح درجات التكامل الإقتصادى للتكتلات	٣٦
شكل (٤-٣)	يوضح المنهج الوظيفى للتكامل الإقليمى	٣٩
شكل (٤-٤)	يوضح مدى أهمية التوجه لسياسة التكامل الإقليمى لتحفيز عملية التنمية فى الدول الآقل نمواً	٤٣
الباب الثانى	**تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية**	
الفصل الخامس	**تحليل تجربة تكامل للإتحاد الأوروبى.**	
شكل (٥-١)	يوضح الهيكل التنظيمى للإتحاد الأوروبى	٥٠
شكل (٥-٢)	يوضح المشروعات المقترحة ذات الآولوية لسياسة الشركات الآوروبية	٥١
شكل (٥-٣)	يوضح تصنيف المناطق الإقليمية الأوروبية ٢٠١٤ – ٢٠٢٠	٥٥
شكل (٥-٤)	يوضح يوضح معدلات التغير فى حجم العمالة فى القطاعات المهيمنة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣	٥٦
شكل (٥-٥)	يوضح تصنيف الإقتصاديات الإقليمية الأوروبية حسب نوع العمل ٢٠٠٧	٥٧
شكل (٥-٦)	يوضح مؤشر التخصص لأفضل المناطق الحضرية الوظيفية – تطور صناعة السيارات فى بعض الدول الأوروبية – التغير فى حصة التصديرلقطاع الملابس فى دول أوروبا الجنوبية	٥٧
شكل (٥-٧)	يوضح المعدل السنوى لنمو متوسط الناتج المحلى الإجمالى باليورو لدول أوروبا ٢٠٠١-٢٠١١	٥٨

شكل (٥-٨)	يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب معايير القوة الشرائية.	٥٨
شكل (٥-٩)	يوضح تطور معدل الخصوبة للآقاليم الأوروبية	٥٩
شكل (٥-١٠)	يوضح التغير السكانى لدول الإتحاد الأوروبى ٢٠٠٠-٢٠١١	٦٠
شكل (٥-١١)	يوضح معدلات الخصوبة لدول الإتحاد الأوروبى ٢٠٠٠-٢٠١١	٦١
شكل (٥-١٢)	يوضح تحليل الوضع الديموغرافى لدول الإتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٥	٦١
شكل (٥-١٣)	يوضح نسبة السكان الحاصلين على مؤهلات عليا بالنسبة لإجمالى السكان - ٢٠١٠	٦٢
شكل (٥-١٤)	يوضح مؤشر الخدمات التعليمية لدول أوروبا – ٢٠٠٩	٦٣
شكل (٥-١٥)	يوضح العمالة فى الأنشطة الإبداعية على مستوى دول ومناطق أوروبا	٦٣
شكل (٥-١٦)	يوضح نسب العمالة فى أوروبا من سن ١٥ سنة فأكبر – ٢٠١٢	٦٤
شكل (٥-١٧)	يوضح نسب البطالة فى أوروبا من ٢٠ -٦٤ سنة – ٢٠١٢	٦٥
شكل (٥-١٨)	يوضح مؤشرات عدم التوازن بين الجنسين فى معدلات البطالة ٢٠١٠-٢٠١٢ – التغير فى نسب البطالة فى الدول الأوروبية ٢٠٠٣-٢٠١٢	٦٥
شكل (٥-١٩)	يوضح مؤشرات الإندماج والتكامل الإجتماعى للدول الأوروبية	٦٦
شكل (٥-٢٠)	يوضح تصنيف المناطق الأوروبية إلى حضر- ريف	٦٧
شكل (٥-٢١)	يوضح تصنيف شبكة المدن الأوروبية حسب الدور والوظيفة	٦٨
شكل (٥-٢٢)	يوضح تصنيف المدن الأوروبية حسب أعلى ٣٠ مدينة فى المجالات الإقتصادية المختلفة	٦٨
شكل (٥-٢٣)	يوضح نسب وأعداد الفروع التابعة للشركات العالمية خارج أوروبا ولكن مراكزها فى أوروبا – وفروع الشركات فى أوروبا والتى تدار من مراكزها خارج أوروبا (مؤشر التوازن والتحكم فى فروع الشركات العالمية)	٦٩
شكل (٥-٢٤)	يوضح وظائف المناطق الحضرية (FUAS) فى الشبكات الأوروبية والعالمية	٧٠
شكل (٥-٢٥)	يوضح أدوار المدن الأوروبية فى شبكة المدن العالمية	٧٠
شكل (٥-٢٦)	يوضح مجموعات التكامل ما بين مجموعات اللتكتل الأوروبى	٧١
شكل (٥-٢٧)	يوضح درجات التكامل ما بين مناطق التكتل المختلفة	٧٢
شكل (٥-٢٨)	يوضح درجات التكامل ما بين المدن التوأمية	٧٢
شكل (٥-٢٩)	يوضح عدد المدن ذات حجم السكان أقل من ٥٠٠٠٠ نسمة والتى يمكن الوصول إليها خلال ساعة بالسيارة - ٢٠١١	٧٣
شكل (٥-٣٠)	يوضح زمن الوصول بالدقيقة إلى أقرب مستشفى بواسطة السيارة أو بالمواصلات العامة	٧٤
شكل (٥-٣١)	يوضح نسبة الأفراد الغير مستخدمين للكمبيوتر على مستوى دول أوروبا لعام ٢٠١٣	٧٥
شكل (٥-٣٢)	يوضح الأسر التى لديها جهاز إتصال بالإنترنت فى دول أوروبا لعام ٢٠١٣	٧٥
شكل (٥-٣٣)	يوضح تصنيف المناطق الأوروبية حسب الإتصالية وسهولة الوصول (المادية – المعرفية	٧٦
شكل (٥-٣٤)	يوضح نسب الإتصال بالإنترنت بواسطة الهواتف الذكية سواء عن طريق شبكات الإنترنت	٧٦
شكل (٥-٣٥)	يوضح تحليل تأثير السياسات التنموية على التكامل الأوروبى	٧٧

شكل (٥-٣٦)	يوضح حجم التجارة ما بين مناطق العالم لعام ٢٠٠٧ – حجم تجارة الخدمات بين مناطق العالم ٢٠١٠- مراكز التجارة العالمية ١٩٦٨-٢٠٠٩	٧٨
شكل (٥-٣٧)	يوضح الوزن النسبى لمناطق العالم حسب الناتج المحلى الإجمالى وعدد السكان	٧٩
شكل (٥-٣٨)	يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة لدول العالم لعام ٢٠٠٩	٧٩
شكل (٥-٣٩)	يوضح معدل الأنفتاح للمناطق الأوروبية (حجم الصادرات لخارج الإتحاد الأوروبى / إجمالى الناتج المحلى) من ٢٠٠٧-٢٠٠٩	٧٩
شكل (٥-٤٠)	يوضح حصة الدول الأوروبية من التجارة العالمية لعام ٢٠٠٧	٨٠
شكل (٥-٤١)	يوضح نسبة حجم الصادرات الأوروبية إلى دول (أمريكا الشمالية – الصين – وسط وجنوب أمريكا)	٨٠
شكل (٥-٤٢)	يوضح حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر بين دول العالم لعام ٢٠١٠	٨١
شكل (٥-٤٣)	يوضح عدد فروع الشركات الأسيوية فى أوربا ٢٠١٠ – عدد فروع شركات أمريكا الشمالية فى أوربا ٢٠١٠ – المصدرين لأجانب فى سوق الأسهم الأوروبية ٢٠١٠	٨١
الفصل السادس	**تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل ما بين الدول**	
شكل (٦-١)	يوضح حدود النطاق الجغرافى لتكتل النافتا	٨٣
شكل (٦-٢)	يوضح يوضح الإطار المؤسسى لعمل إتفاقية النافتا	٨٧
شكل (٦-٣)	يوضح عدد سكان تكتل النافتا للفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بالمليون نسمة)	٨٧
شكل (٦-٤)	يوضح الناتج المحلى الإجمالى(بالمليار دولار) لدول النافتا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨	٨٨
شكل (٦-٥)	يوضح الإستثمار الأجنبى المباشر لدول النافتا (بالمليار دولار)	٨٨
شكل (٦-٦)	يوضح نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للتكتلات الإقليمية	٨٩
شكل (٦-٧)	يوضح التجارة البينية داخل الإقليم للدول الأعضاء فى النافتا	٨٩
شكل (٦-٨)	يوضح تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى المكسيك	٩٠
شكل (٦-٩)	يوضح تطور مؤشرات البطالة فى المكسيك	٩١
شكل (٦-١٠)	يوضح حدود النطاق الجغرافى لتكتل النافتا	٩٢
شكل (٦-١١)	يوضح النظام المؤسسى لتكتل الآبيك	٩٣
شكل (٦-١٢)	يوضح (إجمالى حجم التجارة – إجمالى الناتج الإقليمى – إجمالى عدد السكان) لدول مجموعة الأبيك لعام ٢٠١٤)	٩٤
شكل (٦-١٣)	يوضح تصنيف دول مجموعة الأبيك وفقاً للناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٤	٩٥
شكل (٦-١٤)	يوضح نسب النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لدول مجموعة الأبيك فى عام ٢٠١٤	٩٥
شكل (٦-١٥)	يوضح التطور فى نصيب الفرد من الناتج الإقليمى الإجمالى لدول الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤	٩٦
شكل (٦-١٦)	يوضح إجمالى الصادرات والواردات لمجموعة الأبيك (بالتريليون دولار) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤	٩٦
شكل (٦-١٧)	معدل النمو السنوى لحجم التجارة فى مجموعة الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٤	٩٧
شكل (٦-١٨)	حصة التجارة البينية لدول مجموعة الأبيك فى عام ٢٠١٤	٩٧
شكل (٦-١٩)	يوضح حجم التدفقات الإستثمارية الداخلة والخارجة (بالبليون دولار) لمجموعة الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤	٩٨

شكل (٦-٢٠)	يوضح دول رابطة جنوب شرق أسيا	٩٩
شكل (٦-٢١)	يوضح الهيكل المؤسسى لتكتل دول الأسيان	١٠٠
شكل (٦-٢٢)	يوضح حجم السكان لتكتل الأسيان مقارنة مع بعض القوى الإقتصادية العالمية	١٠١
شكل (٦-٢٣)	يوضح حصة(%) تكتل الأسيان من الناتج الإجمالى العالمى لعام ٢٠١٣ (على أساس القوى الشرائية بالدولار	١٠٢
شكل (٦-٢٤)	يوضح معدل التغير السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى لتجمع الأسيان بالمقارنة مع القوة الإقتصادية الأخرى خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٠٢
شكل (٦-٢٥)	يوضح تطور النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار) لدول الأسيان	١٠٣
شكل (٦-٢٦)	يوضح معدل التغير السنوى للناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة) لدول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٠٣
شكل (٦-٢٧)	يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابيتة) لدول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٠٤
شكل (٦-٢٨)	يوضح تطور تجارة البضائع فى دول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٣	١٠٤
شكل (٦-٢٩)	يوضح حجم تجارة البضائع لدول الأسيان مع الشركاء الدوليين (بالمليون دولار) خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٠٥
شكل (٦-٣٠)	يوضح حجم تجارة البضائع الداخلية والخارجية لدول الأسيان خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٨-٢٠١٣)	١٠٥
شكل (٦-٣١)	يوضح حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة – (بحسب الدول مصدر الإستثمارت) خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣	١٠٥
شكل (٦-٣٢)	التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة القادمة إلى دول التكتل (بحسب الدول مصدر الإستثمارات – الدول المستقبلة للإستثمارات) بين عامى ٢٠٠٩-٢٠١٣	١٠٦
شكل (٦-٣٣)	يوضح المشروعات المقترحة لمحاور الطرق السريعة ذات الأولوية للإقليم	١٠٦
شكل (٦-٣٤)	يوضح مشروعات ومحاور السكك الحديد ذات الأولوية فى الإقليم	١٠٧
شكل (٦-٣٥)	يوضح الموانىء المقترحة للإنشاء والتطوير فى الإقليم	١٠٧
شكل(٦-٣٦)	يوضح خريطة دول مجلس التعاون الخليجى	١٠٨
شكل (٦-٣٧)	يوضح تطور معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى (%) بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)	١١١
شكل (٦-٣٨)	يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) مليار دولار	١١٢
شكل (٦-٣٩)	يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) الف دولار	١١٢
شكل (٦-٤٠)	يوضح إجمالى الصادرات والواردات وحجم التبادل التجارى فى دول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بالمليار دولار	١١٣
شكل (٦-٤١)	يوضح تطور حجم الميزان التجارى لدول مجلس التعون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بالمليار دولار	١١٣
شكل (٦-٤٢)	تطور حجم القوى العاملة (بالمليون فرد) بدول مجلس التعاون خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٣)	١١٤
شكل (٦-٤٣)	يوضح مراحل مشروع الربط الكهربائى لدول مجلس التعاون الخليجى	١١٥
شكل (٦-٤٤)	يوضح المسار المقترح لسكة حديد دول المجلس بناءً على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع	١١٥

شكل (٦-٤٥)	يوضح جسر الملك فهد الرابط بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين	١١٦
شكل (٦-٤٦)	يوضح المسار المقترح لجسر الملك حمد	١١٦
شكل (٦-٤٧)	يوضح حدود إقليم أوريسند	١١٧
شكل (٦-٤٨)	يوضح نظام تصنيف الوحدات الإقليمية للإتحاد الأوروبى NUTS	١١٨
شكل (٦-٤٩)	يوضح المراكز العمرانية وتصنيف الإقليم بحسب التصنيف الإقليمى الأوروبى (NUTS-3)	١١٩
شكل (٦-٥٠)	يوضح تصنيف مناطق الإقليم حسب برنامج إنترررج	١١٩
شكل (٦-٥١)	يوضح نصيب إقليم أوريسند من برنامج إنترررج Interreg III A	١٢٠
شكل (٦-٥٢)	يوضح حصة الأولويات لبرنامج إنترررج من الميزانية الكلية للإقليم – حصة كل أولوية من إجمالى عدد المشروعات الإقليم من البرنامج	١٢٠
شكل (٦-٥٣)	الجهات الأكثر نشاطاً فى برنامج إنترررج لإقليم أوريسند	١٢١
شكل (٦-٥٤)	مجالات التعاون للجهات الفاعلة فى إقليم أوريسند	١٢١
شكل (٦-٥٥)	يوضح مسار جسر أوريسند	١٢٢
شكل (٦-٥٦)	يوضح شبكة السكك الحديدية فى الإقليم والتى تعتمد على خطة الأصابع (Finger Plan) لربط الخطوط القديمة بالجديدة	١٢٢
شكل (٦-٥٧)	يوضح التركيب الهيكلى للآستعمالات لوادى ميديكون (إقليم أوريسند)	١٢٣
شكل (٦-٥٨)	يوضح تطور نمو الصناعت الطبية وصناعات الأدوية فى وادى ميديكون من خلال نمو أرباح الشركات بالنسبة لمناطق العالم بين عامى ٢٠٠٧-٢٠١٠	١٢٣
شكل (٦-٥٩)	يوضح تطور حركة الركاب اليومية من السويد إلى الدنمارك والعكس	١٢٤
شكل (٦-٦٠)	يوضح تطور أعداد المهاجرين من الجانب الدنماركى إلى الجانب السويدى داخل الإقليم	١٢٤
شكل (٦-٦١)	يوضح الغرض من الرحلات عبر كوبرى أوريسند	١٢٤
شكل (٦-٦٢)	يوضح تطور عدد الحافلات (بالمليون/السنة) التى تعبر الإقليم	١٢٥
شكل (٦-٦٣)	يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للإقليم من ١٩٩٥ – ٢٠٠٦	١٢٥
الفصل السابع	**النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية**	
شكل (٧-١)	يوضح القطاعات المهيمنة على إقتصاد الدول الآوروبية	١٢٧
شكل (٧-٢)	يوضح تصنيف المناطق المناطق المتروبوليتانية وعواصمها	١٢٨
شكل (٧-٣)	يوضح محاور الربط الرئيسية ما بين الدول الآعضاء فى الإتحاد الآوروبى.	١٢٩
شكل (٧-٤)	مواقع المشروعات الحدودية لبرنامج إنترررج ٢٠١٤ -٢٠٢٠	١٣٠
شكل (٧-٥)	يوضح خطوات تعزيز التعاون التجارى ما بين تكتل النافتا	١٣١
شكل (٧-٦)	يوضح جسر السلام الرابط ما بين الولايات المتحدة الآمريكية وكندا	١٣٢
شكل (٧-٧)	يوضح % أكثر المنتجات تداولاً داخل تكتل الآبيك فى عام ٢٠١٥	١٣٢
شكل (٧-٨)	يوضح إستراتيجية الإتصالية ٢٠١٥-٢٠٢٥ المقترحة لتكتل الآبيك	١٣٣
شكل (٧-٩)	يوضح المشروع المقترح للربط ما بين الموانىء الرئيسية لدول التكتل	١٣٣

شكل (٧-١٠)	يوضح نسبة حجم التجارة فى القطاعات الأكثر نشاطاً فى التكتل الآسيوى	١٣٤
شكل (٧-١١)	يوضح الإتفاقيات والإستراتيجيات المنظمة لتكتل الآسيان	١٣٤
شكل (٧-١٢)	يوضح عناصر إستراتيجية الإتصالية لدول الآسيان ٢٠٢٥	١٣٥
شكل (٧-١٣)	يوضح شبكة الطرق السريعة الرابطة ما بين دول الآسيان	١٣٦
شكل (٧-١٤)	يوضح كابلات الآنترنت ما بين دول الآسيان.	١٣٦
شكل (٧-١٥)	خطوات التكامل لتكتل دول مجلس التعاون الخليجى	١٣٧
شكل (٧-١٦)	يوضح مسار مشروع قطار دول مجلس التعاون المقترح - جسر الملك فهد ما بين السعودية والبحرين	١٣٨
شكل (٧-١٧)	يوضح مسار جسر الملك حمد المقترح ما بين السعودية والبحرين	١٣٨
شكل (٧-١٨)	يوضح قيمة الناتج المحلى الإجمالى لتكتل مجلس التعاون الخليجى إلى الناتج المحلى الإجمالى لآهم التكتلات الإقليمية (%) لعام ٢٠١٥	١٣٨
الباب الثالث	**قياس دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول وإقتراح نموذج لتطبيق سياسة التكامل عربياً**	
الفصل التاسع	**نموذج تطبيقى لسياسة التكامل الإقليمى على الحالة العربية (مصروالسعودية)**	
شكل (٩-١)	يوضح المناطق ذات الآولوية والمقترحة لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى	١٧٤
شكل (٩-٢)	مدن الربط الرئيسية المقترحة للتكامل	١٧٦
شكل (٩-٣)	يوضح جسر الملك فهد	١٧٧
شكل (٩-٤)	يوضح جسر أوريسند	١٧٧
شكل (٩-٥)	يوضح مخطط الجسر المقترح ما بين مصر والسعودية	١٧٧
شكل (٩-٦)	يوضح إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك	١٧٨
شكل (٩-٧)	يوضح المنطقة المقترحة للربط العمرانى مع مصر	١٨٠
شكل (٩-٨)	يوضح مدينة بوابة الشرق المقترحة على الجانب السعودى من الجسر البرى المقترح	١٨٠
شكل (٩-٩)	يوضح التوجهات الخاصة بالرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٥٢	١٨١
شكل (٩-١٠)	يوضح إستراتيجية التنمية العمرانية لشبه جزيرة سيناء	١٨٢
شكل (٩-١١)	يوضح قطاعات المنطقة المقترحة للتكامل من الجانب المصرى	١٨٣
شكل (٩-١٢)	يوضح القطاع المقترح من الجانب المصرى (شرم الشيخ – نبق)للربط العمرانى ما بين مصر والسعودية	١٨٥
شكل (٩-١٣)	يوضح التركيب الهيكلى (المستشفيات – الشركات – الجامعات) لوادى مديكون	١٨٦
شكل (٩-١٤)	يوضح الفرص التنموية للنقاط الحدودية فى المنطقة الآقتصادية الخاصة بين تايلاند وماليزيا	١٨٦
شكل (٩-١٥)	يوضح الربط العمرانى ما بين مصر والسعودية ومنطقة التكامل الإقليمى بينهما	١٨٧
شكل (٩-١٦)	يوضح محمية راس محمد (شرم الشيخ) - شاطىء رأس الشيخ حميد (تبوك)- مراكز الغوص العالمية (شرم الشيخ)	١٨٨
شكل (٩-١٧)	يوضح شبكة الطرق الإقليمية فى السعودية	١٩٠
شكل (٩-١٨)	يوضح خريطة التنمية الشاملة لشبكة الطرق	١٩٠

شكل (٩-١٩)	يوضح ربط مدن التكامل الرئيسية بالشبكة الرئيسية فى مصر	١٩١
شكل (٩-٢٠)	يوضح ربط مدن التكامل الرئيسية بالشبكة الرئيسية للدولة فى السعودية	١٩١
شكل (٩-٢١)	يوضح الهيكل التنظيمى للتكامل المصرى – السعودى	١٩٢
شكل (٩-٢٢)	يوضح المراحل المقترحة لإستراتيجة التكامل العربى	١٩٣
شكل (٩-٢٣)	يوضح المسارات المقترحة لطريق الحرير الجديد	١٩٥
شكل (٩-٢٤)	يوضح شبكة طرق المشرق العربى الدولية	١٩٦
شكل (٩-٢٥)	يوضح محاور الربط الرئيسية المقترح تطويرها للربط ما بين الدول العربية	١٩٧
الفصل العاشر	**النتائج والتوصيات**	
شكل (١٠-١)	يوضح معوقات نجاح سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقليمية	١٩٨
شكل (١٠-٢)	يوضح إنعكاسات النظام العالمى الجديد على المجالات المختلفة	١٩٩
شكل (١٠-٣)	يوضح العلاقة ما بين التكامل الإقليمى وزيادة تنافسية المدن	٢٠٠
شكل (١٠-٤)	يوضح منهجية قيام التكامل الإقليمى ما بين المدن المتكاملة	٢٠٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
الباب الأول	**السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً**	
الفصل الثانى	**المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً**	
جدول (٢-١)	يوضح تطور عدد الشركات العالمية وفروعها خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥	١٨
الباب الثانى	**تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية**	
الفصل السادس	**تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل ما بين الدول**	
جدول (٦-١)	المؤشرات الإقتصادية للمكسيك قبل وبعد النافتا	٩٠
جدول (٦-٢)	الحد الأقصى والأدنى لعدد السكان لتصنيف NUTS	١١٨

المقدمة البحثية

- **التمهيد.**
- **المشكلة البحثية.**
- **أهمية البحث.**
- **أهداف البحث.**
- **التساؤلات البحثية.**
- **إطار البحث ومجال الدراسة.**
- **منهج البحث.**
- **هيكل البحث .**
- **منهجية البحث.**

- **تمهيد**

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية فى مختلف أنحاء العالم ، حيث أصبح التكامل الإقتصادى هو الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التى تساعد الدول على إثبات وجودها فى عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التى هى أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها ، وقد أدى هذا الواقع الإقتصادى الدولى، وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الإقتصادية المعاصرة والتكتلات الإقتصادية الدولية ،بالإضافة إلى الإنتفاع من المزايا والعوائد التى يمكن أن يتيحها التكامل الإقتصادى .

ومن هنا قد شهد العالم نشاطاً واسعاً على صعيد تكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية ، سواء فى إطار ثنائى أو شبه إقليمى أو إقليمى ، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافى متسع والتى سميت بالمجالات الإقتصادية الكبرى، ومع تنامى التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (وهى التى تضم دول متقدمة وأخرى نامية)، وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها فى البروز والإهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضى ففى الأمريكتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية NCMSA عام ١٩٩١ ، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA عام ١٩٩٤ ، كما بدأ تجديد إتفاقية السوق العربية المشتركة فى مشروعها الجديد ممثلاً فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA عام ١٩٩٧ ، كما تأسست رابطة جنوب شرق أسيا ASEAN عام ١٩٩٢ ، كما تم الأعلان عن إقامة تجمع أسيا والباسيفيك APEC فى عام ١٩٨٩ .....

ومن خلال ذلك يمكن القول أن التكتلات الإقليمية أصبحت من أهم السياسات لتحفيز عملية التنمية فى العصر الحديث ، حيث أنها تتميز بقدرتها على تحقيق معدلات تنموية كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة ، وقد بدأت العديد من الدول وخاصة النامية فى الدخول فى تكتلات إقليمية على مختلف المستويات لتسريع وتيرة التنمية وتخطى المراحل الأولي للتنمية .

- **المشكلة البحثية:**

فى إطار الثورات والموجات الفكرية والإقتصادية تظهر العديد من التغيرات والتحولات الجذرية سواء إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية ، مما ينعكس على العمران بمستوياته المختلفة الإقليمية والمحلية ، ولكن ما تزال المجتمعات النامية تجد صعوبة فى التكيف ومواكبة هذه التطورات والتحولات بسبب العديد من المشكلات والتحديات والتى تتراكم منذ فترات زمنية طويلة .

وتستمر الفجوة فى الإتساع ما بين المجتمعات الغنية والفقيرة فى ظل هذه التطورات ، فهناك مجتمعات تتواكب بسرعة وتستجيب وتنطلق نحو التطورات الجذرية ، وعلى النقيض من ذلك هناك مجتمعات تمنعها مشكلاتها المتراكمة من مواكبة هذا التطور وهو ما يؤدى إلى الهجرات المستمرة بمعدلات فى زيادة مستمرة للعمالة والكوادر والعقول المميزة من تلك المجتمعات الفقيرة إلى مجتمعات تواكب هذا التطور وتسير فى إتجاهه وتحصد من مميزاته وعوائده التنموية.

وعلى رغم من إنعدام الفرص المتكافئة بين الأغنى والأفقر على مستوى الدول أو على مستوى الأقاليم أو المناطق ، إلا أن الدخول إلى السوق العالمية والمنافسة على المستوى العالمى أصبح مفتوحاً أمام أى إقليم ، ومن أهم السياسات التى ظهرت على الساحة الإقليمية والعالمية والتى حققت نجاحات كبرى بالنسبة للعديد من دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية هى **"التكاملات الإقليمية بين الدول والمدن والأقاليم "** لما لها من تأثيرات إيجابية وسريعة على معدلات النمو والتنمية المختلفة ، ومن أبرز الأمثلة على نجاح سياسة التكامل الإقليمى هى تجربة الإتحاد الأوروبى وما حققته من نجاحات كبرى على مستوى العالم فقد أصبح أحد أهم القوى الإقتصادية المهيمنة على العالم ، وكنتيجة لنجاح تجربة الإتحاد الأوروبى بدأت سياسة التكامل الإقليمى فى التوسع والإنتشار حيث بدأت دول العالم الدخول فى تكاملات وتكتلات حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية وما تملكه من هيمنة وسيطرة على الإقتصاد العالمى قد لجأت إلى الدخول فى التكتلات لضمان تعزيز مركزها الإقتصادى بين دول العالم ولمواجهة حركة التكتلات لدول العالم ، ومن أبرز التكتلات العالمية : تكتل النافتا NAFTA , الإبيك,الأسيان ,بالإضافة إلى بعض التجارب التكاملية العربية مثل تجربة مجلس التعاون الخليجى وتجربة المغرب العربى.

ومن هنا تتبلور المشكلة التى يتناولها البحث ، والتى تتمثل فى **"أحد أهم معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات العمرانية النامية عامة وللأقاليم الحضرية الرئيسية خاصة وهو عدم تخطى المراحل الأولى للتنمية بالرغم من تبنى تلك المجتمعات لسياسات مختلفة على مر السنين"** والتى لم تثبت نجاحها بالقدر المتوقع ومن أمثلة تلك السياسات سياسة أقطاب النمو ، وسياسة الأقاليم الهامشية ..... وغيرها من السياسات التنموية المختلفة.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث فى دراسة دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية فى الدول الأقل نمواً لتخطى المراحل الأولى من النمو والتى تواجه العديد من التحديات والصعوبات فى هذه المرحلة وخصوصاً فى ظل المستجدات العالمية المتلاحقة والمستمرة (النظام العالمى الجديد – العولمة ..) والتى تحد من تحقيق التنمية فى هذه الدول ، ويعتبر التكامل الإقليمى أحد أهم السياسات لتحقيق التنمية الإقتصادية وما يتبع ذلك من تنمية شاملة على مستوى القطاعات ككل ، ويعتبر التكامل العمرانى هو أحد العوامل الهامة والمحفزة على تحقيق التكامل الإقليمى حيث أنه يسهم بتحقيق شبكات الربط العمرانية ما بين الدول الأعضاء فى العملية التكاملية من خلال الإستراتيجيات والسياسات العمرانية وتحديد وظائف وأدوار المدن والتجمعات داخل الإقليم التكاملى ، مما ينعكس على تنافسية المدن ونمو معدلات الأداء الإقتصادى وبالتالى الوصول إلى تنمية إقليمية شاملة .

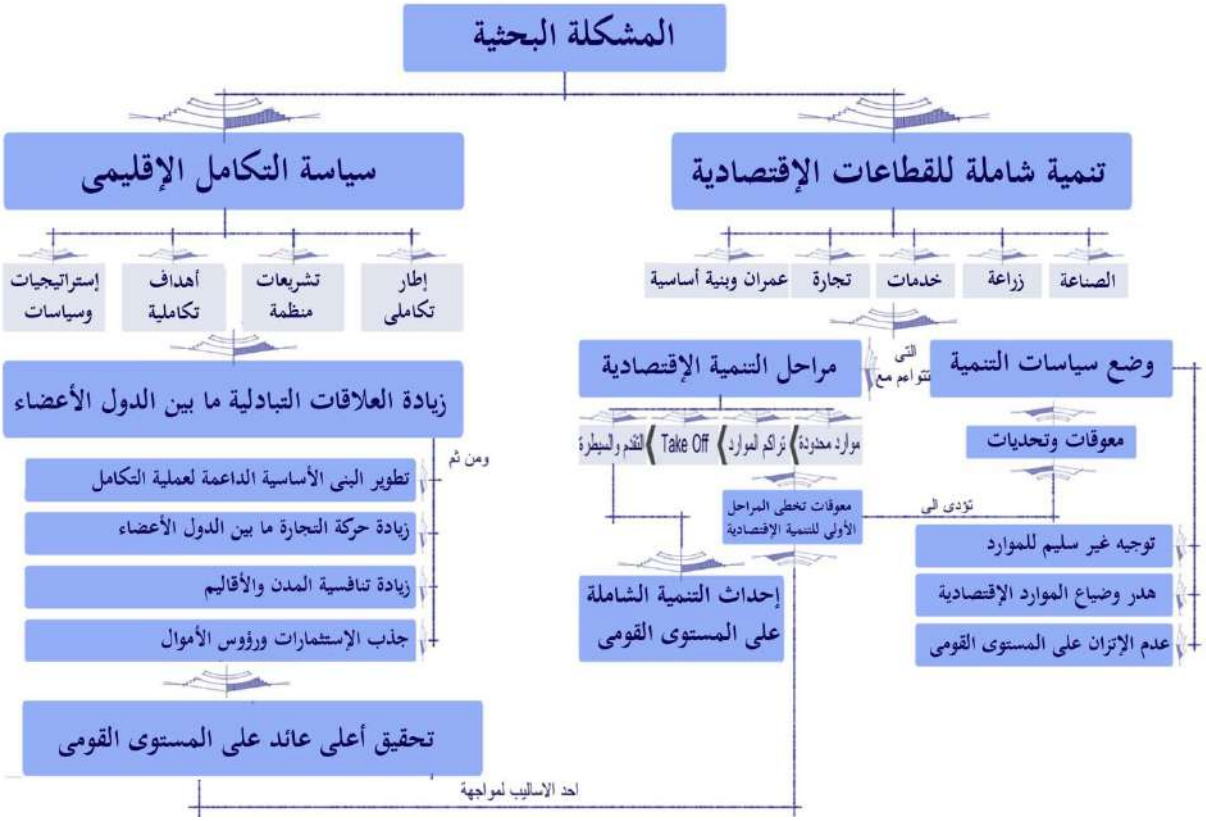

شكل رقم (١) يوضح الفرق ما بين مدخلى التنمية التقليدية والجديدة

- **أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى إستخدام منهج التكامل على المستويات الإقليمية المختلفة من أجل إحداث التحول السريع والجذرى نحو معدلات تنموية مرتفعة فى فترة زمنية قصيرة وتحقيق التقدم الإقتصادى مما ينعكس على الإقتصاد القومى.

كما يهدف البحث إلى :

- معرفة أسباب تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً وتقييم سياسات وإستراتيجيات التنمية فى هذه الدول.
- معرفة تأثيرات النظام العالمى الجديد والمستجدات العالمية على المجالات المختلفة.
- إبراز جوانب التكامل ، ومدى التدرج فى مراحل التكامل بالإعتماد على الإتجاه الأفقى (التوسع الجغرافى) بالتوازى مع الإتجاه العمودى بمعنى الإنتقال من مرحلة الإتحاد الجمركى مروراً بمرحلة السوق المشتركة حتى الوصول إلى إتحاد نقدى وإقتصادى.
- تسليط الضوء على الإطار النظرى للعولمة لإيجاد فرص النمو الإقتصادى من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع فرص التجارة على المستوى الإقليمى والعالمى ، وما يتبع ذلك من تدفقات فى الإستثمارات.
- تحليل وتقييم التجارب التكاملية على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى ، وتطور المؤشرات الإقتصادية والتنموية لتلك الدول التكاملية ، بالإضافة إلى معرفة المراحل والمعوقات والبناء المؤسسى للدول الأعضاء فى تلك التكتلات .
- قياس مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات الإقليمية من خلال تقييم مؤشرات التكامل الإقليمى قبل وبعد الدخول فى التكتل.
- إقتراح نموذج لتطبيق سياسة التكامل الإقليمى على المستوى العربى.

- **التساؤلات البحثية:**
- ما هى أسباب تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً وعدم إستطاعتها تخطى المراحل الأولى للتنمية ؟
- ما هو التكامل ، وما هى المستويات – الدرجات – المراحل – الإطار الجغرافى للعملية التكاملية؟
- ما هى الأسباب والدوافع التى أدت إلى ظهور وتنامى التكتلات الإقتصادية على المستوى الإقليمى والعالمى ؟
- ما هو دور التكامل الإقليمى فى زيادة تنافسية المدن والأقاليم وما يتبع ذلك من إنعكاس على الدولة ككل؟
- ما هى مؤشرات قياس التكامل الإقليمى؟
- ما مدى النجاح الذى حققه التكامل الإقتصادى فى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمى والعالمى؟
- ما مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات الإقليمية ؟
- كيف يمكن تطبيق سياسة التكامل عربياً ؟

- **إطار البحث ومجال الدراسة:**

يتناول البحث موضوعاً محورياً على المستوى العالمى وهو موضوع التكامل الأقليمى ودوره فى تحقيق التنمية للدول والأقاليم كما يدرس مدى نجاح تجارب التكتلات على المستويات الإقليمية المختلفة .

وتتم الدراسة والعمل فى مجال الإقتصاد كأداة رئيسية تقوم عليها التكتلات والتكاملات ما بين الأقاليم ، وكذلك مجال التنمية الإقليمية والعمرانية كإنعكاس للمقومات والعوامل الإقتصادية ، ومن ثم تحديد مجالات التشابك والإتصال ما بين المجالين ، والتى تعطى الدفعة القوية للتنمية الشاملة.

كما أن مجال الدراسة يقوم على أساس فكرة التخطيط الإستراتيجى ، والذى يهدف إلى تحقيق رؤية معينة يتم وضعها للإقليم ليقوم بدور تنموى طموح فى ظل التكامل فى الأدوار والوظائف مع الأقاليم الأخرى، ومن ثم السعى فى هذا المسار مع إمكانية حل المشكلات وإجتياح التحديات والمعوقات القائمة بصورة موازية.

- منهج البحث

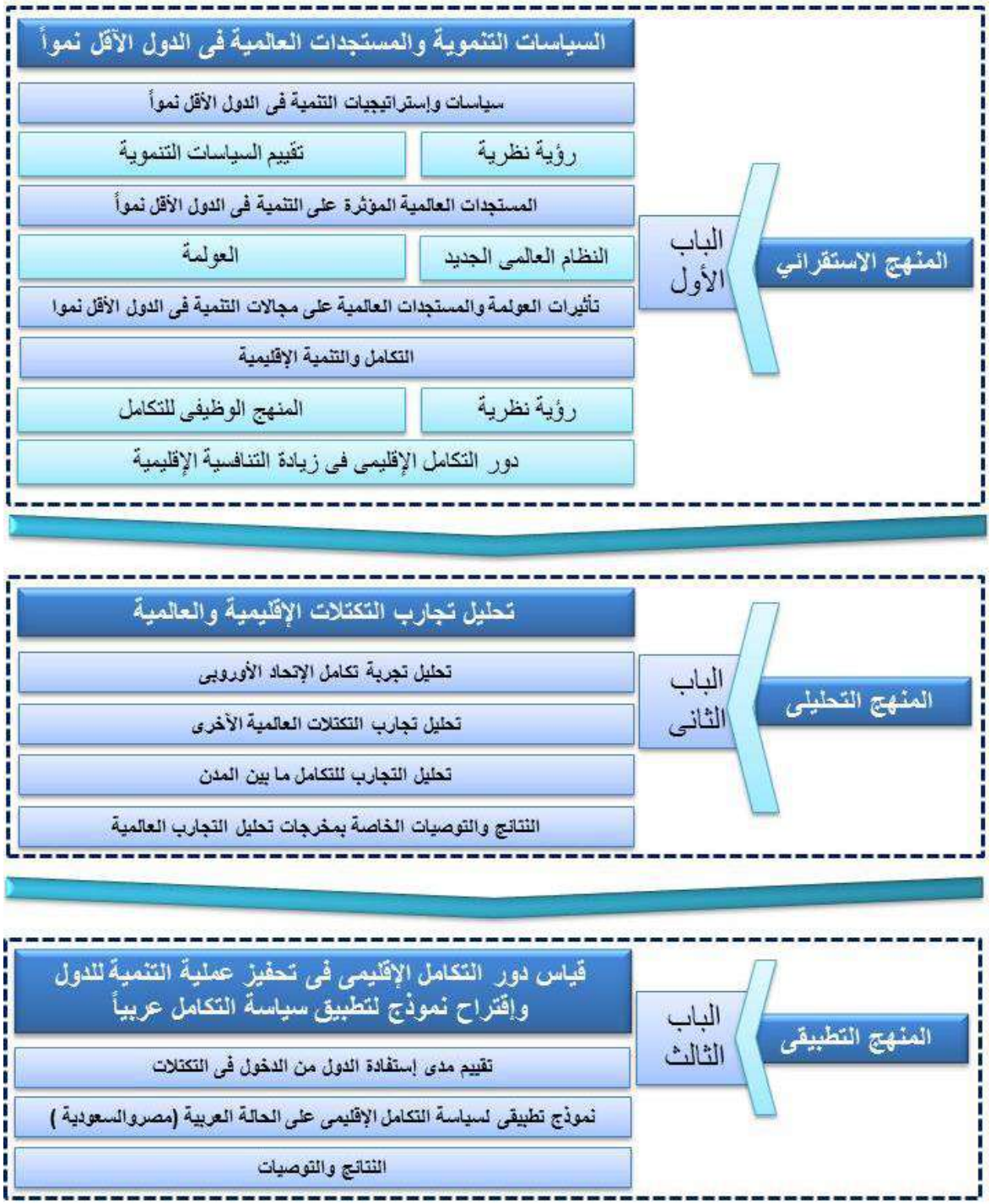

شكل رقم (٢) يوضح منهج البحث

- هيكل البحث

شكل رقم (٣) يوضح الهيكل الرئيسى للبحث

- منهجية البحث

شكل رقم (٤) يوضح منهجية البحث

- **ملخص الرسالة**

- تقوم هذه الرسالة بدراسة أسباب تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً وعدم إستطاعتها تحقيق معدلات التنمية المرغوبة ومن ثم تحقيق الرخاء الإقتصادى واللحاق بركب الدول المتقدمة , ويتم دراسة تلك الأسباب من خلال تقييم الإستراتيجيات والسياسات التنموية التى قامت الدول الأقل نمواً بإتباعها ومعرفة مدى نجاح تلك السياسات ، ولماذا لم تستطيع تلك السياسات تحقيق معدلات التنمية المرغوبة ومدى صلاحيتها فى ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المتلاحقة.

- ثم يتم دراسة المستجدات العالمية (النظام العالمى الجديد – العولمة) والمؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً ، وبالتالى معرفة مدى تأثير وإنعكاسات تلك المستجدات على القطاعات التنموية المختلفة فى الدول الأقل نمواً.

- ومن خلال ذلك سوف نقوم بالبحث على السياسات والوسائل التنموية الجديدة والتى إستطاعت تحقيق معدلات تنموية سريعة فى العديد من الدول وعلى المستويات الإقليمية المختلفة ، ومن ثم إختيار إحدى تلك السياسات (سياسة التكامل الإقليمى) لدراستها ومعرفة كيفية تطبيق تلك السياسة ومدى نجاح تلك السياسة فى الدول المختلفة.

- ثم يتم فهم سياسة التكامل الإقليمى وذلك من خلال دراسة الجانب النظرى للتكامل الإقليمى ومعرفة المفاهيم،الأهداف، النظريات،درجات التكامل ، نظريات التكامل والمنهج الوظيفى لسياسة التكامل الإقليمى. ثم معرفة دور التكامل الإقليمى فى زيادة التنافسية بإعتبارها أحد أهم المؤشرات التنموية فى العصر الحالى وذلك على المستويات الإقليمية المختلفة .

- ومن خلال دراسة التجارب التطبيقية العالمية (الإتحاد الأوروبى- النافتا-الأسيان-الأبيك- مجلس التعاون الخليجى) والإقليمية (إقليم أوريسند) يتم معرفة دور التكامل الإقليمى على مستوى التكتلات الإقتصادية وكيف يساهم التكامل الإقليمى فى تحقيق معدلات تنموية سريعة للإقليم وبالتالى تحقيق النمو الإقتصادى وزيادة القدرة التفاوضية لذلك الإقليم، بالإضافة إلى معرفة كيف يتم تطبيق سياسة التكامل الإقليمى وما هى السياسات المشتركة لدول التكتل، بالإضافة إلى الهيكل الإدارى والمؤسسى للتكتلات المختلفة والذى يعكس التوجهات والإهداف لكل تكتل وما هى درجات التكامل التى وصل إليها كل تكتل .

- ثم يتم التطرق إلى معرفة دور التكامل الإقليمى فى تحقيق النمو والتنمية للدول المتكتلة كل دولة على حدة وذلك من خلال تحديد مؤشرات التكامل الإقليمى لقياس مدى إستفادة كل دولة من دخولها فى التكتلات المختلفة.

- ويأتى الجزء التطبيقى من البحث بإعتباره الهدف الرئيسى للبحث والذى يتمثل فى كيفية تطبيق سياسة التكامل عربياً من خلال إقتراح إستراتيجية للتكامل الإقليمى ما بين مصر والسعودية وإقتراح الموقع المكانى للتكامل ، ومن ثم إقتراح السياسات المشتركة واللجان المعنية بإدارة عملية التكامل حتى الوصول إلى إستراتيجية متكاملة قابلة للتطبيق على أرض الواقع

- الوصول فى النهاية إلى النتائج والتوصيات لتفعيل سياسة التكامل الإقليمى على المستويات المختلفة بإعتبارها أحد أهم السياسات التى أثبتت نجاحها فى العديد من التجارب العالمية ،بالإضافة إلى كونها قادرة على مواجهة المستجدات العالمية والتى تعتبر من أكثر المحددات لنمو الدول الإقل نمواً وتخطيها المراحل الأولى من مراحل النمو وبالتالى تحقيق مرحلة الإنطلاق (Talk Off) .

- **مكونات الدراسة:**

تتكون الدراسة من ثلاثة أبواب رئيسية لتحقيق أهداف الدراسة وهم :

الباب الأول (الدراسة النظرية) :

ويتضمن الباب الأول دراسة " السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً " ، ويتم دراسة ذلك من خلال أربعة فصول . بحيث يتضمن الفصل الأول (سياسات وإستراتيجيات التنمية فى الدول الأقل نمواً ومدى نجاح تلك السياسات) وذلك من أجل معرفة السياسات والإستراتيجيات والتى قامت الدول الأقل نمواً بتطبيقها ، ويأتى الفصل الثانى (المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً) مكملاً للفصل الأول حيث أنه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على التنمية فى الدول الأقل نمواً وهذه العوامل تنقسم إلى عوامل داخلية (سياسات وإستراتيجيات التنمية للدول) وعوامل خارجية نابعة من الأنظمة العالمية (النظام العالمى الجديد – العولمة) والتى أصبحت من أهم محددات التنمية فى الدول الأقل نمواً كنتيجة للتبعية والإستعمار الجديد من قبل الدول المتقدمة ، ويأتى الفصل الثالث (تأثيرات العولمة والمستجدات العالمية على مجالات التنمية فى الدول الأقل نمواً) ليوضح ما حجم التأثيرات لتلك المستجدات العالمية على الدول الأقل نمواً ومدى تأثيرها على مجالات التنمية المختلفة (المجال السياسى – المجال الإجتماعى – المجال الإقتصادى – المجال العمرانى) لمعرفة كيفية تأثير تلك المستجدات.

ومن خلال هذه الفصول الثلاثة تم التوصل إلى ضرورة البحث على سياسات تنموية جديدة وغير تقليدية قد أثبتت نجاحها فى العديد من التجارب لحل مشكلة تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً وتحقيق معدلات التنمية المرغوبة ، ومن ثم إختيار أحد تلك السياسات التنموية (سياسة التكامل الإقليمى) لدراستها نظرياً وتطبيقياً ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق التنمية فى الدول الأقل نمواً ، ويأتى الفصل الرابع ليتناول الإطار النظرى لسياسة التكامل الإقليمى ودوره فى تحقيق التنمية.

الباب الثانى (الدراسة التحليلية) :

ويتضمن الباب الثانى دراسة " تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية " ، ويتم دراسة ذلك من خلال ثلاثة فصول.

بحيث يتضمن الفصل الخامس " تحليل تجربة تكامل للإتحاد الأوروبى" بإعتبارها أهم تجارب التكامل على الإطلاق كنتيجة للنجاح الكبير الذى حققته تلك التجربة ومعرفة أسس قيام هذا التكتل ومدى نجاحه على المستوى العالمى ، ثم يتم التطرق فى الفصل السادس إلى " تحليل بعض التجارب العالمية للتكامل ما بين الدول" (النافتا- الأسيان – الأبيك – دول مجلس التعاون الخليجى) وتجربة للتكامل ما بين المدن والمتمثلة فى تجربة تكامل إقليم أوريسند ما بين السويد (مالمو) والدنمارك (كوبنهاجن) ،أما الفصل السابع" النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية " ويعتبر المنتج النهائى حيث سنقوم بإستنتاج النتائج والتوصيات لكل تلك التجارب المختلفة.

ومن خلال ذلك الباب سوف يتم معرفة أسس وكيفية قيام التكتلات سواء على مستوى الدول أو المدن ، ومدى نجاح كل تكتل وتقييمه من خلال المؤشرات المختلفة ، ومقارنة كل تلك التكتلات لمعرفة مزايا الدخول فى التكتل ومدى قوة الدول وزيادة القوة التفاوضية لها بعد الدخول فى تلك التكتلات.

الباب الثالث (الدراسة التطبيقية) :

ويتضمن الباب الثالث دراسة " قياس دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول وإقتراح نموذج تطبيقى لسياسة التكامل الإقليمى على المستوى العربى " ويتم دراسة ذلك من خلال ثلاثة فصول.

بحيث يتضمن الفصل الثامن " تقييم مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات" ويتم ذلك من خلال قياس مؤشرات التكامل الإقليمى لكل دولة فى التكتلات قبل وبعد الدخول فى التكتل وبالتالى معرفة حجم إستفادة الدول من التكامل الإقليمى.

ثم يأتى الفصل التاسع ليكون بمثابة المنتج النهائى للبحث ، حيث يقترح هذا الفصل إستراتيجية التكامل الإقليمى ما بين مصر والسعودية والتى تكون بمثابة البداية والدفعة القوية لقيام التكاملات ما بين الدول العربية فيما بعد ، مما ينعكس على تحقيق التنمية المرجوة على المستوى العربي ككل ، ورجوع هذه الآمة العربية إلى سابق عهدها ودورها الرائد على مستوى العالم.

ويأتى الفصل العاشر بالنتائج المستنتجة من البحث ككل ، والتوصيات المقترحة لتطبيق سياسة التكامل على المستوى العربى

الباب الأول (الدراسة النظرية) / السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً

مقدمة الباب الأول

الفصل الأول/ سياسات وإستراتيجيات التنمية فى الدول الأقل نمواً ومدى نجاح تلك السياسات.

الفصل الثانى / المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً.

الفصل الثالث / تأثيرات العولمة والمستجدات العالمية على مجالات التنمية فى الدول الأقل نمواً

الفصل الرابع / التكامل والتنمية الإقليمية

الباب الأول " السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً "

مقدمة :

يستعرض البحث فى الباب الأول السياسات التنموية والمستجدات العالمية فى الدول الآقل نمواً ومن ثم معرفة أسباب تأخر التنمية وعدم تخطى المراحل الأولى من النمو فى الدول الأقل نمواً ، ومن ثم إقتراح سياسة التكامل الإقليمى كأحد السياسات التى إتبعتها دول العالم بمختلف تصنيفاتها للتغلب على معوقات التنمية والمستجدات والمؤثرات العالمية الجديدة ، وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها فى العديد من دول العالم ويتم التوصل لهذه النتائج من خلال أربعة فصول .

ويتضمن الفصل الأول دراسة الإستراتيجيات والسياسات التنموية فى الدول الأقل نمواً ويتم تقييم مدى نجاح هذه الإستراتيجيات فى تحقيق أهدافها المرجوة ، ثم يتم دراسة سياسات التنمية الإقليمية فى مصر بإعتبارها أحد الدول الأقل نمواً والتى تعانى مثلها مثل باقى دول العالم الثالث من مشكلة التركز الحضرى وما ينتج عنها من مشاكل الفقر الحضرى والتفاوتات الإقليمية وظهور العشوائيات .... ، ومن ثم يتم تقييم تلك السياسات فى مصر لمعرفة مدى نجاحها فى تحقيق أهدافها وما هى أوجه القصور ، وما هى المعوقات التى واجهت تلك السياسات.

أما الفصل الثانى فيتم دراسة المستجدات العالمية والمؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً وخصوصاً أن العالم أصبح فى نظام واحد بحيث يؤثر ويتأثر جميع الأعضاء ببعضهم البعض ، حيث تعتبر تلك المستجدات العالمية والمتمثلة قى النظام العالمى الجديد والعولمة أحد أكثر محددات التنمية وخصوصاً فى الدول الأقل نمواً ذلك لكونها وسائل الإستعمار الجديد والذى يعتمد بالدرجة الأولى على الإقتصاد ، ويهدف الفصل الثانى إلى فهم كيف تؤثر تلك المستجدات العالمية على التنمية فى الدول الأقل نمواً.

أما الفصل الثالث فيأتى مكملاً للفصلين الأوليين حيث يستعرض إنعكاسات العولمة على مجالات التنمية المختلفة (المجال الإقتصادى – المجال السياسى – المجال الإجتماعى – المجال العمرانى) وذلك لفهم كيف تؤثر العولمة على تلك المجالات ومن ثم الوصول إلى طبيعة تأثير العولمة وبالتالى محاولة البحث عن أفضل السياسات والوسائل التى تناسب التعامل مع طبيعة تلك الظاهرة.

ومن خلال الفصول الثلاثة الآولى يتم الوصول إلى أن تلك الإستراتيجيات و السياسات التقليدية لا تستطيع تحقيق طفرات النمو المرجوة فى الدول الأقل نمواً كنتيجة لوجود بعض القصور والمعوقات بالأضافة إلى التأثير الكبير والمستمر لتلك المستجدات العالمية ، ومن هنا ظهرت الضرورة للبحث عن سياسات جديدة قد أثبتت نجاحها بالفعل فى العديد من التجارب الإقليمية والعالمية ، وقد تم إختيار سياسة التنمية الإقليمية بإعتبارها أحد أهم السياسات فى العقود الأخيرة بسبب قدرتها على تحقيق معدلات تنمية إقتصادية كبيرة من خلال زيادة حجم التجارة وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وما ينتج عن ذلك من تحقيق التنمية فى بقية القطاعات.

ويتضمن الفصل الرابع دراسة التكامل والتنمية الإقليمية من خلال دراسة المفاهيم الأساسية للتكامل الإقليمى، ثم يتم دراسة أهداف عملية التكامل بهدف الوصول إلى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية على مستوى العالم وما هى المكتسبات التى تكتسبها الدول الراغبة فى التوجه نحو سياسة التكامل الإقليمى ، ثم يتم التوجه إلى كيفية قيام تلك التكتلات وما هى الأسس بقيام التكتلات وذلك من خلال مجموعة من النقاط وهى: درجات التكامل ، مراحل تطور التكامل الإقليمى ، مستويات التكامل الإقليمى و نظريات التكامل ، وأخيراً ما هو دور الذى يلعبه التكامل الإقليمى فى زيادة تنافسية المدن والدول.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسى من الفصل الرابع هو الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية الرئيسية وهى :

ما هو التكامل الإقليمى ؟ ، كيف يتم التكامل الإقليمى؟ ، ما هى مستويات التكامل الإقليمى ؟ ، ما هى نظريات التكامل الإقليمى ؟ ، ومن ثم الوصول إلى المنهج الوظيفى لعملية التكامل الإقليمى و ما دور التكامل الإقليمى فى زيادة تنافسية المدن ؟

الفصل الأول

سياسات وإستراتيجيات التنمية فى الدول الأقل نمواً ومدى نجاح تلك السياسات

مقدمة

١- الإستراتيجيات الإقليمية فى الدول الأقل نمواً
١-١ إستراتيجية الإنتشار
١-٢ إستراتيجية التركيز

٢- سياسات التنمية الإقليمية فى مصر كأحد الدول الأقل نمواً
٢-١ سياسة محاور التنمية الإقليمية.
٢-٢ سياسة تنمية الأقاليم الهامشية.
٢-٣ سياسة المشروعات القومية المستحدثة.
٢-٤ سياسة تنمية المناطق السياحية (الساحلية).
٢-٥ سياسة قرى الإستصلاح.

مقدمة:

تواجه الدول الأقل نمواً العديد من المشاكل والتحديات الإقتصادية والإجتماعية ومن أهم تلك القضايا هى قضايا توزيع السكان والتفاوتات الإقليمية وما نتج عن ذلك من ظهور مشاكل إختلال التوازن بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتوزيع المكانى الغير متوازن للسكان مما أدى إلى تأخر مراحل التنمية وعدم قدرة هذه الدول على تخطى المراحل الأولى من مراحل النمو وتستمر هذه الدول ما بين مرحلة المجتمع التقليدى ومرحلة التهيؤ للإنطلاق.، **لذلك سوف نقوم بإستعراض سياسيات التنمية الإقليمية المختلفة ولاتى قامت الدول الأقل نمواً بإتباعها وتقييمها للوقوف على نقاط القوة والضعف بهدف التعرف على مدى نجاح هذه السياسات فى تحقيق أهدافها .**

١-١الإستراتيجيات الإقليمية فى الدول الأقل نمواً:

وسوف نقوم بإستعراض السياسات والإستراتيجيات الإقليمية التى قامت الدول الأقل نموا بإتباعها لتحقيق التقدم الإقتصادى والإجتماعى والثقافى لسكانها بالإضافة إلى إظهار قدراتها من خلال رسم خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ووسائل تنفيذها والتى تنعكس على توزيع الأنشطة فى الإقليم ، حيث أن هذه الدول تعانى من العديد من المشكلات الإقليمية والتى تعوق عملية التنمية كنتيجة لغياب البعد المكانى للخطط التنموية وإختلال التوازن فى النمو والتفاوتات الإقليمية ما بين الأقاليم ، **وقد إتبعت الدول الأقل نمواً العديد من السياسات والإستراتيجيات التنموية ومن أهمها :**

١-١-١إسترتيجية الإنتشار [١]:

تعتمد هذه الإستراتيجية على كيفية توزيع الإستثمارات والسكان والأنشطة على الأقاليم بهدف إحداث معدلات نمو تختلف من إقليم لآخر بحسب هذا التوزيع وتتميز هذه الإستراتيجية بعدة مميزات من أهمها:

أ. إستغلال المقومات والإمكانيات الإقتصادية مما يسهم فى تحقيق قدر من النمو الإقتصادى.

ب. تحقق الإستراتيجية التوازن ما بين التنمية الحضرية والريفية مما ينعكس على خفض معدلات التركز الحضرى.

ت. تساهم الإستراتيجية فى تخفيض أثار التضخم الحضرى والتحضر المتزايد فى المدن والمتمثلة فى مشكلات التلوث، البنية الأساسية ، ظهور المناطق العشوائية ، وإرتفاع معدلات البطالة.

إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق تنمية إقتصادية حقيقية فى الدول الأقل نمواً كنتيجة لبعض المشكلات والتى تتمثل فى :

- إرتفاع التكلفة الإقتصادية لإستراتيجية الإنتشار كنتيجة لكثرة مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات من أجل تحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم.
- عدم تحقيق معدلات النمو الأقتصادى المرجوة كنتيجة للبعد المكانى ما بين المراكز الحضرية والصناعية القائمة والتجمعات الأخرى ،بالإضافة إلى ضعف الهياكل الإقتصادية ، وعدم فاعلية سياسات التوطن سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية فى هذه الدول .
- عدم توافر رأس المال اللازم لتنفيذ الخطط والأهداف الإستثمارية للأقاليم.
- ضعف النظام الإدارى والمؤسسى مما ينعكس على عدم القدرة على تنفيذ ومتابعة عملية التنمية.

ومن أبرز سياسات الإنتشار هى سياسة إنشاء المدن الجديدة والتى تهدف إلى مواجهة التركز السكانى وإرتفاع الكثافات السكانية فى المناطق الحضرية وقد إتجهت الدول الأقل نمواً لذلك السياسة كنتيجة لنجاحها فى خفض الضغوط على المدن والعواصم المزدحمة بالسكان فى الدول المتقدمة ، إلا أن سياسة المدن الجديدة لم تحقق الأهداف المرجوة كنتيجة لضعف القاعدة الإقتصادية مما أنعكس على معدلات الإشغال ، بالإضافة إلى إرتفاع التكلفة الإستثمارية لإنشاء تلك المدن.

[١] مروة مصطفى أحمد , " قياس القدرة الإستقطابية العمرانية للأقطاب التنموية كمؤشر لأولويات التنمية" , كلية الهندسة, جامعة القاهرة.

١-١-٢ إستراتيجية التركيز [١]:

تعتمد إستراتيجية التركيز على تركيز الموارد والسكان والأنشطة والإستثمارات فى مناطق وأقاليم معينة لتحقيق الحد الأقصى من النمو والتوطن فى تلك المناطق ، وتتميز هذ الإستراتيجية بمجموعة من المميزات من أهمها :

- تعظيم العائد من خلال تركيز الموارد والإستثمارات مما ينعكس على إرتفاع معدلات النمو الإقتصادى وتعظيم الناتج القومى.
- إنخفاض التكلفة المادية بالنسبة للأستراتيجيات الأخرى كنتيجة لتعظيم الإستفادة من البنية العمرانية والإقتصادية والإجتماعية والسكانية وهياكل البنية الأساسية وما ينتج عن ذلك من وفورات التوطن لكل تلك الموارد.
- تمتع مناطق الأنشطة المركزية بالعديد من مقومات النجاح فى مواقعها المركزية والتى من الممكن أن لا تجد هذه المناطق تلك المقومات فى مناطق أخرى مختلفة أو نائية .

إلا أن هذه الإستراتيجية أيضاً لم تساهم فى تحقيق المعدلات الإقتصادية المرجوة كنتيجة لزيادة التركيز للسكان والموارد فى الأقاليم المتضخمة حضرياً والمكتظة بالسكان، مما إنعكس على ظهور المشكلات الحضرية مثل الفقر الحضرى ، العشوائيات ، الإزدحام ، التلوث، والضغط على البنية الأساسية ،بالإضافة إلى زيادة التفاوتات الإقليمية ما بين الأقاليم وبالتالى زيادة الهجرات إلى الأقاليم الحضرية وتفاقم المشكلات.

١-١-٣ إستراتيجية الإنتشار المركز (أقطاب النمو) [٢] :

ترتكز هذه الإستراتيجية على الإعتماد على عدد من المناطق والتى تتمتع بوجود الموارد والإمكانات الإقتصادية لتركيز الموارد والإستثمارات التنموية بها لتصبح بمثابة القطب التنموى للمناطق المحيطة بها ، حيث ينمو هذا القطب وينتقل هذا النمو تدريجياً إلى المناطق المحيطة به من خلال الأعتماد على العلاقات التبادلية بين القطب وتلك المناطق بحيث تعمل هذه الأقطاب على إستغلال الوفورات الخارجية للتمركز الجغرافى وتتميز هذه الإستراتيجية بأنها :

- تعتمد على البعد المكانى من خلال الربط ما بين النمو الإقتصادى الإقليمى والهيكل المكانى للأنشطة.
- تخفيف الكثافة السكانية من المناطق المتكدسة إلى مراكز النمو الجديدة مما يؤدى إلى حل المشاكل الآقليمية والإقتصادية وتنمية المناطق المختلفة.
- تدفق الأستثمارات وتعظيم الميزات النسبية للأقطاب مما يسهم فى تحقيق التنمية للأقليم ككل.

إلا أن هذه الإستراتيجية أيضاً لم تستطيع تحقيق أهدافها فى الدول الأقل نمواً ، حيث أنه من أهم عوامل نجاح هذه الإستراتيجية هو وجود الا مركزية الإدارية وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل ضمان الترابط ما بين أقطاب النمو والأسواق ، وهو ما تعانيه الدول الأقل نمواً حيث أنها تعتمد على الأنظمة الإدارية المركزية وهو ما يؤثر على التنمية.

وتعتبر مصر من أكثر الدول التى تعانى من التركز الحضرى والتفاوتات ما بين الأقاليم وما ينتج عن ذلك من الهجرات المستمرة والمتزايدة إلى الوادى والدلتا وظهور العشوائيات والفقر الحضرى وبالتالى تكثيف وتوجيه التنمية وموارد الدولة نحو الوادى والدلتا وإهمال الأقاليم الأخرى مما ينتج عنه إزدياد التركز الحضرى نفس فى المناطق وهكذا يستمر هذا التوجه والذى يؤدى إلى تأخر التنمية وعدم إجتياز مراحل النمو الأولى ، وسوف نقوم بإستعراض بعض السياسات والتى قامت مصر بإتباعها لتحقيق التنمية وحل المشكلات الناتجة عن التركز الحضرى فى الوادى والدلتا.

---

[١] دزعلا سليمان الحكيم "أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر " ١٩٨٥

[٢] دزعلا سليمان الحكيم "أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر " ١٩٨٥

١-٢ سياسات التنمية الإقليمية فى مصر :

١-٢-١سياسة محاور التنمية الإقليمية[١]:

وهى إحدى سياسات التنمية المكانية والتى تعتمد على الإستثمار فى البنى التحتية بهدف تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمتوازنة ،وبالإضافة إلى ذلك تحقيق الإندماج للإقتصاديات الحضرية وزيادة التنافسية الإنتاجية وتفعيل الدور التنوى للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

العوامل التى أدت إلى التوجه نحو فكر محاور التنمية:

- الدور التنموى للطرق والمحاور حيث أنها أصبحت العصب الرئيسى للتنمية الإقليمية بالإضافة إلى دورها فى تأمين إمكانية الوصول.
- العلاقة المتبادلة ما بين المسافة والعلاقات الإقتصادية ما بين الأقاليم مما يتطلب التفعيل التنموى لكافة المحاور والوصلات العرضية الإقليمية.
- دور المحاور التنموية فى التكتلات على المستويات المختلفة ، حيث يقوم بالربط ما بين الأقاليم ، وتسريع عملية النمو بها.

شكل رقم (١-١)يوضح محاور التنمية الإقليمية المقترحة فى مصر[٢]

إلا أن سياسة محاور التنمية الإقليمية لم تحقق أهدافها فى دول أخرى كنتيجة لوجود بعض القصور منها :

- عدم تفعيل دور القطاع الخاص لتنمية تلك المحاور كنتيجة لعدم وجود الحوافز الإستثمارية من الحكومة فى المناطق الصحراوية النائية.

---

[١] سالى بهاء الدين " دراسة تحليلية لمعايير نجاح سياسة محاور التنمية الإقليمية" -رسالة ماجيستير فى الهندسة المعمارية -كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ٢٠١٤-ص ٣٥.

[٢] "المخطط الإستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الآولوية" ، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، يناير ٢٠١٤.

- عدم وجود تنسيق ما بين الجهات الإدارية فى الرؤى والتوجهات ،بالإضافة إلى متطلبات كافة القطاعات على مختلف المستويات .
- محدودية الخدمات على المحاور وقصور أعمال متابعة الصيانة والتوسعة ، مما يؤدى إلى صعوبة الحركة عليها سواء ركاب أو بضائع.
- عدم تفعيل الدور التنموى للمحور كنتيجة لعدم وجود أنوية عمرانية أو صناعية بطول المحور.

١-٢-٢سياسة تنمية الأقاليم الهامشية [١]:

تهدف سياسة تنمية الأقاليم الهامشية إلى إعادة توزيع السكان من خلال إستقطاب السكان من المناطق المتكدسة والتى لا يمكنها إستيعاب هذه الزيادة السكانية إلى المناطق الصحراوية ، كما تهدف هذه السياسة إلى دعم الإقتصاديات القومية من خلال تكوين كيانات إقتصادية قادرة على المنافسة عن طريق الأستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة.

وتعانى الأقاليم الهامشية من وجود العديد من المشكلات والتى إستمرت لفترات طويلة وتتمثل فى (الأمية – البطالة - الفقر- المركزية – الهجرة - تدهورالبيئة العمرانية –العجز الشديد فى الخدمات.....) ونظراً لإرتباط تلك المشاكل ببعضها البعض فأنه يجب التعامل معها مجتمعة ، وتختلف طرق قياس التنمية من جهة لأخرى ومن مكان لأخر ولكن نجد أن جميعها تعتمد على مجموعة من المؤشرات الرئيسية و المتعلقة بمستوى المعيشة والخصائص الإجتماعية والعمرانية والبيئية للأقليم.

وتعتمد سياسة تنمية الأقاليم الهامشية على مجموعة من الأسس النظرية منها :

- الإعتماد على القطاع الإقتصادى كأساس للتنمية العمرانية،بالإضافة إلى ضرورة وجود شبكات البنية الأساسية الجيدة لتسهيل حركة الإستثمار ونجاح خطط التنمية وذلك من خلال تعظيم الإستفادة من الإمكانات الطبيعية الموجودة لخلق أنشطة إقتصادية للتجمعات القائمة والمقترحة مثل الأنشطة الزراعية والتعدين وكذلك مقومات السياحة وذلك لتوفير القاعدة الإقتصادية الملائمة لكل موقع حسب نوعية الإمكانات المتوفرة به.
- تحديد الأولويات الأساسية لعملية للتنمية وذلك بحسب قدرة كل موقع من مواقع التنمية ومدى إحتياجه للتنمية وإمكانات الإستثمار والبنية الأساسية ومدى توافرها وأوجه النقص فيها.
- ضرورة توفير رأس المال والموارد الملائمة عن طريق الحكومة لتوفير البنية الأساسية اللازمة للأنشطة الإقتصادية المطلوبة.
- ضرورة تطوير التجمعات القائمة والإهتمام بتنميتها.

إلا أن سياسات تنمية الأقاليم الهامشية فشلت فى تحقيق أهدافها المرجوة كنتيجة إلى :

- وجود تفاوت كبير فى التوزيع السكانى بالأقاليم التخطيطية مقارنة بإجمالى مساحات الأقاليم التخطيطية وبنسب المساحة المأهولة على مستوى الأقاليم التخطيطية.
- عدم وجود محاور واضحة للتنمية تبين إتجاه الحراك السكانى ومراحل التنمية.
- عدم توجيه التنمية بشكل أساسى للمناطق ذات الإمكانيات والمحددات الطبيعية والإقتصادية ، الإضافة إلى أنه لم يتم تحديد البنية الأساسية الداعمة للتنمبة والتى تربط الحيز الإقليمى.
- غياب العدالة فى توزيع الإستثمارات والتهميش التنموى.
- تدهور القطاعات الإقتصادية المختلفة والإعتماد على قطاع واحد فى العمل والذى لا يفى بالزيادة السكانية المطردة وضعف القطاعات الأخرى.

١-٢-٣ سياسة المشروعات القومية المستحدثة [٢]:

[١] إيمان سيد محمد فرحات "تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادى النيل والدلتا فى مصر " كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،٢٠١٢ ،ص ١٠٢.
[٢] إيمان سيد محمد فرحات "تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادى النيل والدلتا فى مصر " كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،٢٠١٢ ، ص١١٠

تعتبر السياسة هى إحدى السياسات الهادفة إلى إعادة توزيع السكان والخروج من الوادى والدلتا للامعمور وذلك من خلال :

- إستقطاب السكان من المناطق المتكدسة والتى لا يمكنها إستيعاب هذه الزيادة السكانية فى المناطق الصحراوية.
- زيادة الرقعة الزراعية من خلال التوسع الأفقى وذلك بإستصلاح وإستزراع أراضى جديدة.
- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية فى المشاركة فى المشروعات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للأستثمار فى مصر وذلك من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص وتوفير الأستقرار له والإستفادة من ذلك فى عمليات التنمية فى مجالات الصناعة والخدمات الإنتاجية والبنية الأساسية.
- الحد من مشكلة البطالة وذلك بخلق فرص عمل جديدة.
- دعم الإقتصاد القومى من خلال تكوين كيانات إقتصادية قادرة على المنافسة .

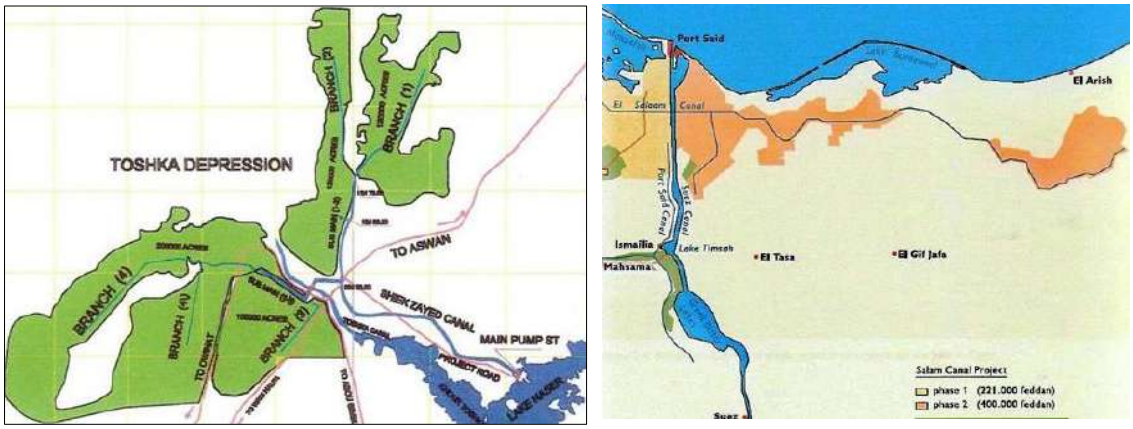

شكل رقم (١-٢) يوضح مشروع ترعة السلام – مشروع توشكى[١]

ويمكن القول أن سياسية المشروعات القومية أيضاً لم تصل إلى النتائج المرجوة كنتيجة إلى :

- قرارات بدء المشروعات القومية وتوقفها ناجم عن قرارات سياسية.
- هناك إختلاف كبير بين حجم السكان المخطط بالمشروعات القومية وكذلك فرص العمل المستهدفة وبين الحجم الواقعى ويرجع ذلك أيضاً إلى أن تقدير أحجام السكان المتوقع ناجم عن خطط طموحة غير مرتبطة بالواقع.
- القصور فى الإدارة والمركزية الشديدة وتعدد الجهات المنفذة ما إنعكس على عدم قدرة الجهات الإدارية على المتابعة وإيجاد حلول لمجموعة التحديات والمعوقات.
- القصور فى التمويل نتيجة لضعف الموارد المالية المتاحة من قبل الدولة والإعتماد بشكل كبيرعلى الدولة فى المراحل الأولية ومرحلة الإمداد بالبنية الأساسية الداعمة .
- الفترة الزمنية بالنسبة للسياسة لا تتعدى ١٥ سنة وهى من السياسات التى تستلزم الخطط طويلة الأجل.

١-٢-٤ سياسة تنمية المناطق السياحية (الساحلية) :

وقد ظهر إهتمام الدولة بالمناطق الساحلية من خلال خطط التنمية المقترحة لتنمية تلك المناطق ويرجع ذلك إلى قناعة الدولة بغنى الطبيعة الساحلية وتوفر الموارد المتنوعة ذات الإمكانات الواعدة والكامنة والتى تفى بإستغلالها وتلبية إحتياجات المجتمعات المختلفة مما يؤهلها للنهوض فى قطاعات عديدة لإنجاز تنمية شاملة.

وتتمثل أهداف تنمية الأقاليم الساحلية فى :

أ. أهداف على المستوى القومى:

[١] مشروع ترعة السلام – مشروع توشكى ، منتدى المعرفة (http://www.marefa.org/)

- الخروج من الوادى حيث يمثل أحد الأهداف القومية التى تهدف إلى إعادة توزيع السكان بين المعمور واللامعمور.
- الخروج من المشكلة الإقتصادية حيث أنها بدون شك عامل مساعد إن أحسن إستغلالها كأداة سياسية إقتصادية مستحدثة تقوم على تعبئة الموارد المتاحة وإدارتها بطريقة علمية سليمة.

ب. أهداف على المستوى الإقليمى:

- الحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل للشباب.
- تحسين المستوى المعيشى للأفراد

ومن أبرز المشروعات التى تناولت تنمية وتخطيط المناطق الساحلية هو :-

١- مشروع التنمية العمرانية الشاملة لإقليم البحر الأحمر.

٢- مشروع التخطيط الهيكلى للتنمية الشاملة لمنطقة شمال الدلتا والطريق الدولى الشمالى

وقد تحددت إستراتيجة الدولة فى خطة التنمية من خلال :-

- تتم التنمية من خلال محاور تنمية إقتصادية عمرانية وتتمثل فى محور تنمية سياحية على الساحل، ومحور تنمية سياحية على البحيرات، ومحور تنمية المدن القائمة على إستصلاح الأراضى، ومحور المدن القديمة.
- يتم تقسيم المنطقة لقطاعات مكانية متجانسة ترتكز على أقطاب تنموية داخل كل قطاع فى المراكزالعمرانية المتوسطة والصغيرة.
- محاور ربط طولية وعرضية.
- ويتم التنفيذ على أربعة مراحل تتمثل فى إستغلال الموارد الطبيعية دون إستنزاف على الساحل وعلى الطريق الدولى الشمالى، وتطوير التنمية بربط المدن والمراكز الساحلية بمحاور عرضية , وإنشاء محور تنمية موازى للساحل كما يمر بالبحيرات محور تنمية صناعية ،وربط المدن المتوسطة والصغيرة والقرى المركزية وتعمل على خدمة المناطق المحيطة ودفع عمليات التنمية لكل القطاعات

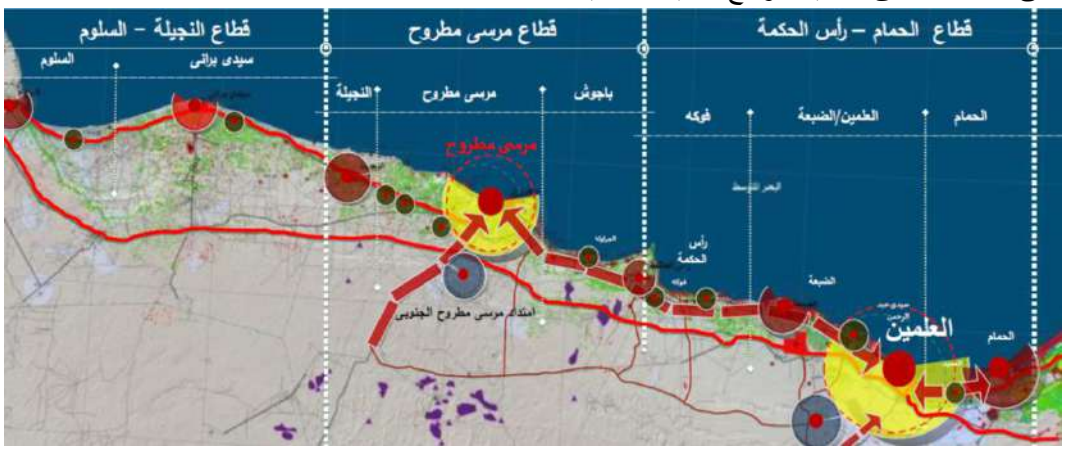

شكل رقم (١-٣) يوضح مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى [١]

ويتضح عدم قدرة المشروعات التنموية فى المناطق الساحلية فى تحقيق أهدافها ويتضح ذلك من خلال :

- الأهداف الطموحة والبعيدة المنال النابعة من دراسة غير دقيقة للموارد والمناطق الساحلية وهو ما تفتقده الدراسات الإقليمية حيث لا يوجد تحديد دقيق للأقاليم الساحلية والأقاليم الثانوية الساحلية وهو ما يترتب عليه نجاح أو فشل المخططات.

[١] "المخطط الإستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية" ، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، يناير ٢٠١٤.

- وجود تعارض ما بين الأهداف على المستويات المختلفة وعدم الربط الجيد بين الأهداف القومية والمستوى الإقليمى والمحلى.

- عدم التوافق بين الحدود الإدارية للمناطق الساحلية مع الحدود البيئية وبالتالى تعجز أى مخططات لإدارة السواحل للتوافق مع هذه الحدود فطبيعة المياه الساحلية لا تفرق بين إقليم وأخر .

- وجود تشتت وتداخل فى الإختصاصات بين الهيئات والوزارات من جهة ووزارة السياحة من جهة أخرى كنتيجة لتعدد الجهات التى تملك حق التصرف فى الأراضى ما بين وزارة الدفاع و الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- عدم توافر خريطة سياحية كاملة وشاملة لكل مناطق الجذب السياحى الحالية والمرتقبة فى الدولة رغم وجود الخطة والتى من أهدافها تنمية خمس مناطق سياحية وتتمثل فى ساحل البحر الأحمر – الساحل الشمالى الغربى- محافظتى سيناء – مواقع أخرى فى الدلتا (الخطة الخمسية الثانية لوزارة السياحة).

- عدم وجود قاعدة دقيقة ومركز للمعلومات والبيانات والإحصاء السياحى تساعد فى وضع برامج لخطة قومية وإستراتيجية للدولة.

١-٢-٥ سياسة قرى الإستصلاح[١]:

تم إقتراح سياسة قومية لإستصلاح الأراضى تقوم على محورين أساسيين حيث المحور الأول يهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج القومى أما المحور الثانى فيقوم على خلق تجمعات عمرانية جديدة تجتذب إليها صغار المزارعين كما تجتذب إليها شباب الخريجين وذلك من خلال إقامة مجتمعات ريفية مستحدثة على أراضى تم إستصلاحها من قبل الدولة من أجل توفير فرص عمل وإستقطاب الزيادة السكانية لفئة إجتماعية محددة وهى شباب الخريجين وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم ، كما أن هذه المجتمعات هى مجتمعات متكاملة بعيدة عن الوادى بحيث تتولى الدولة مسئولية توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة لإقامة تلك المجتمعات العمرانية الجديدة بالإضافة إلى خدمات الرعاية الإجتماعية المختلفة بحيث يتم توفير كل وسائل الإستقرار للمنتفعين من هذه المشروعات وخاصة فى المراحل الأولى لإستغلال هذه الأراضى.

وتضمنت هذه المشروعات مديرية التحرير وشرق قناة السويس وشرق أسيوط وأولاد طوق شرق المرشدة والفرافرة وبنجر السكر وغرب النوبارية وغرب الموهوب ، وكان يتم إنشاء تلك القرى بعد إستصلاح الأراضى وإستزراعها وإستكمال جميع المرافق والخدمات بها، ومنذ السبعينيات إتجه التركيز على توفير فرص عمل فى أراضى الإستصلاح الجديدة لشباب الخريجين وتضمنت أليات تحفيزهم للتوطن بهذه التجمعات وتقديم القروض لخدمة الأرض وتكاليف الزراعة.

على أن تلك المشروعات قد واجهت العديد من المعوقات التى حالت دون تحقيق النجاح الأمثل لها كنتيجة لمجموعة من الأسباب منها :

- غياب الرؤية المستقبلية للمشروعات المقترحة بالمنظومة والتى تتناول تحديد مواقع التجمعات وتوزيعها ورتبها والفئة المستهدفة بالواقع التطبيقى عن ما هو بالدراسة النظرية.

- إفتقاد جميع القرى للأنشطة التكميلية.

- وجود العديد من المعوقات التى تقلل من تعظيم الأثر التنموى لتلك المشروعات ،وتتمثل فى التسويق والإدارة والتمويل ، ويظهر ذلك من خلال قياس درجة إستقرار الخريجين بالمشروعات الخاصة بهم والتى تعكس مدى قدرة هذه المشروعات على تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن خلال إستعراض السياسات والإستراتيجيات التنموية والتى قامت الدول الأقل نمواً بإتباعها ، نجد أن العديد من تلك السياسات لم تحقق أهدافها المرجوة كنتجة لوجود أسباب عديدة تتعلق بالنظام الإدارى والفجوة ما بين التخطيط والتنفيذ والمعوقات المالية والإقتصادية..... ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة صياغة سياسات تنموية جديدة قد أثبتت نجاحها بالفعل على مستوى دول وأقاليم العالم ، وتعتبر سياسة التكامل الإقليمى أحد أهم السياسات التى أثبتت العديد من النجاحات وسوف نقوم بإستعراض هذه التجارب خلال الفصول القادمة.

[١] إيمان سيد محمد فرحات "تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادى النيل والدلتا فى مصر " كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،٢٠١٢ ، ص٧٦.

الفصل الثانى

المستجدات العالمية المؤثرة على التنمية فى الدول الأقل نمواً

مقدمة

١ـ النظام العالمى الجديد

٢ـ العولمة

٢ـ١ مفهوم العولمة.
٢ـ٢ مسببات العولمة.
٢ـ٣ مظاهر العولمة.
٢ـ٤ المؤسسات المالية الدولية.
٢ـ٥ منظمة التجارة العالمية.
٢ـ٦ ثورة تكنوليجيا الإتصالات والمعلومات.
٢ـ٧ الشركات العالمية المتعددة الجنسيات.

مقدمة:

وقد زاد ما يعرف ب "النظام العالمى الجديد" من إستمرار حالة تأخر التنمية فى الدول الأقل نمواً كنتيجة للوسائل والأساليب المتعددة والتى أدت إلى تقييد حركة النمو فى هذه الدول بالإضافة إلى إنعكاساته السلبية سواء الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية على الدول الأقل نمواً ، وسوف نقوم بمحاولة لفهم هذا النظام الجديد من خلال إستعراض مفاهيم وأساليب وظواهر ذلك النظام ، ثم التطرق إلى الإنعكاسات المختلفة لذلك النظام على المجالات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية من أجل فهم طبيعته ومدى الإرتباط بينه وبين التنمية فى الدول الأقل نمواً .

٢-١ النظام العالمى الجديد:

- بدأت الدعوة إلى النظام العالمى الجديد فى الفترة التى أعقبت سقوط الأتحاد السوفيتى والتحول من النظام ثنائى القطبية إلى النظام أحادى القطبية والذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أهم النظريات التى دعمت هذا النظام هى نظرية التبعية والتى تسعى إلى فرض هذا النظام على كل دول العالم وبالتالى ضمان إستمرارية تلك الهيمنة .

- تعتمد نظرية التبعية على ضمان إستمرارية تدفق الموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية مما يؤدى إلى إستغلال تلك الدول الغنية للدول الفقيرة وبالتالى إزدياد تلك الدول غنى وإزدياد الدول الأخرى فقراً.

ويعتمد النظام العالمى الجديد على المبادىء والفروض الأساسية لنظرية التبعية والتى يمكن إيجازها فى مجموعة من الفروض الأساسية [١] :

- العالم مقسم إلى مراكز (الدول المتقدمة) وأطراف (الدول الأقل نمواً).
- تعتبر العلاقة ما بين المركز والطرف علاقة رأسمالية إستغلالية بحتة.
- هناك تدرج هرمى ما بين أكبر مركز وأصغر طرف.
- كلما زادت العلاقة ما بين المركز والطرف ، كلما زادت القدرة الأستغلالية للمركز وكلما زادت الهوة بينهما.
- الهوة ما بين المركز والطرف تزداد مع الوقت.

وقد لخص الأجتماعى Fernando Henrique Cardoso (والذى أصبح رئيساً للبرازيل خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٣) رؤيته حول نظرية التبعية حيث قال [٢] :

- هناك تغلغل مالى وتكنولوجى فى بلدان المحيط وشبه المحيط من قبل المراكز الراسمالية المتقدمة وكنتيجة إلى عدم إتزان الهياكل الإقتصادية ما بين دول المراكز والأطراف ، تقوم دول المركز بفرض قيود على النمو لدول المحيط ، ومن هنا كان لابد للدول تحسين مركزها ودورها فى شبكة النظام العالمى وبالتالى ضمان الأداء الإقتصادى والسياسى للدولة.

كما حدد Tausch فى عام ٢٠٠٣ (إستناداً إلى أعمال أمين خلال الفترة ما بين ١٩٧٣-١٩٩٧) مجموعة من التأثيرات الرأسمالية الواقعة على دول المحيط وهى [٣] :

- الإنحدار فى كل من قطاعى الزراعة والصناعات الصغيرة وخصوصاً فى الفترة ما بعد الهيمنة الأجنبية والأستعمار.
- التخصص الدولى الغير متكافىء لدول المحيط مما يؤدى إلى تركيز الأنشطة فى مجال الزراعة الموجهة للتصدير أو التعدين.
- زيادة حجم البطالة المقنعة وزيادة أهمية الإيجار فى النظام الإجتماعى والإقتصادى العام.

---

[١] طارق عبد اللطيف أبو العطا , محاضرات تمهيدى ماجيستير، قسم العمارة،كلية الهندسة، جامعة القاهرة

[2] Wikipedia, dependency theory ,(https://en.wikipedia.org/wiki/Dependency_theory)

[3] Wikipedia, dependency theory ,(https://en.wikipedia.org/wiki/Dependency_theory)

- زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لدول المحيط كنتيجة للأستثمارات الأجنبية المباشرة فى هذه الدول ، حيث أنها تعتبر أهم الأسواق الإستهلاكية لدول المركز.

وقد كان للثورة المعلوماتية دور كبير فى تطبيق ذلك النظام الجديد ، حيث تعتبر تكنوليجيا الإتصالات والمعلومات أخد أهم أدوات دول الغرب المتقدم لفرض تلك السيطرة والهيمنة ، ويظهر ذلك من خلال فرض الثقافة الغربية على العالم وبالتالى تحول تلك الثقافات إلى ثقافات هامشية معروفة بالجمود والتخلف ، أما فيما يخص الجانب الإقتصادى فيمكن القول أن الهدف الرئيسى لذلك النظام هو تحويل الإقتصاديات الأخرى إلى إقتصاديات تابعة ليس لديها القدرة على تحقيق نموها إلا إعتماداً على إقتصاديات الدول الغربية ،وبالتالى تحول شعوب تلك الدول إلا شعوب مستهلكة وليس منتجة.

وتعتبر العولمة أحد أهم الأفكار والتى تم طرحها من قبل دول المركز لتطبيق هذا النظام الجديد ـوتعتمد العولمة على مجموعة من الوسائل والأساليب لتحقيق هذا النظام الجديد.

٢-٢ العولمة : GLOBALIZATION :

٢-٢-١ مفهوم العولمة:

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والمظاهر المتعددة : إقتصادياً، سياسياً، عمرانياً وإجتماعياً..... وهناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم العولمة نظراً إلى إختلاف الزوايا التى ينظر من خلالها الباحثون إلى العولمة ، وكذلك إختلاف بيئاتهم التى يعيشون فيها ، أو الإيدولوجية التى يؤمنون بها أو المستوى الثقافى الذى يتمتعون به.

ويأتى مفهوم العولمة فى طليعة المفاهيم الجديدة فى دراسات العلاقات الدولية المعاصرة حيث أن " العولمة " قد أخذت بالإنتشار بشكل كبير على مستوى العلاقات الدولية وخصوصاً ما بعد الحرب الخليج الثانية والتى أعلنت ولادة ما يسمى "النظام العالمى الجديد" وتعتبر العولمة هى الوسيلة البديلة للأستعمارأو إنها الصورة الحديثة للأستعمار فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية والعمرانية والعسكرية .

إن الجديد فى العولمة أيضاً كما يرى زكى عابدين – هو ظواهر الإستعجالية والتسارع والآنية .... إذ أول مرة فى تاريخ العالم ، يتم النظر فى العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية ، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل مع إنقطاع المجتمعات البشرية عن الماضى والإهتمام فقط بالوقت العالمى الحقيقى (الحاضر / الأنى) [١]

- ويمكن القول أنه من الصعب وضع مفهوم كامل ومحدد للعولمة نتيجة لكثرة مظاهرها وتعدد إستخداماتها وذلك بحسب "جيمس روزيناو" فمثلاً ، إن مفهوم العولمة يقيم العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الإقتصاد والسياسة والثقافة، وبالتالى فإن مهمة إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه النشاطات تبدو عملية صعبة ، حتى لو طور هذا المفهوم ، فمن المشكوك فيه أن يقبل ويستعمل بشكل واسع ، لذلك تعددت تعاريف مفهوم العولمة [٢]
- وقد عرف "رونالد روبرتسون" العولمة بقوله أنها ظاهرة تتعدى الحدود الجغرافية للدول حيث أصبح العالم كله كالقرية الصغيرة حيث أصبح العالم أكثر إنكماشاً ،بالإضافة إلى زيادة وعى الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ولهذا التعريف شقان مهمان : أولهما تركيزه الشديد على فكرة إنكماش العالم بما يعنى ذلك من تقارب المسافات والثقافات وترابط الدول والمجتمعات ، وثانيهما الوعى بهذا الإنكماش ، وهو ما حدث فعلاً.

ومن خلال ذلك يمكن تلخيص أن "العولمة هى ظاهرة تتعدى الحدود الجغرافية للدول وتشتمل على جميع المجالات سواء الإقتصادية،الإجتماعية،السياسيةوالعمرانية..... وبالرغم من تنوع وإختلاف مفاهيم العولمة إلا أنها تتفق فى بعض الخصائص ومن أهمها [٣] :

أ- تتجاوز مستوى البيئة المحلية للأفكار والخبرات والنظم ، حيث تعبر الحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم
ب- تتميز بالوتيرة المتسارعة للإتصالات الدولية مما يسهل عملية إنتقال كل ما يراد نقله.
ت- يمكن القول أن الهدف الرئيسى من العولمة هو تحقيق هيمنة دول المركز القوية ، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة.

---

[١] محمد عمارة ،" مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية" ، دار نهضة مصر ، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص٢٥٥

[2] Frederick Buell, "National Culture and New Global System" (Baltimore :John Hopkins University Press,P.99

[٣] عبد المجيد راشد ، مقال بعنوان "تحليل مضمون العولمة " – جريدة التجديد العربى، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢١.

ث- تراجع دور الحدود الجغرافية وتأكل دور الدولة القومية ، وإنتهاء هيمنتها السياسية والإقتصادية وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.
ج- يقوم النظام على على عدم التقيد بالثقافات المحلية والتراثية والبيئية للدول .
ح- كما إتفق معظم الباحثين على أن النظام العالمى الحالى بقيادة الولايات النتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذى تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية ، ويستشهدون على ذلك بالأحداث العالمية المتسارعة خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تبعها من غزو أمريكى لأفغانستان ،وإحتلال مباشر للعراق ، وإطلاق الحرب على ما يسمى الإرهاب وكذلك موضوع الإصلاح السياسى ، وتحسين أحوال حقوق الأنسان ، ونشر الديموقراطية خاصة فى دول الجنوب ، فضلاً عن سعى واشنطن لتغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربية بإيجاد مشروع الشرق الأوسط الكبير.

٢-٢-٢ مسببات العولمة :

هناك العديد من الأسباب التى ساعدت على ظهور تلك الظاهرة متخطية الكثير من الظواهر الأخرى – حتى وان كانت غير إقتصادية ، ومهما إختلفت الكتابات فيمكن الإتفاق على أن الرأسمالية العالمية هى التى تسعى لفرض قواعد جديدة تتكون وتتشكل بإستمرار لتتكيف مع الأوضاع المستجدة .

ولعل أبرز العوامل التى ساعدت وأسهمت بشكل كبير فى فرض هذه القواعد حسب "فرانسيسكو دى كاسترى " تتمثل فى[١] :

- زيادة حجم التبادلات التجارية ما بين الأسواق المختلفة.
- إنهيار الأمبراطورية السوفيتية ونهاية مرحلة القطبية،وظهور القطب الأوحد.
- الطرق الجديدة للإعلام.
- الهجرات السكانية من الريف إلى الحضر ، من دولة لأخرى ومن قارة لباقى أجزاء الكون.

ويجب الإشارة إلى أن هذه العوامل ساعدت على إنتشار هذه الظاهرة .

إلا إنه فيما يتعلق بالجذور والمسببات الحقيقية فى ظهورها ، فبحسب أحمد سيد مصطفى[٢] أمه هناك عوامل أخرى قد ساعدت على خلق وإتساع ظاهرة العولمة يمكن إنجاز أهمها فيما يلى :

- ثورة تكنوليجيا المعلومات
- التكتلات الإقليمية الدولية
- إتفاقية الجات
- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة
- الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعابرة القارات.
- معايير الجودة العالمية
- تزايد حركة التجارة والإستثمارات الأجنبية.

وفى هذا الإطار يمكن القول أن الجذور التى كونت ظاهرة العولمة هو تزايد نشاطات الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، وأما باقى الأسباب التى تم الإشارة إليها ما هى إلا أسباباً ثانوية عملت على تثبيت السبب الرئيسى ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال مجموعة من الدلائل وهى :

- إن عولمة النظام الإقتصادى وهو التحول بإتجاه الرأسمالية وذلك لضمان حرية الإستثمارات التى تتبناها الشركات العالمية من خلال تشجيع المبادرات الفردية .
- وجود المنظمات و المؤسسات الدولية هو تدعيم لفكرة عولمة الرأسمالية من خلال الشروط المفروضة على الدول – خاصة التى كانت إشتراكية – التى تعانى من الأزمات المالية قصد إرغامها على الإنفتاح على هذه الشركات.
- وجود منظمة التجارة العالمية هو من أجل توفير التسهيلات الضرورية لنقل السلع والخدمات التى تنتجها هذه الشركات وبالتالى زيادة حجم المبيعات الذى يؤدى فى النهاية إلى تعظيم أرباحها.
- ثورة تكنوليجيا المعلومات التى هى من صنع هذه الشركات عن طريق أقسامها المتخصصة فى البحث والتطوير قصد تحقيق كفاءة الأداء العالية من خلال الإنتاج بأكبر كمية فى أسرع وقت وبأقل تكلفة.

---

[١] يحيى اليحياوى ،"العولمة أية عولمة؟ "، افريقيا الشرق ، بيروت ، لبنان.
[٢] أحمد سيد مصطفى ،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى" ،دار الكتب ،مصر ١٩٩٩ .

- ثورة الإتصالات التى هى الأخرى من صنع هذه الشركات من أجل تسريع الإنتشار وبهدف تحقيق عولمة النشاط.

ويمكن إستنتاج أنه ما إجتمعت هذه الأسباب وربما غيرها كثير إلا من أجل وجود سبب واحد وهو خدمة مصالح الشركات العالمية.

٢-٢-٣مظاهر العولمة :

ولقد ظهرت بعض الأفكار الجديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى تهدف إلى قيام تعاون إقصادى على المستوى الدولى تمثلت فى قيام مؤسسات يناط لها الإشراف على التنمية والتعمير وعلى إستقرار النظام المالى والنقدى العالميين ، وتنمية التجارة العالمية ، ويعتمد ذلك على تنشيط الإنتاج والإبتكار والإتصال والمعلومات ، مما يجعلها تشكل المظاهر الأساسية لظاهرة العولمة ، وهى المؤسسات المالية الدولية ، المنظمة العالمية للتجارة ، الشركات العالمية المتعددة الجنسيات.

٢-٢-٣-١المؤسسات المالية الدولية:

يوجد العديد من المؤسسات التى تحكم العلاقات الإقتصادية الدولية ، بعضها قديم النشأة والبعض الأخر حديث النشأة ، ولعل من أهم هذه المؤسسات وأقدمها نشأة هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية ، لكن أهمية هذه المؤسسات لا تكمن فى تاريخ نشأتها بل تكمن فى الدور الذى تلعبه وفى المهام والوظائف التى أوكلت لها ، والجدير بالذكر أن هذه المؤسسات إستمدت أهميتها البالغة من خلال عدة نقاط وهى [١] :

- هى الشكل الجديد لمفهوم الرأسمالية العالمية ، من خلال الأسس والسياسات المالية والإقتصادية المعتمدة .
- هى منظمات تمتلك السلطات فى حق إتخاذ القرار فيما يخص الضوابط والقواعد والإجراءات المتخذة ضد المخالفين .
- هى السلطة المنوطة بفرض قواعد وسياسات العمل ، وعلى الدول الأعضاء إحترامها من خلال تطبيق السياسات المالية والإقتصادية المعتمدة.

ولو نظرنا فى وظائف وسلطات وأدوار تلك المنظمات لوجدنا أنها تسعى لفرض فكرة العولمة ، ومن الملاحظ على هذه المؤسسات المالية ، وبخاصة الصندوق النقدى الدولى ، أن عدد الدول الأعضاء والتى تساهم فى تكوين أرصدتها فى تزايد مستمر ، مما يدل على عالمية هذه المؤسسات

وبالعودة إلى الموارد المالية لهذه المؤسسات وسبل تكوين أرصدتها وكذلك أليات عملها من خلال تمويلها للدول التى تعانى من العجز المالى وحالات عدم التوازن ، نجد أن للدول المتقدمة باع كبير فى كل ذلك ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى إلى فرض هيمنة شاملة على الإقتصاد العالمى .

ومن أهم العمليات التى يسعى البنك الدولى إلى تحقيقها جنباً إلى جنب مع الصندوق النقدى فتمثل أساساً فى الإقراض وضمان هذه القروض من خلال الإتى :

- تقديم وتسهيل الدعم الفنى إلى الدول الأعضاء المتخلفة إقتصادياً وتحضيرها لعملية الإقراض .
- العمل على تشجيع حركة الإستثمارات وإجتذاب رؤوس الأموال وتشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، وكل ذلك من أجل دعم وتطوير القطاع الخاص.

ومن الجدير بالذكر أن سياسات البنك الدولى إتجهت نحو إحداث تغييرات جذرية فى إتجاه تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل فى أليات العرض والطلب كإلغاء سياسات الحد الأدنى من الأجور وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج ، والحد من إلتزام الدولة بالخدمات الإجتماعية ، وكذلك التخلص من القطاع العام لصالح القطاع الخاص ، ثم إنه لا يمكن تجاهل تحرير التجارة وزيادة التصدير من خلال إلغاء السياسات الحمائية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية.

وكنتيجة إلى كل ذلك أصبحت التوجهات الرئيسية لهذه المؤسسات عبر برامجها يحقق علاقة إرتباطية كبيرة فيما بينها، وهدفها الأساسى من كل ذلك ، هو تحديد وإملاء السياسات الإقتصادية الكلية التى يجب على الدول المتخلفة والمدينة والتى تعانى من عجوز مالية إتباعها ، وإستبعاد كل الأخطاء التى إرتكبتها فى السياسات السابقة ، وعلى ذلك

[١] يحيى اليحياوى ،"العولمة أية عولمة؟ "، افريقيا الشرق ، بيروت ، لبنان ،ص٥٥.

فهى ملزمة بضرورة إحداث تغيرات جذرية ، تجعل منها دولاً داعمة للرأسمالية العالمية ، وهذا يؤكد إستراتيجية إرساء قواعد العولمة من خلال نشاط هذه المؤسسات .

٢-٢-٣-٢ منظمة التجارة العالمية :

وتعتبر منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) أحد أهم المنظمات الرئيسية للعولمة ، فذلك المنظمة لعبت وتلعب دوراً هاماً فى التقليل من العوائق التى تقف أمام حرية المبادلات التجارية ، إن لم يكن إزالتها ، وعلى أساس ذلك فإن الدول ، خاصة الصناعية التى تمتلك فوائض كبيرة فى إنتاجها ، سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات ، بإمكانها تصريفه أو إيصاله إلى أى نقطة فى العالم.

وتعتبر المنظمة هى الجهة المسئولة عن تنفيذ سياسات العولمة فى جانب التجارة بالسلع والخدمات ، وترتكز هذه المسؤلية على ضرورة تحويل الإقتصاديات المحلية للدول النامية من منغلقة إلى منفتحة وأكثر إندماجاً فى الإقتصاد العالمى ، ولقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها تحقيق فكرة توحيد الأسواق العالمية عن طريق إزالة أو تقليل العوائق والحواجز الجمركية أمام العمليات التجارية الخاصة بمبادلة السلع والخدمات والملكية الفكرية.

وقد إستطاعت المنظمة إستقطاب عدد كبير من الدول وخصوصاً بعد التحول الأخير من الجات إلى ما هى عليه الأن ، ولا تزال الدول غير المنضمة تكشف عن هيكلها الإقتصادى والتجارى بهدف الإنضمام بمجرد إستيفاء الشروط ، وخاصة تلك المرتبطة بتخفيض رسومها الجمركية إلى الحدود المقررة من المنظمة ، وحتى منتصف سنة ٢٠٠٢ بلغ عدد الدول الأعضاء ١٤٤ دولة.

ومن خلال تحليل سياسات وإستراتيجيات منظمة التجارة العالمية ، نجد أنها تخوض فى إتجاه التوحيد القانونى والإقتصادى للعالم بهدف تحويل العالم إلى سوق موحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف ، وإلى تنميط العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الإقتصادى ، خاصة للدول النامية ، بهدف الإنسجام مع نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات [١] ، فالحافز الرئيسى لتحرير الأسواق لا يتمثل فى الكفاءة الإقتصادية ولا ضمان الرفاهية لجميع الشعوب ، وإنما هى رغبة الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الحديثة ، ومن ورائهما الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، فى فتح أسواق النقل الأخرى أمام منتجاتها وذلك بعدما ضاقت أسواقها المحلية وصار من المحتم إيجاد أسواق خارجية من أجل تصريف الفائض من منتجاتها والبحث أيضاً عن مجالات أخرى لإستثمار الأموال الفائضة عن الحاجة.

وقد نتج عن تلك الإتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تحديات عديدة خاصة بالنسبة للدول العربية ، يلخصها الدكتور "أحمد سيد مصطفى " فى النقاط التالية [٢] :

- إزدياد المنافسة سواء فى الأسواق المحلية والخارجية
- عدم القدرة على إستيراد التكنوليجيا وتطبيقها وخصوصاً بعد تطبيق إتفاقية حماية الملكية الفكرية التى حظرت تقليد أى سلعة أو أى عملية إنتاجية.
- رفع الدعم الحكومى على بعض الصناعات وإنتهاء ما كان يتم منه لتشجيع المنتجات الوطنية بتفضيلها على المنتجات المستوردة.

والهدف الرئيسى من تحليل ذلك هو توضيح العلاقة الموجودة بين الشركات العالمية متعددة الجنسيات ووجود منظمة التجارة العالمية ، فيجب أن نركز على الإستثمارات فى إطار الإتفاقيات المختلفة ، وعلى ذلك فقد إشتملت على نصوص تستوجب ضرورة معاملة الإستثمارات الأجنبية على نفس درجة التعامل مع الإستثمارات المحلية وذلك بإتباع الحكومات المحلية التدابير الأتية :

- العمل على إزالة الحواجز والتى تقف عائقاً أمام العمليات الإستثمارية كالدعم وشروط المحتوى المحلى.
- الشفافية والإلتزام بالإعلان عن كافة التدابير المتعلقة بالإستثمارات ذات الصلة بالتجارة.
- إلغاء القيود الكمية على عمليات الإستيراد والتصدير المتعلق بالمشروع الإستثمارى.

[١] محمد حسين أبو العلا "ديكتاتورية العولمة :قراءة تحليلية فى فكر المثقف" ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ،٢٠٠٤، ص ١٣٣
[٢] محمد حسين أبو العلا "ديكتاتورية العولمة :قراءة تحليلية فى فكر المثقف" ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ،٢٠٠٤، ص ٢٥،٢٦

وفى هذا الصدد يرى الدكتور " محمد رئيف مسعد "[1] أنه قد ينجم عن تنفيذ هذه البنود أعباء إضافية على الدول الأقل نمواً لتعديل سياستها ومختلف التشريعات الوطنية بما يتماشى مع مصالح الدول الصناعية ، من خلال توفير المناخ الإستثمارى الملائم لجلب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

ويرى كذلك ، أن إزالة القيود التى تفرضها الدول الأقل نمواً على الإستثمارات الأجنبية سيؤدى إلى إضعاف المواقف فى مواجهة الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، وهو فى حقيقة الأمر فإن هذا هو الغرض الذى تسعى إليه منظمة التجارة العالمية ، وبالتالى عدم إكتراث هذه الشركات بتحقيق التنمية الإقتصادية من عدمها ، وستنصب كل الإهتمامات فى تعظيم الأرباح وضمات إستمرارية التواجد ، وهذا لن يتحقق إلا بضرورة خلق الحاجة لهذه الإستثمارات لدى هذه الدول ،وقد إتفقت أهداف منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية لجعل الدول الأقل نمواً بأمس الحاجة إلى هذه الإستثمارات ، وذلك ما يدفعها إلى خلق الظروف والبيئة الأفضل لإستغلالها.

ومن خلال كل ذلك يمكن أن نصل إلى الحقيقة التى تفيد بأن الإستثمارات الأجنبية – فى ظل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية – ستمكن الشركات العالمية متعددة الجنسيات من إستيراد حاجاتنا من المهارات بدلاً من تدريب المهارات المحلية وستقوم بشراء المؤسسات المحلية أو المساهمة فى إفلاسها وستوجه إستثماراتها إلى القطاعات التى تحقق الأرباح العالية ، وليس بالضرورة القطاعات التى بإمكانها أن تحقق التنمية الإقتصادية والبلوغ بالدول الأقل نمواً إلى تحقيق التقدم والرفاهية ، وأكثر من ذلك كله ،فقد تعمل على تحويل أرباحها إلى الدولة الأم دون إعادة إستثماراتها وإفادة الإقتصاديات المحلية .

وعلى الرغم من الجولات والمؤتمرات الوزارية العديدة التى خاضتها المنظمة ، خاصة بعد جولة الأورجواى وإلى غاية مؤتمر "كانكون " بالمكسيك سنة ٢٠٠٣ ، إلا أن الخلافات بدت واضحة حول مجموعة من النقاط ، وعلى رأسها التجارة فى السلع الزراعية وعلاقتها بالدعم الحكومى ، مما جعلها تعتبر من بين أهم نقاط التفاوض المستقبلية ، كما أن الخلاف مس أيضاً العلاقة بين التجارة والإستثمار وسياسة المنافسة ، وهو خلاف حاد بين الدول الأقل نمواً والمتقدمة ، حيث ترى الدول الأقل نمواً أن المنظمة تسعى إلى تحقيق حرية التجارة بأى ثمن حتى لو أدى ذلك إلى إجهاض جهود التنمية ، بينما ترى الدول المتقدمة أن تحرير التجارة وزيادة معاملاتها ، سيؤدى تلقائياً إلى دعم جهود التنمية فى الدول الأقل نمواً [2].

وفى ظل هذه الخلافات ، يبقى على الدول الأقل نمواً الإهتمام بإعادة هيكلها الصناعى ومراجعة سياساتها الإقتصادية بهدف الإستفادة من تحرير التجارة ، فمهما إشتد رفضها لتجاوزات الدول المتقدمة فهى تبقى دائماً دولاً تابعة عليها أن تسير الأزمات بحكمة كبيرة ، مستفيدة من تقليل المخاطر من خلال الإعتماد بدرجة كبيرة على فهم قواعد النظام التجارى متعدد الأطراف ومحاولة الإستفادة من المساعدات الحقيقية فى المجالات التكنوليجيا ، والأهم من كل ذلك هو ضرورة تحقيق التعاون والتنسيق بينها ، ذلك أن مواجهة التحديات المستقبلية هى جماعية وليست فردية،ومن هنا جاء دور التكامل الإقليمى لمواجهة ذلك النظام العالمى الجديد.

٢-٢-٣-٣ ثورة تكنوليجيا المعلومات والإتصالات :

لقد كان للثورة التكنوليجية فى المعلومات والإتصالات أثر كبير فى تطور الإقتصاد العالمى وذلك من خلال سرعة تدفق المعلومات والإنتاج وسرعة تلبية الطلبات وإنخفاض تكاليف النقل وتطوير تقنيات الإنتاج ، وبالتالى زيادة حدة التنافس ما بين المنتجات والسلع وفقاً لعنصرى الجودة والسعر ، وما تبع ذلك من المنافسة ما بين الأسواق العالمية والإقتصاديات المختلفة، وبذلك تعتبر الثورة التكنوليجية من أهم وسائل العولمة حيث ساهمت تلك الثورة فى تعزيز المبادلات التكنوليجية وقلة المسافات ومن جهة أخرى ساهمت التكنوليجيا فى تطور وسائل الإتصالات وتطوير خطوط الفاكس وشبكات الإنترنت وهو ما أتاح سهولة نقل المعلومات والبيانات والوصول إلى الأسواق العالمية فى زمن أقل.

كما تعتبر تكنوليجيا الحاسوب والإتصالات من أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات وتحليلها من أجل مساعدة متخذى القرارات على إتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية ، وبالإضافة إلى ذلك قد ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على إحداث تأثيرات كبيرة فى نمط الأداء الإقتصادى من خلال توجيه تلك الإستثمارات نحو ما يسمى بالإقتصاد الرقمى أو المعرفى.

ولا يمكن إغفال الدور الذى لعبه التطور الهائل فى قدرات الكمبيوتر والتى إستطاعت الأبحاث العلمية أن تضاعف من طاقته وقدراته وهو ما جعله قادراً على معالجة البيانات الرقمية وتحليل المعلومات فى سرعات فائقة مما أدى إلى الوصول إلى نتائج دقيقة للغاية ، وقد لعبت الشركات العالمية المتخصصة دور كبير فى هذا التطويروالذى يتمثل فى صناعة وتطوير

---

[1] محمد رئيف مسعد ،"العلاقات الاقتصادية الدولية فى عالم متغير" ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٠

[2] المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، منظمة التجارة العالمية ،أفاق ومستقبل ، نفس الناشر ، العدد رقم ٣٩ ، مارس ٢٠٠٥

علم البرمجيات ، ومن أمثلة هذه الشركات : شركة I.B.M وشركة APPLE واللذان ساهما بشكل كبير فى هذا التطور منذ خمسينيات القرن الماضى وحتى الوصول إلى الطفرة الكبيرة فى عالمنا اليوم.

أما على صعيد تكنوليجيا الإتصالات فقد ساهمت فى تطوير صناعة الألياف البصرية والإنتقال من النحاسية إلى الضوئية ، مع زيادة السعة فى نقل المعلومات والبيانات إلى مئات الألاف من المرات [١]

وما تزال الدول الأقل نمواً تعانى من مشكلات عدم القدرة على التطور والإبداع التكنولوجى مكتفية بالإعتماد على إستيراد التكنوليجيات الإقدم من الدول المتقدمة ، حيث أنه بالرغم من دور الشركات العالمية متعددة الجنسيات فى نقل تلك التكنوليجيا إلا أنها تحافظ على التكنوليجيا الأحدث لصالح الدول الأم وتتنافس فيما بينها على تطوير الأبحاث لضمان التنافسية وبالتالى ضمان الوضعية الإحتكارية للتكنوليجيات الجديدة.

٢-٢-٣-٤ الشركات العالمية متعددة الجنسيات :

إستمدت ظاهرة العولمة المظاهر الأساسية لها من خلال تزايد وتنامى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، وتحدد المجالات والإتجاهات الإستثمارية لتلك الشركات بناء على أهداف الدول الأم لتلك الشركات ، وتعتمد هذه الشركات على الميزات النسبية للدول من حيث الموارد الإقتصادية المختلفة ، و لا تعير تلك الشركات أى إهتمام إلى الإعتبارات الجنسية للدول أو للعمالة ويكون الهدف الأساسى لها هو تحقيق أكبر ربح أياً كانت الوسيلة حيث أنها تعتمد على الحصول على إعتمادات مالية من أى بلد تمتد إليها أنشتطها وأيضاً إجتذاب المدخرات المالية إما عن طريق عقود الشراكة أو عن طريق شركات المساهمة أو مختلف الوسائل والطرق (سواء القانونية أو غير القانونية) وتؤول كثيراً تلك الشركات إلى مساهمة البنوك والبورصات العالمية.

ويمكن ملاحظة مدى إقتران ظاهرة العولمة بنشاط هذا النوع من الشركات ، ذلك أن هذه الأخيرة تسعى دوماً للسيطرة على العمليات الإقتصادية الدولية ، وهو ما يجعلها فى نفس الوقت تعمل على وضع اليد على مجمل مراحل العملية الإنتاجية على النطاق الدولى، وفى هذا الصدد يشير الدكتور سامى عفيفى مدعماً هذه الفكرة : على أن الشركات متعددة الجنسيات هى صاحبة المصلحة الأولى فى هذا الخضم الهائل من التحولات الإقتصادية العالمية،إذ مكنها ذلك من أن تكون القوة الكبرى التى تقود الإقتصاد العالمى وتحركه حسب ما تقتضيه مصلحتها ، والتى تتمثل فى تعظيم الأرباح إلى حدود خيالية ، والسيطرة على الأسواق المالية [٢] ، ويمكن القول أنها أوجدت الأسباب التى تهيىء لها المناخ والظروف التى تؤهلها لتحقيق كل هذه المصالح وأخرى ، ويمكن الإستدلال على هذه الأفكار من خلال الرجوع إلى وزن هذه الشركات فى الإقتصاد العالمى ، وبالرجوع أيضاً إلى ميزاتها وخصائصها نجد أنها :

- قد شكلت إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة عالمية متعددة الجنسية سنة ١٩٩٦ نسبة ٤٠% من الناتج المحلى العالمى ،أى ما قيمته ١١٠٠٠ مليار دولار ، علماً أن قيمة الناتج العالمى هى ٢٣٠٠٠ مليار دولار ، ويزداد العجب عندما نعلم أن حصة الدول العربية مجمعة لا تمثل إلا ٢.٥% من الإنتاج العالمى أى ما قيمته ٥٧٦ مليار دولار [٣] ، وفى سنة ٢٠٠١ وصل نصيب حوالى ٢٠٠ منها الى ٥٠% من الناتج الإجمالى العالمى.
- وبحسب تقرير للأمم المتحدة عن حركة الإستثمارات الدولية ، يوضح أن عدد الشركات العالمية وفروعها فى تنامى مستمر والجدول التالى يوضح ذلك:

السنوات	عدد الشركات	عدد الفروع الأجنبية التابعة
١٩٩٠	٢٤٠٠٠	...
١٩٩٢	٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠٠٠	...	٨٠٠٠٠٠
٢٠٠٢	٦٥٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
٢٠٠٥	٧٠٠٠٠	...

المصدر : رضا محمد هلال : "دور الشركات متعددة الجنسيات فى التنمية مع إشارة خاصة إلى الشركات الأسيوية" ، ٢٠٠٨

جدول رقم (٢-١) يوضح تطور عدد الشركات العالمية وفروعها خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥

[١] سامح عفيفى حاتم ،"قضايا معاصرة فى التجارة الدولية "،القاهرة،٢٠٠٤ ، ص١٢٥
[٢] سامح عفيفى حاتم ،"قضايا معاصرة فى التجارة الدولية "،القاهرة،٢٠٠٤ ، ص٦٤
[٣] السيد ياسين "العالمية والعولمة" ، القاهرة ،دار نهضة مصر ، القاهرة ،٢٠٠٠ ص١٧٨

ولو تتبعنا عدد الشركات فقط فى الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ لوجدنا أنها إنتقلت من ٧٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠ شركة ومع مطلع القرن الحادى والعشرين وصل عددها إلى ٦٥٠٠٠ شركة ، وهذا إن دل على شيء ،فإنما يدل على نجاح الدول المتقدمة القائدة للنظام الرأسمالى فى توفير البيئة والمناخ الملائمين لنشاط وتنامى هذا النوع من الشركات ، وذلك عبر السياسات التى يفرضها ثلاثى الأضلاع ، وتشير أيضاً بيانات الجدول إلى تنامى عدد الشركات إلى الضعف (٧٠٠٠٠ شركة) عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٢ ، مع فروع أجنبية يتجاوز عددها ٨٥٠٠٠٠ فرعاً ، ويعود سبب هذا التنامى المذهل لعدد الشركات العالمية متعددة الجنسيات وفروعها إلى موجة الإنفتاح الذى عرفته الدول – خاصة النامية وإلى تعاظم عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود ، ويتم ذلك كله فى إطار برامج الإصلاح الإقتصادى التى تشرف عليها المؤسسات المالية الدولية .

ولقد إجتمع عدد من المميزات التى تجعل من هذه الشركات عملاقاً إقتصادياً يصعب على الدول ، أياً كانت مواجهتها،ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال معرفة :

- أن أضخم ٢٠٠ شركة صناعية فى العالم توظف ثلث سكان العالم وتسيطر على ٢٨% من الناتج الإقتصادى العالمى.
- وأن ٨٠% من مجمل التجارة الدولية هى تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وذلك ما يظهر الدور الذى تلعبه فى توجهات الإقتصاد العالمى.
- ٠.٤% من هذه الشركات ، أى ما يعادل ١٠٠ شركة تبلغ ثروتها حتى منتصف العقد الأخير من القرن الماضى ٣٥٠٠ مليار دولار ، كما بلغ إجمالى أصولها ما يزيد عن ٥٥٠٠٠ مليار دولار أمريكى وإجمالى إيرادات تتجاوز ١١٠٠٠ مليار دولار وذلك سنة ٢٠٠٨.

ونلاحظ من خلال هذه الأرقام ، التطور المذهل لهذه الشركات من جميع الجوانب الإقتصادية والبشرية (بما فيها جانب العمالة) وحتى الجوانب الثقافية والإجتماعية ، كما لايمكن تجاهل الجوانب السياسية حيث أن لهذه الشركات ميولاً إلى زيادة المكون الأجنبى فى إجمالى النشاطات ذات القيمة المضافة مما يؤدى إلى تبنى إستثمارات أجنبية مباشرة والتى تبحث بواسطتها عن الكفاءات العالية فى الأداء.

وإذا ما أردنا تتبع المراحل الأساسية التى تقطعها هذه الشركات من أجل بلوغ مرحلة العالمية فأن الشكل التالى يوضح ذلك:

الشكل رقم (٢-١) يوضح مراحل عالمية الشركات متعددة الجنسيات

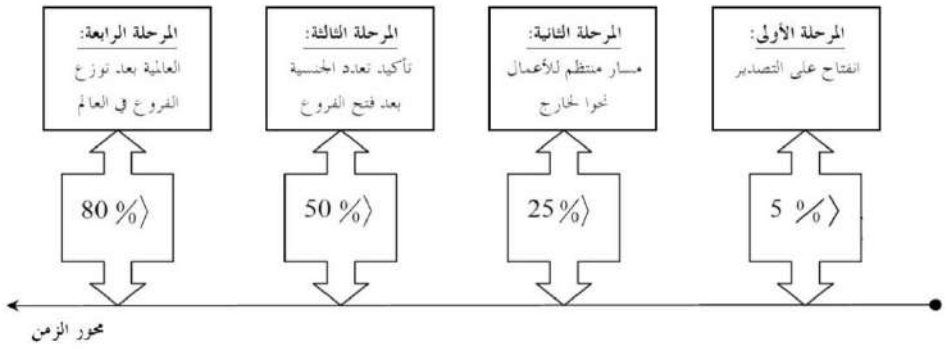

Source- Patrick Joffre ,comprendre la mondialisation de l'entreprise,(ed. economica,Paris,1994), P.12

شكل رقم (٢-١) يوضح مراحل عالمية الشركات متعددة الجنسيات

ومن الملاحظ أن هذه المرحلة الثالثة هى الأكثر حساسية من بين كل المراحل ،إذا تعتبر المرحلة التى تنتقل فيها الشركة بكل أقسامها المالية والبشرية والمادية نحو الإستثمار فى خارج البلد الأم ، مما يستدعى ضرورة توفير المناخ والبيئة الملائمين لمثل هذه النشاطات ، وعلى ذلك عملت المؤسسات المالية الدولية إلى جانب المنظمة العالمية للتجارة من خلال تسهيل ظروف الدخول إلى الدول المضيفة ، الأمر الذى يستدعى الإهتمام بالدرجة الأولى بضرورة تحويل إقتصاديات هذه الدول من منغلقة إلى منفتحة على الإستثمارات الأجنبية .

ولقد هيأت شبكات المعلومات العالمية والتجارة الألكترونية فى الأونة الأخيرة الدعم الفائق لتطوير وتعديد الفروع فى الخارج بعد السيطرة على السوق المحلية ، ثم إن تطور مجالات التسيير والتوجه الكبير نحو الإدارة بلا حدود جغرافية ، وتزايد مظاهر التحالف " Alliances " بين الشركات العملاقة كل ذلك ساعد بدرجة كبيرة على تزايد وتنامى نشاطها بالشكل الذى يعيد رسم الخارطة الإقتصادية للعالم على أنه قرية كونية واحدة.

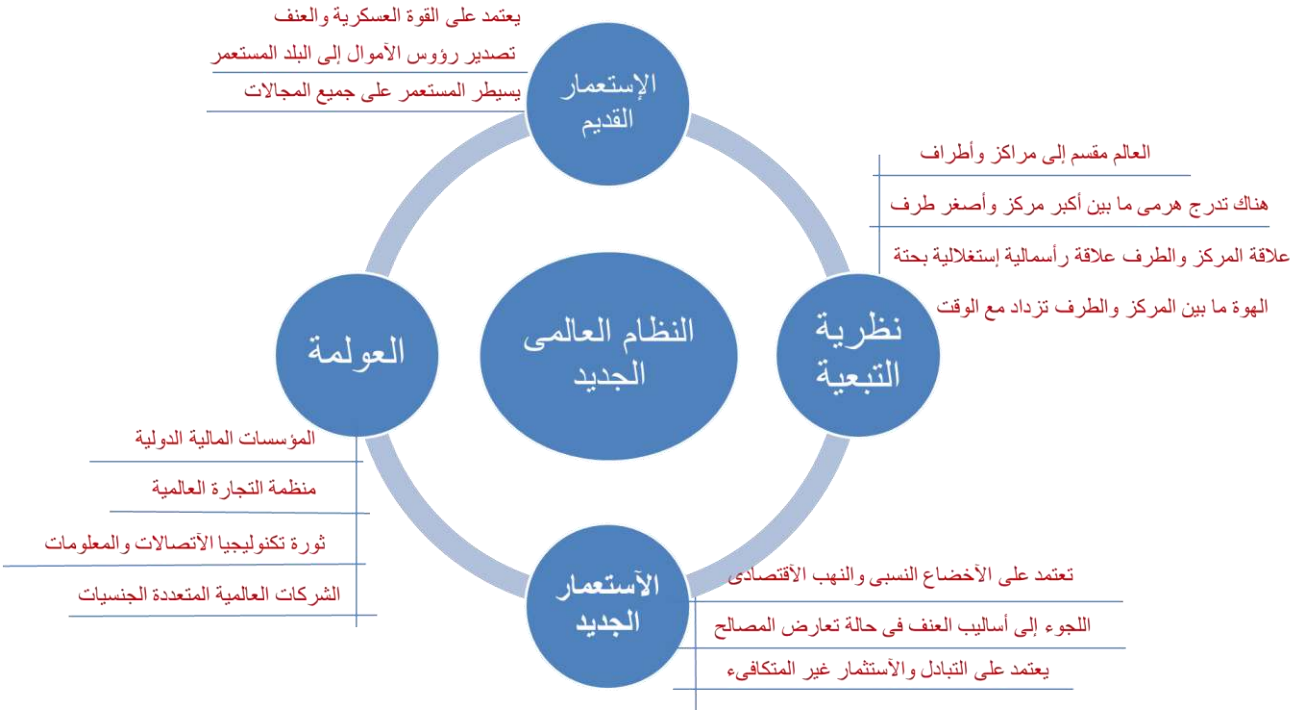

شكل رقم (٢-٢) يوضح مكونات النظام العالمى الجديد

الفصل الثالث

تأثيرات العولمة والمستجدات العالمية على مجالات التنمية فى الدول الأقل نمواً

مقدمة

١- إنعكاسات العولمة على المجالات الإقتصادية.

٢- إنعكاسات العولمة على المجالات السياسية.

٣- إنعكاسات العولمة على المجالات الإجتماعية.

٤- إنعكاسات العولمة على المجالات العمرانية.

مقدمة :

يتضمن هذا الفصل دراسة مدى تأثير العولمة على مجالات التنمية المختلفة (الإقتصادية – الإجتماعية – السياسية – العمرانية) فى الدول الأقل نمواً بهدف فهم طبيعة تأثير تلك الظاهرة ، وما ينتج عن ذلك من وضع خطط وسياسات تتناسب مع هذه الظاهرة وبالتالى تعظيم الإستفادة من مميزاتها ومواجهة سلبياتها .

٣-١ إنعكاسات العولمة على المجالات الإقتصادية :

يعتبر الجانب الإقتصادى هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية فى المجتمعات المختلفة ومن هنا تبرز العلاقة ما بين العولمة والتنمية الإقتصادية ، وكنتيجة للتغيرات التى طرأت فى الأونة الأخيرة على تنظيم وإدارة الإقتصاديات الوطنية والتى أثرت على إدارة العلاقات الإقتصادية فيما بين الإقتصاديات الوطنية وخصوصاً فى الفترة ما بعد أنهيار الأشتراكية وهيمنة الولايات المتحدة وفرض النظام الرأسمالى وإنشاء المؤسسات العالمية (منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولى ، ومن أبرز إنعكاسات تلك التغيرات [١] :

أ- تحرر الأسواق والإقتصاديات الوطنية لمواكبة إقتصاد السوق الرأسمالى بعيداً عن التدخلات الحكومية.
ب- الإعتماد على برامج التثبيت الهيكلى فى الدول الأقل نمواً والتى تهدف إلى إجراء الإصلاحات الإقتصادية بناء على التطورات الرأسمالية.
ت- تنامى معدلات النمو للتجارة الدولية فى السلع والخدمات.
ث- تزايد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول.
ج- ظهور التقسيم الجديد للعمل على المستوى الدولى .
ح- إزدياد درجات التكامل والإعتمادات المتبادلة ما بين الإقتصاديات الوطنية على مستوى العالم.
خ- تنامى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات وتعظيم دورها كأحد العناصر الأساسية للإنتاج والتجارة عبر الحدود الدولية .
د- الإتجاه إلى التكاملات والتكتلات الإقتصادية على المستوى الإقليمى والدولى.
ذ- التوسع فى الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الإقتصاد العالمى.
ر- تراجع دور السلطة الوطنية للدولة وإنكماش قدرتها على رسم السياسات الإقتصادية والتأثير فى تنفيذ تلك السياسات ، ويظهر ذلك من خلال تحويل العديد من صلاحيات الدولة الوطنية إلى يد المؤسسات الدولية أو القطاع الخاص المحلى.

ويمكن تلخيص تلك الإنعكاسات الإقتصادية من خلال ظهورها فى العديد من القضايا الإقتصادية التى فرضت نفسها على الساحة الدولية وهى :

- تحرر الإقتصاديات والأسواق الوطنية
- تطبيق برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الإقتصادى .
- التقسيم الدولى الجديد للعمل.
- تعظيم دور التكتلات الإقتصادية الإقليمية والعالمية

وقد أثرت تلك الإنعكاسات والقضايا الناتجة من العولمة الإقتصادية على زيادة درجة التعقيد والتشابك ما بين العلاقات الإقتصادية الإقليمية والدولية ، ويمكن تلخيص تلك التأثيرات على المستويين من خلال :

٣-١-١ تأثير العولمة الإقتصادية على المستوى الدولى:

٣-١-١-١ تغير سمات الإقتصاد العالمى :

نظراً للإرتباط الوثيق ما بين نشأة العولمة والمجال الإقتصادى وما صاحب ذلك من تطور التقنيات والوسائل التكنولوجية والتى كانت السبب الرئيسى فى إنتشار وهيمنة الرأسمالية ، مما أدى إلى إختلاف وتغير سمات وخصائص الإقتصاد العالمى وذلك من خلال [٢] :

أ- التحول من إقتصاد السلع والبضائع إلى الإقتصاد القائم على المعرفة (إقتصاد المعلومات والأفكار)

---

[١] مفيد حلمى ، "تحديات العولمة وضرورات التكامل الإقتصادى" ، مجلة النهج ، عدد ١٧ ، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية فى العالم العربى ، دمشق ١٩٩٩ ص ١١٥-١١٩.

[٢] أحمد محمود صبحى ، صفاء عبد السلام جعفر ، "فى فلسفة الحضارة اليونانية الأسلامية الغربية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٢٣.

ب- الإنتقال من الإقتصاد الفعلى إلى الإقتصاد الرمزى وذلك من خلال الإعتماد على الرموز المالية المتمثلة فى الأسهم والسندات المالية كنتيجة للتطور التكنولوجى وإنتقال الثروات عبر الإنترنت.
ت- الإنتقال من الإقتصاد المعتمد على الطبيعة والموارد والسيطرة الإنسانية ، إلى الإقتصاد الحر الذى تحكمه الأفكار والنظم المرتبطة بالإتجاهات السياسية والعقائدية .
ث- تقسيم الإقتصاد فى عصر العولمة إلى مراحل : من التبادل التجارى إلى إنتاج السلع والخدمات إلى التكنوليجيا الحديثة.

٣-١-١-٢ الإرتباط ما بين الإقتصاد العالمى والسياسة الدولية :

كنتيجة ما بين النمط الإقتصادى الجديد والرأسمالية كإتجاه إقتصادى مسيطر على الساحة الدولية ، بالإضافة إلى إرتباط الرأسمالية بالإقتصاد الحر، فقد إرتبط الإقتصاد الناجح بالمناخ السياسى الديموقراطى الليبرالى ، حيث يعتمد ذلك النظام على مجموعة من القيم التحررية تتمثل فى : التعددية ، الحرية والمساواة ، قبول الرأى والرأى المعارض ، ترسيخ قيم التطوير والتنوير ، تجاوز قيم الإقتصاديات التقليدية [١]

٣-١-١-٣ تغير الفاعل الرئيسى فى الإقتصاد :

حيث أصبح القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسى فى الأنتاج والتسويق والمنافسة العالمية وليس الدولة كما كان من قبل .

٣-١-١-٤ تحول الأسواق فى ظل الإقتصاد العالمى الجديد إلى سوق عالمية واحدة :

من خلال حدوث التكامل ما بين الأسواق العالمية كنتيجة لسهولة تدفق البيانات والمعلومات ورؤوس الأموال ، إندمجت الأسواق فى شكل سوق عالمية واحدة تقوم على عدة مبادىء وهى :

أ- التحرر الإقتصادى.
ب- حرية التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية.
ت- ترسيخ دور الأفراد والجماعات والشركات والإتحادات [٢].

٣-١-١-٥ رسم خريطة إقتصادية جديدة للعالم:

ويظهر على هذه الخريطة الإقتصادية مدى التغيير فى العلاقات بين ما هو محلى وما هو عالمى ، ومدى التطور فى الإعتماد الإقتصادى المتبادل المرتكز على الجغرافيا السياسية فى تحقيق المزيد من النمو فى العلاقات الطبيعية بين الدول ، حيث بدأ التوجه إلى تحرير التجارة وتكوين التكتلات الإقليمية وتعزيز الدور الجغرافى وليس السياسى فى شكل ونمط تدفق التجارة بين الدول ، حيث أصبح الإعتماد الإقتصادى المتبادل بين الدول ظاهرة عالمية ، مما إنعكس على إعادة ترتيب للخريطة الإقتصادية العالمية فى ظل وجود تلك التكتلات [٣] (الإتحاد الأوروبى – دول النمو الأسيوية ، النافتا.....).

٣-١-٢ تأثير العولمة الإقتصادية على المستوى الإقليمى:

٣-١-٢-١ التغيرات الهيكلية فى الأقاليم العالمية :

وهناك عدة تغيرات على نطاق الأقاليم العالمية وتمثلت تلك التغيرات فى تحرير قطاع التجارة وتدفق الإستثمارات الأجنبية وظهور مجالات التمويل المختلفة [٤].

أ. التغيرات فى مجال التجارة :

تعرضت التدفقات التجارية العالمية لبعض التغيرات الهيكلية والتى كان من أهمها الزيادة المستمرة فى حصة التدفقات التجارية بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى ، وقد صاحب ذلك تغيرات عديدة يمكن تلخيصها فى [٥] :

---

[١] محمد يوسف الجندى ،" العولمة والأممية "، سلسلة قضايا للحوار ، العدد السادس ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،١٩٩٩ ، ص٢٩.
[٢] أحمد محمود صبحى ، صفاء عبد السلام جعفر ، "فى فلسفة الحضارة اليونانية الأسلامية الغربية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ص ٣٢٤.
[٣] أسامة المجدوب ،" العولمة الإقليمية" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢-٣٠.
[٤] باسكال بيتى و لوك سويت ، العولمة تبحث عن مستقبل (مقال مترجم) ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٩ ، ص ص ١٤-٢٥.
[٥] مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٨ .

- إتساع نطاق التدفقات التجارية داخل الأقاليم بعد إقامة العديد من التكتلات الإقليمية ، وتختلف تلك التكتلات فى نشاطتها ألا أنها تشترك فى الهدف الرئيسى وهو تعزيز التدفقات التجارية المتداخلى فى الأقاليم.
- إستحواذ تجارة الخدمات على النصيب الأكبر من التجارة الدولية ، حيث إرتفعت من ١٩% من إجمالى التجارة الدولية عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٣٠% عام ١٩٩٧ ، وتتنوع تلك الخدمات ما بين خدمات الإتصالات والمعلومات والخدمات المالية والهندسية وخدمات التسويق والإدارة وغيرها من الخدمات العديدة .
- تغير إتجاهات التدفقات للتجارة البينية بين الأقاليم ، حيث إزدادت فى جنوب شرق أسيا من ٦% عام ١٩٧٥ إلى ٢٠% عام ١٩٩٥ ، كما إزدادت حركة التجارة فى أوروبا وأمريكا الشمالية من ٩% عام ١٩٧٨ إلى ٢٨% عام ١٩٩٧

ب. التغيرات فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment(FDI) :

إرتفعت التدفقات الإستثمارية الخارجية المباشرة فى النصف الأول من ثمانينات القرن الماضى لتسجل حوالى ٣٢٤ مليار دولار (أى ما يمثل ٦.٥% من إجمالى صادرات العالم) ، ولعل أكبر دليل على زيادة تلك التدفقات الإستثمارية فى الفترة الأخيرة وخصوصاً مع إنتشار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات هو زيادة النسبة المئوية للمشروعات الأجنبية والتى تشترك فى نشاطات الإنتاج المحلى (حيث إزدادت من ١٧% فى فترة الثمانينات إلى ٣٧% فى منتصف التسعينات)[١] .

ت. التغيرات فى مجال التمويل:

أدت الزيادة فى تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى زيادة التدفقات المالية فى البورصات العالمية ، وقد أدى هذا التطور فى المعاملات المالية إلى تطور مواقع تركز مراكز التمويل مع ثبات التدرج الهرمى بين الدوائر المالية على مستوى العالم (نيويورك ، لندن ، طوكيو ...) [٢]

٣-١-٢-٢ التكامل ما بين الأسواق :

تهدف العولمة إلى تحقيق عملية التكامل ما بين الأسواق الوطنية والمحلية فى سوق عالمية واحدة ، ويشتمل ذلك السوق على العديد من المكونات التى تضمن نجاحه وإزدياد قوته ، وتتكون تلك المكونات من المنتجات التى يتم تسويقها ،بالإضافة إلى الخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات التكنوليجية والعمالة .

وقد إزدادت عملية التكامل مع الأسواق بين الأسواق العالمية كنتيجة للتطور الهائل والسريع فى وسائل الإتصالات والمعلومات مما إنعكس على تنامى وإزدهار التجمعات الإقليمية والشركات العالمية المتعددة الجنسيات [٣].

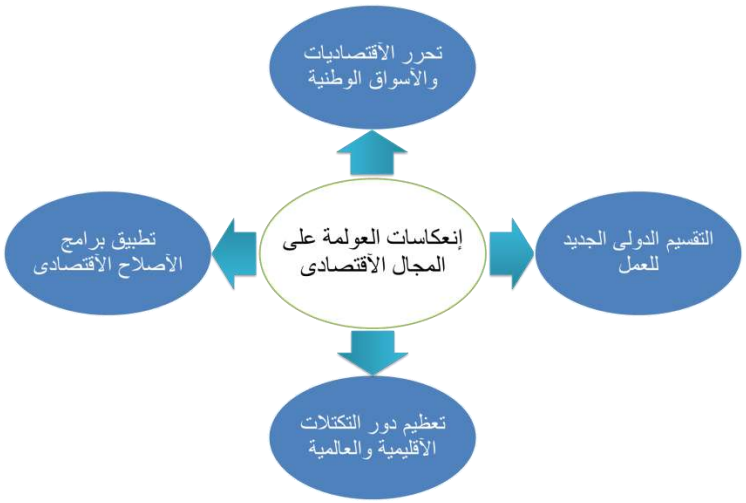

شكل رقم (٣-١) يوضح إنعكاسات العولمة على المجال الإقتصادى [١]

[١] باسكال بيتى و لوك سويت ، العولمة تبحث عن مستقبل (مقال مترجم) ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٩، ص٤٧ .

[٢] باسكال بيتى و لوك سويت ، العولمة تبحث عن مستقبل (مقال مترجم) ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٩، ص٤٨ .

[٣] أكيرا جوتو وبرندان باركر ، الإقتصاديات الصغيرة والمفتوحة فى عالم يزداد ترابطاً (مقال مترجم) المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٧٧-٨٣.

٣-٢ إنعكاسات العولمة على المجالات السياسية :

يعتبر العقد الأخير من القرن الماضى هو عقد التحولات والتغيرات العالمية كنتيجة لكثرة مظاهر التغير والتحول على المستوى الإقليمى والعالمى [٢] ومن مظاهر تلك التحولات :

- إنهيار الدول الشيوعية .
- إنهيار الكتلة الإشتراكية أمام الحوافز الإقتصادية بالأسواق العالمية.
- تحرير التجارة والإتجاه إلى تكامل الأسواق العالمية.

وقد أدت تلك المظاهر إلى تغير شكل ونظم تعامل القوى السياسية الحاكمة مما أدى إلى حدوث بعض المشكلات ويمكن تلخيصها فى :

- تفكك رابطة الدول والتى إجتمعت لمواجهة قوة المعسكر الشرقى ، وبتفكك تلك الرابطة ظهرت العديد من أوجه الإختلاف والتباين بين من كانوا فى الماضى حلفاء للمعسكر الرأسمالى فى مواجهة المعسكر الشرقى.
- زيادة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى ، حيث أن الأمر وصل إلى فرض الولايات المتحدة للعقوبات الإقتصادية على دول الأتحاد الأوروبى من أجل الحفاظ على مصالحها الأمريكية، وقد تزايدت تلك الهيمنة والسيطرة على كافة الأتجاهات الدولية ، ليتكون النظام الأحادى القطبية.
- ظهور تحديات كبيرة أمام الدول الصناعية والتى تتعلق بالعمالة والتوظيف والبيئة ، وذلك كنتيجة لتأثير إتفاقيات التجارة الدولية على مستويات الإنتاج والمعيشة.
- ظهور قوة إقتصادية جديدة ذات قدرات تنافسية كبيرة مع الأسواق العالمية وخصوصاً فى مناطق شرق أسيا والصين واليابان [٣] .

ويمكن تلخيص أهم القضايا السياسية ذات الصلة بمجال العولمة من خلال :

- الهيمنة والتفرد بصنع القرار على المستوى الدولى.
- تقسيم دول العالم إلى مراكز وأطراف متدرجة من أكبر مركز وحتى أصغر طرف ، مما إنعكس على التوازن الدولى.
- تداعى أهمية الحدود السياسية وإنهيار معنى ومفهوم القومية.
- تزايد القدرات التنافسية ما بين القوى المتحكمة فى الأسواق والإقتصاديات العالمية مما أدى إلى ظهور التباينات الإقليمية على مستوى الدول والأقاليم.

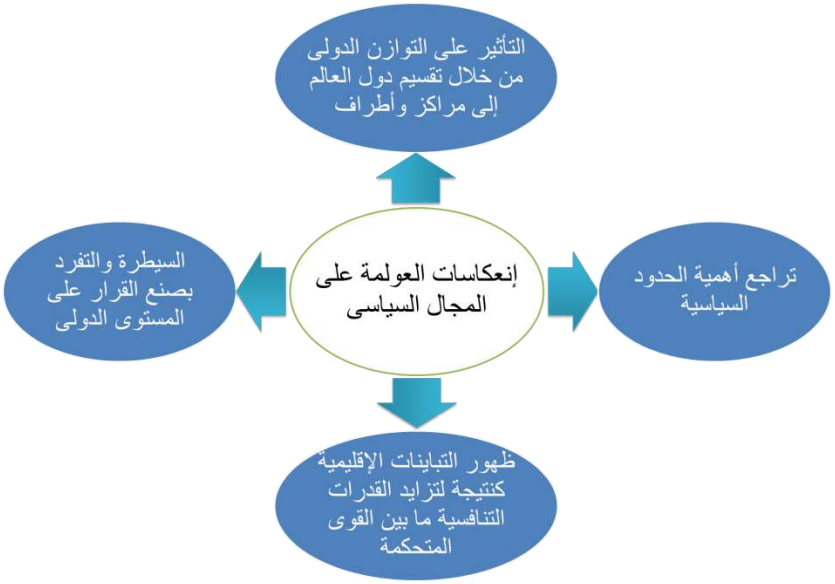

شكل رقم (٣-٢) يوضح إنعكاس العولمة على المجال السياسى [١]

---

[١] المصدر : الباحث

[٢] ميشلين روسوليه ،" العوالم الثالثة" ، ترجمة موريس جلال ، سلسلة دراسات إقتصادية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،٢٠٠٢،ص١١٢-١١٦.

[٣] أسامة المجدوب ،" العولمة الإقليمية" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٠،.

٣-٣ إنعكاسات العولمة على المجالات الإجتماعية :

يمكن القول أن كل من الإنعكاسات الإقتصادية والسياسية للعولمة قد تركت أثاراً كبيرة وواضحة على المجالات الأجتماعية وكما أن هناك بعض الإيجابيات للعولمة والتى تتمثل فى تزايد معدلات التجارة والتبادل المعلوماتى والتكنولوجى وتدفق الإستثمارات الإجنبية مما أدى إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية وينعكس ذلك على المجالات الإجتماعية من خلال الترابط بين الشعوب وتزايد الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية ، والتركيز على التنمية الإجتماعية لتحسين أحوال الطبقات المهمشة ومكافحة الفقر والإقصاء الإجتماعى [٢].

بينما قد أظهر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام ٢٠٠٠ أن الدول الإقل نمواً لم تستفد من العولمة بالعكس فهناك أضرار كبيرة حلت بتلك الدول من تأثيرات العولمة ، حيث ذكر التقرير أن عقد التسعينيات شهد العديد من السلبيات التنافسية والتى تصب فى مصلحة الأغنياء من تراكم للأموال وتركز للثروات فى يد فئات قليلة ، وتزايد مجتمعات الفقر ، كما أكد التقرير أنه بالرغم من أن سكان العالم النامى يبلغ ٨٠% من سكان العالم ألا أن نصيب تلك الدول من حجم التجارة العالمية يبلغ ٠.٦% من الواردات و٠.٤% من الصادرات[٣].

ويمكن تلخيص تأثيرات العولمة على المجالات الإجتماعية من خلال بعض القضايا ذات الصلة وهى [٤]:

- زيادة تهميش الدول الأقل نمواً كنتيجة لعدم المساواه وتزايد الفقر والإقصاء الإجتماعى
- زيادة مظاهر العنف والتوتر الإجتماعى.
- التفاوت فى توزيع العوائد والثروات مما أدى إلى زيادة الشعور بالحرمان.

٣-٤ إنعكاسات العولمة على مجال العمران :

لقد كان التاريخ وما حدث به من تطورات وتغيرات فى مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كنتيجة إلى الثورات أو الحروب والصراعات أو التقدم التكنولوجى ، وما صاحب ذلك من تأثيرات إنعكست على العمران سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى ، وخصوصاً فى فترة التسعينات مع إنتهاء الحرب الباردة وهدم جدار برلين وحتى اليوم مما إنعكس ذلك على التنمية بوجه عام والجوانب الأساسية للتنمية البشرية (الإقتصاد ، السكان ، الإجتماع، الثقافة.....) بشكل خاص ومن ثم على العمران حيث يعتبر العمران هو نتاج التفاعل لكل هذه الجوانب.

ولقد إتفقت العديد من الكتابات فى مجال العمران على أن التنامى المتزايد فى درجة النمو الحضرى (ظاهرة التحضر) وخصوصاً فى الفترة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضى هى من أكثر الظواهر المصاحبة للعولمة ، وقد أدى ذلك النمو الحضرى الغير المخطط إلى ظهور بعض المشكلات وهى : التضخم الحضرى ، الفقر ، ظهور العشوائيات ، النمو السكانى المتزايد ، تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر(الإستقطاب الحضرى) ، الكساد الإقتصادى ..... وغيرها من المشكلات [٥]،وسيتم مناقشة تأثير العولمة على العمران من خلال دراسة السمات و التباينات فى المستوطنات البشرية والتى ظهرت فى عصر العولمة بالإضافة إلى الأنماط العمرانية الجديدة المصاحبة والمتزامنة مع تنامى وظهور العولمة.

٣-٤-١ المستوطنات البشرية فى عصر العولمة:

قدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS) فى عام ١٩٩٦ تقرير عالمى عن وضع المستوطنات البشرية حول العالم ، وقد إعتبر التقرير أن المدن هى مناطق للفرص والنمو ، كما عرض التقرير العديد من المشكلات التى تواجه المدن والمرتبطة بظاهرة التحضر، وتتجسد تلك الفرص والمشكلات فى واقع المدن ، حيث أن التجمعات العمرانية تعتبر المولد والمحرك للنمو الإقتصادى بالإضافة إلى أنها تعتبر أداة لتحقيق العدالة الإجتماعية.[٦]

---

[١] المصدر : الباحث

[٢] إبراهيم نافع "حقائق" ، مقال عدد الأهرام ٢٠٠٠/٩/٢١ ، القاهرة.

[٣] ليلى تكلا "فقراء فى عالم شديد الثراء" مقال عدد الأهرام ٢٠٠٠/٤/١١ ، القاهرة

[٤] مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٥٤.

[٥] مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٥٦.

[٦] مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٥٧.

ومع إزدياد وتنامى معدلات التحضر وتزامن ذلك فى منتصف التسعينيات مع ظاهرة العولمة والتى إنعكست أثارها على العديد من الأبعاد الإقليمية والدولية ، مما أدى إلى إجراء العديد من الدراسات لأبعاد وإنعكاسات العولمة على دول العالم ، إلى أن تم الإنتهاء إلى أن المظاهر الرئيسية للعولمة تتمركز فى العواصم والمدن الكبرى والمناطق الحضرية عموماً ، وينعكس ذلك من خلال : التغير فى تركيب قوة العمل ، تكوين الشراكات ، نمو الإستثمارات العقارية، لذلك يمكن القول أن التجمعات الحضرية بشكل خاص والمدن عامة هما النتاج العمرانى لظاهرة العولمة.[1]

٣-٤-١-١سمات المستوطنات البشرية فى عصر العولمة :

وقد وضعت لجنة المستوطنات البشرية والتابعة للأمم المتحدة مجموعة من السمات العامة للمستوطنات البشرية للعالم فى عصر العولمة ، ويمكن تلخيص تلك السمات فى :

أ- السرعة Speed :

كنتيجة للتطورات والثورات التكنوليجيا المختلفة إكتسبت وسائل الإتصال سرعة كبيرة على مستوى العالم ، مما إنعكس على سهولة وسرعة نقل الأفراد والبضائع ، بالإضافة إلى إنتقال البيانات والمعلومات وبالتالى سهولة وسرعة إتخاذ القرارات.

ب- مدى الإتساع Scale:

وهو النطاق الكبير للعولمة حيث أنها أصبحت تغطى كل العالم ، ويشمل مدى الإتساع أيضاً نطاق التأثير والتأثر لتلك المستوطنات وما ينعكس على أدوار ووظائف تلك المستوطنات فى المنظومة العالمية للمدن.

ت- المجال Scope:

حيث أصبح مجال الروابط والعلاقات الدولية أكثر تعدداً فى أبعاده الإقتصادية والتكتوليجية والسياسية والقانونية والإجتماعية والثقافية .... كما أنه أصبح أكثر تعدداً فى المستويات لكل مجال على حده.

ث- الديناميكية Dynamics:

ظهور مستويات جديدة من التداخل والتعقيد كنتيجة إلى سرعة وسهولة إتصالات الأفراد والمؤسسات مما أدى إلى حالة من الديناميكية والتغير المستمر فى البيانات والمعطيات ، مما يستوجب تمتع المستوطنات البشرية بالديناميكية لمواكبة تلك التطورات المتسارعة.

ج- التعقيد : Complexity

حيث إتسمت العلاقات والروابط الإقليمية والدولية بالتعقيد سواء كانت بين الأفراد أو الدول أو المجتمعات وما بين سياسات التنفيذ والأفكار والقرارت.

ح- التباينات Contrasts:

وتظهر تلك التباينات من خلال التفاوتات فى توزيع الفوائد والعائدات ما بين الدول أو الأقاليم . فعلى الرغم من تحقيق العولمة للتقدم فى المجالات المختلفة (الطبية ، الزراعة وتكنوليجيات الغذاء .....) إلا أنه ظهرت التفاوتات فى التنمية بين المجتمعات ، ففى أفريقيا وأسيا هناك ٣٠% فقط من المساكن فى المناطق الحضرية متصلة بخدمات البنية الأساسية بينما فى أوروبا توجد مشاكل الفقر والإقصاء الإجتماعى والتى تبلغ ما يقارب ٢٠% من السكان ، أما فى أمريكا فهناك تفاوت كبير فى مستويات الإسكان بما لا يكفل مستوى لائق من المساكن بالمدن الكبرى لذوى الدخل المتوسط والمحدود.[2]

٣-٤-١-٢ إنعكاسات العولمة على المستوطنات البشرية :

إعتمدت تقارير التنمية البشرية على العديد من المؤشرات والتى تعطى صورة واضحة لمستوى معيشة الإنسان فى هذه المستوطنات ،ألا أنها فى نفس الوقت تظهر التباينات الحادة بين دول فى هذه المؤشرات ، ونجد أن العولمة قد تركت العديد من الإنعكاسات على المستوطنات البشرية بإختلاف مستوياتها ، من خلال عدة مظاهر للتباين وهى :

أ. التباين فى معدل النمو السنوى للسكان:

[1] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص ١٨-٢٤.

[2] مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٥٨.

تختلف أنماط النمو للسكان على مستوى دول العالم وفقاً لتصنيف تلك الدول (دول ذات معدلات تنمية بشرية مرتفعة – متوسطة – منخفضة) [١] ونجد أن معدل النمو السنوى للسكان فى الدول المتقدمة فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٧ قد بلغ ٠.٦% مقابل ٢% للدول النامية ، أما فى الفترة ٢٠٠٢ -٢٠١٥ ، فقد بلغ معدل النمو السنوى للسكان ٠.٢% بالنسبة للدول المتقدمة فى مقابل ١.٤% للدول النامية [٢].

ب. التباين فى الأنماط الحضرية :

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠١ ، فأن حوالى ٢٥% من سكان العالم يتمركز فى المناطق الحضرية فى الدول الأقل نمواً ، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة لتسجل حوالى ٤٠% بحلول عام ٢٠٢٠. كما يسجل سكان المدن فى دول أمريكا اللاتينية والكاريبى حوالى ٧٥% من إجمالى السكان ، ويتباين ذلك مع ما تسجله أفريقيا وأسيا وهو ما يقدر بحوالى ٣٣% .[٣]

ت. التباين فى ثروات المدن:

لقد أدى التباين فى أنماط التحضر إلى زيادة درجة الفقر الحضرى على مستوى المدن وخاصة فى الدول الأقل نمواً ، وينتج عن ذلك تهميش للعديد من السكان بما يؤثر على مستويات المعيشة والإستقرار الإجتماعى والعنف الحضرى ، مما يؤدى فى هذه الحالة إلى اللجوء إلى الهجرة خارج الحدود الوطنية للبحث عن مستوى معيشى أفضل [٤].

ث. التباين فى القدرات التنافسية:

نتيجة للتطور التكنولوجى وسهولة الإتصال والمواصلات والتنافس على جذب رؤوس الأموال والإستثمارات ، فقد أصبحت المدن فى عملية منافسة مستمرة بينها البعض على المستويين الإقليمى والعالمى ، ويتم التنافس بالإعتماد على موارد ومميزات كل مدينة من خلال التنافس ما بين الوحدات فى توازن أو إختلال قيمة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، بالإضافة إلى تنافسية البضائع والسلع المنتجة من خلال الجودة والسعر ، وأيضاً نوعية الصناعات ومدى تنافسيتها ومدى العرض والطلب على تلك الصناعات [٥] ، وكنتيجة للتباين فى تلك القدرات التنافسية نجد أن العديد من مدن فى الدول الأقل نمواً لم تستطيع الدخول فى المنافسة مع المدن العالمية ، مما أدى إلى إزدياد الفجوة والتفاوتات ما بين مدن دول المركز (الدول المتقدمة) ومدن دول الأطراف (الدول الأقل نمواً) وذلك ما يتوافق مع أحد المبادىء الرئيسية لنظرية التبعية والذى يؤكد على أن الهوة ما بين المراكز والأطراف فى إزدياد مستمر.

ج. التباين فى الفرص:

تكتسب المدن أهميتها ووظائفها من خلال نوعية وحجم الفرص المتاحة داخل تلك المدن (الموارد - المقومات الطبيعية والجغرافية – ثروات تعدينية .....) ، ألا أن فى ظل النظام الإقتصادى العالمى الجديد فى عصر العولمة، قد ظهرت على الساحة بعض العوامل الإضافية والتى تتمثل فى السياسات والأداء الإقتصادى للدول بشكل عام والذى ينعكس على المدن ، بالإضافة إلى قدرة المدن على جذب الأستثمارات ورؤوس الأموال وهو ما يسمى بطبيعة المناخ الإستثمارى[٦].

ح. التباين ما بين الدول والأقاليم :

لم تقتصر تأثيرات العولمة على التفاوتات والتباينات الإجتماعية والإقتصادية فى المناطق الحضرية ، بل نتيجة للتطور فى التقنيات التكنوليجية ، ومدى قدرة التجمعات على مواكبة تلك التطورات فقد ظهر نوع جديد من التفاوت وهو الهوة التكنوليجية ما بين المجتمعات ويتم قياس ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات (عدد المستخدمين للكمبيوتر – عدد المستخدمين للإنترنت- عدد الأسر التى تملك جهاز للإتصال بالإنترنت – عدد المستخدمين للهواتف الذكية....) مما أدى إلى ظهور التهميش لبعض الدول والأقاليم وحتى فى الدول المتقدمة فهناك فعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة هناك تفاوت بين الولايات وحجم الإستثمارات والميزانية المخصصة لكل ولاية ، وفى دول الإتحاد الأوروبى فهناك أيضاً تفاوت كبير بين الدول الغربية ذات المعدلات الإقتصادية الكبيرة والدول الشرقية ذات المعدلات الأقل [٧].

---

[١] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص٤٥.
[٢] تقرير التنمية البشرية للعالم لعام ٢٠٠٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.
[٣] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٤٧
[٤] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٤٩
[٥] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٥٠
[٦] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٥١
[٧] البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، العولمة ذات الوجه الإنسانى ، تقرير التنمية البشرية للعالم ، نيويورك ،١٩٩٩ ، ص٣٥

خ. التباين فى الأولويات المحلية والدولية:

لقد جعلت العولمة العالم قرية كونية واحدة كنتيجة إلى كثرة العلاقات والتشابكات بين دول ومدن العالم ، وما نتج عنه تلك التباينات والتفاوتات والتى أدت إلى ترتيب دول العالم وفقاً إلى الأولويات ، فعلى المستوى المحلى تزايد الإهتمام بأهمية الحكم الذاتى بهدف ضمان الإشتراك فى إتخاذ القرارات ، ولذلك أصبح للمجتمع المحلى سياساته الخاصة بعيداً عن الدولة ، وبناء على ذلك تم ترتيب المدن وفق أولوية ما تقدمه المدن على مستوى الدولة [١]

د. التباين داخل المناطق الحضرية :

ونجد أن التباينات الكثيرة على المستوى الدولى قد إنعكست أيضاً على مستوى مناطق المدينة ككل و خاصة المناطق الحضرية لما تتميز به تلك المناطق من أوجه وسمات عديدة ، وظهور مصطلح المدينة المنقسمة هو أحد السمات المشتركة بين مدن دول العالم ، ويمكن رصد تلك التفاوتات بين متوسط الدخول فى المدينة الواحدة ، وبين الأحياء الغنية والفقيرة العشوائية ومستوى الدخول فى تلك الأحياء [٢]

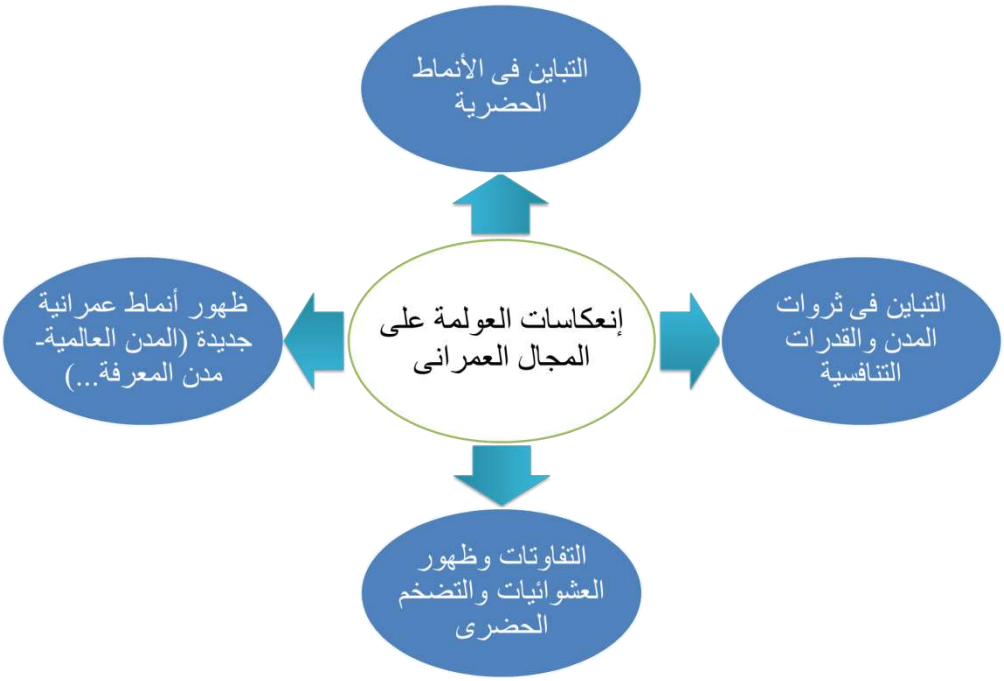

شكل رقم (٣-٣) يوضح إنعكاس العولمة على المجال العمرانى [٣]

٣-٤-١-٣ الأنماط العمرانية الجديدة المصاحبة لظهور العولمة :

أصبح القرن العشرين هو قرن التحضر (Century of Urbanization) وتحول الإنتشار المحلى للمجتمعات العمرانية إلى إنفجار عالمى نحو التحضر ، حيث أصبحت جودة الحياة الحضرية هى المحدد الرئيسى لجودة الحضارة الإنسانية فى القرن العشرين [٤]

وبدأت هذه الظاهرة فى دول العالم الصناعى مع بدايات القرن العشرين ، ثم إنتشرت فى باقى مدن فى الدول الأقل نمواً ، ومع ظهور العولمة وتوجه الدول نحو التحرر والتنمية الإقتصادية ، كان دورالمركزية السياسية والعمرانية لتلك الدول ذات فعالية فى إزدياد أحجام المدن الرئيسية فى الدول الأقل نمواً والتحول السريع نحو الحياة الحضرية ، وهو مأ أدى إلى ظهور أنماط جديدة للمدن.

أ. المدن العملاقة Mega cities :

---

[١] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٥٣

[٢] تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص٥٤ -٥٨ .

[٣] المصدر : الباحث

[٤] محمد شكرى، "دراسة تحليلية لتأثير تطور تقنيات المعلومات على عمران المدن العملاقة "، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الهندسة ، قسم العمارة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٢ ،ص ٣٨.

وهى المدن التى وصل عدد سكانها فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو عشرة ملايين نسمة ، وبحسب دراسات الأمم المتحدة الإحصائية فأنها تصل إلى ٢٣ مدينة عملاقة ، منها ١٨ مدينة فى دول العالم النامى [١]

مراحل النمو ومظاهر التحول فى المدن العملاقة:

قد مر التحول فى هيكل النظام الحضرى للمدينة الكبرى وإقليمها بثلاثة مراحل [٢]:

- مرحلة التحضر: وهى مرحلة نشأة المصانع فى المدينة القائمة ذات الأهمية السياسية والإمكانات والموارد ثم هجرة سكان الريف إليها للعمل بتلك المصانع مع الإقامة الدائمة فى هذه المدن.
- مرحلة التوسع الحضرى: كنتيجة للنمو الإقتصادى والتطور فى نظم النقل والمواصلات وإرتفاع الدخل ، إتجهت طبقة الأغنياء إلى الضواحى الجديدة حول المدينة كنتيجة لإزدحام مركز المدينة والضغط الكبيرعلى الخدمات والإكتظاظ بطبقة العمال الفقيرة ، وقد صاحب هذا التوسع التغير فى استعمالات الأراضى بقلب المدينة القديم ، وتحول جزء كبير منه إلى مناطق تجارية وإدارية.
- الإنتشار الحضرى: مع زيادة سكان المدينة التى تسكن قلب المدينة وخاصة الطبقات الفقيرة ، زادت المشكلات المرورية وتدهورت المرافق والخدمات بمركز المدينة ، لذلك تم الإنتقال التدريجى لقطاع التجارة وإدارة الأعمال إلى مناطق سكن الطبقة الغنية بالضواحى الجديدة لتوافر مستوى أفضل من الخدمات والمرافق ، وصاحب هذا الإنتقال فرص العمل من مركز المدينة إلى الضواحى.

خصائص المدن العملاقة فى العالم النامى والمتقدم [٣]:

- السعى لتلبية الإحتياجات للأعداد المتزايدة من سكانها فى ظل ميزانية محدودة وموارد طبيعية غير متجددة.
- لم تستطيع تلك المدن الحفاظ على الموارد البيئية وإيجاد البيئة العمرانية الصحية.
- لم تحسن المدن العملاقة إستغلال أهم ثرواتها المتاحة وهى الثروة البشرية وما تحمله من إمكانات هائلة للتنمية.
- تعانى بعض المدن العملاقة وخصوصاً فى العالم النامى من إرتفاع وفيات الأطفال وسوء التغذية والتشرد والبطالة والأمراض المزمنة والفقر المدقع.
- التفاوتات فى توزيع الخدمات على مستوى النطاق المتروبوليتانى للمدينة ككل (العلاقة بين المركز والأطراف).

وهناك فرق ما بين الهيكل الحضرى للمدن العملاقة فى العالم المتقدم حيث يعتبر مركزريادى للعمران ، بينما تعتبر هذه المدن فى العالم النامى مركزاً للمشاكل العمرانية [٤].

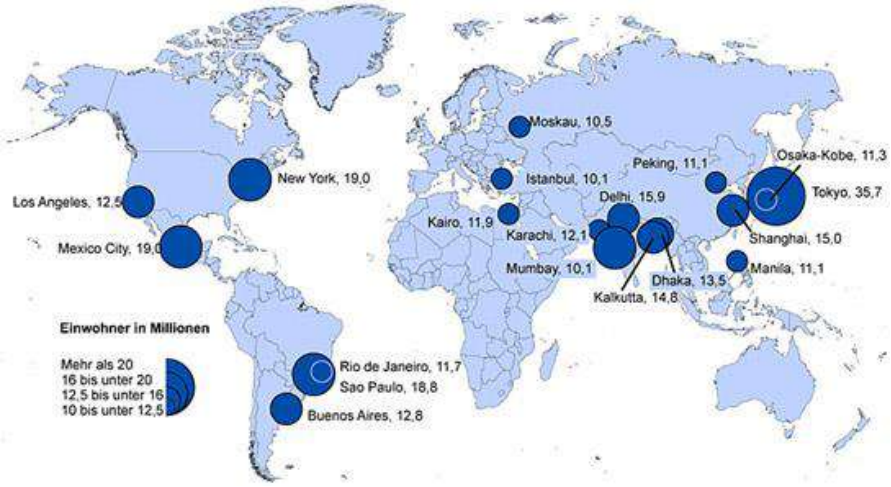

Source: (http://www.bib-demografie.de/EN/Facts_Figures/World_Population/Maps)

شكل رقم (٣-٤) يوضح أحجام السكان للمدن العملاقة فى العالم لعالم ٢٠٠٧ .

[1] Perlman , Janice , The advent of the megacity,p.1

[٢] أبو الفتوح حسام ، "التجمعات ذات القيمة الحضارية بالمدن العملاقة فى الدول الأقل نمواً ، صياغة وتقييم سياسات التنمية مع ذكر خاص للقاهرة التاريخية "، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة القاهرة ،١٩٩٧ ، ص٩-١٢.

[٣] محمد شكرى، "دراسة تحليلية لتأثير تطور تقنيات المعلومات على عمران المدن العملاقة "، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الهندسة ، قسم العمارة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٢ ،ص٤٦.

[4] Friedman ,j. "world city futures : The Role of Urban and Regional Policies in the Asia-Pacific Region"

الفصل الرابع

التكامل والتنمية الإقليمية

١- مفهوم التكامل.

٢- أهداف التكامل.

٣- درجات التكامل.

٤- التكامل الإقليمى ومراحل تطوره.

٥- مستويات التكامل الإقليمى.

٦- الإطار النظرى للتكامل .

٧- العلاقة ما بين التنافسية والتكامل الإقليمى

ويعتبر موضوع التكامل والإندماج على المستوى الإقليمى والدولى من أبرز الموضوعات على مستوى العلاقات الدولية ، وخاصة بعد إنتشار ظاهرة التكامل بين العديد من الدول والشعوب ، وبشكل أكبر فى فترة الحرب الباردة وظهور الدور الكبير للعامل الإقتصادى .

٤-١ مفهوم التكامل :

ومن المسلمات لنظرية المعرفة، أنه كلما كان المصطلح أكثر عمومية وشمولاً كلما كان تعريفه أكثر صعوبة ، وتعبر فكرة التكامل عن الإرتباط ما بين مجموعة من العناصر بروابط متبادلة [١] ، ولقد تعددت وتنوعت تعاريف التكامل على حسب الوجهة التى يتم النظر منها.

ويوجد إتفاق ما بين علماء الإقتصاد والسياسة على أن التكامل قد يكون حالة أو عملية ، وهو عملية لأنه يعتمد على مجموعة من التدابير والإجراءات لإنجاز عملية التكامل ، بينما يعتبر حالة لأنه يساهم فى خلق حالة من التلاحم والإنسجام ما بين إقتصاديات الدول. [٢]

٤-١-١ التكامل فى علم الإقتصاد :

يشير مصطلح التكامل الإقتصادى إلى " مجموعة من التدابير والسياسات تهدف إلى إلغاء القيود على حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء فى التكتل الواحد ، وتعتمد هذه العملية على تجميع وتعبئة الموارد الإنتاجية والبشرية والمالية لهذه الدول لتصبح كأنها إقتصاد واحد يتم فيه تنسيق السياسات الإقتصادية فى كافة المجالات من أجل حرية إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال .[٣]

وقد يكون التكامل الإقتصادى تكامل شامل أو قطاعى ، فالتكامل الشامل يطبق فيه كل الإجراءات التكاملية فى وقت واحد على جميع قطاعات الإقتصاد فى الدول الأعضاء ، أما التكامل القطاعى فتقتصر فيه العملية التكاملية على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات فى الدول الأعضاء. [٤]

ومن أهم تعريفات أبرز علماء الإقتصاد للتكامل :

١- يرى "John pinder" أن التكامل الإقتصادى يشتمل على إزالة التمييز ما بين الفاعلين الإقتصاديين المنتمين إلى الدول الأعضاء ، و تنسيق السياسات الموحدة لضمان تحقيق الأهداف والرفاهية الإقتصادية [٥]
٢- وبحسب "Myrdal" فأن التكامل الإقتصادى يمثل العملية الإقتصادية والإجتماعية والتى يتم فيها إزالة الحواجز والموانع ما بين الوحدات المختلفة مما يؤدى إلى تحقيق تكافؤ للفرص والموارد أمام جميع عناصر الإنتاج سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى.[٦]
٣- بينما يرى "Bela Balsa" أن مفهوم التكامل الحديث يتلخص فى إقامة العلاقات الوثيقة ما بين القطاعات ألإقتصادية لدولتين أو أكثر بهدف تحقيق الإندماج بينهما وإزالة مظاهر التمييز ما بين هذه القطاعات والذى ينعكس فى تكوين وحدة إقتصادية جديدة ومتميزة. [٧]
٤- أما "Vajda" قد قسم التكامل التجارى إلى [٨]:
أ- تكامل السوق : والذى يتميز بتداول المنتجات داخل نطاق المجتمع التكاملى دون أى عوائق.
ب- تكامل الإنتاج : رفع مستوى الفروع الإنتاجية والذى تتعدى الحدود الوطنية وتصل إلى المستوى الإقليمى

ومن خلال تلك التعريفات يمكن القول أنها تتفق فى بعض المسائل المشتركة وهى :

---

[١] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص ١٥.
[٢] موسى رحمانى ، "التكامل العربى بين خيار التخصص أو الإندماج فى : التكامل الإقتصادى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية "، دار الهدى ، ٢٠٠٥ ، ص ٢
[٣] عمر صقر ، "العولمة والقضايا الإقتصادية المعاصرة" ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ،٢٠٠١ ، ص٢٨٧ .
[٤] محمد لبيب شقير ، "الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٦٢ .
[٥] محمد محمود الإمام ، "الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادى والواقع العربى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ / ص ٢٣٣.
[٦] رشيد بوكاسى ، أحمد وبيش ، "مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادى المغاربى : فى التكامل الإقتصادى العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية "، دار الهدى ،٢٠٠٥ ، ص ٩-١٠ .
[٧] رابح خونى ، رقية حسانى ، "إتحاد المغرب العربى بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادى فى : التكامل الإقتصادى العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية" ، دار الهدى ،٢٠٠٥ ، ص ٩-١٠.
[٨] رشيد بوكاسى ، أحمد وبيش ، "مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادى المغاربى : فى التكامل الإقتصادى العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية "، دار الهدى ،٢٠٠٥ ، ص٢١٤ .

ت- إعتماد التكامل الإقتصادى على التقارب ما بين الدول فى الموقع الجغرافى أو المصالح الإقتصادية من أجل ضمان وجود العامل المشترك لقيام التكامل.

ث- التكامل هو نتاج التفاعل ما بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية للدول الأعضاء ، ويكون إما تكامل قطاعى أوتكامل شامل .

ج- الهدف الرئيسى لعملية التكامل هو ضمان تحرير حركة عوامل الأنتاج من السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة من خلال توحيد السياسات الإقتصادية للدول المعينة .

٤-١-٢ التكامل فى علم السياسة :

وقد عرف "Ernest Haas" مؤسس المدرسة الوظيفية الجديدة للتكامل بأنه "عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية المختلفة تحويل الولاءات والأهداف والنشاطات السياسية إلى وحدة واحدة أوسع وأشمل، والتى تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى إمتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعينة" [١]

ويمكن فهم تعريف هاس للتكامل بأنه تلك الإستراتيجية والتى يتفق عليها الدول الساعية للتكامل من أجل بلوغ أهداف معينة لتحقيق الرفاهية والتنمية الإقتصادية وتخفيف حدة الصراع .[٢]

بينما يفسر "Lindberg" التكامل بأنه العملية التى تجد الدول نفسها فيها راغبة أو عاجزة عن إدارة شئونها الخارجية أو شئونها الداخلية الرئيسية بإستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلاً من ذلك إلى إتخاذ قرارات مشتركة أو تفويض أمرها لمؤسسة مشتركة جديدة . [٣]

ويتطرق "Etzioni" إلى الإتجاه الذى يفسر التكامل على أنه (حالة) فيشير إلى أنه الحالة الناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة وقادرة على إستعمال أدوات العنف أو الإكراه ، بحيث تكون بمثابة الجهة صاحبة القرار فى المجتمع والمنوطة بتحديد الهوية السياسية للشعب بهدف تحقيق التوحيد السياسى .[٤]

والرأى التوافقى بين تلك التعريفات يتمثل فى رأى "كارل دويتش " والذى يعتبر التكامل بأنه عملية وحالة ، فهو عملية قد تؤدى إلى التكامل السياسى كما أنه حالة عندما تتوفر الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية مما يؤدى إلى تحقيق الإستقرار والأمن وتختفى فيه إحتمالات نشوء الحرب بين الدول المتكاملة كنتيجة لما ينشأ بينها من علاقات الإعتماد المتبادل وإجراءات فض المنازعات سلمياً.

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول أن التكامل هو عملية من الترابطات المتبادلة والوثيقة والذى يتمتع بقدر كبير من الإنتظام والإستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له من أجل تكوين كيان إقتصادى موحد تقوم كل جهة داخل الكيان بأداء الوظائف المنوطة بها من خلال تكوين هيكل مؤسسى يتسم بالتطور والفعالية ويكون قادر على تحقيق أهداف التكامل ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

٤-٢أهداف التكامل :

تختلف وتتعدد أهداف التكامل والتى تتعدى الأهداف الإقتصادية وصولاً إلى الأهداف الإستراتيجية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية والعمرانية ..... وقد تزايدت أهمية التكامل فى ظل مجتمع العولمة نظراً للتنافس والتكامل فى العلاقات الدولية .

٤-٢-١الأهداف الإقتصادية للتكامل :

وهو الشكل المبدئى لأغلب التكاملات والتى تنشأ إقتصادياً ثم تتطور لتشمل كل المجالات حتى تصل إلى أعلى درجات التكامل ثم الوصول إلى الإندماج ، ويمكن تلخيص أهم الأهداف الإقتصادية فى :

أ- التوسع فى حجم الأسواق:

حيث يتيح التكامل الإقتصادى الفرصة فى إقامة أنشطة صناعية كبرى والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتكتل والتى تتمثل فى إنخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة بالإضافة إلى زيادة

---

[١] كارل دويتش ، "تحليل العلاقات الدولية" ، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣

[٢] عبد الناصر جندلى ، "التنظير فى العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية" ، دار الخلدونية ، الجزائر ،٢٠٠٧ ، ص ٢٤٨ .

[٣] جيمس دورتى ، روبرت بالستغراف ، ا"لنظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية "– ترجمة وليد عبد الحى ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت ،١٩٨٥ ، ٢٧٢ .

[٤] عبد الناصر جندلى ، "التنظير فى العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية" ، دار الخلدونية ، الجزائر ،٢٠٠٧ ، ص ٢٠.

درجة التخصص فى العمالة وإنشاء أجهزة البحث والتطوير وتمويلها ، وتعتبر كل هذه المميزات هى نتيجة التوسع فى حجم الأسواق والذى يأتى بدوره كنتيجة للتكتل الإقتصادى .

ب- تحقيق التنمية الإقتصادية للدول المتكاملة :

وتأتى تلك التنمية الإقتصادية كنتيجة طبيعية لتوسع حجم الأسواق وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة عوائد الإستثمارات وبالتالى زيادة الإنتاج مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدلات النمو والأداء الإقتصادى للدول الأعضاء [١]

ت- تحسين شروط التفاوض والتبادل التجارى :

ويتم ذلك من خلال التفاوض التجارى ككتلة إقتصادية موحدة متنوعة الإنتاج والموارد مما يعطيها إمكانات ومزايا أكبر عند التعاملات التجارية على عكس التفاوض كدولة واحدة. [٢]

ث- تحقيق الإستخدام الأمثل لموارد الدول الأعضاء :

وهذا الأمر يفيد الدول الأقل نمواً والتى تعانى من الندرة النسبية فى الموارد القطرية ، حيث يخلق التكامل حالة من الإتحاد بين تلك الموارد النسبية وبالتالى توفير حجم الموارد للتنمية والأنتاج على مستوى دول الأعضاء ككل.

ج- التكامل ما بين عناصر الإقتصاديات الوطنية:

ويكون من خلال التكامل ما بين القطاعات الوطنية للدول الأعضاء، مما يمكنها من إقامة مجمعات إنتاجية متكاملة سواء كانت (صناعية – زراعية) أو(صناعية –صناعية) أو (زراعية –زراعية) على مستوى التكتل الإقتصادى وبالتالى إنتاج أسواق أكثر تنوعاً تتميز منتجاتها بأعلى جودة وأقل سعر [٣]

ح- تحقيق القوة الإقتصادية :

لقد أصبح التكامل الإقتصادى الإقليمى هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الناتجة عن العولمة ومظاهرها ، ويكون ذلك من خلال تعزيز الإمكانات الإقتصادية وتحسين الوضع الإقتصادى فى المنظومة العالمية وبالتالى تحسين الوضع التفاوضى للتكتل كما أن التكامل يقلل من فرص الأزمات الناتجة عن الإضطرابات الإقليمية أو الأزمات الدولية وفرض العقوبات والحصار .[٤]

٤-٢-٢ الأهداف السياسية والأمنية:

لابد وأن يشتمل التكامل على أهداف سياسية وأمنية حيث أنه لا يمكن وأن يقتصر على أهداف تجارية وإقتصادية فقط ، كما أنه ولابد أن يبدأ التكامل الإقتصادى مع حد أدنى من التوافق السياسى ، ثم يتنامى فيما بعد .

ويمكن تلخيص أهم الأهداف السياسية من خلال [٥] :

أ- تعزيز الروابط السياسية :

ويهدف التكامل إلى تحقيق الإستقرار السياسى وإشاعة أجواء من الثقة والتفاهم مما يؤدى إلى تعزيز القوة السياسية بين الدول الأعضاء سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى، وكلما زادت درجة التكامل كلما أصبحت العلاقات أكثر تطورا وأكثر قوة .

ب- تعزيز القوة السياسية :

يعتبر التكامل من أفضل سبل تعزيز القوة السياسية للدولة أو للتكتل ككل ويتضح ذلك من خلال تعزيز القوة التفاوضية للتكتل من خلال إيجاد علاقات إقتصادية أكثر عدلاً وتوازناً مع الدول الصناعية والمتقدمة بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية التى تتحكم فى تلك العلاقات ، وتظهر تلك القوة السياسية أيضاً فى النزاعات والتعديات على الدول الأعضاء وما يتبع ذلك من سياسيات وقرارات للوقوف مع الدول الأعضاء أمام هذه التعديات.

ت- تحقيق الأمن والإستقرار :

كلما تعمقت العلاقات التكاملية ما بين الدول الأعضاء كلما تحسنت الأجواء السياسية بينها وبالتالى تشكيل السياسات الإقتصادية والأمنية المشتركة مما يؤدى إلى زوال النزاعات والصراعات والخلافات الحدودية فيما بينها والتركيز على الأهداف التنموية وتحقيق التقدم والرفاهية الإقتصادية.

---

[١] محمد شفيق عبد الفتاح ،" أثر السوق الأوروبية المشتركة على إقتصاديات جمهورية مصر العربية" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٤ ، ص ١٥.

[٢] كامل بكرى ، الإقتصاد الدولى ، الدار الجامعية ، بيروت ،١٩٨٨ ، ص ٣٠٧ .

[٣] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص٢٧٢ .

[٤] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص٢٧٣

[٥] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص٢٧٤-٢٧٥

ث- الدفاع الداخلى و الخارجى :

يعتبر التكامل أحد أهم السبل لتأمين الدول نفسها ضد إحتمالات الغزو الخارجى والتعدى عليها ، ويتم ذلك من خلال إنشاء قوى مشتركة لمواجهة تلك التحديات ، أى أن التعدى على أى دولة من دول التكتل يمثل تعدى على دول التكتل ككل ، وكمثال على ذلك التحالفات العربية الحالية كالتحالف الدولى العربى فى عاصفة الحزم وإعلان بداية العمليات العسكرية فى اليمن ، حيث يتكون ذلك التحالف من دول (السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الأردن ، مصر والسودان).

وكمثال أخر على ذلك عندما تدخلت قوات "درع الجزيرة" لحفظ الأمن فى البحرين فى مارس ٢٠١١ حيث " أكد مصدر سعودى مسئول أن أكثر من ألف عسكرى سعودى دخلو البحرين التى تشهد الإضطرابات ، كما أكد وزير خارجية الإمارات أن بلاده أرسلت نحو ٥٠٠ شرطى أيضاً لحفظ الأمن فى البحرين ، كما أكد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى وقوفهم بقوة إلى جانب الحكم فى البحرين ، كما أطلقوا صندوقاً تنموياً بقيمة ١٠ مليارات دولار لهذا البلد ، حيث إعتبر مجلس التعاون أن أى مساس بأمن البحرين هو مساس بأمن المجلس ككل "[١]

ويوضح الشكل رقم (٤-١) التكتلات الإقليمية حول العالم

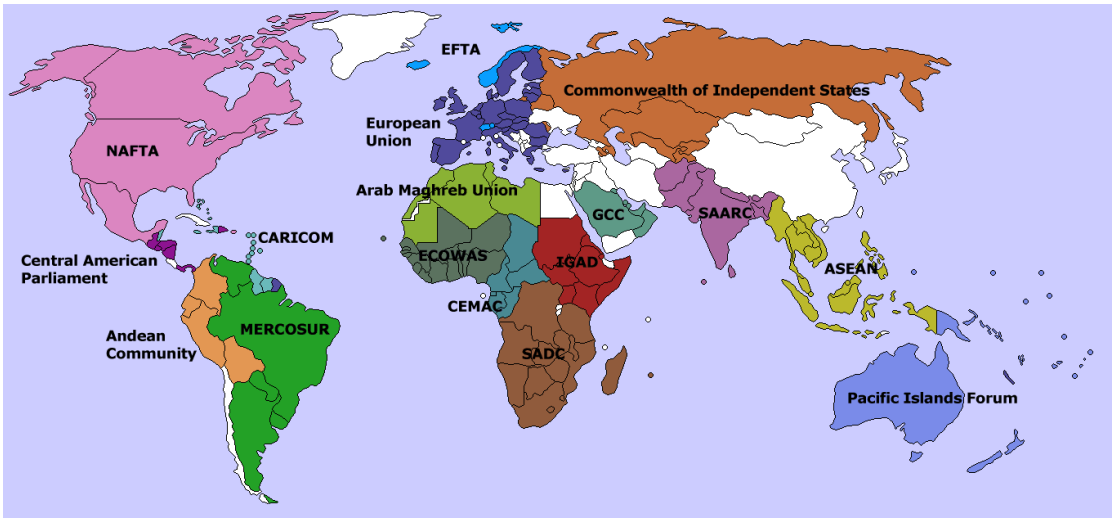

Source- Wikipedia – (https://en.wikipedia.org/wiki/File:Regional_Organizations_Map.png)

شكل رقم (٤-١) يوضح التكتلات الإقليمية حول العالم

٤-٣ درجات التكامل الإقتصادى :

يعتمد التكامل على عدة درجات تختلف على حسب نوع ومرحلة العملية التكاملية ، حيث تزداد درجة التكامل كلما زادت العلاقات السياسية والإقتصادية حيث تبدأ تلك الدرجات بمرحلة التعاون التجارى حتى الوصول إلى درجة الإندماج ،وقد حدد "Bela Balssa" درجات التكامل من خلال مجموعة من الخطوات الأساسية وهى:

٤-٣-١ منطقة التجارة الحرة – Free Trade Area:

وتعد تلك المرحلة بداية التكامل ما بين الدول ، حيث أنها أبسط درجات التكامل الإقتصادى ، وتتم من خلال تحرير التجارة وإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع والمنتجات فيما بينها ، مع إحتفاظ كل دولة عضوة فى التكتل بفرض ما تراه مناسباً من تعريفات وقيود على الدول غير الأعضاء فى التكتل ، ومن أبرز صور المناطق الحرة فى العصر الحالى هى منطقة التجارة الحرة الأوروبية (الإفتا EFTA) والتى إنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام ١٩٦٠ من قبل سبع دول والذين لم يرغبوا فى الإنضمام للجماعة الأوروبية الإقتصادية فى ذلك الوقت.[٢]

٤-٣-٢الإتحاد الجمركى – Customs Union :

[١] موقع قناة العربية .نت – خبر بعنوان " قوات من درع الجزيرة تدخل البحرين تجاوباً مع طلب المنامة للدعم " بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١ – (http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141506.html)

[٢] زينب حسين عوض الله ،" الإقتصاد الدولى" ، الدار الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨ ، ص٣١٠.

وتعتبر تلك المرحلة هى تطور لمرحلة إنشاء منطقة للتجارة الحرة ، حيث يقوم الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع والمنتجات ، وبالإضافة إلى ذلك توحيد التعريفة الجمركية لدول التكتل أمام العالم الخارجى.

٤-٣-٣السوق المشتركة Common Market [١]:

وتذهب تلك المرحلة إلى أبعد من الإتحاد الجمركى ، حيث يتم إزالة كافة القيود ليس فقط على السلع إنما أيضاً على حركة إنتقال رؤوس الأموال والعملة بين الدول الأعضاء حيث تشكل تلك الدول سوقاً موحدة فيما بينها يتم فيه إنتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ، وقد وصل الإتحاد الأوروبى إلى تلك المرحلة فى أواخر ١٩٩٢.

٤-٣-٤الإتحاد الإقتصادى Economic Union :

وتعتبر هذه المرحلة من أكثر مراحل التكامل الإقتصادى تطوراً ، حيث أنه يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة ، ولكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء ، وإنشاء المؤسسات الإقتصادية ذات السلطة والمنوطة بذلك التنسيق ، وتكون هذه المرحلة هى أولى المراحل والتى تقوم فيها الدول الأعضاء بالتنازل على جزء من سيادتها الإقتصادية [٢]

٤-٣-٥ الإندماج الإقتصادى Economic Integration:

وهى أخر مراحل التكامل الإقتصادى حيث تتضمن كل المراحل السابقة بالإضافة إلى [٣] :

أ- توحيد جميع السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء.
ب- إيجاد سلطة إقليمية عليا وإعتماد عملة موحدة للتداول عبر المنطقة التكاملية ، وأجهزة إدارية تختص بتنفيذ تلك السياسات.
ت- يتم الإتفاق ما بين الدول الأعضاء على تقليص السلطات التنفيذية لتلك الدول والإعتماد على سلطة إقليمية عليا موحدة.

ومن خلال عرض مراحل التكامل الإقتصادى يمكن القول أن أولى المراحل تبدأ من خلال الإعتماد على التبادل التجارى، أى أن التكامل يبدأ على مستوى القطاع الإقتصادى ثم ينتشر ما بين القطاعات المختلفة مثل القطاعات العمرانية والبنى الأساسية والخدمات والثقافة وغيرها من القطاعات .

ويوضح الشكل رقم (٤-٢) درجات التكامل الإقتصادى للتكتلات

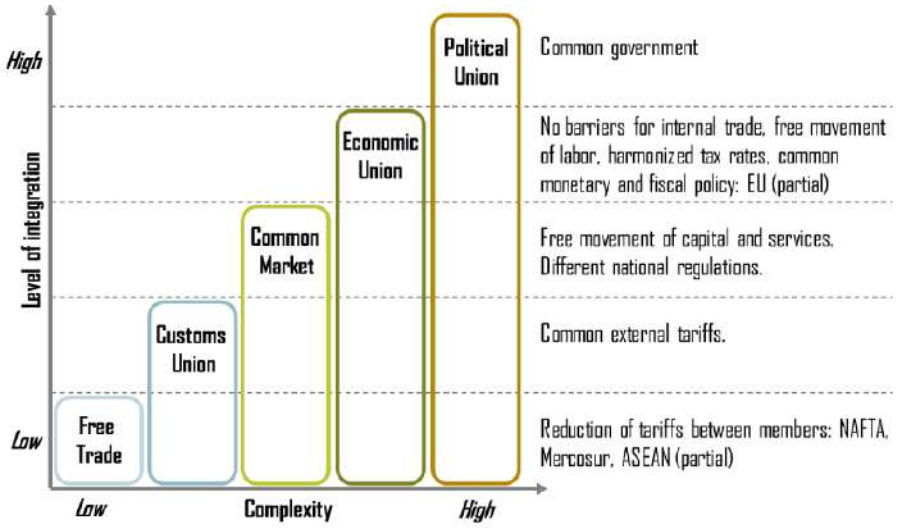

Source-The Geography Of Transpor System
(https://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch5en/conc5en/economicintegration.html)

شكل رقم (٤-٢) يوضح درجات التكامل الإقتصادى للتكتلات

[١] محمد الحمصى ، "خطط التنمية العربية وإتجاهتها التكاملية والتنافرية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ١٩٨٠، ص٩٤.
[٢] محمد سيد عابد ،" التجارة الدولية" ، مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦٠.
[٣] حسين عمر ، "التكامل الإقتصادى أنشودة العالم المعاصر – النظرية والتطبيق "، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٩.

٤-٤التكامل الإقليمى ومراحل تطوره :

يعتبر التكامل الإقتصادى على مستوى الدول هو أحد أشكال التكامل الإقليمى ، حيث أنه لم يعد فى فى مقدور دولة ما أن تقوم بالإستيلاء على أرض دولة أخرى (إلا فى بعض الحالات المحدودة) إلا من خلال أحد أشكال التكامل والإندماج فيما بينها .

٤-٤-١ مفهوم التكامل الإقليمى :

وقد عرف " هانس فان جينكل" التكامل الإقليمى بأنه عملية تقوم بها الدول فى إقليم محدد من أجل زيادة مستوى التفاعلات بين تلك الدول ، مع الأخذ فى الإعتبار الجوانب الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية ، ومن خلال التكامل يتم تجميع الدول المنفردة فى إطار إقليمى أكبر ، وتعتمد درجة التكامل على مدى رغبة الدول الأعضاء فى التنازل عن (جزء أو كل) من السيادة السياسية الخاصة بهدف الحصول على تكامل إقليمى أكثر فاعلية [١]

٤-٤-٢ الإطار الجغرافى للتكامل الإقليمى :

يعتبر الإقليم هو الإطار الجغرافى للتكامل الإقليمى ، حيث أنه يضم عدداً من الدول المتجاورة والتى تشترك فى بعض الخصائص المشتركة وفى مقدمة تلك الخصائص هو الموقع مثل التكامل الإقليمى ما بين دول جنوب شرق أسيا أوالإتحاد الأوروبى ، وقد تمتد حدود الإقليم لتشمل قارة بأكملها كما أنها قد تتعدى حدود القارة نتيجة التقدم التكنولوجى فى وسائل النقل والمواصلات بالإضافة إلى الثورة التكنوليجيا ، وكمثال على ذلك تكتل الأبيك (APEC)[٢].

وتعتمد المنظمات الدولية على الأقاليم الجغرافية فى تقسيم دول العالم وإقامة التكتلات التكتلات الإقتصادية المختلفة بما فى ذلك التكتلات القارية وما فوق القارية والتى تزايدت بشكل كبير فى ظل إنتشار العولمة .

٤-٥ مستويات التكامل الإقليمى [٣]:

٤-٥-١ المستوى شبه الإقليمى Sub Regional Level:

ويضم هذا المستوى عدد من الدول المتجاورة والأكثر تقارباً من الناحية الجغرافية مثل : منطقة الخليج العربى أو التعاون الحدودى ما بين مدينتين حدوديين مثل إقليم أوريسند (الإقليم الحدودى ما بين الدنمارك والسويد).

٤-٥-٢ المستوى الإقليمى Regional Level :

وهو المستوى الذى يعتمد على مجموعة من الدول تمثل جزء جغرافى متكامل وعادة ما يتمثل هذا المستوى فى جزء حيوى من قارة ما مثل :إقليم غرب أوروبا ، شرق أسيا ، جنوب أفريقيا ..... ومن الممكن أن يتسع هذا المستوى ليشمل نطاق أوسع مثل : إقليم شرق وجنوب أفريقيا، إقليم شرق وجنوب أسيا ، شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

٤-٥-٣ المستوى فوق الإقليمى Supra – Regional Level:

ويعتبر أعلى مستوى من التكاملات الإقليمية حيث يشكل قارة بأكملها أو أكثر فى بعض الأحيان مثل : الإتحاد الأوروبى والإتحاد الأفريقى.

٤-٦ مراحل تطور التكامل الإقليمى:

يعتبر التكامل الأوروبى هو التكامل الرائد فى مجال التكاملات والتكتلات العالمية ، حيث أنه بنى على هدف إحلال السلام مكان الصراعات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والصراعات التى شهدتها القارة الأوروبية وما أدت إلى إنهيار الإقتصاديات لدول أوروبا، وقد نجح التكامل فى إنهاء تلك الصراعات وإحلالها بالعلاقات التعاونية المتبادلة بين دول أوروبا ، وقد تبع ذلك توجه الكثير من دول العالم نحو حركة التكتلات خصوصاً بعد نجاحات التجربة الأوروبية وتنامى الإقتصاد الأوروبى.

---

[1] Wikipedia – Regional Integration – (https://en.wikipedia.org/wiki/Regional_integration)

[٢] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص٣١٦ .

[٣] على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤، ص٣١٧ .

٤-٦-١ مرحلة الإقليمية القديمة :

وهى المرحلة التى أعقبت أحداث الحرب العالمية الثانية ، وتأثرت هذه المرحلة بإنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية عام ١٩٥١، فنتيجة لنجاح التجربة الأوروبية وما تبعها من تحقيق تقدم إقتصادى ونمو فى المؤشرات التنموية، أصبحت فكرة التكامل الإقتصادى أحد أهم الأفكار الجذابة بالنسبة للقادة السياسين والإقتصاديين فى العالم[١]. وقد إستمرت تلك المرحلة حتى نهاية الحرب الباردة.

ومن أهم خصائص الإقليمية القديمة :

أ- يعتمد التكامل الإقليمى بين الدول المتجاورة على التجانس والتقارب ما بين المستويات الإقتصادية بين الدول ، حيث يكون التكامل ما بين الدول المتقدمة (شمال- شمال) أو بين بعض الدول الأقل نمواً (جنوب – جنوب).
ب- التأكيد على التقارب الثقافى والإجتماعى بهدف تحقيق الوحدة كهدف نهائى لعملية التكامل.
ت- يعتمد التكامل على عملية الإحلال محل الواردات والإنسحاب من الإقتصاد العالمى.
ث- تخصيص الموارد من خلال الإعتماد على التخطيط والقرارات السياسية مع وضع القيود على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
ج- التنسيق التدريجى للسياسات المشتركة مع التوسع فى صلاحيات السلطة العليا الحاكمة لعملية التكامل والتى يتشارك فيها كل الدول الأعضاء .
ح- كان الهدف والدافع الرئيسى لعملية التكامل هو إحلال الأمن والسلام محل الحروب والنزاعات.
خ- يعتمد التكامل بين الدول فى بدايته على تحقيق الوحدة الإقتصادية ثم التطور للوصول إلى درجات أعلى من التكامل فى حالة نجاح المرحلة الأولى، على أمل الوصول إلى الوحدة السياسية [٢]

٤-٦-٢ مرحلة الإقليمية الجديدة :

ويمكن القول أن هذه المرحلة قد بدأت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضى ، حاملة معها مجموعة من الخصائص والسمات والتى تميزها عن مرحلة الإقليمية القديمة ، وتعتمد هذه المرحلة على التوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية المختلفة بناء على الأسس الإقتصادية حيث أصبحت تلك الأسس هى العوامل الرئيسية الحاكمة لأى تكتل وذلك بسبب الإنتصار النسبى الذى حققته الرأسمالية على الشيوعية والذى تمثل فى تفكك الإتحاد السوفيتى وبداية الهيمنة الأمريكية[٣].

وهناك مجموعة من العوامل الإقليمية ساهمت فى ظهور مرحلة الإقليمية الجديدة ويمكن تلخيصها فى :

أ- نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتى وما نتج عن ذلك من إنتصار الرأسمالية ، حيث ظهرت مجموعة من المفاهيم الجديدة على مستوى العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية ،وتتطلع دول العالم إلى الإنفتاح وإصلاح السياسات الإقتصادية والتوجه نحو تطبيق نظريات الإقتصاد الحر .[٤]
ب- الإتجاه إلى السياسات الإقتصادية السياسية الجديدة والتوجه إلى إقتصاديات السوق وتحرير التجارة وتطبيق النموذج الرأسمالى حيث أنه أصبح النموذج المهيمن على العلاقات الدولية.[٥]
ت- التحول فى السياسات الأمريكية والتوجه نحو التكتلات الإقليمية كوسيلة لتحرير التجارة مع الدول المختلفة من أجل فتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية ذات القدرة التنافسية العالية ، وإستغلال موارد الدول الأخرى وظهر ذلك من خلال إنشاء تكتل النافتا NAFTA بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك[٦]

---

[١] رانيا حسين خفاجة ، "المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعى التكامل الإقليمى – فى – محمد عاشور ، أحمد على سالم ، التكامل الإقليمى فى أفريقيا رؤى وأفاق" ، مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقى ، القاهرة ، ٢٠٠٥،ص٥٤-٥٥ .

[٢] عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية –حالة دول المغرب العربى ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٤،ص٨٠.

[٣] خالد حنفى على محمود ، تقويم الأداء التكاملى لتجمع دول الساحل والصحراء ، فى: محمد عاشور – أحمد على سالم / التكامل الإقليمى فى أفريقيا رؤى وأفاق ، مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقى ،٢٠٠٥، ص ٢٢٧.

[٤] أسامة المحجوب ، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،٢٠٠٠، ص١٦.

[٥] عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادى العالمى الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣ ، ص٢٨.

[٦] عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية –حالة دول المغرب العربى ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٤، ص٨٠.

أما عن خصائص وسمات مرحلة الإقليمية الجديدة فيمكن تلخيصها فى :

أ- إحياء التجمعات الإقليمية القديمة مع إنشاء التكتلات الإقليمية الجديدة [١].

ب- لا تعتمد على التقارب الجغرافى بل تعتمد على التباين فى مستويات النمو وتباين المنتجات للدول الأعضاء،كما لم يعد يعتمد التكتل على الدول الأقل نمواً فقط أو الدول المتقدمة فقط ، فقد ظهر هناك تكتلات تجمع ما بين الدول الأقل نمواً والمتقدمة وهذا ما يظهر فى أوروبا حيث التباين فى مستويات النمو بين غرب أوروبا وشرقها.

ت- تعتمد على التصدير والإندماج مع السياسات والإقتصاديات العالمية ، مع الإعتماد على حرية السوق وسهولة حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالإضافة إلى تحرير التجارة وإزالة العوائق.

ويمكن القول أن الإقليمية الجديدة لا ترتبط بالبعد الجغرافى أو التناسق فى الأداء الإقتصادى والإجتماعى فقط بل أنها تعتمد على ترتيبات متعددة الأبعاد .[٢]

٤-٧ المنهج الوظيفى للتكامل الإقليمى

شكل رقم (٤-٣) يوضح المنهج الوظيفى للتكامل الإقليمى[٣]

[١] رانيا حسين خفاجة ، "المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعى التكامل الإقليمى – فى – محمد عاشور ، أحمد على سالم ، التكامل الإقليمى فى أفريقيا رؤى وأفاق" ، مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقى ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

[٢] صلاح سالم زرنوقة ، "العولمة والوطن العربى "، مركز دراسات وبحوث الدول الأقل نمواً ، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص ١٣.

[٣] المصدر : الباحث بالإعتماد على دراسة الإطار النظرى للتكامل الإقليمى

٤-٨ العلاقة ما بين التنافسية والتكامل الإقليمى :

٤-٨-١ دور القدرة التنافسية فى نمو المدن :

تعمل المدينة المتنافسة على مساعدة الشركات والصناعات عن طريق توفير المناخ المناسب للأنشطة والإستثمارات من أجل تحقيق النمو الإقتصادى للمدينة ويتم ذلك من خلال العمل على :

- زيادة عدد الوظائف وفرص العمل.
- زيادة الإنتاجية للصناعات المختلفة.
- زيادة مستوى الدخل للسكان.

بالإضافة إلا أن زيادة التنافسية للمدينة تعتبر من أهم وسائل وطرق القضاء على الفقر وتحقيق التقدم والرخاء ، ولكن نجد أن حوالى ٧٥% من مدن العالم تنمو بسرعة أكبر بكثير من إقتصادها القومى ، وعلى الرغم من ذلك قد أوضح تقرير التنافسية الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠١٥ بعنوان " المدن التنافسية من أجل الوظائف والنمو" أن الملايين من الوظائف يمكن إضافتها سنوياً فى حالة إذا إستطاعت المدن زيادة الأداء التنافسى لتتقارب مع معدلات المدن العالمية الأكثر تنافسية وذلك من خلال تحسين الأداء الإقتصادى لها عن طريق :

- التحول من الإعتماد على مدن الأسواق إلى المدن الصناعية.
- زيادة مراكز الإنتاج
- زيادة الخدمات المالية والإبداعية.

وتستطيع المدن زيادة الإنتاجية والوظائف من خلال الإعتماد على مجموعة من القطاعات :

- المؤسسات والأنظمة.
- البنية التحتية والأراضى .
- المهارات والإبتكار.
- حجم المشاريع والتمويل.

٤-٨-٢ أهداف التكامل ما بين المدن :

تختلف أهداف التكامل ما بين المدن على حسب الدور والوظيفة لكل مدينة :

- **على مستوى الدول الصناعية :**

تسعى المدن فى تلك الدول إلى التكامل من أجل الإستفادة من عوائد الكفاءة بهدف إزالة العوائق والحدود المفروضة على الأنشطة والإستثمارات ،حيث أن هذه الدول تتميز بالهياكل الصناعية المستقرة والتى تعتبر الهيكل الرئيسى لإقتصاد هذه الدول ،وبالتالى فإن التكامل ما بين تلك الهياكل الإقتصادية سيؤدى إلى أثار إيجابية على الأداء الإداء الإقتصادى لتلك الدول مما يكسبه المزيد من الفاعلية والديناميكية ،مما يؤدى بالتبعية إلى زيادة النمو الإقتصادى .

- **على مستوى الدول الأقل نمواً :**

تسعى المدن فى تلك الدول إلى التكامل من خلال تسهيل تدفق التجارة فيما بينها وتنمية الصناعات الجديدة عبر التنسيق الحدودى فيما بينها ، حيث تقوم كل مدينة بوظيفتها الإقليمية ، مما ينتج عن ذلك التكتل من خلال الوظائف والأدوار مما ينعكس على تحقيق النمو الإقتصادى للأقليم ككل.

٤-٨-٣ التنافس و التكامل فى نظام المدن:

- بالرغم من أن المدن تتشابه مع بعضها البعض فإن أنظمة المدن قد ظهرت كشرط رئيسى لدراسة الأقتصاد الحضرى داخل الدولة ، وقد عرف ذلك كلاً من بورن وسيمون [1] على إنه مجموعة من العلاقات بين المدن داخل منطقة أو دولة ما ، حيث تحدد العلاقات الإقتصادية والتجارية وظيفة ومستوى الترابط بين كل مدينة وأخرى.

[1] Bourne L. and Simmons J.W. "systems of cities ", new York : oxford university press,1978

- ويمكن القول أن جغرافية التوزيع وعدد المدن هو الذى يحدد الدور الذى يلعبه مكان ما داخل المدينة ، وحديثاً فقد أصبح المحدد هو تكنوليجيا الإتصالات والمعلومات.(ولكنه ليس المحدد الوحيد لتحديد المدن العالمية) ، فقد إستطاعت أنظمة الإتصالات الجديدة تغيير الدور الذى تلعبه بعض المدن بإيجابية حيث وفرت العديد من الفرص للتكامل والتعاون على المستوى القومى ، ويمكن إعادة رسم نظام المدن لتحقيق عملية التنمية من خلال عملية المنافسة .

وكنتيجة للمنظومة الحضرية الجديدة فقد أصبح عنصر المسافة أقل أهمية مما أدى إلى إندماج المدن مع بعضها البعض وبالتالى كنتيجة لهذه المحددات قد أصبح مفهوم التعاون والتكامل ما بين المدن هو أفضل الوسائل لتحقيق مستويات إقتصادية مرتفعة ، وكمثال على ذلك حالة مدن جلاسجلو وإدينبره فبالرغم من القرب من المدينتين وإختلاف الأدوار التى تلعبه كل مدينة فى النظام الحضرى لوسط أسكتلندا ، فمدينة إدينبراغ تعتبر مركز ثقافى ومالى مع تميزها بنمو ثابت وأنشطة إقتصادية كبرى وأنشطة ملازمة لدور العاصمة التى تقوم به [1] فنتيجة ذلك النمو تم زيادة الطلب على الإسكان ، المواصلات والخدمات العامة ، ولكن بسبب التقدم التكنولوجى فى الأتصالات والمواصلات فقد أصبح للسكان القدرة على السكن فى جلاسجلو والعمل فى إدينبره ، مع الأحتفاظ بالمنافسة بين المدينتين فى المشروعات والشركات ، وبالتالى تم توقيع إتفاقيات للتعاون التجارى وحرية التنقل ، وتحت تلك الظروف حققت المدينتين وأقاليمهما تطور إقتصادى جيد نتيجة ذلك التعاون، ويمكن القول أن المدن ذات مقومات التنافسية العالية تستطيع زيادة قدرة وموارد وأرباح الشركات أسرع من المنافسين فى مكان أخر وبالتالى زيادة الأنتاجية لتلك الشركات مما ينعكس على المرتبات والأجور

- أن المدن فى حاجة إلى التكامل فيما بينها، لزيادة درجة التنافسية فكلما زادت درجة التكامل كلما زادت الإنتاجية والنمو الإقتصادى للمدن فى الإقليم مما ينعكس على زيادة الدور التنافسى لتلك المدن، وبالتالى تحقيق التنمية الإقتصادية للإقليم ككل.

[1] Bailey N., Turok I. and Docherty I. "Edinburgh and Glasgow :Contrasts in Competitiveness and Cohesion", University of Glasgow ,Department of Urban Studies ,Glasgow ,UK,1999

نتائج الباب الآول :

- ترجع عدم تحقيق سياسات التنمية الإقليمية أهدافها فى الدول الآقل نمواً إلى :
  ١- عدم وجود تنسيق ما بين الجهات الإدارية.
  ٢- التعارض ما بين الآهداف على المستويات المختلفة.
  ٣- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة.
  ٤- قصور فى التمويل نتيجة ضعف الموارد المالية المتاحة .
  ٥- المركزية الشديدة وعدم تفعيل دور القطاع الخاص.

- يمكن القول أن النظام العالمى الجديد والذى يظهر من خلال العولمة هو نموذج للإستعمار الجديد والذى لا يعتمد على القوة العسكرية بينما يعتمد على القوة الإقتصادية حيث يعتمد هذا النظام على مجموعة من المؤسسات المالية والنقدية العالمية والتى تسعى لوضع الدول الأقل نمواً فى حاجة دائمة إلى هذه المؤسسات الدولية .
- ومن أهم العوامل التى ساعدت على إنتشار ظاهرة العولمة هى ثورة تكنوليجيا الإتصالات والمعلومات وما وفرته من سرعة وسهولة فى نقل البيانات والمعلومات ، بالإضافة إلى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والتى إكتسبت أهمية كبيرة حيث أن معظم رأس المال لهذه الشركات يتخطى الناتج المحلى للعديد من الدول وهى الوسيلة الأكثر تأثيراً على إقتصاديات العالم ككل .
- إذا كانت العولمة تنعكس على كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بمكان ما ، وإذا كان العمران هو المحتوى المكانى الذى يضم داخله كافة تلك الجوانب ، فالعولمة لها تأثير مباشر على عمران هذا المكان.
- العولمة تؤدى إلى عدم التوازن فى تحقيق معدلات التنمية بالمواقع المختلفة للمكان وبالتالى زيادة حدة التفاوتات بينها ، ويمكن قياس هذا التأثير بقياس التفاوتات الموجودة فى بعض الجوانب الإقتصادية والديموجرافية والإجتماعية التى تشكل عمران هذا المكان.
- يمكن القول أن أسباب نشأة التفاوتات ومظاهرها بين الدول المتقدمة والنامية هى ظاهرة التبعية ، حيث أن التبعية والتفاوتات وجهان لواقع واحد يحكمه إقتصادياً النظام الرأسمالى ، وبحدوث مزيد من تبعية الدول (المناطق) الضعيفة تجاه الدول (المناطق) الأقوى فى النظام العالمى تزداد التفاوتات بينهما
- ظهرت تأثيرات العولمة من خلال التفاوتات الإقليمية فى الدول الأقل نمواً بشكل عام ومصر بشكل خاص من خلال :
  ١- التفاوتات فى مجال الأنشطة الإقتصادية والتى تظهر من خلال تركز إستثمارات الدولة ، والتفاوت فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، تركز فى الأنشطة الإقتصادية.
  ٢- التفاوتات فى مجال السكان والتى تظهر من خلال التركز السكانى والحضرى الشديد ، وعدم تحقيق السياسات التنموية المختلفة أهدافها والتى تتعلق بمحاولة الخروج من الوادى والدلتا إلى المناطق الصحراوية.
  ٣- التفاوتات فى مجال الخدمات والتى تظهر من خلال تركز الخدمات الصحية والتعليمية ، وتركز خدمات المرافق والبنية الأساسية.

ومن هنا يمكن إعتبار العولمة هى أحد الأسباب الرئيسية لتقييد حركة التنمية فى الدول الأقل نمواً نتيجة لإرتباطها بظاهرة التبعية ،بالإضافة إلى إنعكاساتها المختلفة على كافة المجالات ،وبالتالى إزدياد التفاوتات والفجوات ما بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً ، وعدم قدرة الدول الأقل نمواً على تخطى تلك التفاوتات .

وأمام تلك التحديات التى تواجه الدول الأقل نمواً والتى تعيق من التنمية والنمو بها ، وعدم إستطاعة الدول الأقل نمواً تخطى المراحل الأولى للتنمية وفشل السياسات التنموية التى قامت بإتباعها للحد من التفاوتات والفجوات بينها وبين الدول المتقدمة ، كان لابد من البحث عن سياسات تنموية جديدة تستطيع النهوض بتلك الدول ، ومن أبرز السياسات التنموية التى أثبتت نجاحها فى العديد من التجارب والتى قامت العديد من دول العالم سواء الآقل نمواً أوالمتقدمة بإتباعها هى سياسة التكامل الإقليمى وهى أحد أهم السياسات التنموية الحديثة على الساحة الدولية كما أنها تتميز بقدرتها على مواجهة ظاهرة التبعية والعولمة واللذان يعتبران من أهم أسباب تخلف وتأخر التنمية الدول الأقل نمواً

يمكن القول أن سياسة التكامل الإقليمى هى أحد أهم السياسات المتبعة فى أغلب مناطق العالم كما أنها تتميز بقدرتها على تحقيق معدلات نمو سريعة فى زمن قصير ،بالإضافة إلى قدرتها على تقوية القدرة التنافسية لدول التكتل مما يقلل

من أثار العولمة والتى تسعى لفرض قيود على الدول الأقل نمواً لضمان إستمرار تبعيتها ، كما أن سياسة التكامل الإقليمى تتميز بتعدد درجات التكامل مما يتيح الفرصة لكل الدول الراغبة فى التكامل للدخول فى تكتلات .

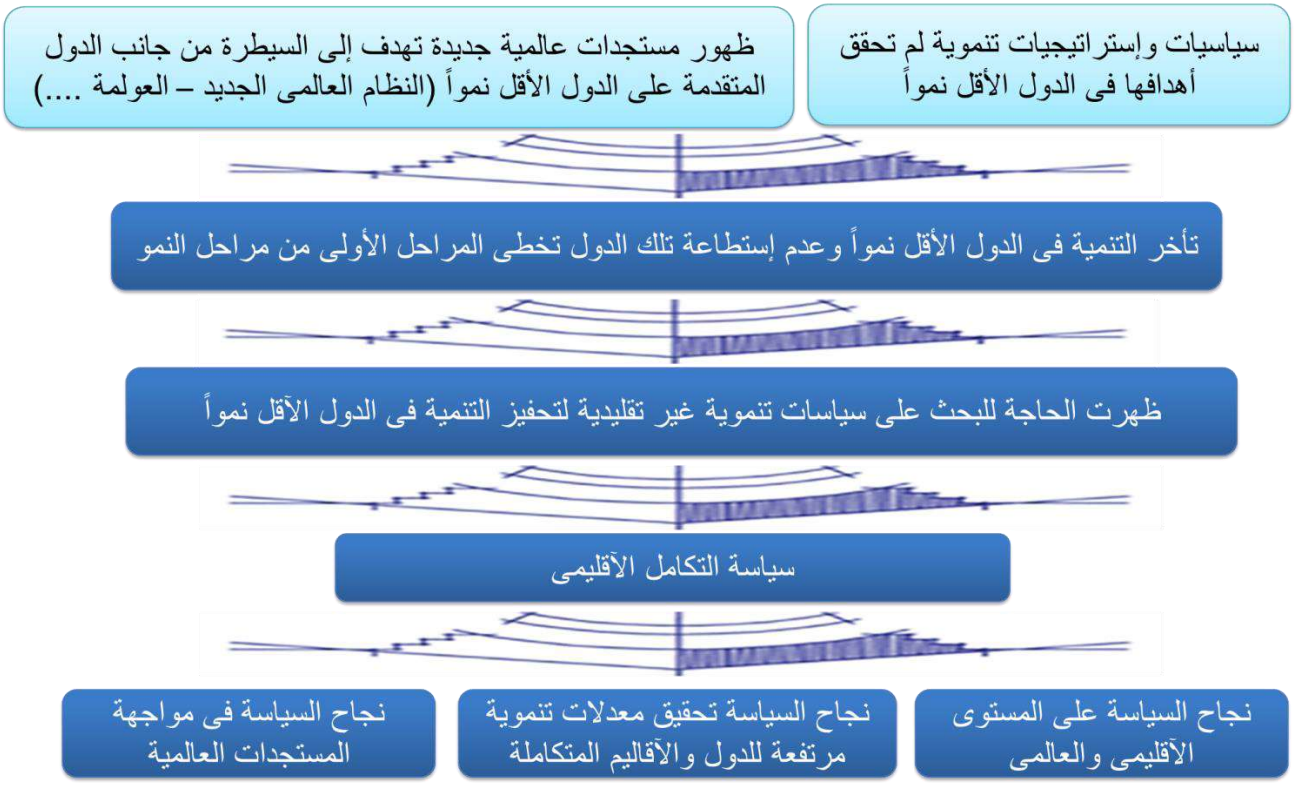

شكل رقم (٤-٤) يوضح مدى أهمية التوجه لسياسة التكامل الإقليمى لتحفيز عملية التنمية فى الدول الآقل نمواً

ومن خلال هذه النتائج تظهر الحاجة إلى ضرورة دراسة التجارب العالمية الخاصة بالتكامل الإقليمى لمعرفة أوجه الإستفادة من تطبيق هذه السياسة وما مدى نجاحها على المستويات المختلفة ، وكيفية تطبيقها، وبالتالى معرفة الدول والتكتلات التى حققت طفرة تنموية بإستخدام سياسة التكامل الإقليمى، وهذا ما سيتم تناوله فى الباب الثانى.

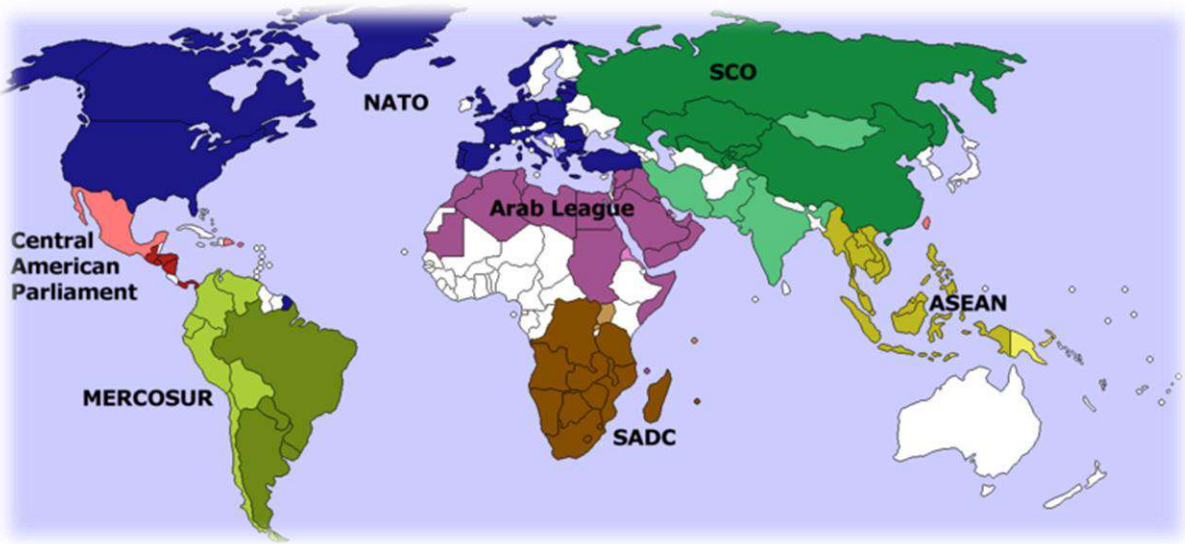

الباب الثانى (الدراسة التحليلية) / تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية

مقدمة الباب الثانى

الفصل الخامس /"تحليل تجربة التكامل للإتحاد الأوروبى"

الفصل السادس: " تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل ".

الفصل السابع: " النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية".

الباب الثانى " تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية"

مقدمة :

يستعرض البحث فى الباب الثانى تحليل تجارب التكتلات الإقليمية والعالمية ويتم ذلك من خلال ثلاثة فصول .

ويتضمن الفصل الخامس دراسة تجربة تكامل الإتحاد الأوروبى والتى تعتبر من أولى التجارب التى إعتمدت على سياسة التكامل الإقليمى ، ويتم ذلك من خلال دراسة الهدف وراء إنشاء الآتحاد الأوروبى ،المبادرات التى سبقت تكوين الإتحاد الأوروبى ، مراحل تكامل الإتحاد الأوروبى ، الهيكل التنظيمى والمؤسسى وسياسات التعاون المشتركة ، ثم يتم التطرق إلى تحليل تكامل الإتحاد الأوروبى إقتصادياً ، ديموغرافياً وعمرانياً.

أما الفصل السادس فيتم تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل مثل منطقة التجارة الحرة لآمريكا الشمالية (النافتا)، منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والمحيط الباسيفيكى (الأبيك) ، رابطة جنوب شرق أسيا (الأسيان) وتكتل دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث يتم دراسة تلك التكتلات ومعرفة الهدف الرئيسى وراء إنشائها ،الأهداف الخاصة بها ، الإطار التنظيمى والمؤسسى ، كيفية قيام كل تكتل ، ومن ثم تحليل مدى نجاح هذه التكتلات فى تحقيق أهدافها، وأخيراً يتم التطرق إلى تجربة التكامل ما بين المدن من خلال تجربة التكامل ما بين إقليم أوريسند والذى يربط ما بين السويد (مالمو) والدنمارك (كوبنهاجن)، حيث يتم دراسة كيفية التكامل ما بين هذه المدن ، سياسات التكامل ، دور التكامل العمرانى ومشروعات شبكات الربط العمرانية فى تحفيز عملية التكامل .

أما الفصل السابع فيأتى مكملاً للفصول السابقة حيث يستعرض النتائج والمخرجات الخاصة بتحليل التجارب العالمية ، حيث يتم الوقوف على أبرز النتائج من تحليل التحارب العالمية على المستوى الدولى أو على مستوى المدن .

وينتهى الباب الثانى بالوصول إلى كيفية قيام التكتلات المختلفة ، وكيفية التغلب على المعوقات التى تواجه عملية التكامل خصوصاً فى بدايتها حتى يتم إيجاد الثقة ما بين الدول الأعضاء ، معرفة مراحل التكامل الإقليمى وكيفية بناء الأطر التنظيمية والمؤسسية لها ، بالإضافة إلى معرفة مميزات سياسة التكامل، وكيف يتم تطبيقها.

الفصل الخامس

تحليل تجربة تكامل للإتحاد الأوروبى

١ـ التطور التاريخى لنشأة الإتحاد الأوروبى.

٢ـ مراحل تكامل الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

٣ـ السياسات الأوروبية المشتركة.

٤ـ تحليل التكامل إقتصادياً.

٥ـ تحليل التكامل ديموغرافياً.

٦ـ تحليل التكامل عمرانياً.

٧ـ الأقاليم الأوروبية بالنسبة للعالم.

٥-١التطور التاريخى لنشأة الإتحاد الأوروبى:

لم يظهر أى إستعداد أو إهتمام من قبل الدول الأوروبية لوضع أليات للتعاون بينهم إلا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة للدمار والإنهيار الإقتصادى حيث أصبح الإعتقاد السائد أن التنمية والتقدم الإقتصادى لا يتحققان إلا بشرط أساسى هو التعاون والتكامل وهو ما عكسه خطاب تشرشل فى زيوريخ ١٩٤٦ [١] ، حيث طرح فكرة إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية دون بريطانيا ويعتمد هذا الأساس على الشراكة بين ألمانيا وفرنسا ولكن نتيجة للخلافات حول هدف هذه الوحدة بين الليبراليين والإشتراكيين ، وأيضاً بين أنصار السيادة الوطنية والتكامل حال دون قيام الولايات المتحدة الأوروبية [٢]

٥-١-١ نشأة الجماعة الإقتصادية الأوروبية :

وقد سبقت نشأة الجماعة الإقتصادية الأوروبية مجموعة من المبادرات نتيجة للمشاكل الإقتصادية الكبرى التى كانت تعانيها أوروبا نتيجة للدمار التى لحق بها ، وبالتالى ظهرت ضرورة ملحة لإيجاد صيغة للعمل المشترك لإنقاذ أوروبا من الصراعات التقليدية ، ومن أهم أشكال هذا التعاون :

٥-١-١-١منظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى :

وقد تم إنشاء المنظمة بين مجموعة من الدول الأوروبية لتنسيق الجهود فى إعادة إعمار أوروبا من خلال مشروع مارشال الأمريكى وبالتالى تم التوقيع على إتفاقية التعويضات المتعددة الأطراف فى أكتوبر ١٩٤٨ [٣] والتى قامت بوضع معايير لتوزيع المعونة الأمريكية ، وعند إستعراض هيكل هذا التعاون يمكن القول أن هذه المنظمة قد إهتمت بالتكامل وذلك من خلال: [٤] :

- تكثيف الجهود لإنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات والعمل على تقليل قيود التجارة .
- مدى إمكانية إقامة إتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة ، والتعاون فى تخفيض التعريفات الجمركية .
- إتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق إستقرار العملات وسلامة أسعار الصرف .
- تسهيل حرية إنتقال الأفراد بصورة تدريجية .

٥-١-١-٢ إتحاد المدفوعات الأوروبى :

واجهت العديد من الدول الأوروبية عجز فى موازين المدفوعات بعد الحرب العالمية نتيجة للدمار الإقتصادى الذى لحق بها مما أدى إلى زيادة مديونية هذه الدول فأصبحت غير قادرة على تسديد هذه الديون نظراً لضعف القدرة الإنتاجية ومحدودية الصادرات ، وقد لجأت هذه الدول إلى إستخدام سياسات تجارية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية مثل تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية ، وقد كان من الأفضل أن تتعاون هذه الدول فيما بينها على تخفيف الحاجة إلى إستخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات وذلك بإتباع نظام المقاصة بين العمليات الدائنة والمدينة بدلاً من تحويل عملة أجنبية فى كل صفقة، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبى ١٩٥٠ وكانت أهم اهدافه[٥] :

- إزالة العوائق أمام قابلية تحويل العملات الأوروبية
- وقف الممارسات التجارية الثنائية
- إزالة الحواجز الكمية

٥-١-١-٣ الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ :

كانت الفكرة الرئيسية وراء هذه الجماعة هو كيفية إستخدام الإقتصاد الألمانى فى إنعاش الإقتصاد الأوروبى دون تهديد سلامة الدول الأوروبية ، فبالتالى قد إقترح روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسى فى هذا الوقت خطة تقوم على إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا وأن تخضع لهيئة مشتركة من البلدين ، وقد تم توقيع معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ فى أبريل ١٩٥٠ بين دول : فرنسا ، ألمانيا ،إيطاليا ، ودول البنلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا).

---

[١] جان فرنسوا دونيو ، السوق الأوروبية المشتركة ، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويداء ،بيروت ،١٩٧٣ ، ص١٨

[٢] جان فرنسوا دونيو ، السوق الأوروبية المشتركة ، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويداء ،بيروت ،١٩٧٣ ، ص١٩

[٣] وائل أحمد علام ، البرلمان الأوروبى الأسكندرية ، دار النهضة العربية ،١٩٩٨ ، ص٧

[٤] عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية ، تجربة التكامل والوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦)، ص ٣٧-٣٨

[٥] عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية ، تجربة التكامل والوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦)، ص ٤٠ .

٥-١-١-٤ معاهدة روما :

أدى النجاح الكبير للجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ وإيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها إلى إنشاء منظمتين إقتصاديتين هما الجماعة الأوروبية الإقتصادية وجماعة الطاقة الذرية حيث تم التوقيع عليهما فى روما ١٩٥٧ ، وأصبحت تلك الجماعات الثلاث : الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ وجماعة الطاقة الذرية والجماعة الإقتصادية تشكل الجماعة الأوروبية [١]

سعت الجماعة الأوروبية إلى إقامة سوق مشتركة ما بين دول الجماعة ، تتحرك فيها السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود الوطنية بدون حواجز أو عوائق

أهداف معاهدة روما :

كان الهدف الرئيسى وراء معاهدة روما هو إقامة سوق مشتركة وإحداث تقارب مطرد بين السياسات الإقتصادية ومن أهم أهداف المعاهدة[٢] :

- الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها.
- تحديد تعريفة مشتركة للدول غير الأعضاء ، وإتباع سياسة تجارية مشتركة إتجاهها.
- تسهيل حرية إنتقال الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- وضع نظام يضمن عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة.
- إتخاذ إجراءات لتنسيق السياسات الإقتصادية لمعالجة الإختلالات فى موازين مدفوعاتها.
- إنشاء أجهزة وسياسات مشتركة تسهل التوسع الإقتصادى للجماعة.

٥-٢ مراحل تكامل الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

٥-٢-١ الإتحاد الجمركى:

لم تكن بداية التكامل الأوروبى بقرار إقامة إتحاد جمركى متكامل ، ولكنها تدرجت فى مراحل التكامل بدءً بمحاولة تحقيق التكامل فى قطاع الفحم والفولاذ والحديد حتى تم إزالة كل المعوقات التى كانت ناتجة عن الحرب العالمية الثانية ، حتى تم النجاح فى الوصول إلى إتحاد جمركى ولكن فى قطاع الفحم والفولاذ فبالنظر إلى الأهداف المنصوص عليها فى الإتفاقية وهى إزالة كل معوقات التجارة فى الفحم والفولاذ والحديد والخردة ، وتجديد الأسعار بالنسبة إلى هذه المواد مع فرض غرامات على الشركات التى لا تحترم هذه القواعد ، وتقديم المساعدة اللازمة لإعادة توطين العمال مع تمويل هذه البرامج عن طريق ضرائب تفرض على منتجات هذه الصناعة [٣]. ويتضح من هذه الأهداف أنها كانت تطمح إلى أكثر من قيام إتحاد جمركى أو سوق مشتركة، حتى قامت الجماعة الإقتصادية بالفعل بتوسيع إطار الإتحاد الجمركى ونقله من النطاق القطاعى إلى النطاق العام ليشمل جميع السلع الصناعية والزراعية ، وهى بذلك البداية الفعلية لإقامة إتحاد جمركى بمعناه الحقيقى.

وقد وضعت الإتفاقية خطة زمنية للإنتهاء من مرحلة الإتحاد الجمركى خلال الفترة من ١٩٥٨ حتى نهاية ١٩٦٩ ، وتركت لكل دولة تحديد معدل الخفض المتدرج للرسوم الجمركية المفروضة على السلع وفقاً لظروفها الخاصة.

وقد وضعت الجماعة الأوروبية شروطاً على الدول الراغبة فى الإنضمام إليها وسمحت لهم بفترة إنتقالية مدتها خمس سنوات حتى يتسنى لهم تحسين الإوضاع الإقتصادية لتتناسب مع سياسة الإتحاد الجمركى ، وقد حققت الجماعة الأوروبية نجاحات كبيرة حيث تضاعف حجم التجارة بين دول الجماعة والعالم الخارجى أكثر بثلاث مرات بنهاية عام ١٩٧٢ ، وأيضاً تضاعف حجم التجارة البيئية لنفس الفترة إلى تسع مرات ، ويفسر هذا النمو الإقتصادى إلى إتساع السوق وإزالة العقبات والعوائق الجمركية وإنخفاض التكلفة وبالتالى زيادة مستويات الدخل القومى .

---

[١] دويتشلاند ، على طريق الإتحاد الأوروبى ، مجلة دوتشلاند ، تصدر عن بنك دوتش لاند ، العدد ، ٨ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ١٨
[٢] محمد محمود الإمام ، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبى ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ،ص١٣٤
[٣] حسن نافعة ، الإتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦٢

ونلاحظ أن العقد الأول من عمر معاهدة روما قد شهد نقلة نوعية لإقامة الإتحاد الجمركى ، وذلك عندما نجحت الجماعة فى توحيد التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز والعوائق الجمركية ، وقد أثمرت هذه الجهود عن توفير ما يقارب الستون مليون إستمارة وإجراءات إدارية جمركية كان يجب إستيفائها عند منافذ الحدود بين دول أوروبا[1]

٥-٢-٢ معاهدة السوق الأوروبية المشتركة :

وهى إحدى إفرازات معاهدة روما وقد تم وضع مجموعة من الشروط للإنضمام إلى هذه المعاهدة :

- التنازل عن جزء من السيادة القومية لصالح سيادة فوق قومية أوسع وأشمل
- يجب على الدول الراغبة فى الإنضمام إلى المعاهدة أن تكون ممارسة للديموقراطية التعددية ومحترمة لحقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات الفردية والعامة.

ومن أهم مبادىء السوق الأوروبية المشتركة [2]:

- حرية مرور البضائع وإنتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات.
- رسم سياسات مشتركة للنقل والزراعة.
- توحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء وإزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- تشجيع المنافسة الحرة وتنسيق السياسات الإقتصادية بما فى ذلك السياسات المالية والنقدية ومعالجة إختلال ميزان مدفوعات الدول الأعضاء.
- تدعيم الإستثمار فى دول السوق وإقامة بنك إستثمارى أوروبى لدعم النمو الإقتصادى.

٥-٢-٣ الإنتقال من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة:

تم التوقيع على برنامج السوق الموحدة عام ١٩٨٦ وكان بمثابة وثيقة للعمل الأوروبى المشترك أطلق عليها الصك الموحد ، وقد أضافت هذه الوثيقة مجموعة من التعديلات الجوهرية على معاهدة روما ، حيث قررت الإنتقال بالمجوعة الأوروبية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة ، وكونت المجموعة كتلة إقتصادية موحدة بدون أى حدود أو عوائق جمركية.

وتضمن البرنامج مجموعة من الخطوات الإجرائية لتنفيذ عملية التكامل الإقتصادى ، وقد صدر عن المجلس الأوروبى مجموعة من التوجيهات بلغ عددها ٢٨٠ توجيهاً وكان أبرزها [3]:

- إقامة سوق مصرفية وتجارية موحدة
- إقامة نظام نقدى أوروبى موحد
- سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية.
- الإهتمام بمشكلات وقضايا البيئة.

٥-٢-٤ معاهدة ماستريخت :

تم التوقيع على المعاهدة فى فبراير ١٩٩٢ تعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول فى تاريخ أوروبا ، وتميزت هذه المعاهدة بكونها نقلت السوق المشتركة إلى السوق الموحدة على النطاق الإقتصادى ككل وأقامت نوع من الإتحاد الكونفدرالى بين الدول الإعضاء تحت مسمى الإتحاد الأوروبى بدلاً من الجماعات الإقتصادية الأوروبية.

أهداف المعاهدة :

- إلعاء كافة الحواجز والعوائق الجمركية ، والتحرير الكامل لحركة السلع والخدمات.
- إقامة الوحدة النقدية المتكاملة على عدة مراحل لتنتهى بإقامة بنك أوروبى قبل نهاية ١٩٩٨[4].
- تفعيل سياسة خارجية مشتركة ، والعمل على إقامة نظام دفاعى مشترك[1].

---

[1] حسن نافعة ، الإتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦٦

[2] عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية فى إطار التكامل الإقتصادى فى ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة ، رسالة ماجيستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،٢٠١٣ ، ص ٣٥

[3] . لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة " تشابه المقدمات وإختلاف النتائج " رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، سوريا ،٢٠٠٤، ص ١٩

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد " آفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٣

- العمل على إقامة إتحاد فيدرالى يضم حوالى سكان دول المجموعة الأوروبية (أى ما يقارب ٣٤٠ مليون نسمة) وقد إعتمدت معاهدة ماستريخت على مجموعة من المعايير التى تهدف لتقريب معدلات الأداء الإقتصادى لدول الإتحاد الأوروبى ، **والتى تعتبر بمثابة معايير الإنضمام إلى منطقة اليورو وهذه المعايير هى**[٢] :

١- ألا يتجاوز عجز الموازنة عن ٣% من الناتج المحلى الخام
٢- ألا يتجاوز الدين العمومى عن ٦٠% من الناتج المحلى الخام
٣- ألا يتجاوز الفرق فى معدل التضخم عن ١.٥% من المعدل المسجل فى الدول الثلاثة الأكثر أداءً.
٤- ألا يتجاوز سعر الصرف ومعدلات الفائدة عن نقطتين بالنسبة للدول الأكثر أداءً.

٥-٢-٥ العملة الموحدة للإتحاد الأوروبى :

فى أعقاب بوادر إنهيار النظام النقدى العالمى بدأت الدول الأوروبية التفكير فى وحدة نقدية أوروبية موحدة ، وخصوصاً بعد التطور الكبير فى العلاقات التكاملية الأوروبية من خلال توحيد أوروبا سياسياً وإقتصادياً ووفقاً لما نصت عليه معاهدة ماستريخت ، من ضرورة العمل بنظام العملة الموحدة وكان من المفترض تطبيق ذلك النظام عام ١٩٩٦ ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول فى الدخول إلى هذا النظام ومن هنا تم تأجيل التطبيق إلى عام ١٩٩٩ ، وبداية من هذا التاريخ حلت العملة الأوروبية محل العملات الوطنية ، حتى أصبح اليورو ثانى عملة بعد الدولار الأمريكى فى تسوية المعاملات الدولية ، وهناك ثلاثة دول ما تزال محتفظة بعملتها الوطنية ولم تتبنى اليورو وهم : الدنمارك ، السويد وبريطانيا .

ويوضح الشكل رقم (٥-١) الهيكل التنظيمى للأتحاد الأوروبى

The European Union

First Pillar: European Community	Second Pillar: Common Foreign and Security Policy	Third Pillar: Police and Judicial Cooperation in criminal matters
EC - Common policy: Agricultural, fisheries Trade Transport - Custom Union and Internal market - Economic and monetary policy - Industrial policy - Regional policy - Policy to strengthen economic and social cohesion - Employment and social policy - Energy - Research and development - Environment - Consumer Protection - Culture - Audiovisual policy - Public health - Education, training and youth - Trans-European networks - Development aid - Competition - Taxation and Approximation of laws - Judicial cooperation in civil matters - Citizenship of the Union - Asylum and immigration - External borders **EURATOM** (European Atomic Energy Community)	**Foreign Policy** - Cooperation, common positions and joint actions - Peacekeeping - Human rights - Democracy - Aid to non-member countries **Security Policy** - With the support of the WEU: questions concerning the security of the EU - Disarmament - Economic aspects of armament - In the long term: European security framework	- Judicial cooperation in criminal matters - Police cooperation - Combating racism and xenophobia - Fighting drugs and the arms trade - Fighting organised crime - Fighting terrorism - Combating criminal acts against children and trafficking in human beings

Source: http://eur-lex.europa.eu/en/droit_communautaire/droit_communautaire.htm

شكل (٥-١) يوضح الهيكل التنظيمى للإتحاد الأوروبى

[١] عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ،٢٠٠٦ ، ص ٧٨-٧٩
[٢] قدى عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٥ ، ص٥٦

٥-٢ السياسات الأوروبية المشتركة :

٥-٣-١ سياسة الشبكات الأوروبية العابرة ("TEN" Trans – European Networks) :

- أولت معاهدة الإتحاد الأوروبى إهتمام كبير للشبكات الأوروبية فى مجالات النقل ، الإتصالات ، والبنية التحتية لإمدادات الطاقة ، والذى سينعكس على خدمة أهداف الإتحاد والمتمثلة فى السوق الموحدة وتنمية التكامل الإجتماعى والإقتصادى ولتحقيق هذه الإهداف يجب تحقيق التكامل فى الشبكات القومية وكذلك سهولة الوصول لهذه الشبكات والذى يتم من خلال تحقيق الربط ما بين المناطق المنعزلة والأطراف بالمناطق الوسطى.
- تعتبر نظم النقل هى الأكثر أهمية لتطبيق سياسات التنمية المكانية حيث أنها تضم شبكات البنية التحتية ، إدارة المرور ونظم الملاحة وتحديد المواقع ، وتستحوذ نظم النقل على أكثر من ٨٠% من ميزانية الشبكات الأوروبية (TEN) ، وحوالى ٢٥% من الإستثمارات تتركز فى خطوط السكة الحديد فائقة السرعة حيث تستفاد المدن القريبة من محطات السكة الحديد أو المدن ذات إتصالية الطرق الضعيفة من هذه الإستثمارات بالإضافة إلى المدن ذات الإزدحام المرورى والسكانى مما يساعد على تخفيف إزدحام الطرق وتحسين البيئة [١]
- أدت خدمات وتكنوليجيا الإتصالات الحديثة إلى إمكانية دعم التنمية فى المناطق الريفية والمناطق المنعزلة حيث إنها تستطيع تحسين نمط الحياة للسكان وكذلك البيئة المحلية للإنشطة الإقتصادية وذلك عن طريق العمل والتعليم والتسوق عن بعد وبالتالى تحسين وتنمية خدمات تكنوليجيا الإتصالات الحديثة هو أحد أهم الأهداف والذى ينعكس بدوره على التنمية المكانية لأوروبا.

ويوضح الشكل (٥-٢) المشروعات المقترحة ذات الأولوية لسياسة الشبكات الأوربية (TEN)

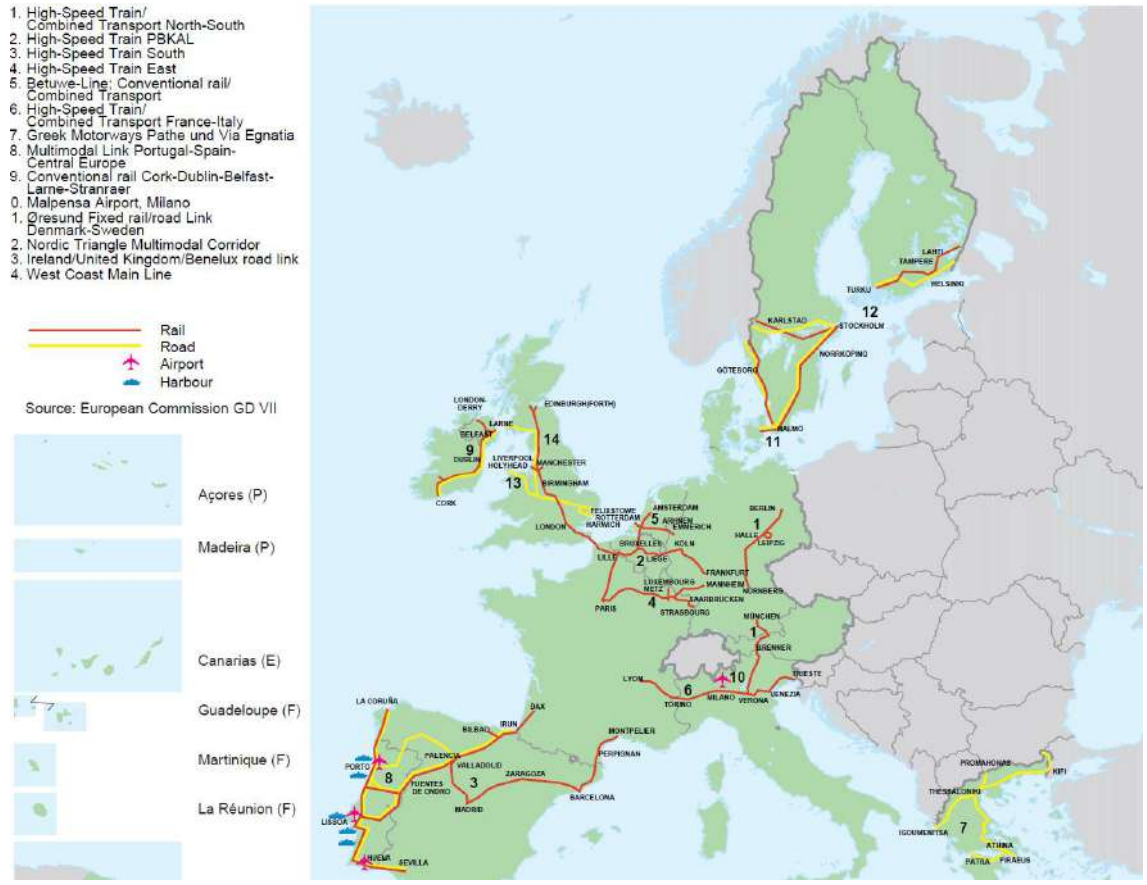

شكل (٥-٢) يوضح المشروعات المقترحة ذات الأولوية لسياسة الشبكات الأوربية (TEN)[٢]

[1] ESDP (European spatial development perspective) , published by European commission , may 2009

[٢] تقارير المفوضية الأوروبية – التقرير السابع

٥-٣-٢ السياسة الزراعية المشتركة : Common Agriculture Policy (CAP)

تعتبر السياسة الزراعية المشتركة من أهم مبادئ وأهداف معاهدة السوق الأوروبية المشتركة وذلك من خلال تسهيل حركة إنتقال السلع والبضائع وإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ، وإختصت هذه السياسة بالقطاع الزراعى لأهميته كأحد أهم القطاعات الرائدة على مستوى الإتحاد الأوروبى.

٥-٣-٢-١ أهداف السياسة الزراعية المشتركة [١]:

١- زيادة الإنتاجية من خلال إستخدام الوسائل التكنوليجية الحديثة ، وضمان الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج والعمالة.
٢- ضمان مستوى معيشى جيد للمجتمعات الزراعية.
٣- ضمان إستقرار الأسواق والأسعار.
٤- ضمان توافر الإمدادات من المياه ومقومات وموارد الإنتاج.
٥- ضمان وصول المنتجات للمستهلكين بأسعار مقبولة.

٥-٣-٣ سياسة الصيد المشتركة Common Fisheries Policy (CFP) :

٥-٣-٣-١ أهداف سياسة الصيد المشتركة:

تم إنشاء سياسة الصيد المشتركة من أجل التحكم فى المخزون السمكى لدول الإتحاد بناء على معاهدة روما (Article 38) **وتهدف السياسة إلى** [٢]:

- تحديد كمية الصيد المسموح بها لكل نوع من الأسماك
- التشجيع عالى الصناعة السمكية عن طريق طرق التدخلات السوقية المشتركة ، وقد بلغت ميزانية السياسة ما يعادل ٠.٧٥% من ميزانية الإتحاد الأوروبى.

وتعتمد سياسة الصيد المشتركة على مجموعة من الأليات [٣] :

١- تنظيم الأنتاج ، الجودة ، طرق الحفظ والتغليف.
٢- حماية الصيادين من التغيرات السوقية المفاجئة
٣- تحديد الحد الأدنى من أسعار الأسماك ، وتمويل شراء ما يصل من الأسماك غير المباعة.
٤- تحديد قواعد تجارة الأسماك مع الدول غير الأعضاء.

٥-٣-٤ سياسة التجارة المشتركة Common Commercial Policy (CCL) :

تقوم السياسة التجارية المشتركة على مبادئ موحدة ، لا سيما فيما يتعلق بالتغييرات في معدلات الرسوم الجمركية ، وإبرام الاتفاقيات الجمركية المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات ، و الجوانب التجارية للملكية الفكرية ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحقيق التوحيد في تدابير التحرير ، سياسة التصدير واتخاذ تدابير حماية التجارة مثل تلك التي يجب اتخاذها في حال وقوع الإغراق أو الدعم (المادة ٢٠٧ TFEU ، السابقين المادة ١٣٣ TEC) [٤].

٥-٣-٤-١ أهداف سياسة التجارة المشتركة:

وتهدف السياسة التجارية المشتركة إلى [٥] :

- تحديد تعريفة جمركية موحدة.
- تنسيق التدابير لتحرير التجارة الخارجية.
- تحديد سياسات التصدير وإتخاذ التدابير الوقائية لوأد الممارسات التجارية الغير عادلة.

وتعتبر عملية تحديد التعريفة الجمركية الموحدة هى أهم العوامل التى ساهمت فى تحرير التجارة الأوروبية ، وبدلاً من أن تصبح أوروبا قلعة تجارية منغلقة وخصوصاً بعد الإنتهاء من السوق الموحدة عام ١٩٩٢ كما كان يخشى بعض شركائها

[1] European Crop Protection (http://www.ecpa.eu/information-page/agriculture-today/common-agricultural-policy-cap)
[2] Wikipedia ,common fishers policy , (https://en.wikipedia.org/wiki/Common_Fisheries_Policy)
[3] Wikipedia ,common fishers policy , (https://en.wikipedia.org/wiki/Common_Fisheries_Policy)
[4] TEFU (Treaty on the Functioning of the European Union 2007),TEC (Treaty on European Union 2007)
[5] Europedia , (http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/7/23/01/?all=1)

التجاريين ، قدم الإتحاد الأوروبى تنازلات هامة من أجل السماح بإختتام جولة الجات (أوروجواى ١٩٩٣) ، ووافقت الجات على أن يعامل الإتحاد الأوروبى كعضو واحد بعد التأكيد على مبدأ عدم التحيز للتجارة الأوروبية بين اعضاء الإتحاد.

وبالتالى إستطاعت هذه السياسة التغلب على عوائق قيام الإتحاد الأوروبى والمتمثلة فى:

- التعاريف الجمركية والعوائق الحدودية (القوانين والإجراءات)
- إختلاف النظم الإقتصادية والإجتماعية
- صعوبة حركة وانتقال السلع والبضائع ورأس المال .

وقد أثرت هذه السياسة التجارية المشتركة على الشركات الوطنية والمحتكرة لخطوط الإنتاج فى بعض البلدان وخصوصاً بعد فقدانها الحماية من المنافسة الخارجية ، وبالتالى إضطرت إلى تقليل تكلفة الإنتاج لتفادى حدوث إنهيار فى إقتصادها نتيجة المنافسة الخارجية الشرسة التى تعتمد على الجودة والسعر ، وكانت هذه السياسة فى مصلحة المستهلكين حيث قل سعر المنتج وأصبح هناك أكثر من نوع بجودة مختلفة تتناسب مع كل الإحتياجات ، ولكن ذلك أثر على حجم البطالة فقد إضطرت بعض الشركات نتيجة المنافسة الشرسة وعم التكيف مع الظروف الإقتصادية الجديدة إلى إغلاق مصانعها وتسريح العمالة أو تقليل المرتبات أو نقل المصانع فى الدول والمناطق ذات العمالة الرخيصة، وكمثال على ذلك[١] :

- بدأت سامسونج في عام ٢٠١٣ بناء أكبر مصنع للهواتف المحمولة في العالم في فيتنام بقيمة تجاوزت ٢.٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يُنتج أكثر من ٤٠% من هواتف سامسونج في عام ٢٠١٥ بعد أن حوَّلت الشركة معظم إنتاجها من المصانع الصينية إلى الفيتنامية بسبب انخفاض أجور العُمَّال في فيتنام.
- تمتد خطوط إنتاج شركة أديداس للمنتجات الرياضية في ٦٩ دولة حول العالم، وتوظِّف الشركة الرياضية الأكبر في العالم أكثر من ٣٠ ألف عامل في مصانعها ويتشكَّل توزيع مصانع أديداس حسب أمور عديدة، أبرزها تكلفة الإنتاج، وتوافر العمالة الرخيصة ، وتعتبر قارة آسيا إجمالاً هي المُنتج الأكبر لأديداس حيث يقع في الصين وحدها أكثر من ربع مصانع الشركة (٣٣٧ مصنعًا)، والهند في المرتبة الثانية بـ ٩٩ مصنعًا، وإندونيسيا ٧٩، وفيتنام ٧٦.، أما فى أمريكا البلد الأم للشركة فهى تملك ٧١ مصنعاً فقط
- تُعد الشركة السويدية H&M المستورد الأكبر للملابس المصنوعة في بنجلاديش، وتتعامل الشركة مع أكثر من ١٥٠٠ مصنعًا في ٢٧ دولة، يقع معظمهم في آسيا. وتحتل الصين المركز الأول بأكثر من ٣٥٠ مصنعًا، وبنجلاديش ١٦٦ مصنعًا، وأكثر من ١٥٠ مصنعًا في تركيا، و١٠٠ مصنع في الهند، وكمبوديا ٧٩ مصنعًا، وحوالي ٥٠ مصنعًا في كلٍ من فيتنام وباكستان وسريلانكا وإندونيسيا، وحوالي ٢٥ مصنعًا في كلٍ من بلغاريا وإيطاليا وباكستان وكوريا الجنوبية.

٥-٣-٥ سياسة الطاقة للإتحاد الأوروبى EU energy policy :

تعتبر الطاقة هي صلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الصناعية.حيث أن تكاليف الطاقة تؤثر على الصناعات ليس فقط مع الاستهلاك الكبير للطاقة ولكن أيضا الصناعة ككل، وحتى تكلفة المعيشة للمواطنين، لا سيما بسبب تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على تكاليف النقل والتدفئة. مع احترام المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف سياسة الطاقة الأوروبية إلى التأثيرعلى إنتاج واستهلاك الطاقة بهدف تأمين النمو الاقتصادي والحفاظ على رفاهية مواطني الاتحاد ، وضمان حسن سير السوق الموحدة في المنتجات وخدمات الطاقة ، من جهة،ومن جهة أخرى ضمان إمدادات رخيصة نسبيا وآمنة (من وجهة النظر الاستراتيجية والبيئية). وبالتالي فإن السياسة المشتركة للطاقة تدور حول محورين: أداء سوق الطاقة الداخلي وأمن إمدادات الطاقة.

٥-٣-٦ سياسة القطاع الصناعى الأوروبى:

- ترتبط السياسة الصناعية إلى حد كبير مع السياسة التجارية ، فتعتبر تدابير وإجراءات السياسة التجارية لها تأثير كبير على القطاع الصناعى مثل :التلاعب فى التعريفة الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق وإتفاقات التجارة وحوافز التصدير المختلفة وكل ذلك بحكم الإتحاد الجمركى، ومعظم تلك التدابير بالفعل فى أيدى المؤسسات الأوروبية ، أما تدابير السياسة القطاعية الأخرى والتى تستخدم كحوافز من جانب الحكومات لتحديث وتوجيه

[١] مجلة ساسة بوست ، مقال بعنوان "صنع فى أسيا : العلامات التجارية الكبرى تغزو القارة الصفراء " ، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٤ ، (http://www.sasapost.com/brands-factories-asia)

الصناعات الوطنية مثل : المنح لبعض هيئات البحوث ، مراكز التوثيق المعرفى ومراكز التدريب المهنى فهى فى أيدى حكومات الدول [١].

- وبالإضافة إلى ذلك لا تزال التدابير الأكثر شهرة بين القطاعات المختلفة فى أيدى الحكومات وهى المنح ، القروض ،الإعانات وسعر الفائدة وهى تدابير رئيسية لتعزيز فرص العمل والتنمية الإقليمية.
- ومن هنا كانت الحاجة إلى سياسة قطاعية صناعية مشتركة للحد من تدابير القطاعات الفردية من قبل الحكومات وهى التى تؤثر على المصالح المشتركة وأيضاً إعادة هيكلة الصناعة الأوروبية للسياسة القطاعية المشتركة.
- وتهدف السياسة الصناعية للاتحاد الأوروبي لجعل الصناعة الأوروبية أكثر قدرة على المنافسة بحيث يمكن أن تحافظ على دورها كمحرك للنمو المستدام والعمالة في أوروبا. وقد تم اعتماد الاستراتيجيات المختلفة من أجل ضمان ظروف إطار أفضل للصناعة في الاتحاد الأوروبي [٢]
- ويمكن القول أن السياسة الصناعية في الاتحاد الأوروبي تعتمد على مجموعة من الأليات لزيادة القدرة التنافسية للقطاع وذلك من خلال [٣] :

أ- الإسراع في تعديل صناعة للتغيرات الهيكلية.

ب- تشجيع بيئة مواتية للمبادرة وتنمية المشروعات في جميع أنحاء الاتحاد، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ت- تشجيع بيئة مواتية للتعاون بين المشاريع.

ث- تعزيز تحسين استغلال الطاقات الصناعية من سياسات الابتكار والبحث والتطوير التكنولوجي

٥-٣-٧ السياسة البيئية للإتحاد الأوروبى : EU Environmental Policy

يعتبر إجتماع قمة باريس لرؤساء دول وحكومات المجموعة الإقتصادية European Economic Community (EEC) فى أكتوبر ١٩٧٢ هو حجر الأساس لبداية السياسة البيئية للإتحاد الأوروبى[٤] ، وقد تم الإعلان بشأن سياسة البيئة والمستهلك فى هذه القمة والذى طلبت المفوضية الأوروبية وضع برنامج عمل للحماية البيئية ، وقد تم إعتماد أول برنامج عمل للبيئة فى يوليو ١٩٧٣ ، ومثلت السياسة البيئية الأولى للإتحاد الأوروبى [٥].

كان السبب الرئيسى لوضع سياسة بيئية مشتركة فى هذا الوقت هو القلق من المعايير البيئية المتنوعة والتى يمكن أن تنعكس فى صورة حواجز بيئية أو تشوهات تنافسية فى السوق المشتركة [٦] ، وكان المحفز أيضاً هو التسييس الدولى المتزايد من المشاكل البيئية والإدراك المتزايد لهذه المشاكل بداية من عام ١٩٧٠ ، كما أن التلوث البيئى لا يتوقف عند الحدود الوطنية بل يتعدى هذا المستوى بكثير ، وبالتالى كان لابد من معالجة هذه المشاكل على مستوى الأتحاد ككل[٧] .

٥-٣-٨ السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبى Regional policy :

السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي (سياسة التماسك)، وهي سياسة تتسم بالهدف المعلن وهو تحسين الرفاهية الاقتصادية للمناطق في الاتحاد الأوروبي وكذلك تجنب التفاوتات بين المناطق،(والمتمثلة فى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي)، وإعادة هيكلة المناطق الصناعية المتدهورة وتنويع المناطق الريفية ، وتوجيه السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي لزيادة القدرة التنافسية للمناطق ، وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، كما تهدف السياسة الإقليمية إلى مواجهة التحديات المستقبلية وعلاقات الجوار مع الدول الإخرى(بما في ذلك تغير المناخ، وإمدادات الطاقة والعولمة). ويخصص أكثر من ثلث ميزانية الاتحاد الأوروبي لهذه السياسة. [٨]

٥-٣-٨-١ أهداف السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبى

وتختلف الأهداف للسياسة الإقليمية حسب الطبيعة الإقتصادية لكل منطقة :

---

[1] Europedia, (http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/6/17/03/index.tkl?term=eu%20policy&s=1&e=20&pos=12)
[2] European Parliament site (http://www.europarl.europa.eu/atyourservice/en/displayFtu.html?ftuId=FTU_5.9.1.html)
[3] Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) 2007 , Article 173
[4] Knill, C. and Liefferink, D. (2012) The Establishment of EU Environmental Policy. In: Jordan, A.J. and C. Adelle (ed.) (2012) Environmental Policy in the European Union: Contexts, Actors and Policy Dynamics (3e). Earthscan: London and Sterling, VA.
[5] Hildebrand, P.M. (1993) The European Community's environmental policy, 1957 to '1992', in D. Judge (ed) A Green Dimension for the European Community, Frank Cass, London, pp13-44.
[6] Johnson, S.P. and Corcelle, G. (1989) The Environmental Policy of the European Communities, Graham & Trotman, London.
[7] Knill, C. and Liefferink, D. (2012)
[8] Wikipedia,(https://en.wikipedia.org/wiki/Regional_policy_of_the_European_Union)

المناطق الأقل نمواً Less developed regions :

- يخصص أكبر قدر من الدعم لصالح هذه المناطق وهى تعتبر أفقر المناطق فى الإتحاد والتى يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى أقل من ٧٥% من المتوسط الأوروبى وهى تغطى أغلب المناطق المنضمة حديثاً للإتحاد الأوروبى (معظم مناطق جنوب إيطاليا واليونان والبرتغال وبعض الأجزاء من المملكة المتحدة وأسبانيا)، يمكن القول أن متوسط الناتج المحلى الإجمالى للإتحاد الأوروبى إنخفض مع دخول الأعضاء الجدد فى الفترة من ٢٠٠٤ -٢٠٠٧ [1].
- يعتبر تمويل المناطق الأقل نمواً هو أحد أهداف التقارب الإقليمى والذى يسمح للمناطق المتأخرة باللحاق بركب المناطق الأكثر إزدهارا فى الإتحاد الأوروبى ، وتتضمن مشروعات الدعم والتمويل : مشروعات تحسين البنية الأساسية ، إنشاء وتحديث مرافق النفايات ومعالجة المياه وتحسين فرص الحصول على خدمة الإنترنت فائق السرعة ، ويتم تمويل هذه المشروعات من خلال : الصندوق الأوروبى للتنمية الإقليمية (ERDF) والصندوق الإجتماعى الأوروبى (ESF) وصندوق التماسك (Cohesion Fund)

المناطق الأنتقالية Transition Region:

- وهذه هي المناطق التي تقع بين ٧٥-٩٠ % من متوسط الناتج المحلى الإجمالى للفرد فى الإتحاد الأوروبى. وتتلقى هذه الدول دعماً أقل من المناطق الأقل نموا ولكن أكثر من المناطق الأكثر تقدما

المناطق الأكثر نمواً More Developed Regions :

- وهى تغطى أغلب المناطق الأوروبية والتى يكون نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى أعلى من ٩٠% من المتوسط الأوروبى والهدف الرئيسى لدعم هذه المناطق هو خلق فرص عمل جديدة من خلال تدعيم التنافسية وجعل هذه المناطق أكثر جذباً للأعمال والمستثمرين والمشروعات والتى تتضمن مشروعات وسائل النقل النظيفة ،دعم مراكز الأبحاث ، والجامعات ، والشركات الصغيرة وخلق فرص العمل المختلفة .

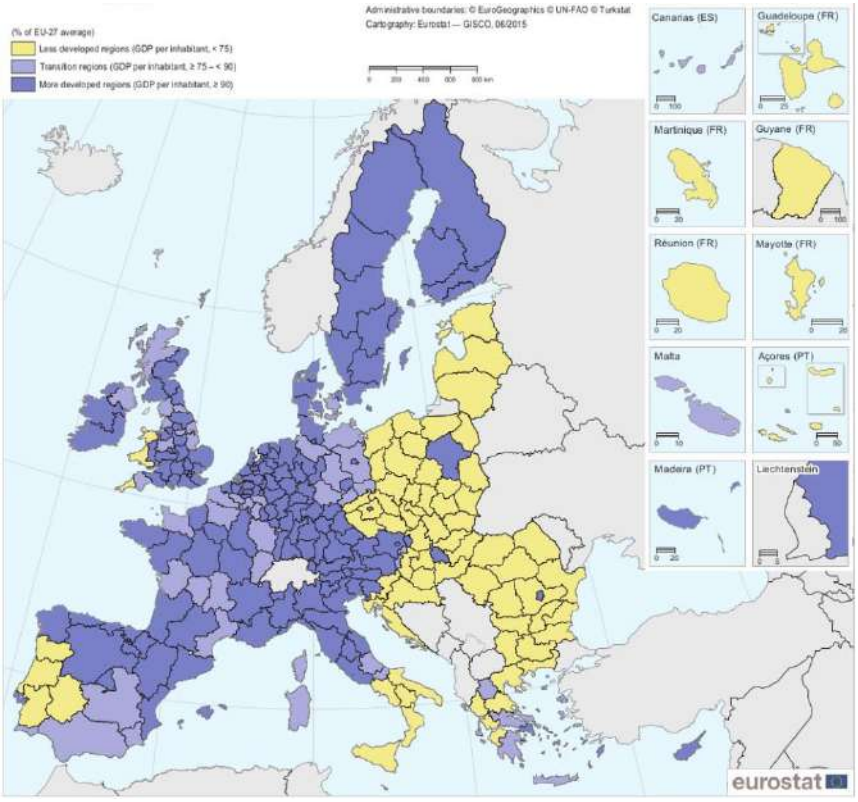

ويوضح الشكل (٥-٣) تصنيف المناطق الإقليمية الأوروبية ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ [2]

[1] Is my region covered?, European Commission Regional Policy. Accessed 11 June 2011
[2] Eurostat , (http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Regional_eligibility_for_structural_funds,_by_NUTS_level_2_region,_2014%E2%80%9320_(%C2%B9)_(%25_of_EU-27_average)_RYB15.png)

٥-٤ تحليل التكامل إقتصادياً[1]

٥-٤-١ الهيكل الإقتصادى الإقليمى:

- ونجد أن النمط الجغرافى لإنتشارقطاع الصناعة أكثر تعقيداً، فالنسبة الإقل لحصة قطاع الصناعة موجودة فى المراكز الأوروبية المالية الكبرى، ومع ذلك لا يمكن تجاهل أن حقيقة أن قطاع الصناعات التحويلية فى المدن الغنية فى ألمانيا وشمال إيطاليا وفى بعض الدول الاسكندنافية له دور كبير على مستوى إقتصاد هذه الدول، وعلى العكس فى مدن البحر المتوسط تعتبر حصة القطاع الصناعى قليلة بالمقارنة بحجم الناتج المحلى ،بينما فى أوروبا الشرقية نجد أن المدن الصغيرة والمتوسطة لديها أكبر حصة فى قطاع الصناعة بينما مناطق العواصم الأكثر تقدماً قد إتجهت إلى عملية تصفية الصناعات.
- نلاحظ أن المدن الأوروبية قد زادت من نسبة مشاركتها فى قطاع الخدمات المتقدمة مثل: خدمات المال والأعمال والعقارات ، وأيضاً قطاع التصنيع والذى يحوى قطاعى الطاقة والإنشاءات، ويتركز قطاع الخدمات المتقدمة فى المناطق المتروبوليتانية الغنية والكبرى لأوروبا الغربية، ويمكن القول أن هذا القطاع يتركز فى أكبر المراكز المالية العالمية فى أوروبا (لندن ، باريس ،فرانكفورت، زيورخ).
- تتأثر أيضاً إمكانات النمو الإقتصادى بالتكوين القطاعى للناتج والتوظيف، حيث تحقق بعض القطاعات على المدى الطويل نمواً أكثر من القطاعات الأخرى مما يؤدى إلى زيادة مشاركتها فى الإقتصاد القومى، ومن المهم أيضاً ملاحظة أن التركيب الإقتصادى يمكن أن يتغير بدون أى تأثير إيجابى على النمو الإقتصادى.
- وتعتبر أوروبا فى طريقها إلى التعافى من الأزمة الإقتصادية الماضية ، وقد أدت الأثار السلبية للأزمة الإقتصادية بصناع القرار إلى التحليل وإعادة النظر فى الهيكل الإقتصادى والقطاعى للدول، وهذه العملية أدت إلى تحقيق التنمية الإقتصادية فى كل دول أوروبا نتيجة للتعديلات الكبيرة فى هيكل التنمية الإقتصادية والإقليمية.

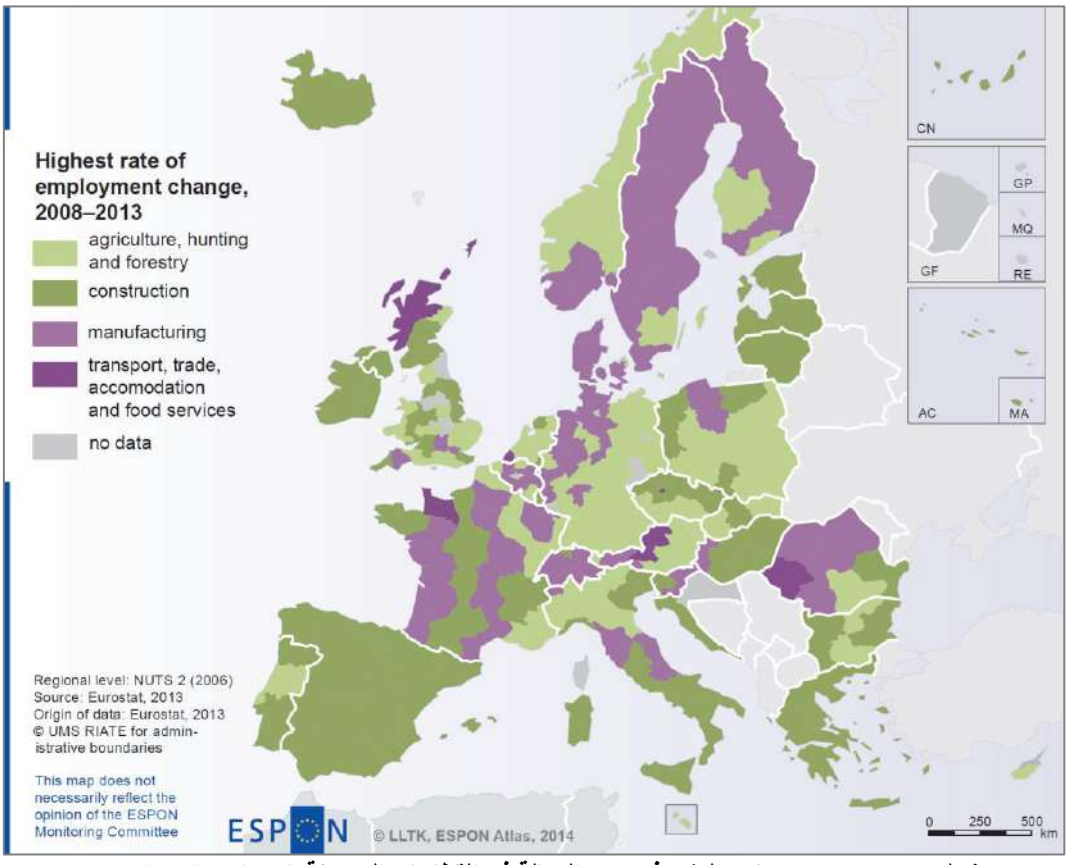

شكل (٥-٤) يوضح معدلات التغير فى حجم العمالة فى القطاعات المهيمنة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣

[1] ESPON ATLAS Report ,"Mapping European Territorial Structure and Dynamics" November 2014

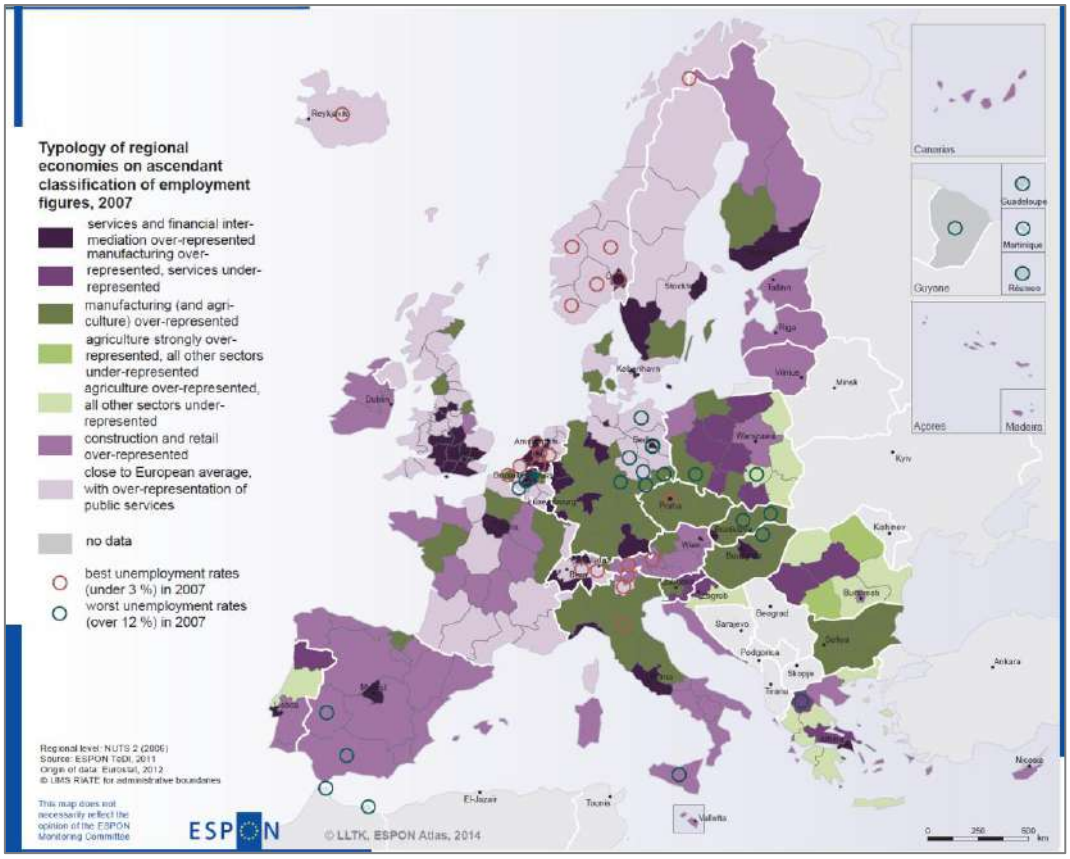

شكل (٥-٥) يوضح تصنيف الإقتصاديات الإقليمية الأوروبية حسب نوع العمل ٢٠٠٧

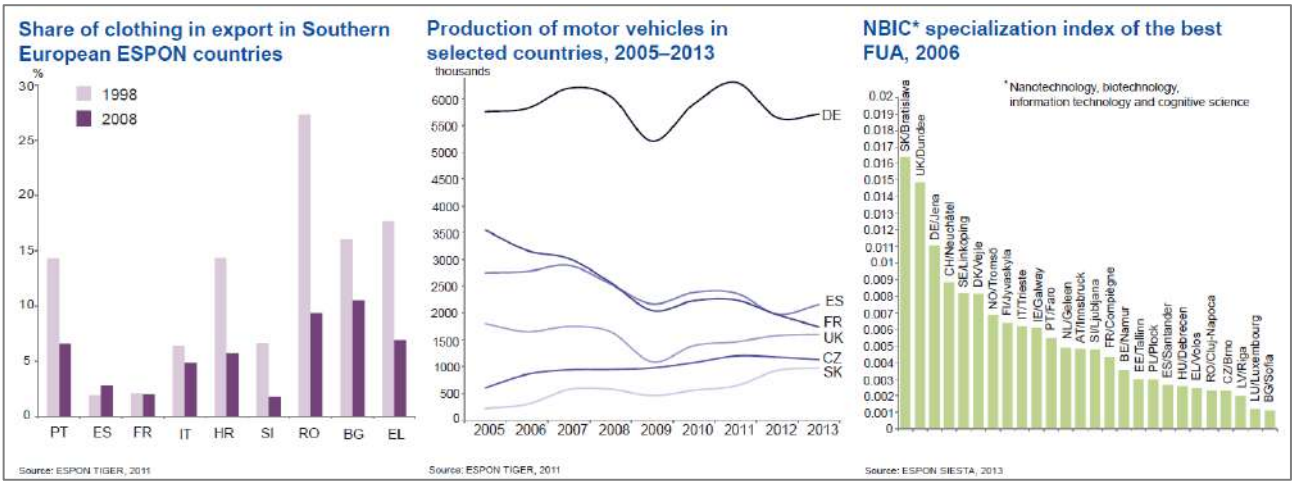

شكل (٥-٦) يوضح مؤشر التخصص لأفضل المناطق الحضرية الوظيفية – تطور صناعة السيارات فى بعض الدول الأوروبية – التغير فى حصة التصديرلقطاع الملابس فى دول أوروبا الجنوبية

٥-٤-٢ الأداء الإقتصادى الأقليمى:

- ٢٩.١٩٠ يورو هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول منظمة ESPON عام ٢٠١١ .
- يختلف مؤشر الأداء الإقتصادى كثيراً من دولة إلى أخرى من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى ، فعلى المستوى القومى التغير يتدرج من أقل من ٥٠ % فى بلغاريا ورومانيا وأعلى من ١٥٠% فى سويسرا والنرويج ، وفى كثير من الحالات فإن الإختلاف يكون نتيجة للفجوة بين الحضر والريف، وأيضاً الأداء الجيد لمناطق العواصم وهى الظاهرة المنتشرة فى كثير من دول أوروبا الشرقية ، بينما يمكن القول أن الأداء الإقتصادى فى أغلب دول أوروبا الغربية يعتبر ضعيف نسبياً.

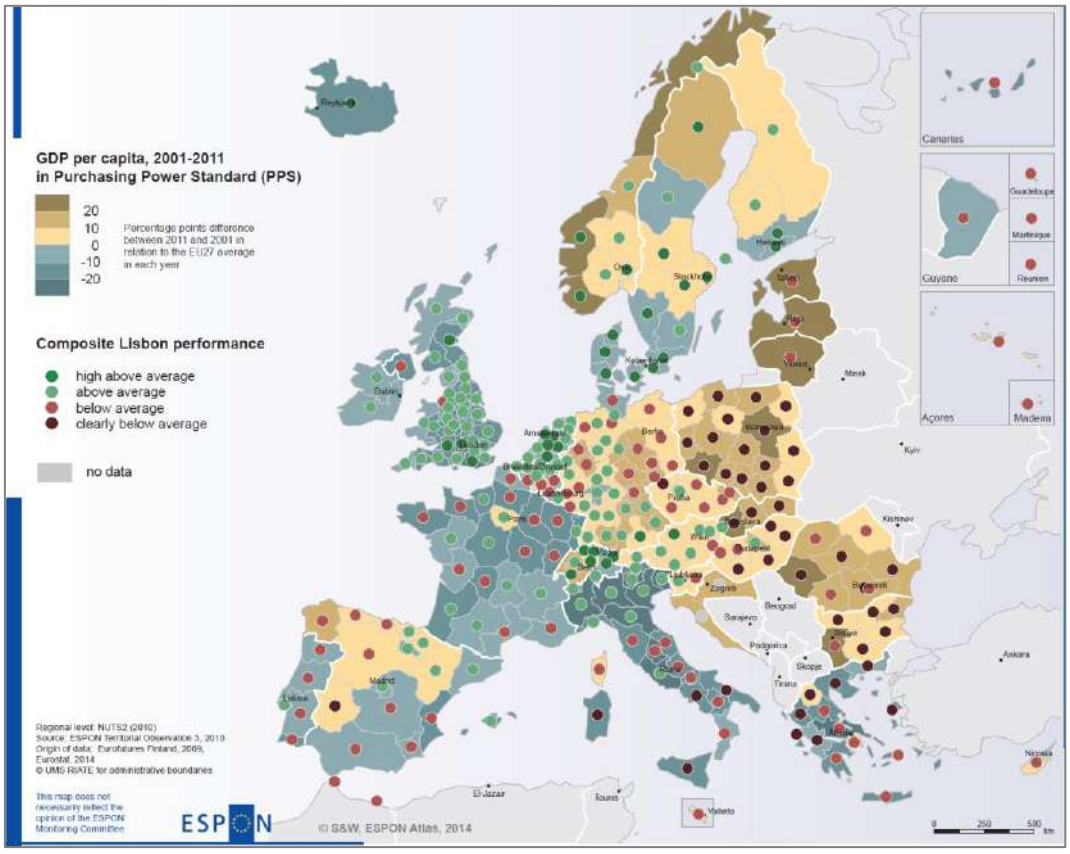

شكل (٥-٧) يوضح المعدل السنوى لنمو متوسط الناتج المحلى الإجمالى باليورو لدول أوروبا ٢٠٠١-٢٠١١

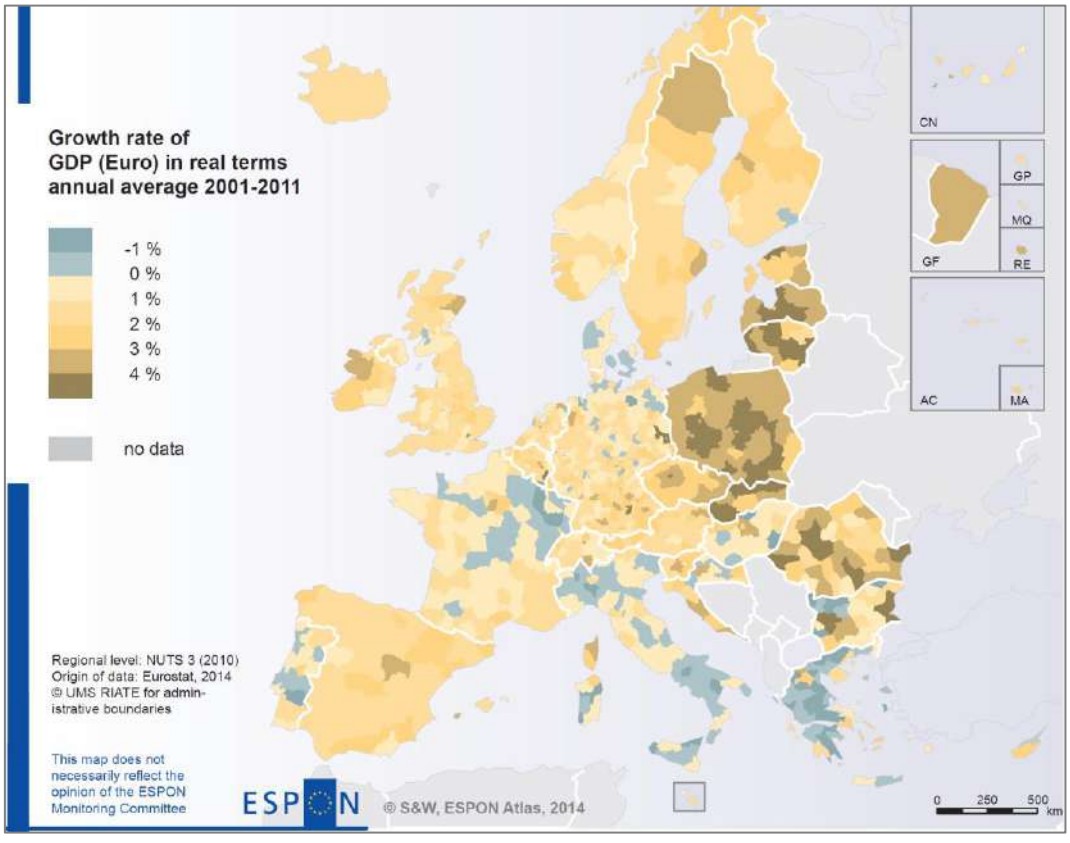

شكل (٥-٨) نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب معايير القوة الشرائية(حسب مؤشرات الأداء لإستراتيجية ليسبون)

٥-٥ تحليل التكامل ديموغرافيا[1] :

٥-٥-١التغير الديموغرافى :

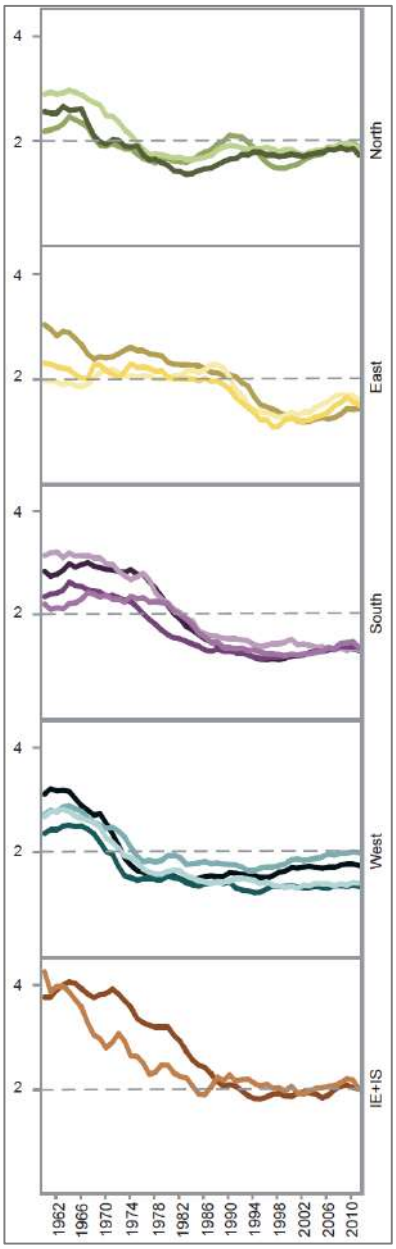

شكل (٥-٩) تطور معدل الخصوبة للأقاليم الأوروبية

- يبلغ عدد سكان دول منظمة espon ٥٢٢ مليون نسمة عام ٢٠١١ ، بأكثر من ٧% من عدد سكان ١٩٩٠ ، وتختلف معدلات التغير السكانى فى هذه الفترة من -١٦% فى لاتفيا إلى +٤٠% فى قبرص.
- ينمو عدد السكان فى أوروبا بشكل بطىء ، فمنذ عام ٢٠٠٠ بلغ متوسط معدل النمو السكانى السنوى أقل من ٠.٥ % سنوياً ، ويتشابه هذا المعدل مع الكثير من البلدان المتقدمة ، ولكن هذا المعدل يعتبر متواضعاً بالنسبة للعديد من دول العالم.
- نجد أن معدل النمو السكانى غير موزع بالتساوى على مستوى دول المنظمة ، ونلاحظ أنه هناك إتجاه للأستقطاب نحو الشرق والغرب ما بين عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ بينما المناطق ذات النمو السكانى المرتفع تقع تحديداً فى الوسط الغربى والجنوب الغربى فى اوروبا ، بينما المناطق ذات ذات النمو السكانى المنخفض تسيطر على شرق أوروبا ، وتعد مناطق العواصم فى أوروبا هى مناطق تركز النمو الديموغرافى وهذا يرجع إلى الهجرة الداخلية .
- ويمكن القول أن الزيادة السكانية الطبيعية لها تأثير ضعيف على الزيادة السكانية ، بينما تلعب الهجرة الدور الرئيسى فى أوروبا وأنها توازن تأثير الزيادة الطبيعية الضعيفة فى العديد من المناطق ، وهذا يوضح أهمية الهجرة بين المناطق ومدى مساهمتها فى التنافس والتكامل الأوروبى.
- وكنتيجة إلى معدلات الخصوبة المرتفعة فى العديد من المدن الأوروبية خلال منتصف ١٩٦٠ حيث أصبحت هذه الفئة العمرية الأن أكبر فئة عمرية حيث أنهم أصبحوا فى سن التقاعد ، مما أدى إلى زيادة حجم الفئة العمرية ٦٠ فأكثر.
- ويمكن القول أن ضعف معدل الإسهام للزيادة الطبيعية ناتج عن عاملين أساسيين: أولهما الهجرة الصافية فى أوروبا والتى زادت منذ منتصف ١٩٨٠ ، وثانيهما إنخفاض معدل المواليد مع إزدياد معدل الوفيات ، حيث وجد إن الفجوة ما بين معدل المواليد ومعدل الوفيات تعتبر قريبة منذ ١٩٦٠ ، ويرجع ذلك أساسا إلى التغييرات في معدلات المواليد ، والتي انخفضت إلى النصف تقريبا خلال هذه الفترة.
- ومن المتوقع أن يستمر زيادة معدل الوفيات حيث إن الفئة العمرية ٦٠ فأكثر وهى المسيطرة على الهرم السكانى تزداد كبراً ، وبإفتراض أن معدل الخصوبة سيستمر فى الإنخفاض ، فذلك سيؤدى إلى زيادة طبيعية سلبية فى المستقبل (معدل الوفيات أكثر من معدل المواليد) وبالتالى سيعتمد معدل النمو السكانى سواء بالزيادة أو النقصان على عامل الهجرة.
- وفى عام ٢٠١١ بلغ عدد المواليد ٥.٢ مليون مولود فى أوروبا ، بينما قد تم تسجيل أكبر معدل مواليد خلال عام ١٩٦٤ وكان ٧.٧ مليون مولود ، ويعتبر معدل الخصوبة فى أوروبا من أقل المعدلات على مستوى العالم ، فحالياً النساء فى أوروبا فى المتوسط لديهم ١.٥ طفل لكل سيدة ، ولكن تحتاج أوروبا إلى ٢.١ طفل لكل سيدة ، وقد سجل عدد قليل من دول أوروبا معدلات خصوبة متوازنة ، ويعتبرا ايسلندا وايرلندا هما أكبر معدلات للخصوبة على مستوى أوروبا ، بينما أوروبا الشمالية والغربية قد شهدتا إنخفاض فى معدلات الخصوبة منذ عام ١٩٧٠ ، ومع ذلك يمكن القول أن بلدان الشمال والعديد من بلدان الغرب قد شهدتا زيادة فى معدلات الخصوبة خلال العقدين الماضيين، بينما أظهرت أوروبا الجنوبية إنخفاض كبير فى معدلات الخصوبة فى عام ١٩٨٠ ، ونفس الحال فى فى أوروبا الشرقية فقد سجلت إنخفاض كبير فى عام ١٩٩٠ ، وقد سجلت أوروبا زيادة طفيفة فى معدلات الخصوبة فى مطلع العقد الماضى ، بعد إجتياز فترة القاع خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ ، حيث إزداد مرة أخرى فى أغلب الدول فى التسع سنوات حتى عام ٢٠١١ ، ومع ذلم لم تكن تلك الزيادة مجدية على النمو السكانى أو على الهرم السكانى.

[1] ESPON ATLAS Report ,"Mapping European Territorial Structure and Dynamics" November 2014

- التنمية الإقتصادية والتطور فى الظروف البيئية، تحسين أنماط الحياة، التقدم فى الرعاية الصحية والعلاج ومنها إنخفاض معدلات وفاة الأطفال الرضع قد أدت إلى زيادة معدل متوسط عمر السكان فى أوروبا خلال القرن الماضى ، وقد إستمر الحال لفترة أطول فى أوروبا من البلدان الأخرى، مما جعل متوسط العمر فى أوروبا من أكثر متوسط الأعمار فى العالم.
- ويعتبر إنخفاض معدل الخصوبة وإنخفاض معدل الوفيات هما العاملان الأساسيان فى زيادة معدل الشيخوخة فى أوروبا ، ونجد أن التفاوتات الإقليمية بين الأفراد من حيث معدل طول العمر صغير داخل الدول صغيرة، وفى بعض الدول يكون الفرق فى معدل طول العمر كبير بين الرجل والمرأة، ومع ذلك فأن الفجوة بين الجنسين تضيق ببطء.
- وبالتالى فإرتفاع متوسط العمر المتوقع له تأثير تصاعدى على النمو السكانى ومعدل الشيخوخة ، فالمناطق ذات معدلات الخصوبة المنخفضة مع إرتفاع متوسط العمر ومعدلات الهجرة العكسية فسوف تعانى من إرتفاع معدل الشيخوخة أكثر من المناطق الأخرى.

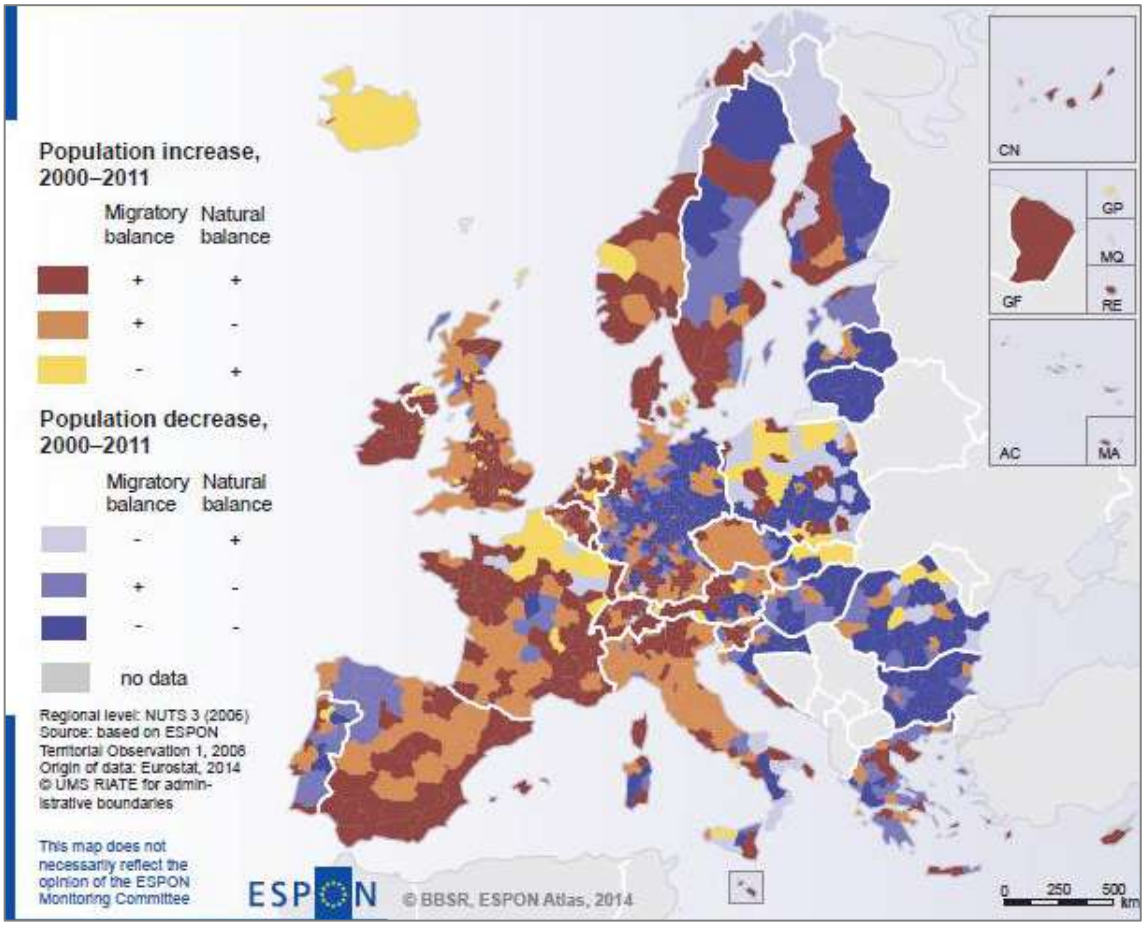

شكل (٥-١٠) يوضح التغير السكانى لدول الإتحاد الأوروبى ٢٠٠٠-٢٠١١

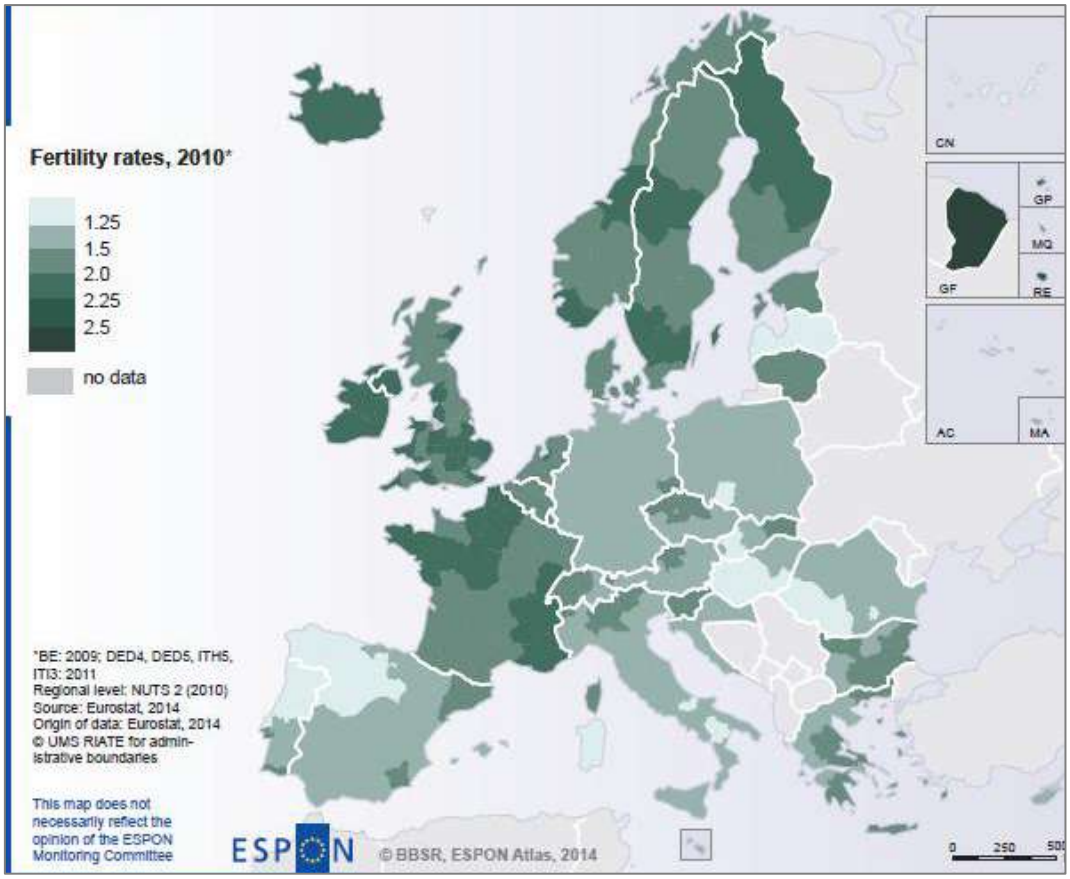

شكل (٥-١١) يوضح معدلات الخصوبة لدول الإتحاد الأوروبى ٢٠٠٠-٢٠١١

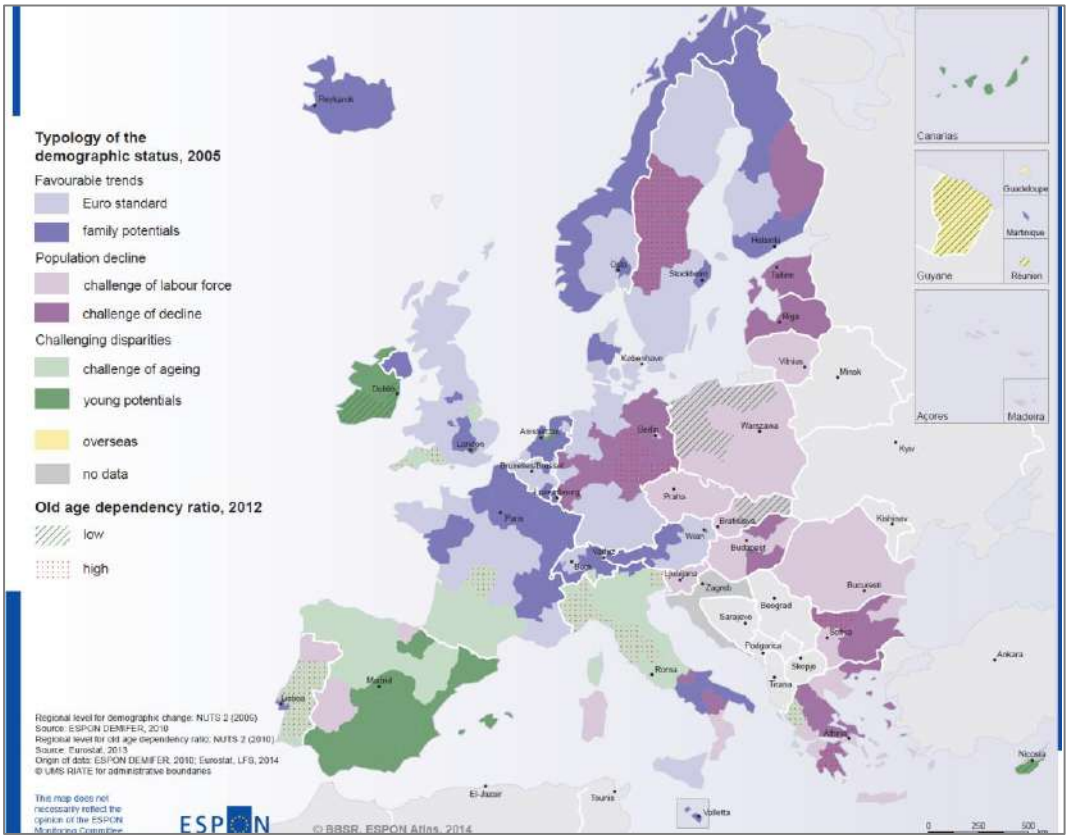

شكل (٥-١٢) تحليل الوضع الديموغرافى لدول الإتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٥

٥-٥-٢ التعليم والقوى العاملة:

- بلغ ٢٨ جامعة أوروبية ذروة التصنيف العالمى للجامعات حيث تم تصنيفهما من ضمن أفضل ١٠٠ جامعة على مستوى العالم وفق التصنيف العالمى للجامعات ، وأغلب هذه الجامعات تقع فى إنجلترا وألمانيا.
- تعتبر فئة الطلاب المتسربين من التعليم وتاركى المدارس فى خطر سواء من خلال البطالة أو الفقر ، ولكن الوضع فى أوروبا قد تحسن كثيراً ، حيث قلت نسبة الطلاب المتسربين من المدارس سواء فى أوروبا الشرقية أو مناطق الأطراف الشمالية ، مع إن المعدل مازال مرتفع فى رومانيا وبلغاريا، ومن العجيب أن بعض المناطق الناجحة إقتصادياً فى بلدان الشمال والغرب الأوروبى قد إزدادت فيها نسبة التسرب من المدارس.
- تؤكد الإحصائيات فى كل دول أوروبا أن عدد الذكور المتسربين من التعليم أ كثر من عدد الإناث ماعدا بلغاريا، ومن الملاحظ أن المناطق ذات السكان الأقل تعليماً تعتمد إقتصادياتها على قطاعات الزراعة والسياحة والبناء، وتعانى هذه المناطق من قلة معدلات المشاركة من قبل البالغين سواء فى التعليم أو التدريب، وتمثل هذه الفجوة تحدى كبير أمام التكامل الإقليمى الأوروبى.
- وتعتبر بلدان الشمال مثل إيطاليا وأسبانيا من أفضل الدول من حيث الجودة وجاذبية الخدمات التعليمية، وتعتبر جودة وجاذبية الخدمات التعليمية متماثلة فى أغلب الدول الأوروبية ، وبالطبع فدول العواصم تكون فى المقدمة نتيجة للمعدلات الأعلى للإلتحاق بالتعليم الجامعى.

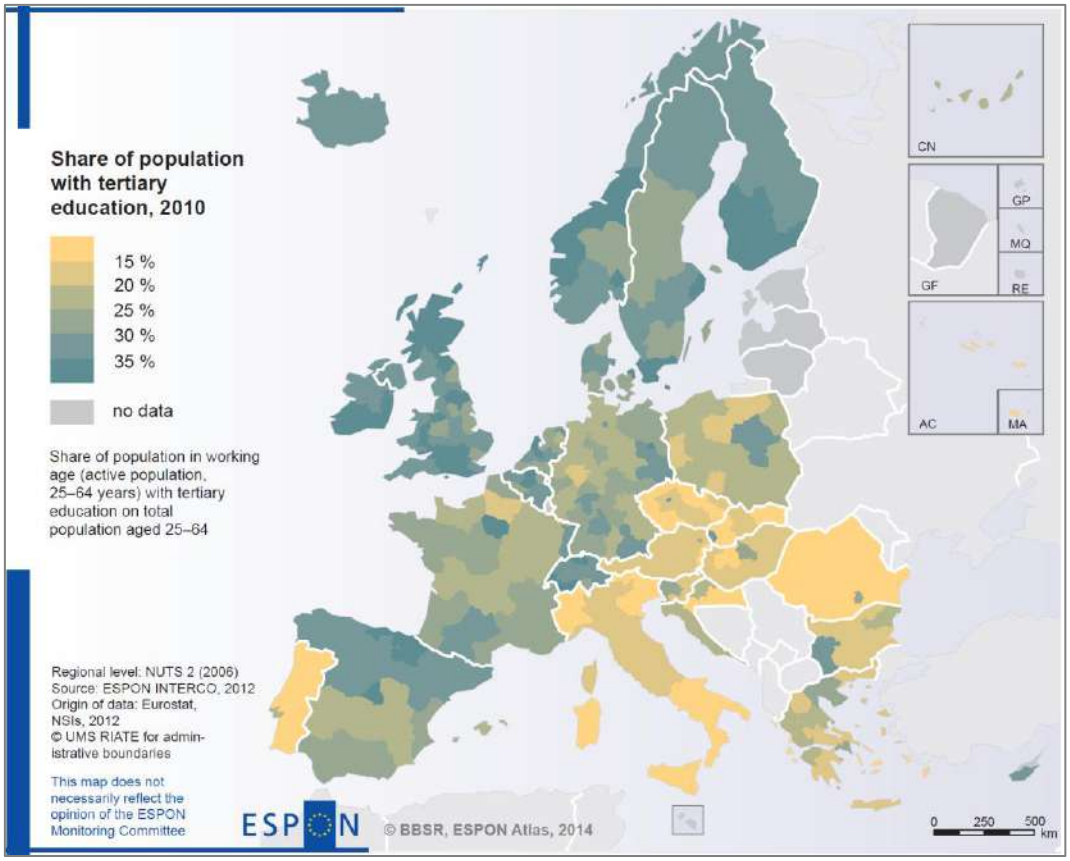

شكل (٥-١٣) يوضح نسبة السكان الحاصلين على مؤهلات عليا بالنسبة لإجمالى السكان - ٢٠١٠

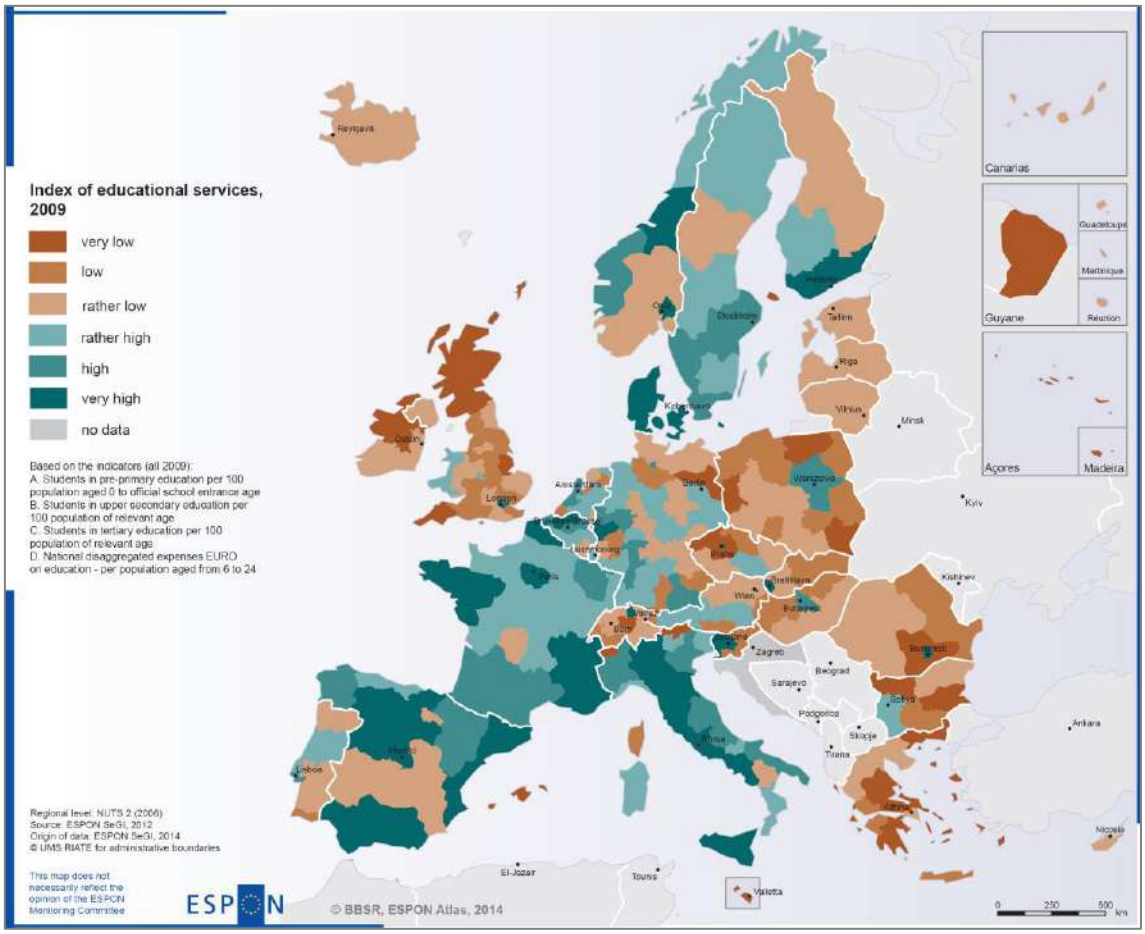

شكل (٥-١٤) يوضح مؤشر الخدمات التعليمية لدول أوروبا – ٢٠٠٩

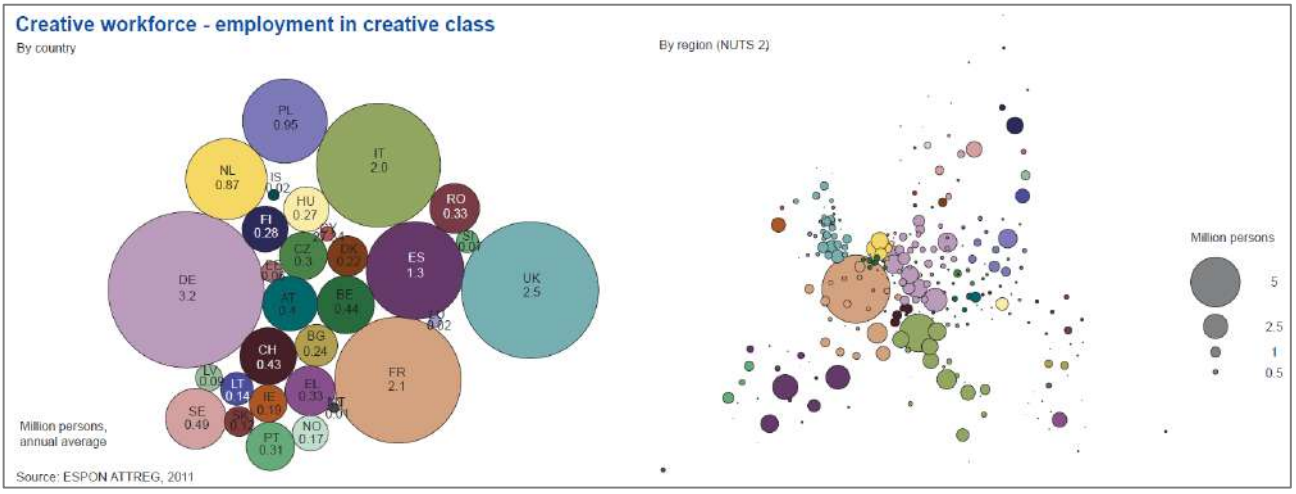

شكل (٥-١٥) يوضح العمالة فى الأنشطة الإبداعية على مستوى دول ومناطق أوروبا

٥-٥-٣ سوق العمل:

- يبلغ عدد العاملين فى أوروبا ٢١١ مليون عامل عام ٢٠١٣ .
- يشتمل سوق العمل على : العاملين والعاطلين معاً ، وقد إزداد الطلب من قبل الباحثين عن العمل فى أوروبا خلال أخر ٦٠ سنة، ونتجت هذه الزيادة نتيجة النمو السكانى وزيادة المشاركة فى سوق العمل وخاصة من الإناث.
- خلال السنوات الأخيرة قد شهدت نسبة البطالة تراجعاً فى أغلب المناطق ، ولكن هناك تفاوتات كبيرة فى نسب البطالة على المستوى الأوروبى ، ومع ذلك هناك دلائل على أن نسب البطالة تتحسن مع تحسن الإقتصاد القومى.
- معدل البطالة فى الإناث أقل من معدل البطالة فى الذكور ، وبالرغم من ذلك فأن الفجوة بينهم ضيقة ، وتتأثر نسب البطالة فى الذكور ب أكثر منها فى الإناث.
- ومنذ عام ٢٠٠٠ ، قد إنخفض معدل البطالة فى أوروبا من ٩% إلى ٧% فى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، ثم إرتفع إلى ١٠.٩% فى ٢٠١٣ ، وقد بلغت نسب البطالة الضعف وأكثر فى المدن التى تأثرت بالأزمة المالية العالمية.
- ويعانى الشباب من خطر البطالة حتى عندما تكون الظروف الإقتصادية جيدة ، فنتيجة للأزمة الإقتصادية قد زادت نسبة البطالة فى الشباب حتى وصلت نسب أعلى من البطالة الإجمالية ، وقد وصلت فى بعض المناطق أن هناك عاطل من كل ثلاث شباب فى سن العمل ، وفى أسبانيا واليونان هناك عاطل من كل شابان فى سن العمل ، وفى أغلب أوروبا بلغت نسب البطالة فى الشباب أعلى من نسب البطالة الإجمالية.

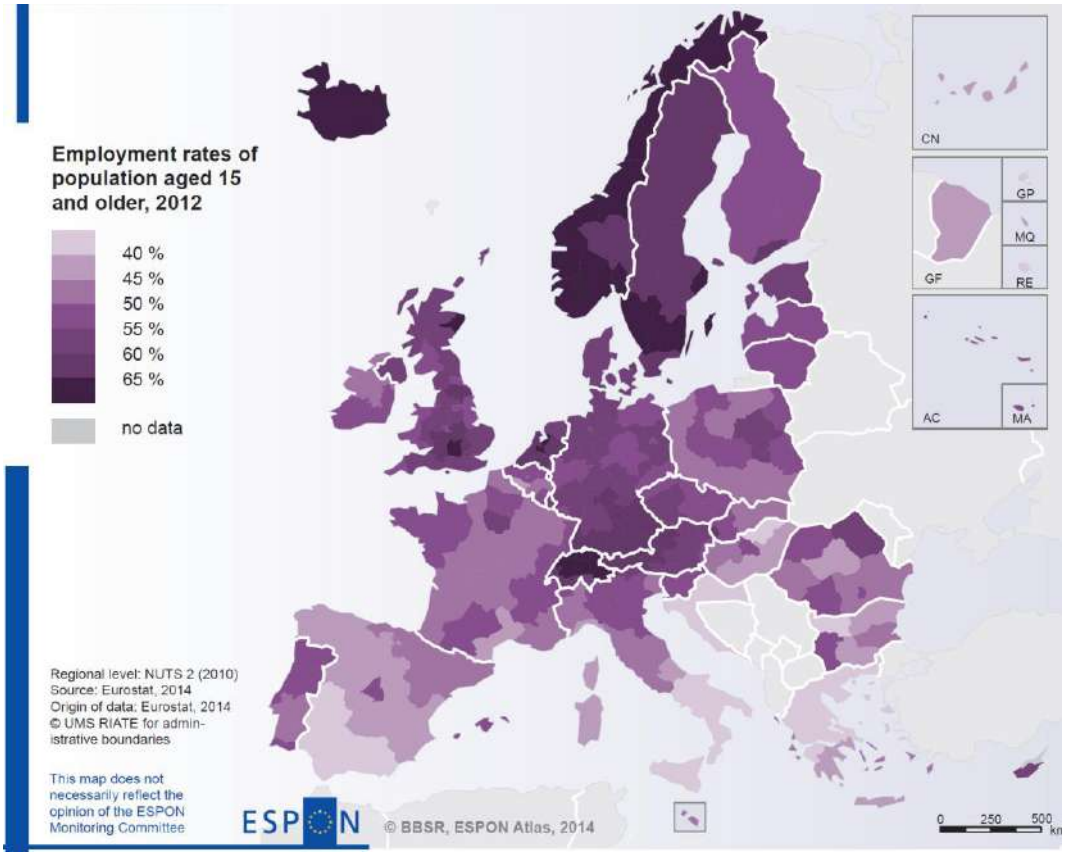

شكل (٥-١٦) يوضح نسب العمالة فى أوروبا من سن ١٥ سنة فأكبر – ٢٠١٢

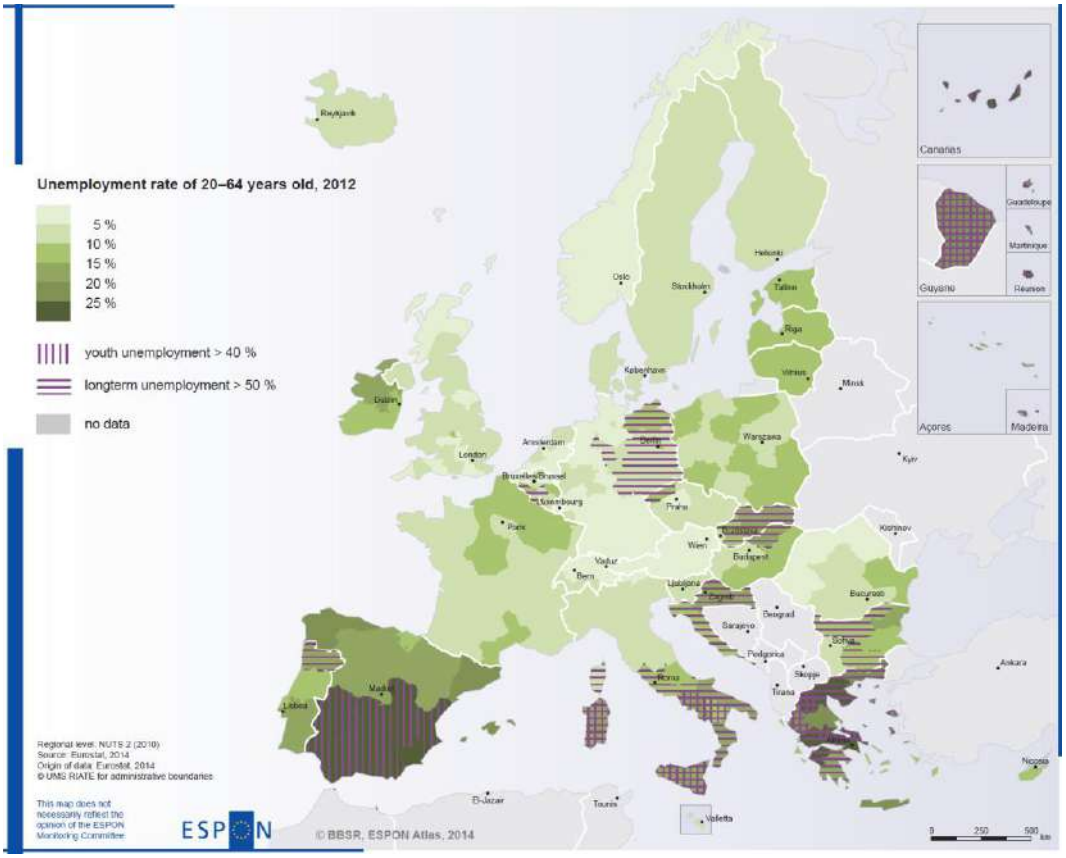

شكل (٥-١٧) يوضح نسب البطالة فى أوروبا من ٢٠ -٦٤ سنة – ٢٠١٢

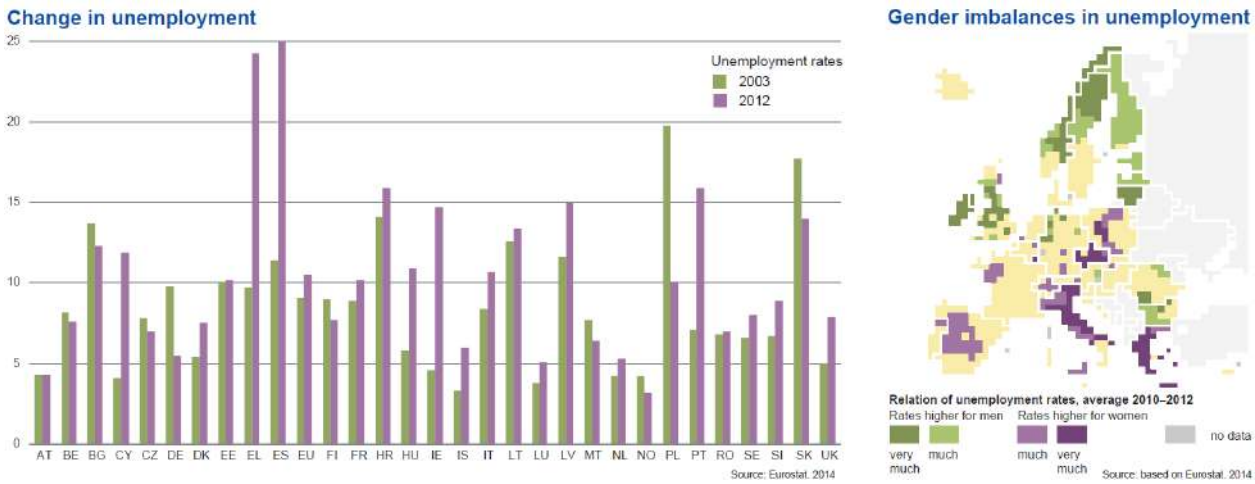

شكل (٥-١٨) يوضح مؤشرات عدم التوازن بين الجنسين فى معدلات البطالة ٢٠١٠-٢٠١٢ – التغير فى نسب البطالة فى الدول الأوروبية ٢٠٠٣-٢٠١٢

٥-٥-٤ ملخص مؤشرات التكامل الإجتماعى:

- ومن أهم الإتجاهات الديموغرافية فى أوروبا هى إنخفاض النمو السكانى ، إرتفاع معدل الشيخوخة ، التحول إلى الإعتماد على مواليد المهاجرين كأساس النمو السكانى وإرتفاع معدل العمرللعمالة ، وبالرغم من أن هذه المؤشرات توضح إختلاف كبير على المستوى الإقليمى ،إلا أنها لا تؤثر فقط من الناحية الديموغرافية بل تؤثر أيضاً على سوق العمل.
- هناك تحدى للقدرة التنافسية الأوروبية نتيجة إرتفاع معدلات الشيخوخة بالإضافة إلى التفاوتات الإقتصادية والإجتماعية ، وبالتالى يجب على مناطق النمو التأكيد والحفاظ على التنمية السكانية المتوازنة.

وتحتاج المناطق التى تعانى من التقلص السكانى توجيه أنشتطها نحو الجذب والإبقاء على الشباب والحد من هجرتهم ومعالجة التدفقات السكانية ، ويجب تحسين جودة التعليم والتشجيع على التعليم أيضا

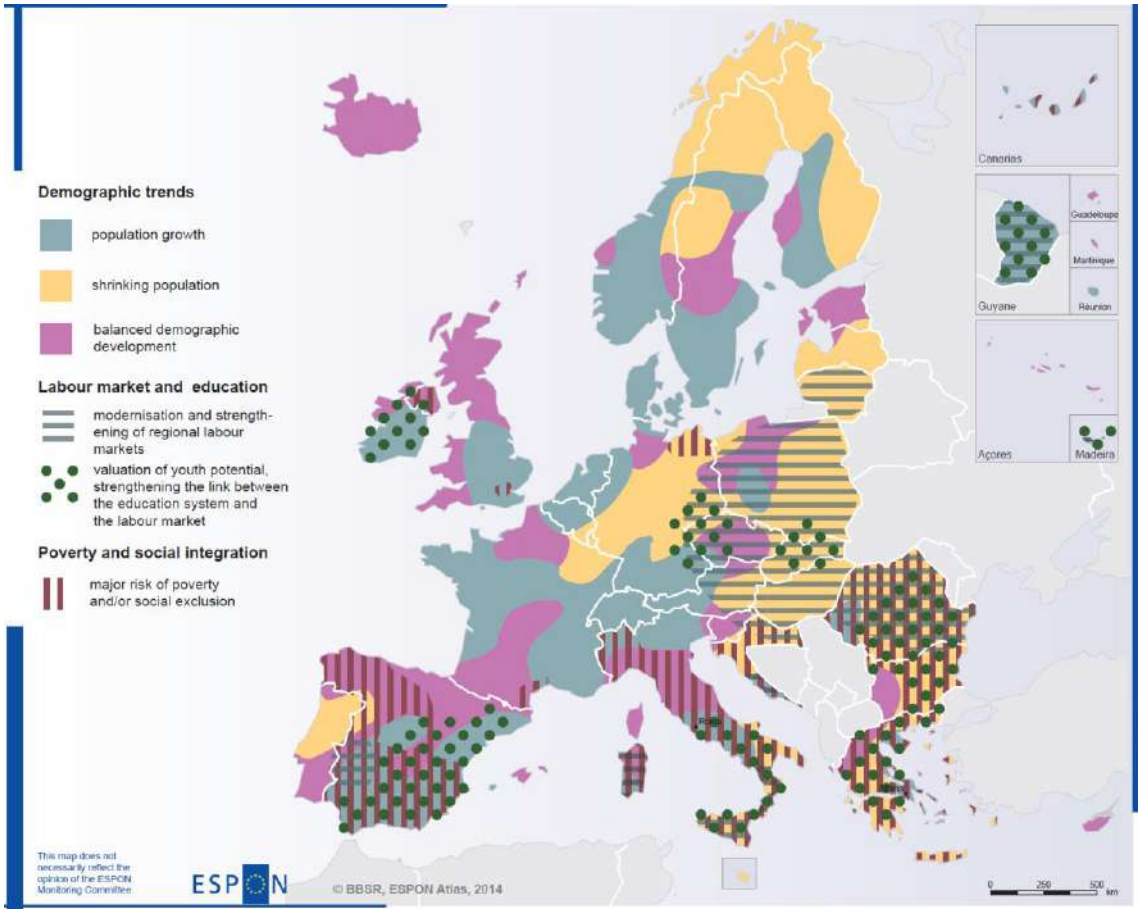

شكل (٥-١٩) يوضح مؤشرات الإندماج والتكامل الإجتماعى للدول الأوروبية

٥-٦ تحليل التكامل عمرانياً[1]

٥-٦-١ شبكة المدن الأوروبية :

- تستحوذ أقوى ١٠ مناطق متروبلويتانية من حيث التركز الإقتصادى على ٢٠% من الناتج القومى لدول منظمة ESPON
- وكنتيجة للسياسة الأوروبية التى تركز على جعل الإقتصاد الأوروبى أكثر تنافسية على المستوى العالمى فقد أصبح الشغل الشاغل لدى المدن هو تحقيق النمو الإقتصادى وقد ظهرت من جديد فكرة أقطاب النمو لدعم عملية التنافسية.
- وقد تعددت النقاشات حول مدى إسهام المناطق المختلفة فى الإستراتيجية الأوروبية ٢٠٢٠ ، وقد إستحوذ الإسهام الإقتصادى للمدن على أهمية كبيرة ، حيث يتعلق الإسهام الإقتصادى بجوانب مختلفة منها تركز الإستثمارات والذى يشير إلى إن توزيع الإستثمارات فى الدول يكون مصحوباً بأداء إقتصادى قوى من جانب المدن من الدرجة الثانية ، حيث كلما قلت الفجوة بين العاصمة والمدن من الدرجة الثانية كلما أصبح الإقتصاد القومى أفضل وأصبح أداء المدن من الدرجة الثانية أفضل.
- ويمكن التأكيد على أن المدن والمناطق المتروبوليتانية تسهم بشكل كبير فى التنمية الإقليمية والقومية ،وهذا يحدث على مستويات إقليمية مختلفة ، فمدى التفاعل بين مدن العواصم والمدن الأخرى هو أساس التوازن فى شبكة المدن.

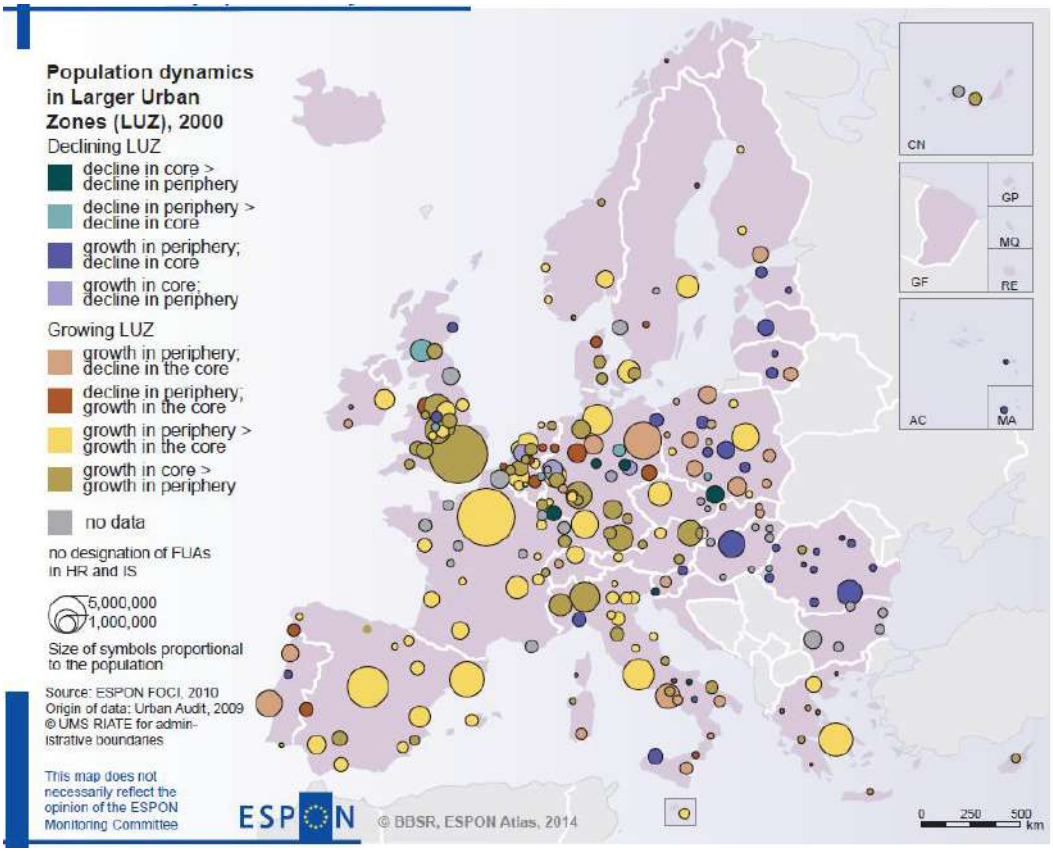

شكل (٥-٢٠) يوضح تصنيف المناطق الحضرية الكبرى حسب التغير فى حجم السكان

[1] ESPON ATLAS Report ,"Mapping European Territorial Structure and Dynamics" November 2014

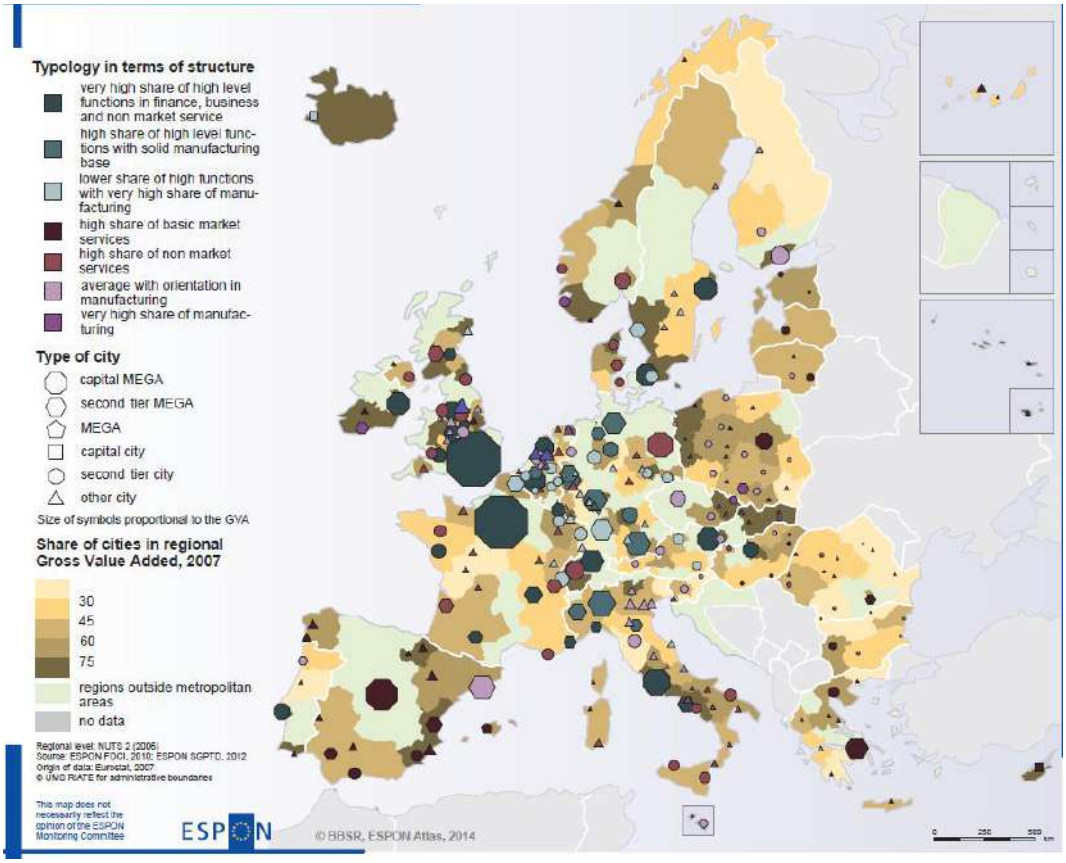

شكل (٥-٢١) يوضح تصنيف شبكة المدن الأوروبية حسب الدور والوظيفة – المصدر ESPON FOCI, 2010

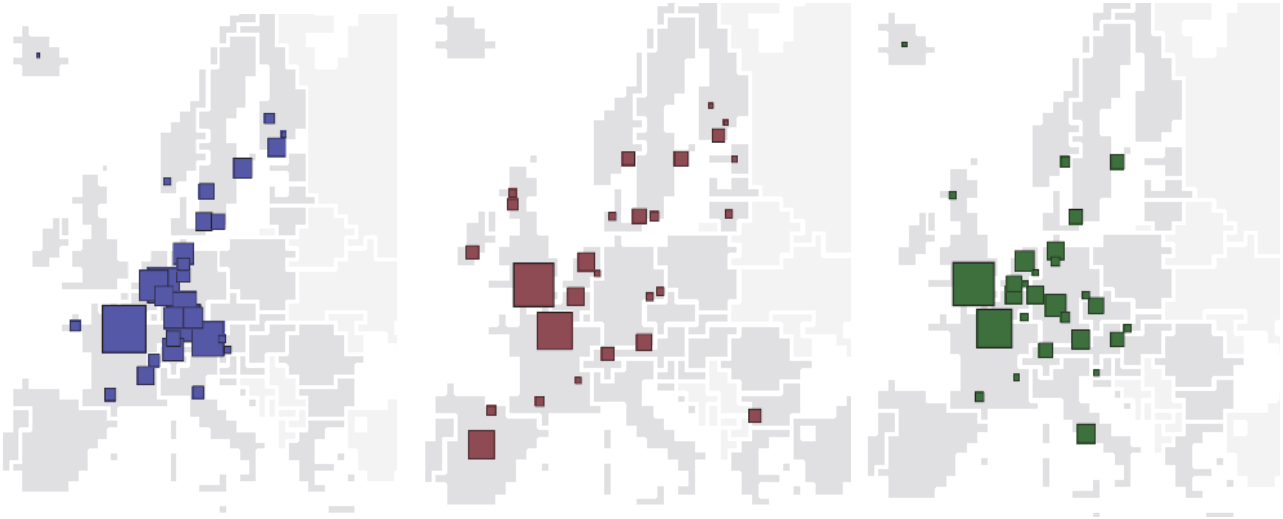

المدن الأوروبية ذات القطاع الإقتصادى الرائد - المدن ذات العمالة المهارية المتخصصة - مدن الإبداع والتقنية الأوروبية

شكل (٥-٢٢) يوضح تصنيف المدن الأوروبية حسب أعلى ٣٠ مدينة فى المجالات الإقتصادية المختلفة

٥-٦-٢ الاقطاب الأوروبية فى التكامل العالمى (European Poles of global integration)

- ٥٣% من الروابط والتفاعلات للشركات العالمية متعددة الجنسيات تحدث داخل أوربا.
- تعد المدن الكبرى ومدن العواصم ذات أهمية كبرى فى الترابط الإقتصادى بين أوربا وبقية العالم ، فتبادل المعلومات والإستثمار فى الأنشطة الإقتصادية الرائدة له دور كبير فى فهم حساسية ومقومات المدن فى النظام العالمى، كما إنها تظهر إمكانات التنمية المستقبلية لها ، وتبين المدن مدى درجة التكامل من خلال المشاركة فى شبكة البحوث الأوروبية مثل : (European Union's Seventh Framework Programme FP7-Subsequent Horizon 2020) ويمكن إستنتاج أبعاد التكامل العالمى والأوروبى من خلال شبكة الشركات متعددة الجنسيات وأنظمتها من خلال تابعيها.
- وكنتيجة للإتصال بتلك الشبكات ، نجد إن الموقف العالمى من المناطق الحضرية الوظيفية (FUA) والذى يتضمن المدن والمناطق الوظيفية المتكاملة معها ويندرج من المدن العالمية مثل : لندن وباريس إلى المدن الأوروبية التى تتكامل جيداً مثل : أمستردام ،بروكسل و ميونيخ ثم المدن ذات المشاركة الدولية الملحوظة مثل جينيف وكوبنهاجن.
- وبالنظر إلى العديد من القطاعات مثل : قطاع خدمات الأعمال المتقدمة ، والقطاع المالى مع قطاع التأمين والعقارات والقطاع التكنولوجى والثقافى والنقل (يطلق على هذه القطاعات FIRE)، يمكن إستنتاج أن التخصص القطاعى ودور مدن البوابات أصبح أساس القاعدة الإقتصادية للعديد من المدن، ويمكن القول إن أول مجموعة من المناطق الحضرية الوظيفية هى التى تتخصص فى خدمات الأعمال المتقدمة، والمجموعة الثانية تتخصص فى قطاعات المال ،التكنوليجيا ، الثقافة ،التصنيع التقنى والنقل مثل المراكز المالية الأوروبية الكبرى، بينما تميل المدن الأوروبية الصغرى إلى التخصص فى النقل والحدمات اللوجستية ، وأيضاً فى الصناعة الثقافية والترفيهية
- ويمكن تحديد أهمية المدن كمراكز لصنع القرار من خلال مدى تواجد المقرات الرئيسية للشركات القومية أو العالمية متعددة الجنسيات فى المدينة وأيضاً من خلال مدى التحكم فى شبكة الفروع لتلك الشركات فى الأقاليم الأخرى ، وكمؤشر جيد على ذلك هو مدى التوازن بين مدى التحكم فى فروع الشركات من المدينة وفى نفس الوقت فروع الشركات الأخرى الى تقع فى داخل المدينة ويتم التحكم فيها من الخارج ،أى التحكم فى المقرات الرئيسية والفروع التابعة التى تقع داخل الدولة معاً.
- ومن المنظور العالمى فإن المناطق الحضرية الوظيفية فى أوربا (FUAs) تميل للسيطرة على فروع الشركات (أى التى يتم التحكم فيها من الخارج) وذلك لتفادى التحكم فى هذه الشركات من بلدان أخرى وبالتالى ضمان السيادة الأوروبية ، تعتبر لندن وهيلسنكى وفيينا ومدريد مراكز للسيطرة الأجنبية فى أوروبا الشرقية ، وتقع معظم السيطرة الخارجية فى المقرات الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات فى أمريكا الشمالية ، بينما فى أسيا نجد أن درجة التأثير الأوروبى ما تزال قوية حتى الأن ، كما إنه فى نفس الوقت يوجد بعض من السيطرة الخارجية من أسيا على المناطق الوسطى فى المملكة المتحدة وأوربا الشرقية.
- ومن هنا يمكن تأكيد دور الشركات العالمية متعددة الجنسيات ومدى قوتها وقدرتها على التحكم فى إقتصاديات الدول والذى يتم من المركز الرئيسى لهذه الشركات وكلما كان المركز الرئيسى داخل المدينة فإنه يمكن السيطرة عليه على عكس إذا كان الفرع هو الذى داخل المدينة فإنه يتم التحكم فيه من خلال المراكز الرئيسية.

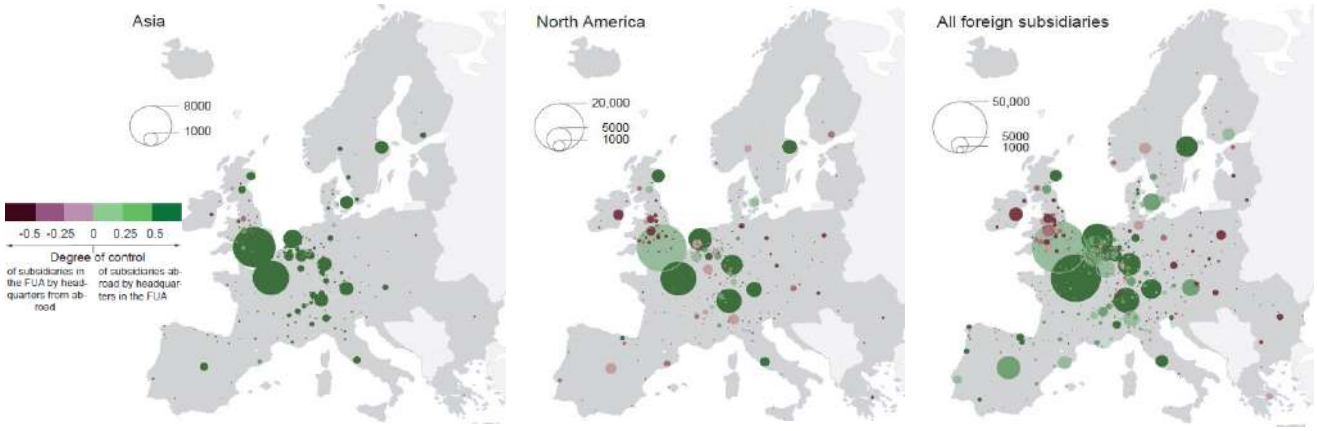

شكل (٥-٢٣) نسب وأعداد الفروع التابعة للشركات العالمية خارج أوروبا ولكن مراكزها فى أوروبا – وفروع الشركات فى أوروبا والتى تدار من مراكزها خارج أوروبا (مؤشر التوازن والتحكم فى فروع الشركات العالمية)

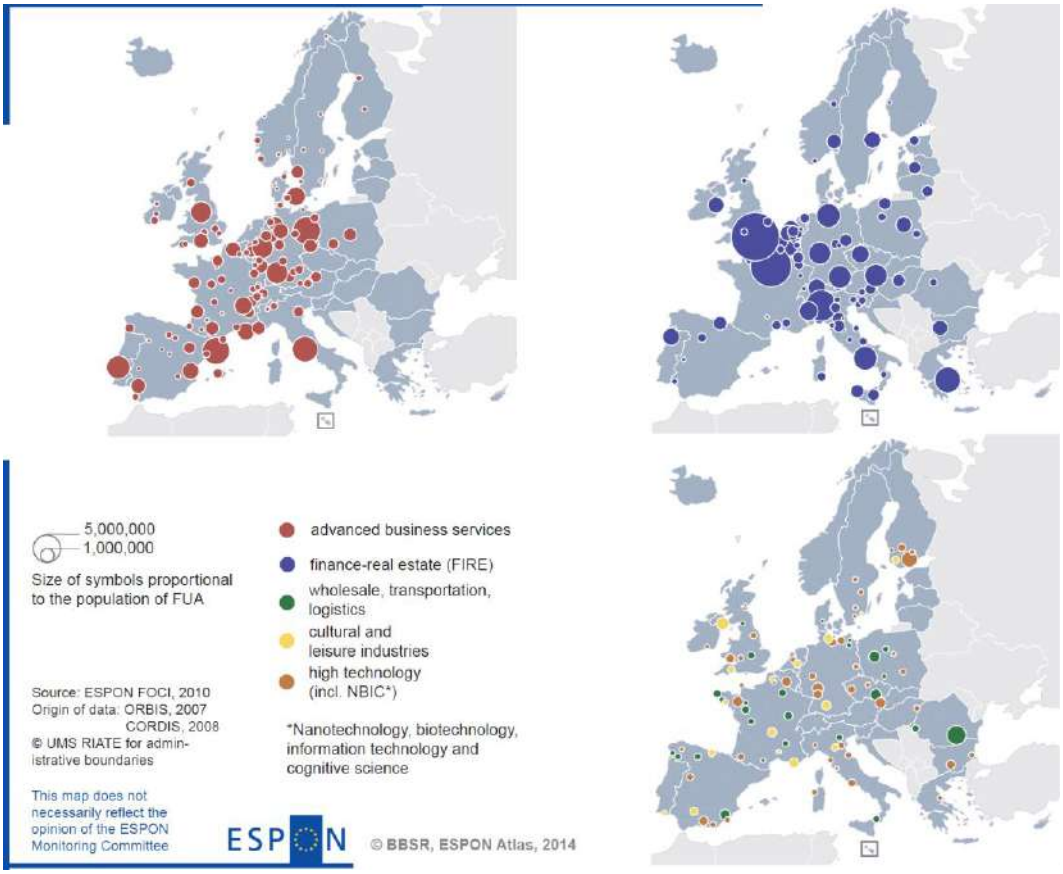

شكل (٥-٢٤) يوضح وظائف المناطق الحضرية (FUAS) فى الشبكات الأوروبية والعالمية

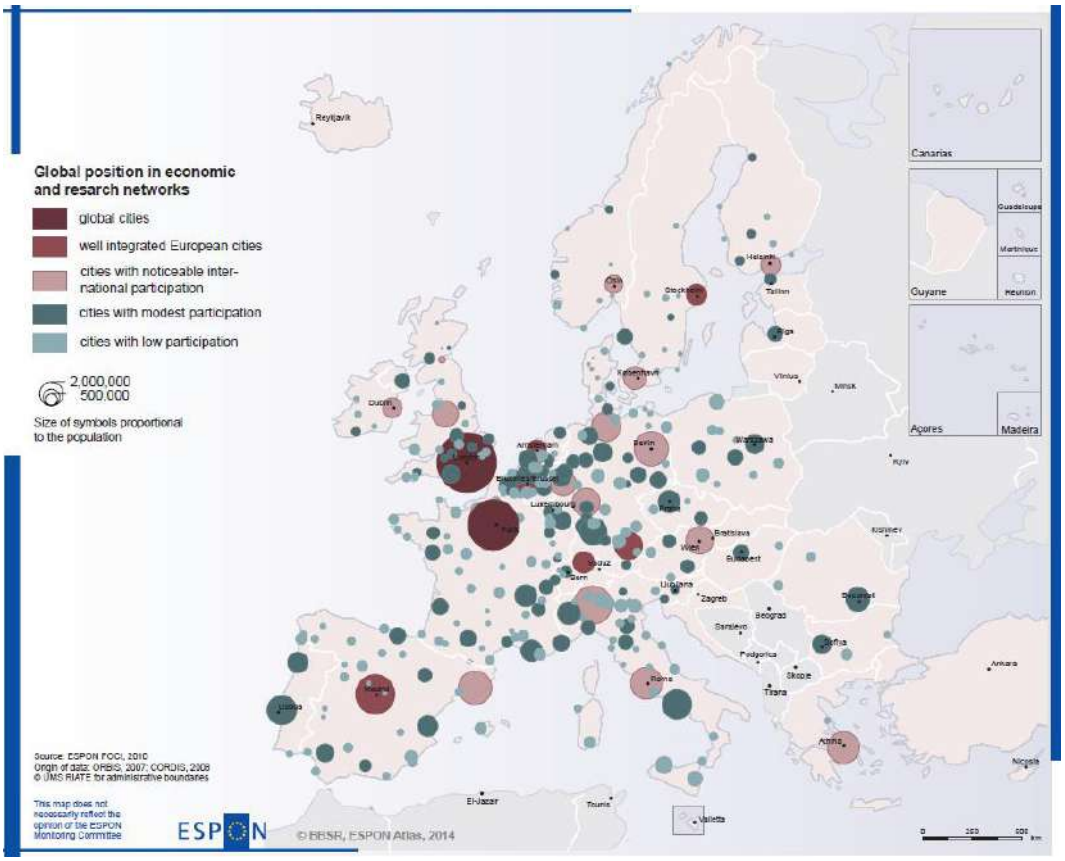

شكل (٥-٢٥) يوضح أدوار المدن الأوروبية فى شبكة المدن العالمية

٥-٦-٣ تحليل المناطق الحضرية والريفية (الملخص الإقليمى للمناطق الأوروبية):

- يتميز النسيج الأوروبى بالتنوع الوظيفى للمدن والمناطق المتروبوليتانية من مختلف الأحجام والمستويات الإقليمية واللذان يقومان بدور كبير فى الإقتصاد الأوروبى والتنمية والتكامل الإقليمى من خلال التراكمات الإقتصادية والتفاعل بين الوظائف والأنشطة الإقتصادية والسياسية والثقافية والتى تكون المحاور العمرانية الأساسية للتنمية الأقليمية والعالمية.
- كلما كانت المدن أكثر تنوعاً من حيث التوجه والوظيفة ، كلما كانت التنمية أكبر على مستوى السكان ، فهناك العديد من المدن فى أوروبا الغربية تنمو بشكل سريع ، ولكن نجد فى أوروبا الشرقية مناطق العاصمة فقط هى التى تنمو بينما تعانى المدن المتوسطة والصغيرة نقصاً فى عدد السكان ، وهذا يوضح أهمية عملية التنويع فى الأنشطة الإقتصادية على مستوى المدن والمناطق المختلفة.
- لا يمكن تجاهل دور المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم فى التنمية الإقليمية لأوروبا ، حيث تعتبر المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم هى مناطق إمداد المناطق الريفية بالخدمات الأساسية.
- فى الحقيقة لا تعتبر المناطق الريفية مجموعة متجانسة واحدة ولكنها تواجه إختلافات وأهداف وتوجهات متباينة من مختلف الجهات وتظهر خصائص مميزة وذلك على حسب التوجهات الإقتصادية إذا كانت تعتمد على الزاعة (Agrarian Europe) أم الأنشطة الصناعية (Industrial rural Europe) ، وفى بعض المناطق الريفية يكون هناك أكثر من توجه إقليمى فقد يكون التوجه فى الزراعة والطبيعة والحفاظ البيئى أو السياحة الريفية.
- وبحسب إمكانات وخصائص كل منطقة يتم تحديد التوجه الإقليمى الإستراتيجى ، فبالنسبة للمناطق الزراعية الأوروبية (Agrarian Europe) برغم التكثيف فى الأنتاج فإنها تعانى من نقص الإنتاج الزراعى التكنولوجى وبالتالى فإنها تحتاج إلى تنمية إقتصادية فى القطاع الزراعى كأساس إقتصادى قوى.
- تحتاج المناطق الريفية المتباينة المصالح والإتجاهات لأستراتيجية تنموية متكاملة مع المناطق الحضرية للتعامل مع مشكلات التحضر مثل : الهجرة ،تأكل الأراضى ، الضغط على البنى التحتية ، ومازال التحدى القائم فى المناطق الريفية هو التوجه الإقليمى وحجم المدن الصغيرة لتوفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية.
- تتوجه إستراتيجيات التنمية الإقليمية فى أوروبا إلى معالجة قضايا إنكماش السكان فى بعض المناطق الحضرية ، الدخل العام للسكان ، الضرائب فرص العمل ، التنمية المعرفية وبالإضافة إلى ذلك الخدمات العامة وإصلاح ورفع كفاءة البنى التحتية.

شكل (٥-٢٦) مجموعات التكامل ما بين مجموعات اللتكتل الأوروبى

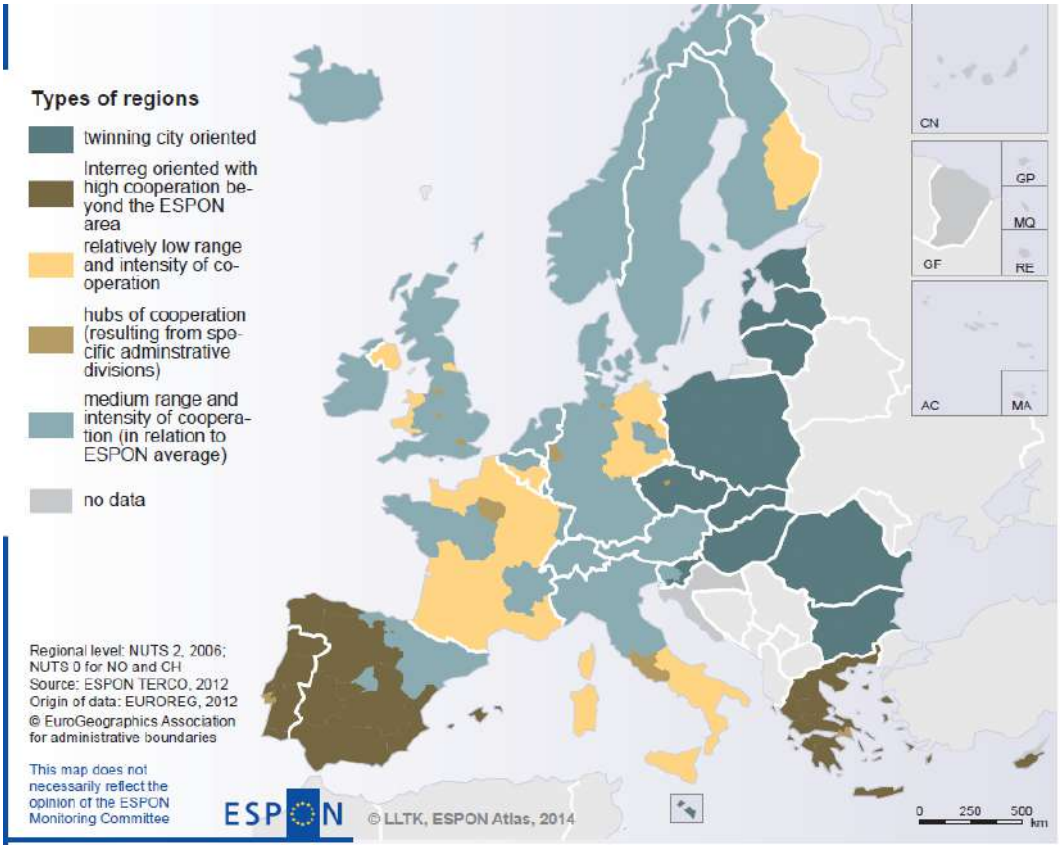

شكل (٥-٢٧) يوضح درجات التكامل ما بين مناطق التكتل المختلفة

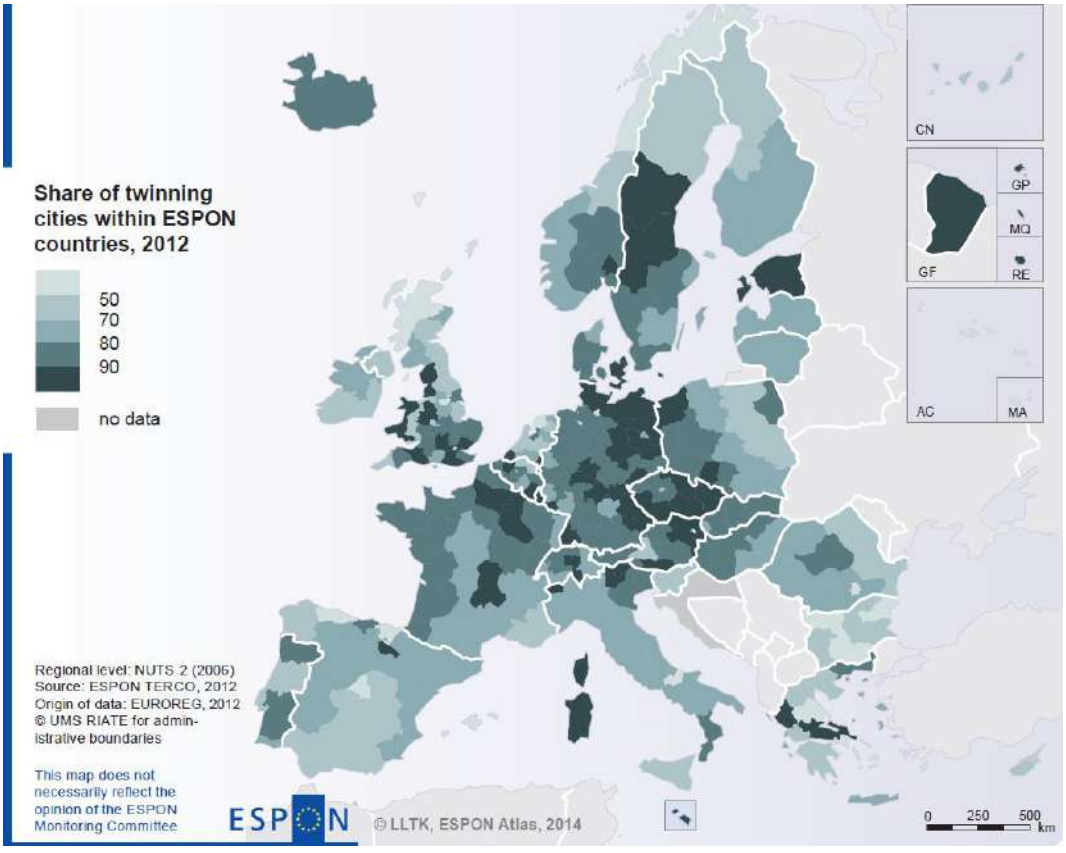

شكل (٥-٢٨) يوضح درجات التكامل ما بين المدن التوأمية

٥-٦-٤ الإتصالية الأوروبية :

٥-٦-٤-١ الإتصالية المحلية والإقليمية :

- الإتصالية الأوروبية والعالمية تعتبر من أهم العوامل المكانية للإنشطة الإقتصادية ، وأيضاً بالنسبة للحياة اليومية للمواطنين سواء سهولة الوصول إلى أقرب مركز إقليمى أو إلى العمل أو الخدمات والمرافق العامة .
- ومن أهم العوامل الرئيسية للمناطق العمرانية المختلفة هو وقت الوصول لإقرب مناطق تجمع ذات المستويات العليا من المواصلات والرحلات المختلفة ، وتعتبر مناطق المركز فى أوروبا ذات إتصالية أكبر من مناطق الأطراف وذلك نتيجة لتوفر شبكات الطرق السريعة وشبكات السكك الحديدية الجيدة بالإضافة إلى المراكز الجوية الكبرى.
- بينما تتميز العواصم القومية ومناطق السياحة بالإتصالية الإقليمية العالية مثل جنوب غرب اسكندنافيا (أوسلو-غوتنبرغ -كوبنهاجن) وفى الممر الأسبانى على البحر المتوسط (Spanish Mediterranean Corridor) (مايوركا وبرشلونة)، وبالنسبة للعديد من المناطق فى أوروبا يمكن الوصول إلى كل مركز إقليمى فى أقل من ٦٠ دقيقة بواسطة الطرق بينما يستطيع سكان أوروبا الغربية زيارة ٥ مدن خلال ذلك الوقت .

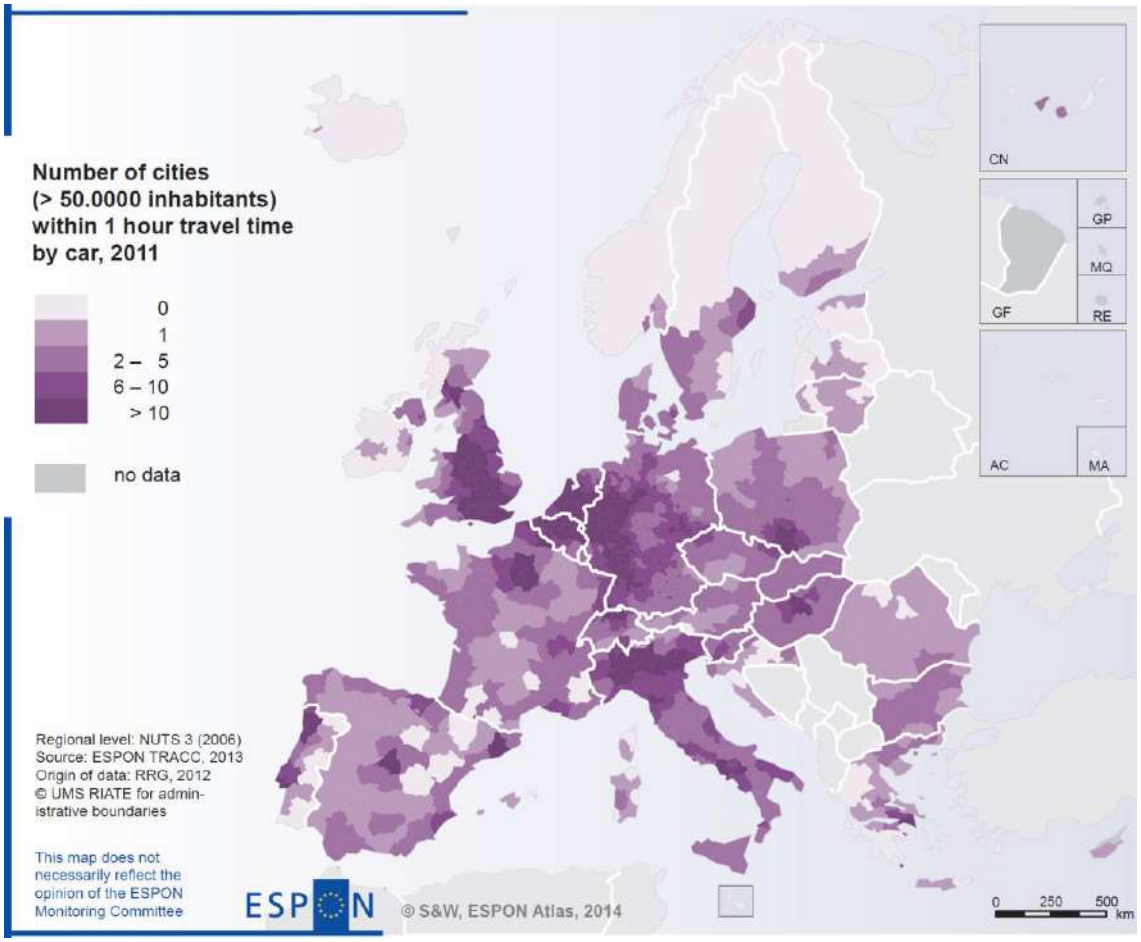

شكل (٥-٢٩) عدد المدن ذات حجم السكان أقل من ٥٠٠٠٠ نسمة والتى يمكن الوصول إليها خلال ساعة بالسيارة - ٢٠١١

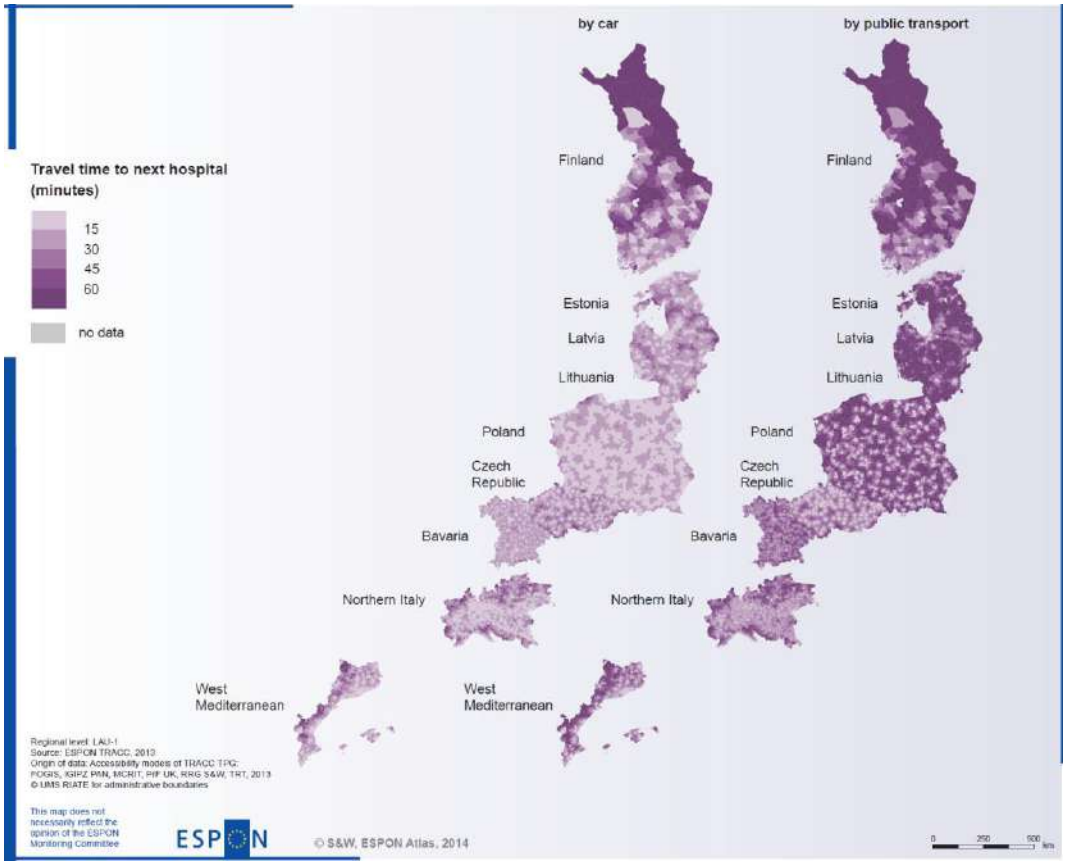

شكل (٥-٣٠) يوضح زمن الوصول بالدقيقة إلى أقرب مستشفى بواسطة السيارة أو بالمواصلات العامة

٥-٦-٤-٢ سهولة الوصول إلى المعلومات:

- لا تعبر الإتصالية فقط على الحركة المادية للبضائع والأشخاص ، فنتيجة لتقدم تكنوليجيا الإتصالات والمعلومات أصبحت هذه التكنوليجيا قادرة على الوصول إلى جميع أنواع الموارد فى أى مكان فى العالم ، ومن المتوقع أن تكون شبكات وخدمات الإتصالات العمود الفقرى للمجتمع الأوروبى.
- ومع ذلك فمن الملاحظ أن نسب إستخدام الكمبيوتر والإنترنت عبر أوروبا غير متساوية ، فبالنسبة لدول ألمانيا والمملكة المتحدة أو الدول الأوروبية الشمالية يعتبر أن كل فرد فى هذه المدن يستخدم الكمبيوتر بينما قد تصل نسبة السكان عدد المستخدمين للكمبيوتر فى بلغاريا ،رومانيا ، اليونان إلى ٣٠ أو ٤٠ %.
- أما معدل إستخدام الإنترنت يرتفع فى المناطق التى يستطيع سكانها إستخدام الكمبيوتر ، فتصل نسبة مستخدمى الإنترنت مرة واحدة أسبوعياً على الأقل إلى ٩٠% من السكان فى دول شمال أوروبا.
- وهناك إنتشار واسع للخدمات الألكترونية عن طريق الإنترنت فى أوروبا ، فكل شخص تقريباً فى الشمال ودول البنلوكس يستخدم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت ، ويقل إستخدام هذه الخدمة فى دول جنوب وشرق أوروبا بينما فى بلغاريا ورومانيا فلا توجد هذه الخدمة من الأساس ، بينما فى اليونان والعديد من المناطق فى جنوب إيطاليا فتبلغ نسبة المستخدمين لهذه الخدمة حوالى ١٠% ، وهناك نمط مكانى مشابه لهذه النسب فى التسوق عن طريق الإنترنت للسلع والبضائع.

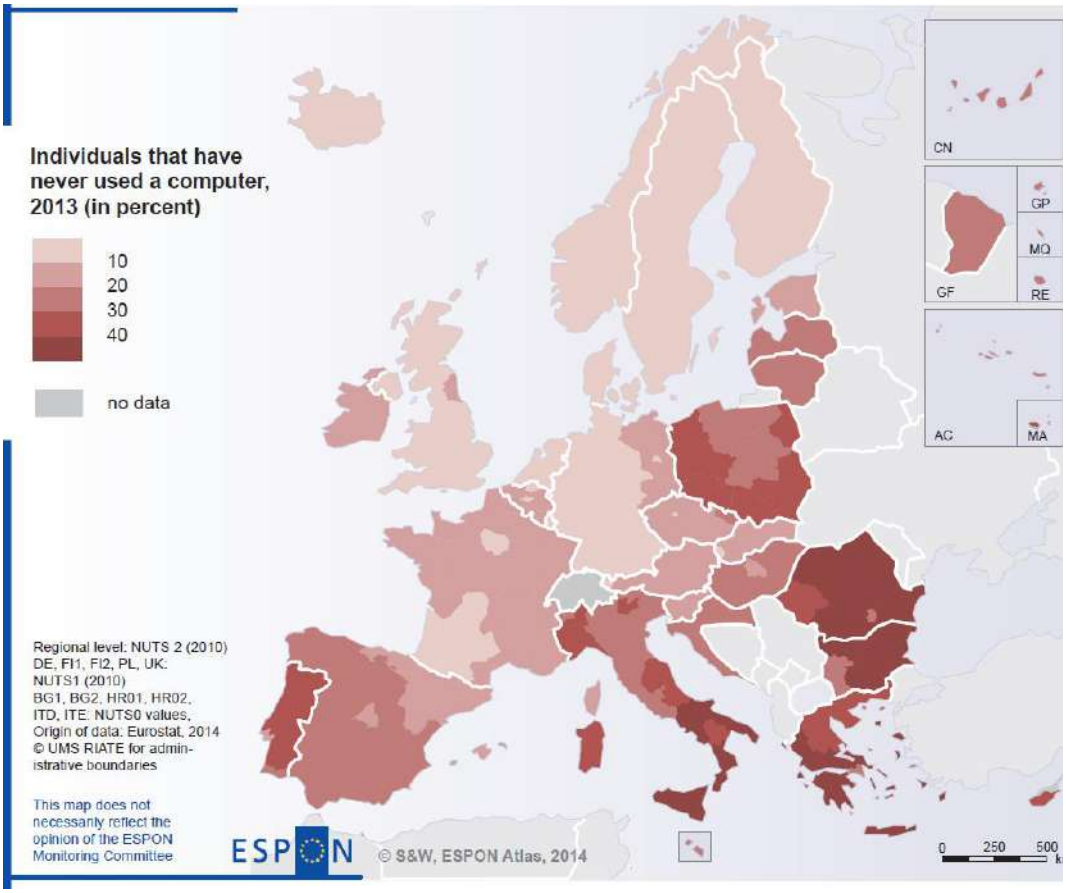

شكل (٥-٣١) يوضح نسبة الأفراد الغير مستخدمين للكمبيوتر على مستوى دول أوروبا لعام ٢٠١٣

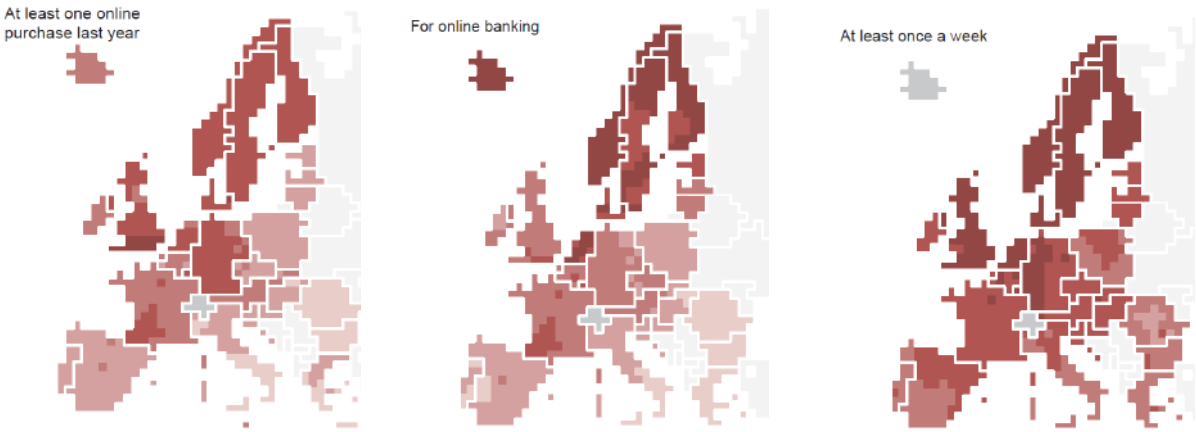

نسبة السكان المستخدمين للإنترنت مرة واحدة أسبوعياً على الأقل | **نسبة السكان المستخدمين للإنترنت لعمل الخدمات المصرفية** | **نسبة السكان المستخدمين للإنترنت للعمليات الشرائية مرة واحدة على الأقل**

شكل (٥-٣٢) يوضح الأسر التى لديها جهاز إتصال بالإنترنت فى دول أوروبا لعام ٢٠١٣

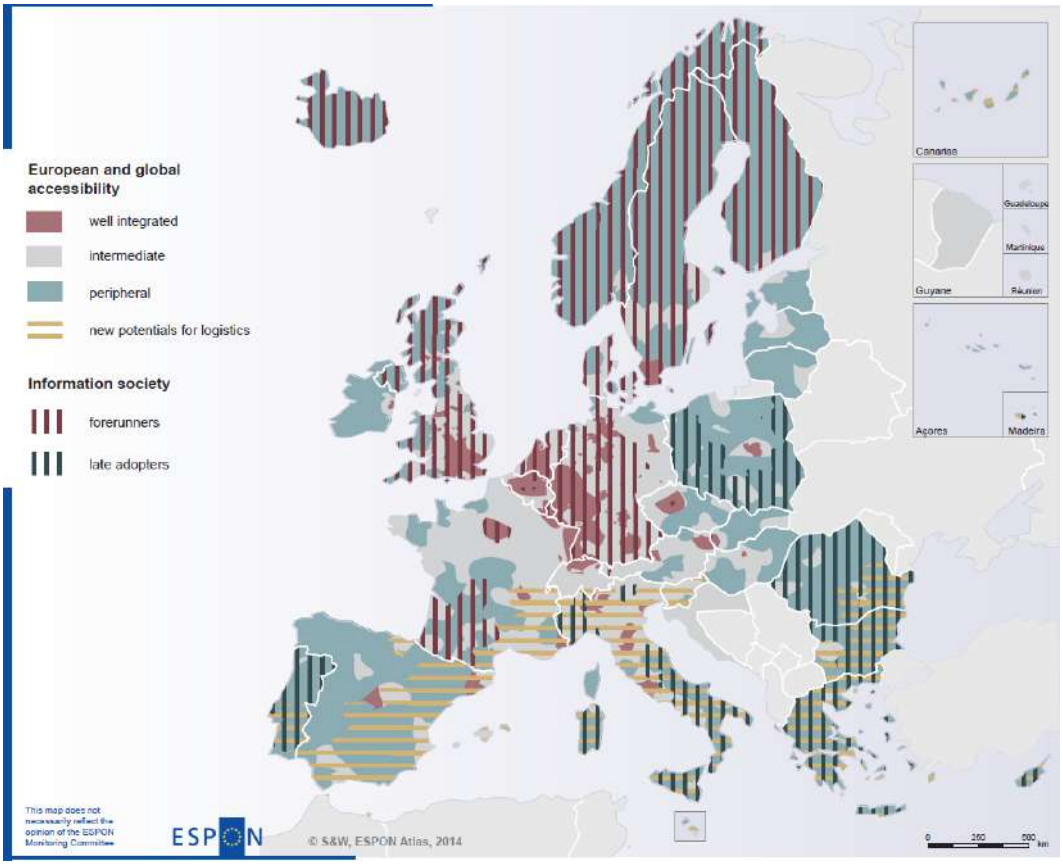

شكل (٥-٣٣) يوضح تصنيف المناطق الأوروبية حسب الإتصالية وسهولة الوصول (المادية – المعرفية)

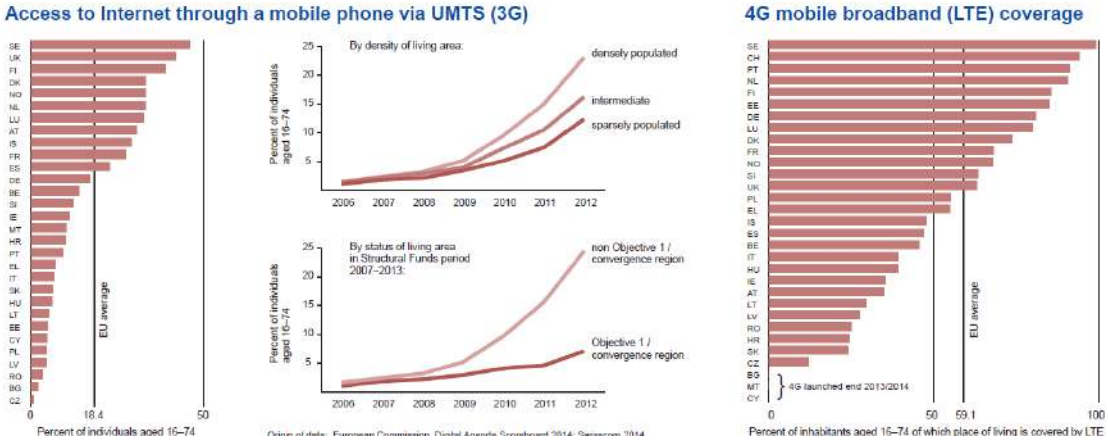

شكل (٥-٣٤) يوضح نسب الإتصال بالإنترنت بواسطة الهواتف الذكية سواء عن طريق شبكات الإنترنت

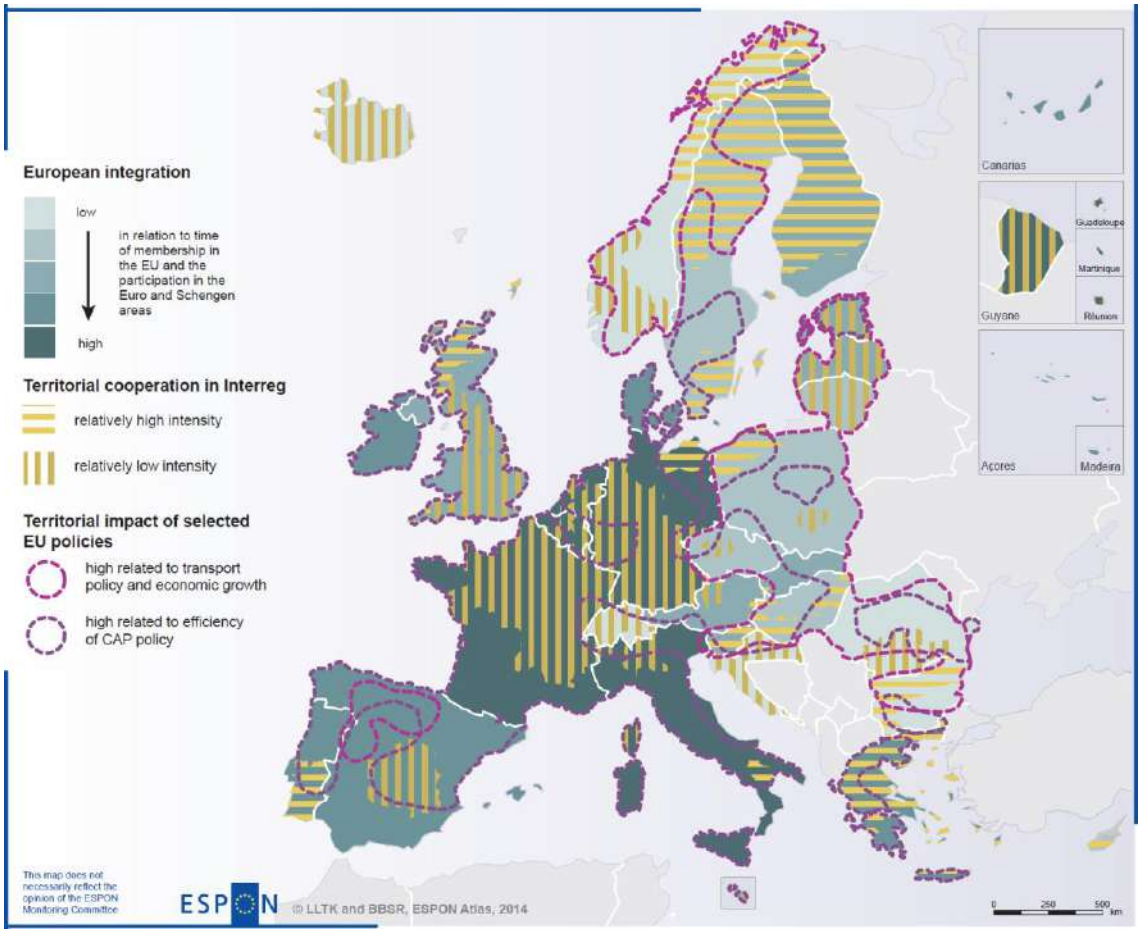

شكل (٥-٣٥) يوضح تحليل تأثير السياسات التنموية على التكامل الأوروبى

٥-٧ الأقاليم الأوروبية بالنسبة للعالم

٥-٧-١ الأداء الإقتصادى للآتحاد الأوروبى بالنسبة للتكتلات العالمية

- ١٨% من الناتج المحلى الأجمالى فى العالم يتم إنتاجه داخل أوروبا بواسطة ٧% من سكان العالم وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠.
- تعتبر العولمة ظاهرة إيجابية جداً بالنسبة لأوروبا نتيجة إندماج أوروبا فى السوق العالمى المفتوح ،وهناك إمكانات كبيرة لنمو الإقتصاد الأوروبى فى حالة التعاون مع الإقتصاديات الناشئة بالإضافة إلى التكتلات الكبرى فى العالم .
- يعتبر مؤشر الناتج المحلى الإجمالى هو أكبر مؤشر يعبر عن ظاهرة العولمة ، وفى هذا السياق يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من أهم مؤشرات التنافسية ، وبالتالى فأهم مناطق التنافسية فى العالم هى دول النافتا NAFTA (إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية).
- ومن الملاحظ أن الصين قد حققت أعلى معدل نمو إقتصادى فى العالم خلال العقدين الماضيين ، بينما الدول المتقدمة مثل اليابان وأمريكا ودول غرب أوروبا حققت معدلات نمو متوسطة وبالرغم من ذلك فإن هذه الدول ما تزال تملك أكبر نسبة من الإنتاج العالمى.
- وللوهلة الأولى عند النظر فى الإتجاهات على المدى الطويل يمكن القول أن حصة أوروبا من التجارة العالمية تعتبر مستقرة نسبياً ، حيث يعتبر التنافس التجارى بين الدول الأوروبية هو المحفز الرئيسى لذلك ، وتماشياً مع ذلك فقد حققت أوروبا مستويات عليا من التكامل الإقتصادى فى العقود الأخيرة .

- ونلاحظ أن العلاقة بين أوروبا والعالم مختلفة بعض الشيء ، فالوزن النسبى لحجم التجارة بين أوروبا وأفريقيا والدول المحيطة بها يمثل وزن نسبى كبير ، ولكن على العكس تماماً مع دول جنوب وجنوب شرق أسيا.
- وفيما يتعلق بنسب الإنفتاح على المناطق خارج أوروبا (كمؤشر يعبر عن مركز الدول بالنسبة للعالم)، فأن المناطق الأكثر نشاطاً هى المنطقة ما بين الدول الآوروبية الغربية مثل دول البنلوكس (بلجيكا- هولندا – لوكسمبورغ)، ألمانيا (وخاصة جنوب ألمانيا)،سويسرا ،أيرلندا وفنلندا ، وهناك بعض الدول جنوب وشرق أوروبا التى تلعب دور ثانوى ولها وزن نسبى ضعيف فى التجارة خارج أوروبا ولكنها لها دور كبير داخل أوروبا حيث إنها تركز مجهوداتها على الأسواق الأوروبية الداخلية.
- تتصل أوروبا مع بقية العالم فى العديد من المجالات، فتعتبر أوروبا من أهم مناطق التجارة العالمية وتلعب دور كبير فى الإقتصاد العالمى حيث إنها تحتل :
- ٤٥% من تجارة الخدمات على مستوى العالم .

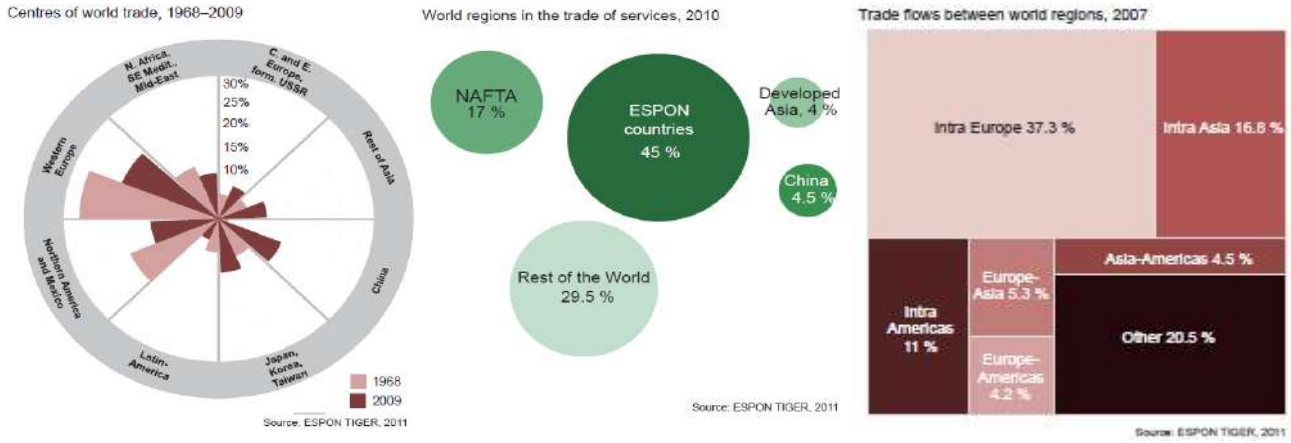

شكل (٥-٣٦) يوضح حجم التجارة ما بين مناطق العالم لعام ٢٠٠٧ – حجم تجارة الخدمات بين مناطق العالم ٢٠١٠- مراكز التجارة العالمية ١٩٦٨-٢٠٠٩

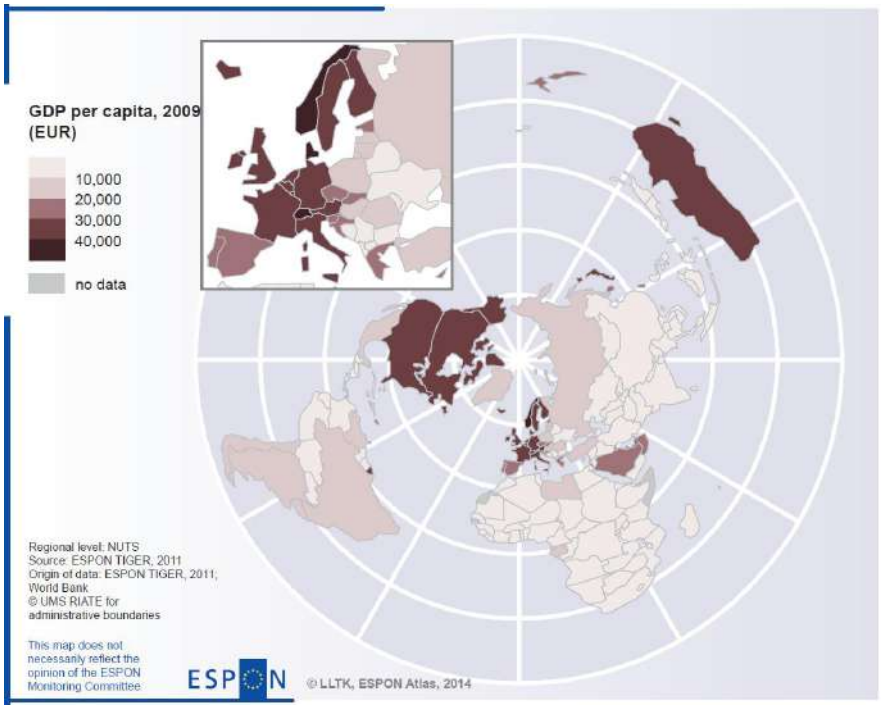

شكل (٥-٣٨) نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة لدول العالم لعام ٢٠٠٩

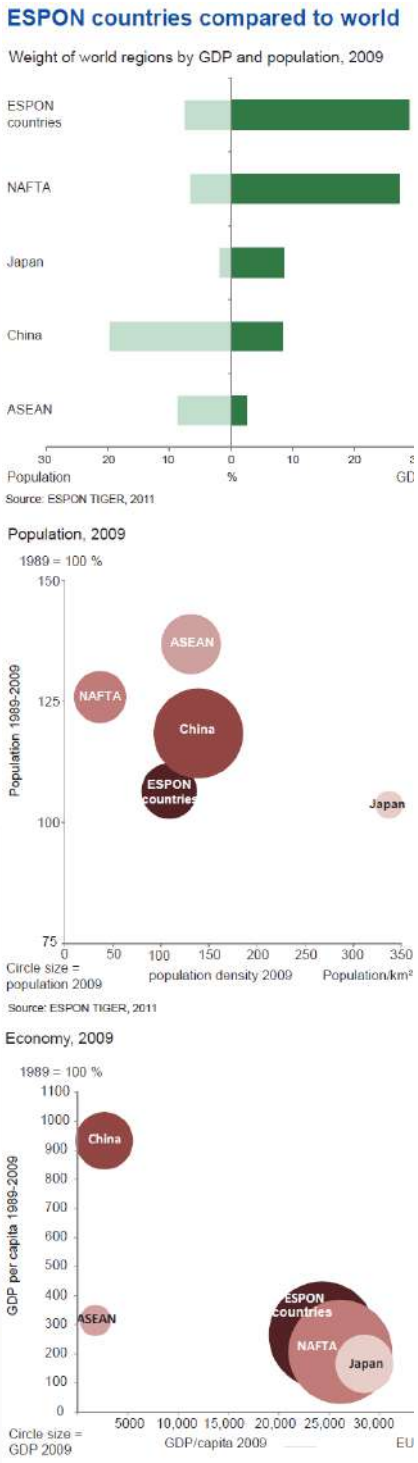

شكل (٥-٣٧) الوزن النسبى لمناطق العالم حسب الناتج المحلى الإجمالى

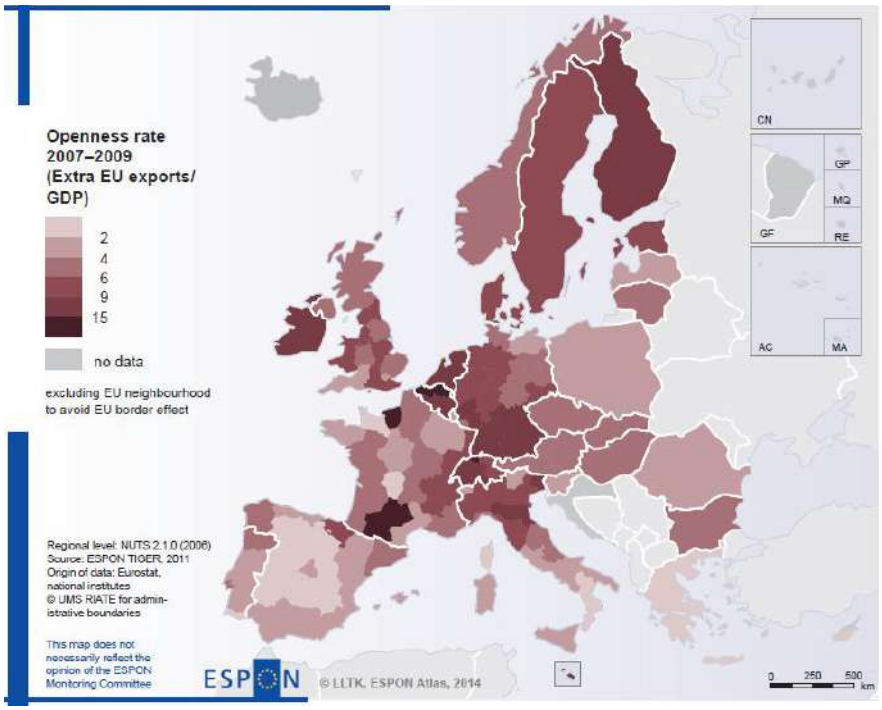

شكل (٥-٣٩) معدل الأنفتاح للمناطق الأوروبية (حجم الصادرات لخارج الإتحاد الأوروبى / إجمالى الناتج المحلى) من ٢٠٠٧-٢٠٠٩

٥-٧-٢ الإتحاد الأوروبى والتجارة الدولية:

- ما تزال أوروبا على رأس التقسيم الدولى للعمالة نتيجة لتخصصها فى السلع التكنوليجية والإقتصاد القائم على المعرفة ، وأيضاً تركز الوظائف ذات المستويات العالية .
- يعتبر التأثير الأوروبى على التدفقات الإقتصادية الدولية محدود بالنسبة للدول المحيطة خارج أوروبا على مستوى السلع والبضائع، وبالرغم من ذلك يعتبر الإتحاد الأوروبى أحد اللاعبين السياسين العالميين ، وماتزال أوروبا المصدر الرئيسى للإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية ، بينما تعتبر أمريكا الشمالية شريك رئيسى لأوروبا كنتيجة للروابط والعلاقات الإقتصادية وخاصة المتعلقة بالشركات العالمية متعددة الجنسيات .
- وتتميز دول شرق أسيا بكثافة العلاقات التجارية فى السلع والخدمات وكذلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- وبشكل عام يمكن القول أن أوروبا أصبحت أكثر إندماجاً فى العلاقات الإقتصادية ، ولكن أيضاً يعتبر التأثير الأوروبى على دول الجوار محدود ، ونلاحظ أن هناك تحول فى العلاقات الإقتصادية من دول الجوار فى الجنوب والجنوب الشرقى إلى دول الجوار الشرقى وذلك بعد إنتهاء الشيوعية.

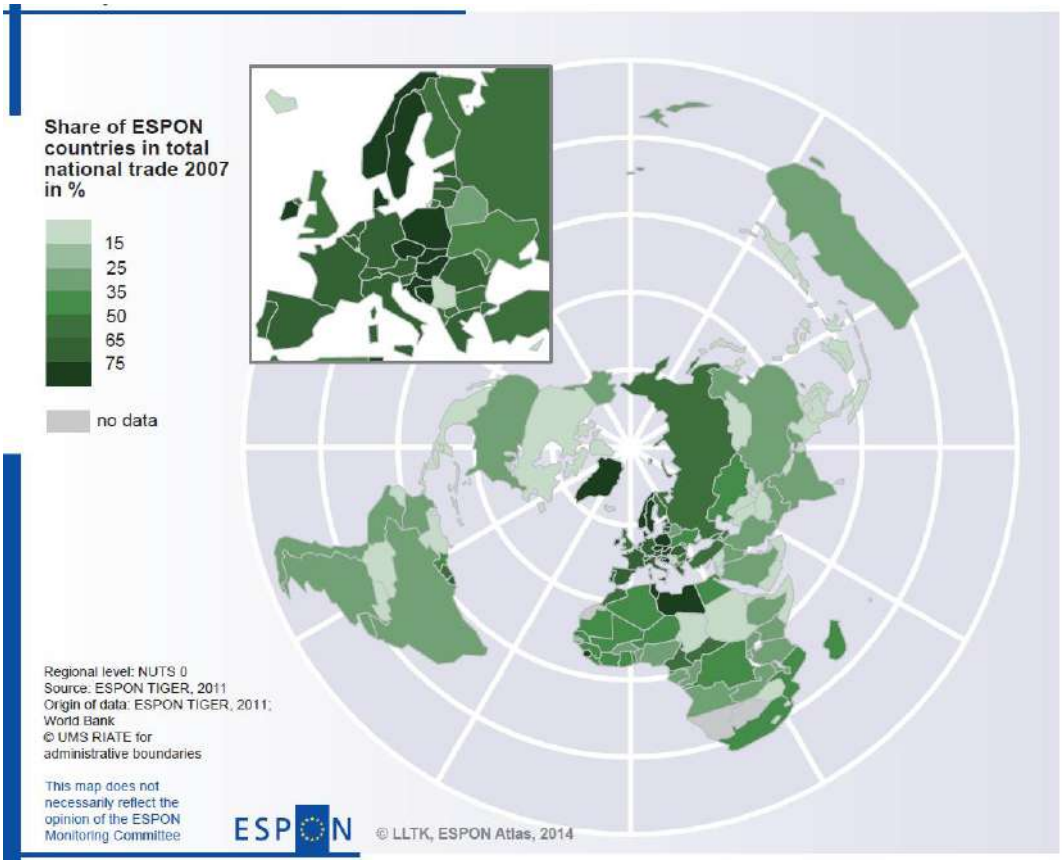

شكل (٥-٤٠) يوضح حصة الدول الأوروبية من التجارة العالمية لعام ٢٠٠٧

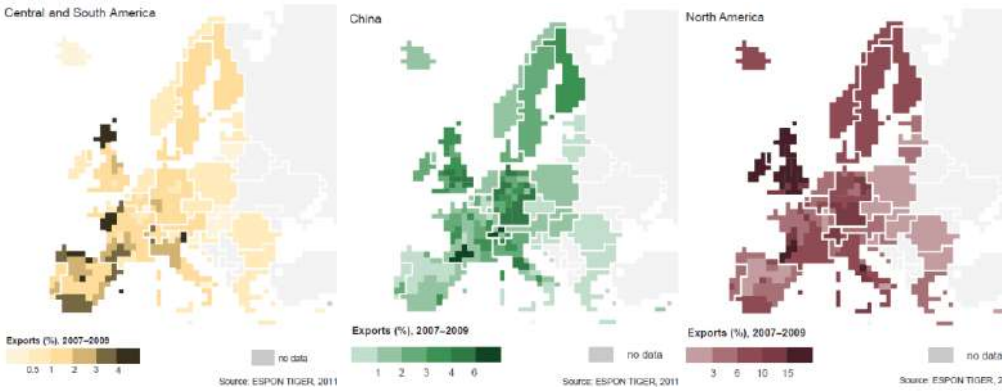

شكل (٥-٤١) نسبة حجم الصادرات الأوروبية إلى دول (أمريكا الشمالية – الصين – وسط وجنوب أمريكا)

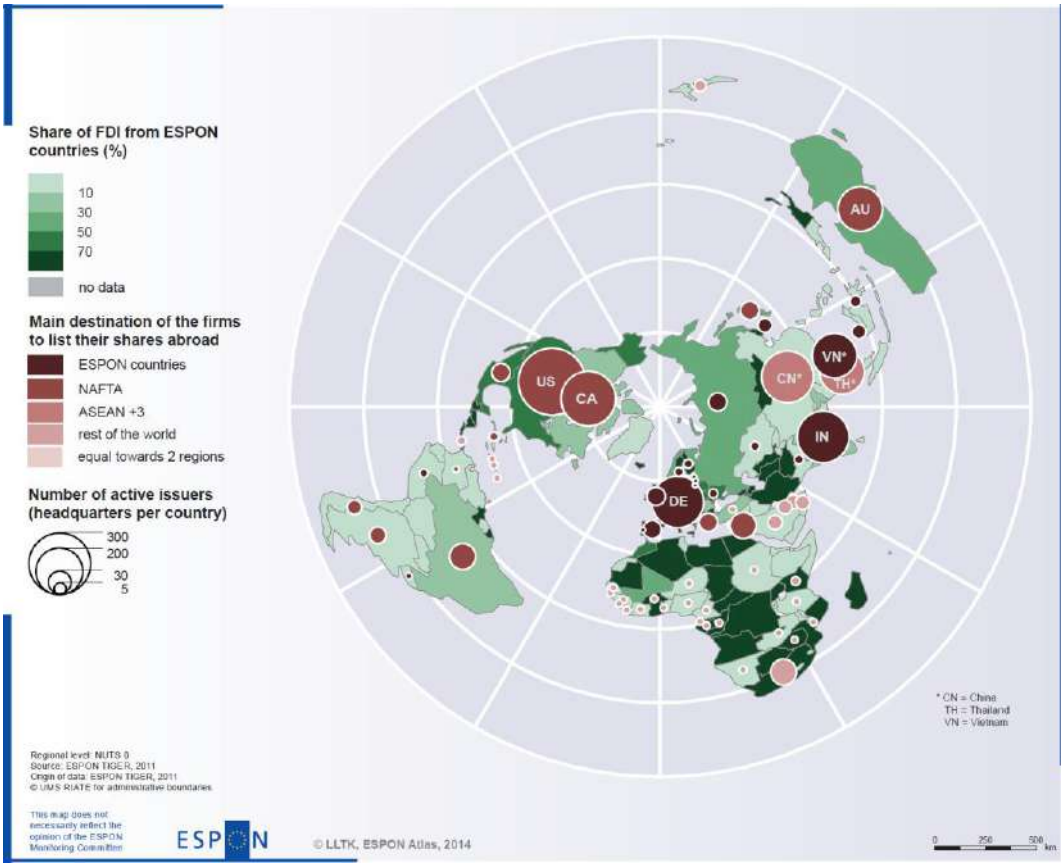

شكل (٥-٤٢) يوضح حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر بين دول العالم لعام ٢٠١٠

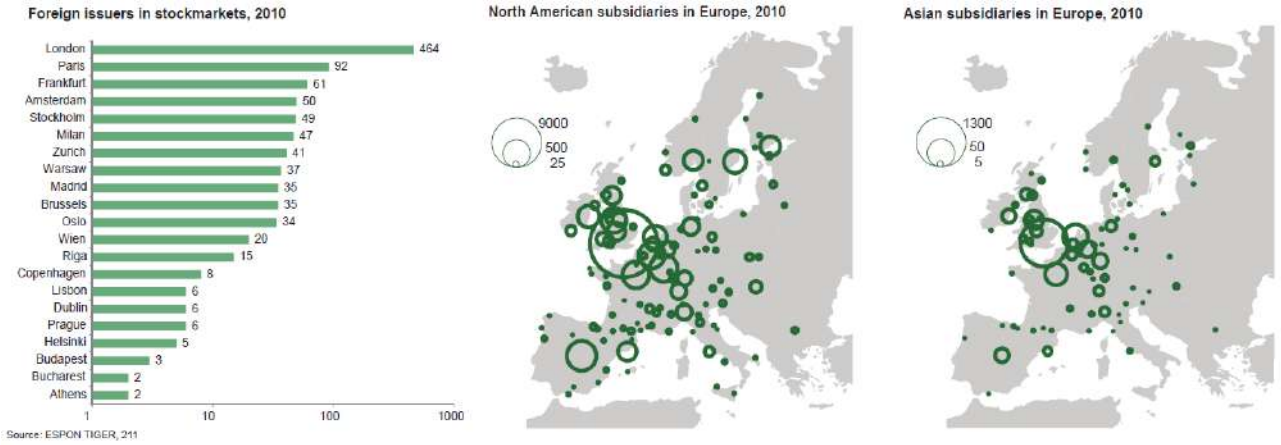

شكل (٥-٤٣) يوضح عدد فروع الشركات الأسيوية فى أوربا ٢٠١٠ – عدد فروع شركات أمريكا الشمالية فى أوربا ٢٠١٠ – المصدرين لأجانب فى سوق الأسهم الأوروبية ٢٠١٠

الفصل السادس

تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل ما بين الدول

١- تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

٢- تجربة منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والمحيط الباسيفيكى (APEC).

٣- تجربة رابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN).

٤- تجربة دول مجلس التعاون الخليجى.

٥- تجربة التكامل ما بين كوبنهاجن – مالمو / إقليم أوريسند (Oresund Region)

٦-١ تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) North America Free Trade Area:

٦-١-١ نشأة تكتل النافتا:

تعتبر هذه التجربة هى إحدى أشكال التكامل الإقتصادى الإقليمى ، وقد توجهت الولايات المتحدة نحو التكاملات الإقليمية مع الدول الأخرى بداية من التسعينيات مع حركة التطورات الإقتصادية الدولية وخاصة فى دول أوروبا ونشأة الإتجاد الأوروبى سنة ١٩٩٥ كقوة إقتصادية منافسة ، ومن ناحية أخرى ظهور بعض دول شرق أسيا واليابان والتى لم يكن لها أى دور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت إحدى القوة الإقتصادية الكبرى التى تؤثر فى المقدرات الإقتصادية العالمية بل وتنافس القوى الإقتصادية الكبرى بما فيها الولايات المتحدة ، حتى أصبحت الولايات المتحدة كالعملاق المتلاشى نعانى من عجز هائل فى الحساب الجارى وتضائل السيطرة على مقدرات الإقتصاد العالمى وذلك بحسب "باجديش باجواتى" (أستاذ علم الإقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية) ، ومن هنا جائت الفكرة فى إنشاء تجمع إقليمى خاص يعزز من قدرتها التنافسية ، وكانت هذه هى بداية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (CUSTA) فى عام ١٩٨٩ [١]

ويمكن القول أن جهود الشراكة ما بين القطبين التجاريين وهما الولايات المتحدة وكندا قد تكللت بالعديد من النجاحات ، فقد بلغت حصة الولايات امتحدة الأمريكية من الصادرات الكندية حوالى ٧٥% ، وبالمقابل فأن كندا تستحوذ على خمس صادرات وواردات الولايات المتحدة ، ومن ثم توسع النطاق التجارى من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والتى ضمت المكسيك فى عام ١٩٩٤ [٢]

وبداية من عام ١٩٩٢ أبرمت كل من الولايات المتاحدة وكندا والمكسيك إتفاقية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الثلاث وقد صاحب هذه الإتفاقية حالة من الجدل الشعبى والإنفعال السياسى ، وقد تم التوقيع على الإتفاقية فى ديسمبر ١٩٩٣ ودخلت حيز التنفيذ بداية من يناير ١٩٩٤ بعد التوقيع عليها من طرف برلمانات تلك الدول.

ونجد أن إتفاقية النافتا تعتبر أكبر تجمع تجارى فى العالم من المنظور الإقتصادى ، حيث أنها تضم حوالى ٣٧٠ مليون نسمة بإجمالى ناتج محلى يبلغ ٦.٢ تريليون دولار أى أنها تزيد عن الإتحاد الأوروبى بحوالى ٣٢٥ مليون نسمة وأيضاً ناتج محلى يقارب ٤ تريليون دولار [٣]

شكل (٦-١) حدود النطاق الجغرافى لتكتل النافتا [١]

---

[١] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) ، ص ٥٠

[٢] موردخاي كريانين ، " الإقتصاد الدولى (مدخل السياسات) ترجمة محمود إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،٢٠٠٧.

[٣] فؤاد أبو ستيت," التكتلات الإقتصادية فى عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة, ص ١٤

٦-١-٢ المبادىء العامة للإتفاقية :

إعتمدت دول التكتل على مجموعة من التدابير لتنشيط حركة التجارة الإقليمية فيما بينهم ، وقد تم الإتفاق على مجموعة من المبادىء تتمثل فى[٢]:

- تتم إزالة التعريفات الجمركية بين بلدان التكتل دفعة واحدة أو بالتدرج خلال فترة زمنية متفق عليها تصل إلى ١٥ عاماً ، وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من ٥٠% من الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وحوالى ٧٠% من صادرات المكسيك إلى أمريكا أصبحت محررة تماماً بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، مع إستثناء التخفيض فى الرسوم الجمركية للإستثمارات الخاصة بقطاع البترول فى المكسيك وقطاع الصناعة الثقافية فى كندا وقطاع الخطوط الجوية واللاسلكية فى الولايات المتحدة.
- إلغاء القيود والحواجز الإدارية مع الإعتماد على الشروط والمواصفات الفنية ، مع تفعيل اللجان للوصول إلى مجموعة من الشروط والمواصفات المحددة.
- إزالة القيود على الإستثمارات بحيث يحظى جميع سكان دول التكتل بنفس المعاملة ، ولا يوجد أى قيود على تحويل العملات وفقاً لأسعار السوق .
- تحرير تجارة الخدمات ، والإعتماد على المعاملة المتساوية لموردى الخدمات والمتخصصين من دول التكتل وتسهيل منح التراخيص للمتخصصين ، بالإضافة إلى تحرير لوائح الإنتقالات وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة.
- حماية حقوق الملكية الفكرية وتتضمن برامج الكمبيوتر والإنتاج الأدبى وبراءات الإختراع للمنتجات والعمليات المختلفة .
- الإتفاق على مجموعة من القواعد والأحكام لتعزيز التدفق التجارى بين دول التكتل بما فى ذلك اللجنة التجارية الثلاثية لحل النزاعات ومنع الإغراق .
- إستبعاد الهجرة بين دول التكتل ووضع قيود على حرية الحركة للأفراد مع إستثناء بعض النوعيات من العمالة ، وتحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

تم التوصل إلى بعض الإتفاقيات التكميلية بخصوص التعاون فى سوق العمل حيث تم الإتفاق على أن يلتزم كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة بفاعلية من خلال القوانين والإجراءات المناسبة كما تتضمن أيضاً بعض النصوص المتعلقة بمستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور ، وتقوم هذه الإتفاقية التكميلية على بعض المبادىء الأساسية :

أ- تكثيف التعاون والتبادل المعلوماتى بين دول التكتل.
ب- شفافية ووضوح قوانين العمل فى كل من الدول الثلاث والإلتزام بتنفيذ تلك القوانين.
ت- الإعتماد على الأليات الفعالة لتطبيق تلك التشريعات العمالية ، وتنص على قواعد للتحكيم فى حالات المنازعات وتقدير العقوبات وقد تعهدت المكسيك بزيادة الحد الأدنى للأجور مع زيادة الإنتاجية.

وقد تم صياغة الإتفاقية التكميلية للبيئة للحد من مخاوف البعض من أن تؤدى النافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية ، وتهدف هذه الإتفاقية إلى إنقاذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستويات للحماية كإلتزام دولى بين الدول الأعضاء.[٣]

٦-١-٣ القطاعات التى تسرى عليها الإتفاقية :

تشتمل الإتفاقية على مجموعة من القطاعات منها :

أ- قطاع الزراعة : حيث يتم إزالة الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة والمكسيك ، مع فرض رسوم جمركية بنسبة ٦% على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات ، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام ، أما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا فسوف يستمر العمل بالإتفاقية التى سبقت إتفاقية النافتا عام ١٩٨٩ [٤]

---

[1] (http://www.i-b-t.net/international-trade-blog.html)

[٢] منور أوسرير ، المناطق الحرة فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه علوم إقتصادية الجزائر ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ – أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) ، ص٧٤

[٣] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية), ص ٤٧ -٧٥

[٤] منور أوسيرين ، منور أوسرير ، المناطق الحرة فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه علوم إقتصادية الجزائر ٢٠٠٨ ، ص٣٤

ب- قطاع السيارات : تنص الإتفاقية على أن كل دولة تقوم بخفض رسومها الجمركية المفروضة على واردتها من سيارات الركوب والنقل الثقيل وقطع غيارها بنسبة ٥٠ % مبدئياً مع إلغاء النسبة الباقية خلال عشر سنوات ، كما تراعى ضرورة التصنيع المحلى بنسبة ٦٢.٥% من مكونات السيارة حتى يمكن إعفاؤه من الرسوم الجمركية [١]

ت- قطاع الطاقة : تقرر أن يستمر الحصر المكسيكى المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام إلا أنه تم السماح للشركات البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية لتتساوى مع الشركات المحلية فى العقود الحكومية [٢]

ث- قطاع الخدمات المصرفية : يجب على المكسيك فتح القطاع المصرفى وبصورة تدريجية أمام الإستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز عام ٢٠٠٧ [٣]

ج- قطاع المنسوجات : نصت الإتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الثلاث من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنعة فى شمال أمريكا فوراً وبحد أقصى عشر سنوات ، وبالنسبة لقواعد تعفى المنسوجات والملابس الجاهزة من الرسوم فى حالة ما إذا كانت مصنوعة من نسيج إحدى الدول الثلاث وليست مستوردة من الخارج [٤]

ح- قطاع النقل : كان لزاماً على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافى لمواجهة متطلبات إقامة منطقة حرة بهذا المعنى بين الدول الثلاث ، وتسعى الإتفاقية إلى الأرتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البرى عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية ، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت فى عام ١٩٩٦ ، حيث تم السماح للشاحنات بالعمل الحر فى خمس ولايات حدودية ، وفى عام ٢٠٠٠ كمرحلة ثانية حيث يتم السماح بالحركة المتبادلة للشاحنات بين جميع أنحاء كندا ، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد.

٦-١-٤ أهداف الإتفاقية :

تهدف الإتفاقية إلى تحرير حركة التجارة والإستثمار بين دول التكتل مع الحق فى إحتفاظ كل دولة بالقيود والحماية على الدول الأخرى ، وقد توسعت الإتفاقية لتشمل التجارة البينية وحركة رؤوس الأموال ، وتعتمد الإتفاقية على التحرر التدريجى للقيود خلال فترة زمنية تتراوح ما بين ١٠-١٥ سنة للسلع غير الزراعية ، اما فى حالة السلع الزراعية فهناك إتفاقية منفصلة بين أمريكا والمكسيك وبين كندا والمكسيك[٥]

ويمكن تلخيص تلك الأهداف من خلال [٦] :

- السعى إلى تنشيط حركة التجارة الإقليمية وإحلال تلك المنتجات محل المنتجات المستوردة
- تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة معدلات نمو الناتج المحلى للدول الأعضاء وللتكتل ككل.
- العمل على تحرير حركة التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية ، لزيادة حركة التجارة البينية وأيضاً حركة التجارة مع العالم الخارجى.
- إلتزام المكسيك بفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية مقابل زيادة الإستثمارات الأمريكية والكندية فى المكسيك .
- الإعتماد على المزايا التنافسية والنسبية لكل دولة من أجل تحقيق التكامل الإقتصادى الإقليمى.
- زيادة القوة التفاوضية لدول التكتل للتعامل مع التكتلات الإقتصادية العالمية .
- زيادة الكفاءة الإنتاجية الإقليمية لزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.

ويمكن تحديد الأهداف الخاصة بكل دولة [٧] من خلال :

---

[١] عبد الوهاب رسيدى، "التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادى فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة) ، شهادة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،٢٠٠٧، ص٥٠

[٢] عبد الوهاب رسيدى، "التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادى فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة) ، شهادة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،٢٠٠٧ ، ص٥٠

[٣] منور أوسرير ، المناطق الحرة فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه علوم إقتصادية الجزائر ٢٠٠٨ ، ص٣٤

[٤] منور أوسرير ، المناطق الحرة فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه علوم إقتصادية الجزائر ٢٠٠٨ ص ٣٥

[٥] فؤاد أبو ستيت," التكتلات الإقتصادية فى عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص ١٤٣

[٦] عبد الوهاب رسيدى، "التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادى فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة) ، شهادة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،٢٠٠٧، ص ٥١-٥٣ .

[٧] عقبة عبد اللاوي, "الإقليمية الجديدة وأثرها على إقتصاديات الدول النامية – دراسة بعض أثار النافتا على المكسيك وبعض الأثار المحتملة على الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر " ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، تجارة دولية، جامعة ورقلة ،٢٠٠٨, ص ١٠٥ -١٠٦

٦-١-٤-١ الأهداف الخاصة بالمكسيك :

- جذب الإستثمارات الأجنبية من دول التكتل وبالتالى زيادة معدلات النمو الإقتصادى وفتح الأسواق أمام منتجاتها من السلع والبضائع.
- إجراء المزيد من الإصلاحات الإقتصادية وخاصة السياسات السوقية وبعض السياسات القطاعية والمتمثلة فى قطاعات السيارات، المنسوجات ، الملابس ،الإتصالات والنقل والبرى.
- زيادة الإستثمار فى مناطق الماكيلادورا الحدودية من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية المكسيكية للأراضى الأمريكية.
- العمل على رفع متوسط الأجور المكسيكية من خلال زيادة إنتاجية العامل المكسيكى عن طريق الوسائل التكنوليجية المصاحبة للإستثمارات الأمريكية.

٦-١-٤-٢ الأهداف الخاصة بكندا :

- الحفاظ على الإرتباط الوثيق بين السوق الكندية والأمريكية من خلال ضمان النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة
- زيادة صادراتها إلى الأراضى المكسيكية وإستغلال العمالة المكسيكية الرخيصة.
- إحتفاظ كندا بمواصفات منتجاتها القياسية والعالمية وخاصة القواعد الخاصة بالسلامة والمحافظة على البيئة .
- الإستفادة من تحرير سوق الخدمات المكسيكية وفتح السوق أمام نشاط الشركات الكندية وأيضاً الإستفادة تسهيلات النقل البرى والجوى.

٦-١-٤-٣ الأهداف الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية :

- تعتبر المكسيك وسيلة هامة تستطيع من خلالها الولايات المتحدة كسب الأسواق المجاورة فى دول أمريكا الجنوبية والوسطى .
- فتح الأسواق المكسيكية أمام الصادرات والإستثمارات الأمريكية وبالتالى خلق المزيد من فرص العمل لزيادة الطلب على المنتجات الأمريكية.
- توسع نشاط الشركات الأمريكية فى المكسيك وبالتالى الإستفادة من وفورات الحجم مما يؤدى إلى إنخفاض التكلفة وتركيز الصناعات المكثفة .
- زيادة القدرة التنافسية للشركات الأمريكية من خلال خلق قاعدة إنتاجية لمواجهة المنافس الأوروبى والأسيوى تعتمد على معدلات الأجور المنخفضة فى المكسيك والتى تعتبر أقل من نظيرتها فى كل من سنغافورة وكوريا وتايوان وهونغ كونغ.

٦-١-٥ النظام المؤسسى للإتفاقية :

تشتمل الإتفاقية على مجموعة من الهيئات المؤسساتية والتنفيذية ، فيوجد اللجان والأليات الخاصة بتسوية النزاعات وتنفيذ القواعد والإجراءات الجمركية وحل القضايا التى تطرأ على نظم الإتفاقية ويمكن تلخيص تلك الأجهزة التنظيمية من خلال :

لجنة التبادل الحر : وهو الجهاز الرئيسى للإتفاقية ، ويضم وزراء الدول الإعضاء المنوط بهم العمل على تطبيق الإتفاقية ووضع الخطط والإستراتيجيات ومعالجة الخلافات والقضايا والمراقبة على الأجهزة التنفيذية.

المنسقين : ويتمثلون فى مجموعة من الموظفين تقوم كل دولة من دول التكتل بتعيينهم وتتمثل المهمة الرئيسية لهم فى متابعة سير خطط وبرامج عمل الإتفاقية.

فرق العمل واللجان : وهناك أكثر من ٣٠ فريق عمل للجان والأجهزة الثانوية والتى تتمحور أعمالهم حول تجارة السلع والمنتجات الزراعية والمنح والإعانات المقدمة للقطاعات المختلفة ، والإشراف على معايير الجودة والسلامة للسلع والمنتجات ، لتسهيل تنفيذ أهداف وإستراتيجيات الإتفاقية.

السكرتارية: وتتكون من ثلاثة أقسام ، سكرتارية كندية وكسيكية وأمريكية ، ويكمن دورها فى تقديم المساعدة للجان وفرق العمل وإمدادهم بالمعلومات .

شكل (٦-٢) يوضح الإطار المؤسسى لعمل إتفاقية النافتا [1]

٦-١-٦ بعض المؤشرات الإقتصادية لتكتل النافتا :

٦-١-٦-١ التعداد السكانى :

يعتبر تكتل النافتا من أكبر التكتلات الإقليمية العالمية ، وقد بلغ عدد سكان تكتل النافتا حوالى ٤٥٢.٨ مليون نسمة لسنة ٢٠٠٨ وهناك تباين من حيث عدد سكان الدول المشكلة للتكتل ، حيث بلغ عدد سكان كندا ٣٣.٣ مليون نسمة ، أما المكسيك فيقدر عدد السكان بحوالى ١١٠.٦ مليون نسمة ، بينما يقدر عدد سكان الولايات المتحدة ٣٠٨.٨ مليون نسمة ، وذلك حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨ .

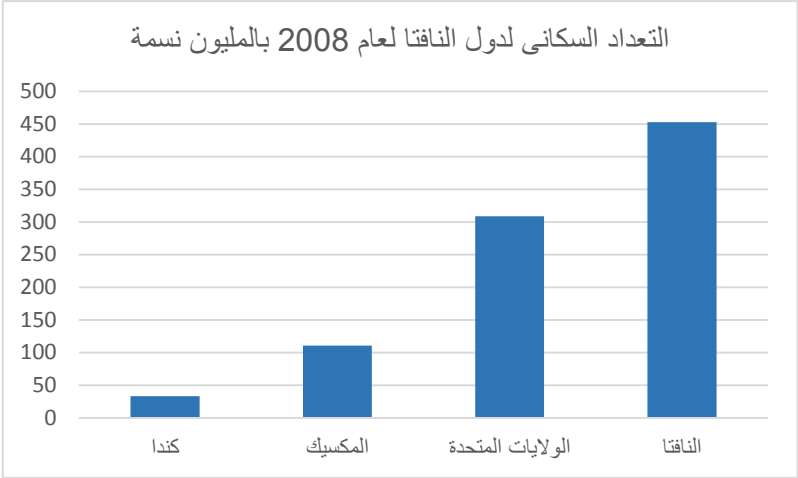

المصدر : من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الأونكتاد www.unctad.org

شكل (٦-٣) يوضح عدد سكان تكتل النافتا للفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بالمليون نسمة)

[1] Global Affairs Canada , (http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/ressources/fcm/complete-guide-complet.aspx?lang=eng)

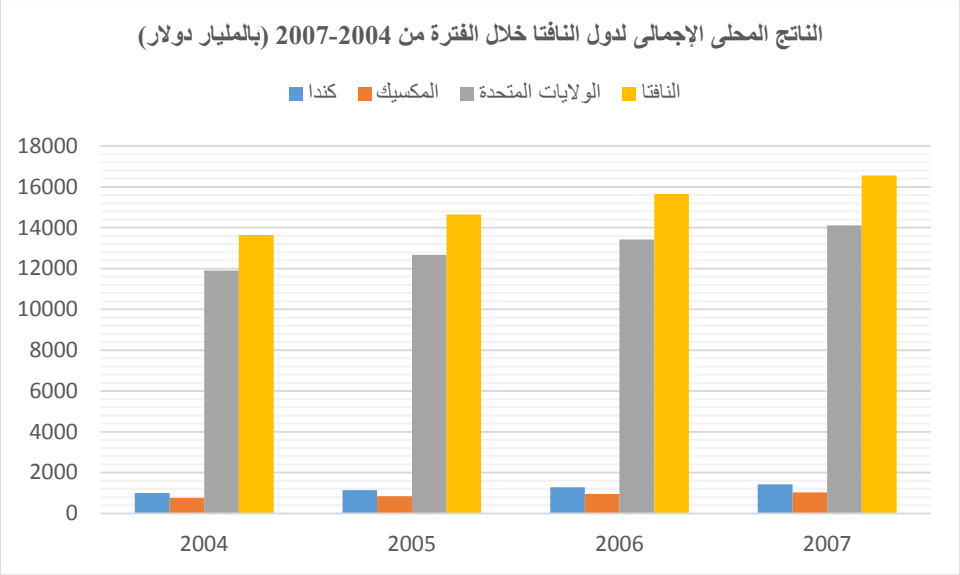

المصدر : من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الأونكتاد www.unctad.org

شكل (٦-٤) يوضح الناتج المحلى الإجمالى(بالمليار دولار) لدول النافتا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

ويعتبر تكتل النافتا من التكتلات الإقتصادية العالمية ، ويرجع ذلم إلى قوة الإقتصاد الأمريكى والذى تصدر قمة الإقتصاد العالمى لعقود من الزمن ، وقد تجاوز الناتج المحلى الإجمالى للتكتل عام ٢٠٠٢ ثلث الناتج الإجمالى العالمى ، وذلك حين سجل ما يبلغ قيمته ١١٧٥٢.١٩ مليار دولار [١]

كما نلاحظ أيضاً من خلال الشكل (٦-٤) التباين ما بين الناتج المحلى الإجمالى للمكسيك وكندا حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى للمكسيك ١٠٢٢.٨ مليار دولار ، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالى لكندا ١٤٣٤.١ مليار دولار ، وذلك عام ٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى للتكتل زاد بنسبة نمو تقدر ب ٢١% حيث إنتقل من ١٣٦٤٥.٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ١٦٥٥٠.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

كما أنه يمكن ملاحظة التراجع العام للمعدلات السنوية لنمو الناتج المحلى الإجمالى لدول التكتل ، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة حيث تراجع إى ٠.٤ كمتوسط سنوى ، وهذا نتيجة للتأثيرات القوية للأزمة المالية العالمية بداية من عام ٢٠٠٨.

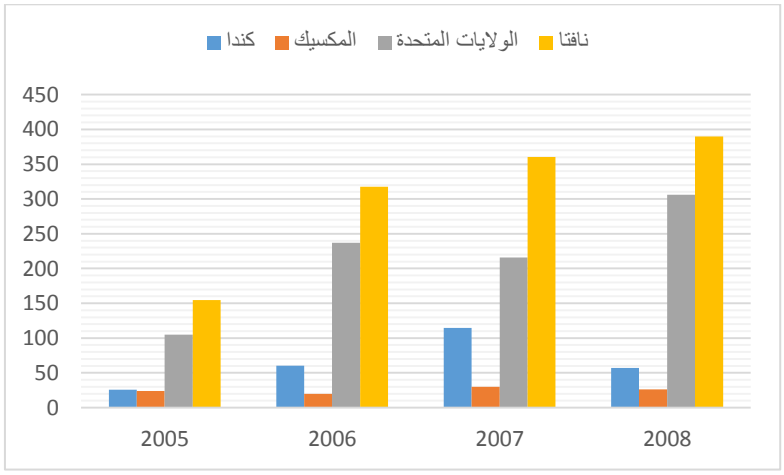

شكل (٦-٥) الإستثمار الأجنبى المباشر لدول النافتا (بالمليار دولار)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات الأونكتاد WWW.Unctad.org

[١] عقبة عبد اللاوي, "الإقليمية الجديدة وأثرها على إقتصاديات الدول النامية – دراسة بعض أثار النافتا على المكسيك وبعض الأثار المحتملة على الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر " ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، تجارة دولية، جامعة ورقلة، ٢٠٠٨, ص ١٥٩

وقد إنتقلت القيمة الإجمالية للإستثمار الأجنبى المباشر لمجموع دول التكتل من ١٦٠.٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٨٩.٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، أى ما يعادل نسبة ٢٢.% من الإستثمار العالمى ، وقد حققت الولايات المتحدة طفرة كبيرة فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٨ حيث كان حجم الإستثمار فى ٢٠٠٧ حوالى ٢١٥.٩ مليار دولار حتى وصل إلى ٣٠٦.٣ مليار دولار .

٦-١-٦-٢ تدفقات التجارة البينية داخل التكتل :

تعتبر مؤشرات التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية من أهم مقاييس الأداء الإقتصادى للتكتلات ، حيث إنه الهدف الرئيسى للتكتلات الإقتصادية .

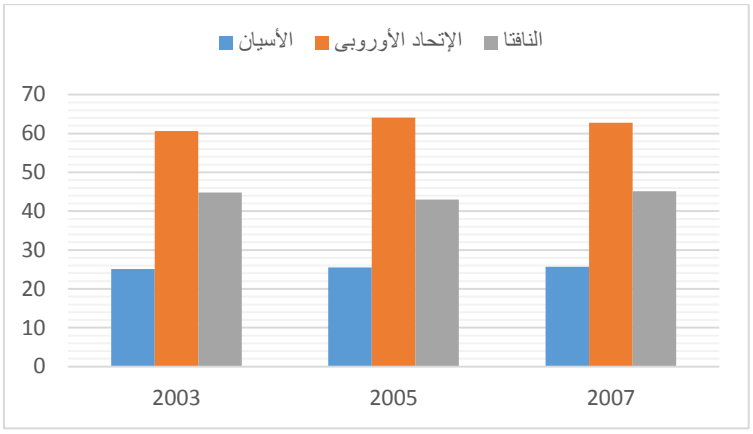

شكل (٦-٦) نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للتكتلات الإقليمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧.

المصدر : علاوى محسن لحسن ، الإقليمية الجديدة " المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادى الإقليمى " مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، ص ١٢١.

وقد بلغت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية فى تكتل النافتا حوالى ٤٥% لعام ٢٠٠٧ ، وبمقارنة هذه النسبة مع الإتحاد الأوروبى (٦٢.٨% لعام ٢٠٠٧) فهى تعتبر نسبة ضعيفة وتعنى أن حوالى ٥٥% من تجارة دول النافتا تعتنكد على التجارة خارج التكتل.

أما الشكل (٧-٧) يوضح مدى التطور فى حركة الصادرات والواردات البينية لدول التكتل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ قبل دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ثم الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ

ونجد أن التدفقات التجارية البينية داخل التكتل قد سجلت زيادة كبيرة وبصفة خاصة للمكسيك ، حيث أن نسبة الصادرات البينية لمجموع دول النافتا قد زادت من ٦٣.٥% خلال الفترة ١٩٩٠ -١٩٩٤ إلى ٧٠.٢% خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ، بينما سجلت الواردات البينية لمجموع دول التكتل إنخفاضاً من ٥٤.٤% إلى ٥٠.٣% خلال نفس الفترة السابقة.

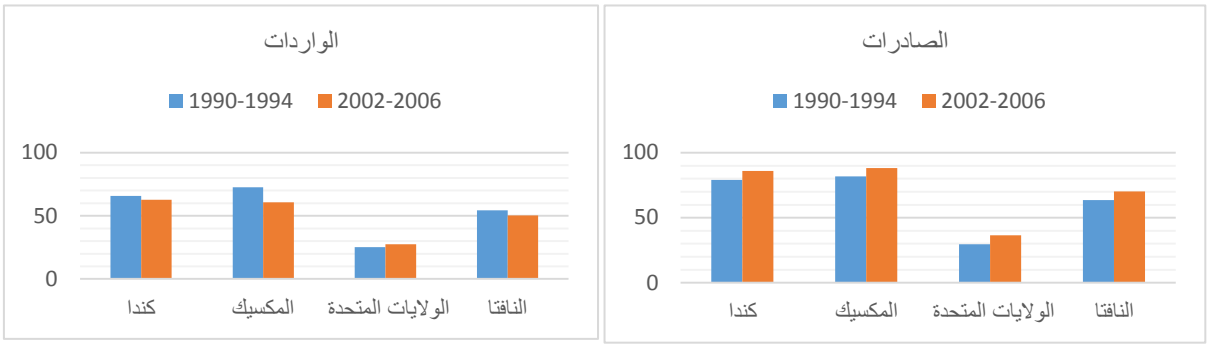

شكل (٦-٧) يوضح التجارة البينية داخل الإقليم للدول الأعضاء فى النافتا (نسبة المتوسط السنوى %)

Source : unctad,2007,rapport sur le commerce et le developpement , nation unies,NewYork and Geneve ,2007,p.70

٦-١-٧ أثر الإتفاقية على الإقتصاد المكسيكى:

منذ بدء العمل بالإتفاقية لوحظ أن هناك تطور كبير فى الإقتصاد المكسيكى ليصبح أحد أهم إقتصاديات العالم ويحتل المركز التاسع على مستوى العالم بقيمة تبلغ ٦٠٠ مليار دولار ، وقد تضاعف حجم التجارة المكسيكية بأكثر من ثلاثة أضعاف حيث وصلت إلى ما يقرب ٢٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢.

بعض المؤشرات الإقتصادية	قبل التكتل	بعد التكتل
	١٩٩٣-١٩٨٥	٢٠٠١-١٩٩٤
المبادلات التجارية	%٣٧	%٧٥.٥
الآستثمارات الآجنبية المباشرة	%١.٢	%٣
نمو الناتج المحلى الخام	%١.١	%١.٢
الآجور الحقيقية بالدولار	%٩.٥	%٠.٥
معدل الفقر	%٢٢.٥	%٢٤.٢

جدول رقم (٦-١) المؤشرات الإقتصادية للمكسيك قبل وبعد النافتا[1]

وقد زادت التدفقات الإستثمارية للمكسيك بشكل كبير خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠١ حيث حققت زيادة بنسبة ٤% فى التدفقات الإستثمارية ، وخاصة الإستثمارات الأمريكية فى مجال البترول المكسيكى ، مما أدى لزيادة معدلات النمو الإقتصادى وإنخفاض نسب البطالة المكسيكية .

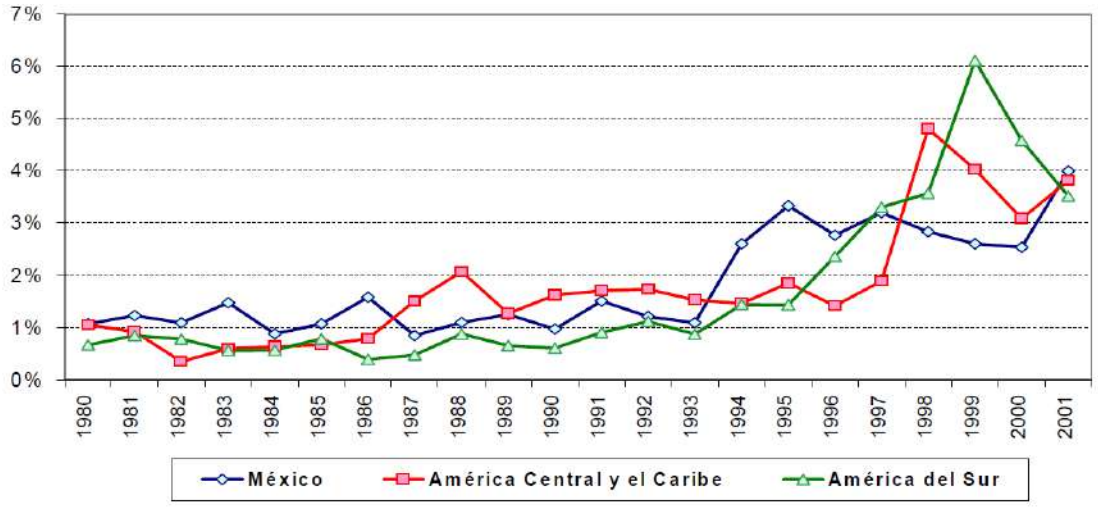

شكل (٦-٨) تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى المكسيك - source : WIR and IMF

وقد ساعدت الإتفاقية المكسيك على تدعيم وتنفيذ بعض الإصلاحات الإقتصادية والخاصة بإقتصاديات السوق وتحرير التجارة ، وقد إنخفضت مؤشرات الهجرة المكسيكية الغير شرعية إلى الأراضى الأمريكية نظراً لإزدياد معدلات النمو الإقتصادى فى المكسيك ، وفى دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات الزيادة فى الناتج المحلى للمكسيك ما بين ٠.١% و١١.٤% .

أما فيما يخص الأثار السلبية للنافتا على المكسيك فيمكن تلخيصها من خلال :

- لم تستطيع المزارع المكسيكية التنافس مع المنتجات الأمريكية العالية الجودة والمنخفضة الثمن وإجتاحت الواردات الأمريكية السوق المكسيكى مما أدى إلى إعلان العديد من المزارع المكسيكية إفلاسها مع بداية التوقيع على الإتفاقية[2]

[1] William Maloney, Luis Serven , Leçons tirées de l' ALENA :http://www.worldbank.org/laceconomist . consulté le 13/03/2009.

[2] بوزيد قدور ،" التكامل الإقتصادى العربى" – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥

وكانت نتيجة ذلك هجر ٨٠٠ الف مزارع مكسيكى أراضيهم بعد تدنى الأجور وإنهيار الأسعار بنسبة ٧٠% ، وأصبح هؤلاء المزارعين يعيشون تحت خط الفقر ، وقد وصلت معدلات البطالة فى بلدة جويلية فى ٢٠٠٣ إلى ٣.١٧ % ، فى حين يدخل ٤٥ مليون شخص من أصل ١٠٠ مليون شخص تحت فئة الفقر المدقع خاصة فى المناطق الريفية والهامشية.

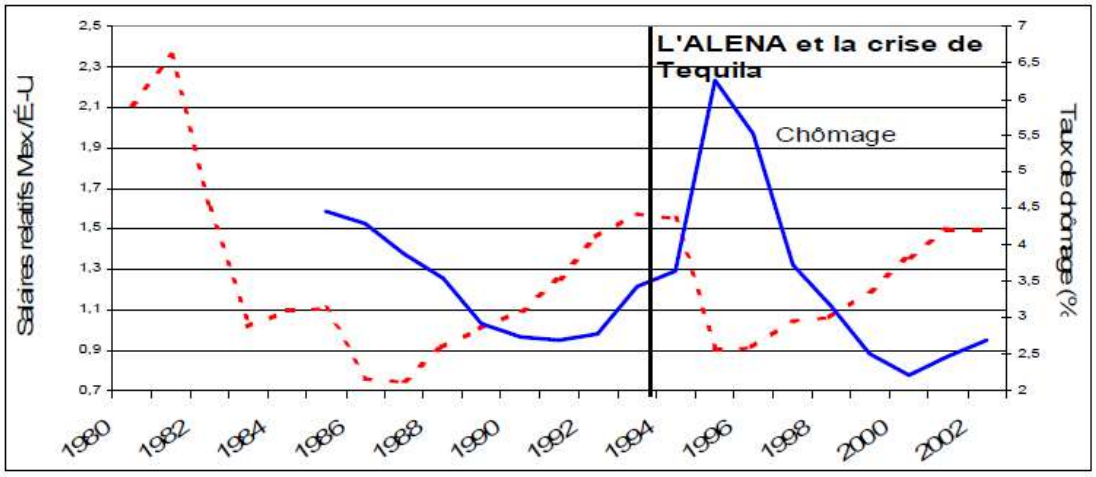

شكل (٦-٩) تطور مؤشرات البطالة فى المكسيك

Source :WIR and IMF.

- وقد أثر ذلك على إنخفاض العملة المكسيكية فى عام ١٩٩٤ ، بالإضافة إلى إنخفاض مؤشر الأسهم للأسواق المكسيكية ، مما جعلت الأمور تظهر على حقيقتها وهو أن أكبر المستفيدين من النافتا هى الولايات المتحدة.
- وقد أظهر الحساب الجارى للمكسيك عجزاً مقداره ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، حيث أنه بعد رفع الدعم لم تعد السلع المكسيكية قادرة على المنافسة الحادة مع السلع والمنتجات الأمريكية ، ولتتمكن السلع المكسيكية من المنافسة كان عليها أن توفر سلع ومنتجات بأثمان زهيدة مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة ٦٧% ، بينما كان الهدف هو التخفيض حتى مستوى ٢٥% ، مما إضطر الولايات المتحدة إلى التعهد بتقديم يد العون للمكسيك خوفاً من إنهيار الإتفاقية.
- أما بالنسبة لقطاع النقل فقد واجهه سائقوا الشاحنات المكسيكية صعوبات عديدة عند دخول السوق المكسيكية والتى يفترض وفقاً للإتفاقية أن تكون السوق الأمريكية مفتوحة وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ، حتى تم حل هذه المشكلة جزئياً بعد أن قرر الرئيس جورج بوش السماح للحافلات المكسيكية بالسير على الطرق السريعة الأمريكية.

ويمكن القول أن العائد من الإتفاقية بالنسبة للمكسيك على المدى القصير سيكون فى صالح الولايات المتحدة وكندا لزيادة صادراتها إلى المكسيك أما العائد على المكسيك فسيكون على المدى المتوسط والطويل من خلال التدفقات الإستثمارية المباشرة المتوقعة.

كما أنه بالرغم من النجاحات التى حققتها الإتفاقية فى زيادة حركة التجارة والإستثمارات بين الدول الأعضاء إلا أن هناك بعذ التحديات التى تعوق حركة التكامل بينهم وتتمثل فى :

- التفاوتات الإقليمية ما بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا ، وإستمرار تلك الفجوة بالتوسع مما يؤدى إلى عدم حدوث التنافسية التى هى أساس تحقيق التنمية الإقتصادية للتكتل.
- لم تضع الإتفاقية أهداف ولإستراتيجيات تتعلق بالربط فى شبكة الطرق والبنية الأساسية لتسهيل حركة المرور والتجارة مما أدى إلى زيادة تكاليف النقل بين دول التكتل.
- لم توجد إجراءات وخطط واضحة للحد من الهجرات فقد تضاعف عدد العمال الذين يعملون فى الولايات المتحدة بدون ترخيص من ٣ مليون عامل إلى ٩ مليون عامل فى فترة التسعينات ويبلغ نسبة المكسيكيون فيهم حوالى ٥٥%.
- لا يوجد تنسيق على مستوى السياسات الإقتصادية الكلية للتكتل ، مما أدى إى عدم وجود خطط لمواجهة أزمات السوق المتلاحقة .
- لم توجد خطط وإستراتيجيات واضحة للقضايا المتعلقة بقطاع الطاقة

ويمكن القول أن تجربة النافتا لم ترقى للإطار التكاملى على مستوى كل القطاعات بل أنها لا تتعدى حدود إتفاقية للتجارة الحرة ، ومازالت تجربة الإتحاد الأوروبى تمثل تجربة تكاملية إقليمية شاملة على مستوى كل القطاعات .

٦-٢ منتدى التعاون الإقتصادى لأسيا والمحيط الباسيفيكى:

يتعدى هذا التكتل النطاق الإقليمى ويصل إلى النطاق القارى حيث أنه يعتبر من أهم التكتلات الإقتصادية القارية ، حيث كانت السمة الغالبة على التكتلات التى تم إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية هو الإعتماد على البعد الإقليمى (سواء داخل إقليم قارى واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الإتحاد الأوروبى أو منطقة التجارة الحرة (النافتا) ، وقد كان للتقدم التكنولوجى والعولمة الإقتصادية دور كبير فى إنتقال حركة التكامل الإقتصادى من إطارها الإقليمى إلى نطاقها القارى ، ومن أبرز الأمثلة على التكامل الإقتصادى القارى هو تكتل الأمريكتين ، ومنتدى التعاون الإقتصادى لأسيا والمحيط الباسيفيكى (Coopération économique Asie-Pacifique (APEC))

٦-٢-١ نشأة الأبيك :

كانت بداية الظهور للتكتل فى عام ١٩٨٩ بناء على دعوة من أستراليا ، والتى قامت بإستضافة أول إجتماع لزعماء دول المنتدى والذى يضم فى عضويته ٢١ دولة (استراليا ، وبروناي ، وكندا ، وشيلي ، والصين ، وهونج كونج الصينية ، وتايبي الصينية، واندونيسيا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك ، ونيوزيلندا ، وبابوا نيو غينيا ، وبيرو، والفلبين ، وروسيا ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايلاند، والولايات المتحدة، وفيتنام) ليمثل هذا التكتل أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم ، لتزول كافة الحواجز التجارية بين هذه الدول بحلول عام ٢٠٢٠ ، ويضم التكتل أكبر ثلاث قوى إقتصادية فى العالم والمتمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان و الصين ، وتنتمى دول التكتل إلى منطقة المحيط الهادى وأسيا ، كما أن المنتدى يتضمن فى عضويته التكتلين الإقتصاديين هما النافتا والأسيان .

وقد بلغ عدد سكان دول المنتدى حوالى ٢.٦ مليار نسمة أى أكثر من ثلث سكان العالم ، ويمثل المنتدى حوالى ٦٠% من الناتج المحلى العالمى (أى ما يعادل ١٩ تريليون دولار أمريكى) وحوالى ٤٧% من تجارة العالم ، بالإضافة إلى أن المنتدى يمثل ٧٠% من النمو الإقتصادى العالمى خلال السنوات العشر الماضية ، وتستحوذ إقتصاديات دول التجمع على أكبر تجمع للإدخار وأكثر التكنوليجيا تقدماً وأسرع الأسواق نمواً [١]

ويوضح الشكل (٦-١٠) النطاق الجغرافى لتكتل الأبيك

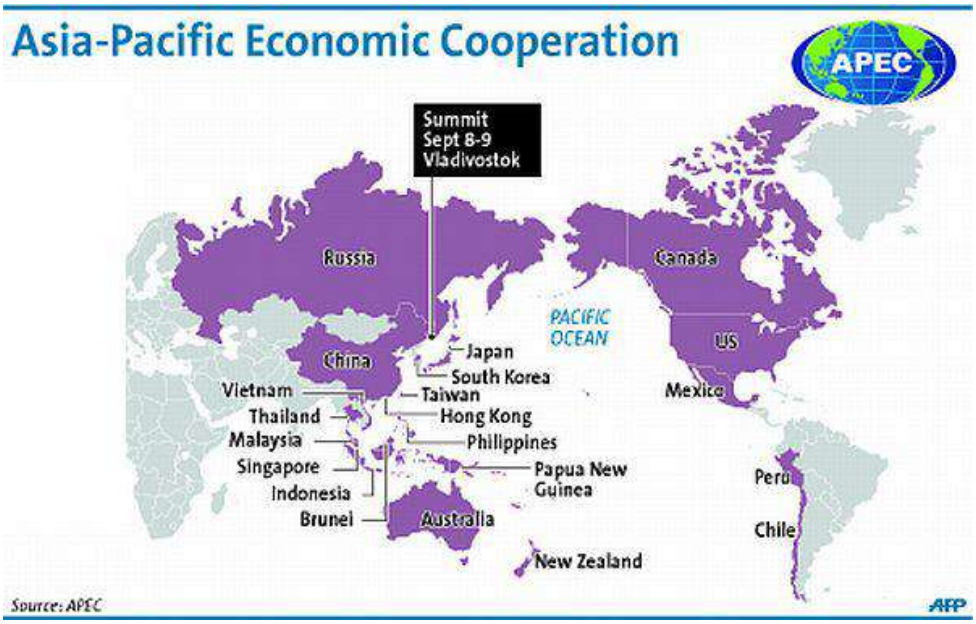

شكل (٦-١٠) النطاق الجغرافى لتكتل الأبيك

source: APEC Map (www.APEC.org)

[١] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) ، ،ص٨٥

٦-٢-٢ أهداف الأبيك :

تم الإتفاق على الأهداف والأسس للأبيك فى الإجتماع الوزارى الوزارى الثالث المنعقد فى سيول عام ١٩٩١ ، وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف تتلخص فى [١] :

- العمل على إصلاح وتطوير النظام التجارى ليتناسب مع إقتصاديات الدول الأعضاء .
- تحقيق الإستدامة فى معدلات النمو والتنمية لصالح سكان التكتل مما يؤدى إلى التنمية الإقتصادية المتكاملة.
- الإعتماد على التجارة البينية للتكتل والتجارة الخارجية مع دول العالم لتعظيم المكاسب وتشجيع التدفقات من الإستثمارات والسلع والخدمات.
- الحد من العوائق التجارية للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء وفقاً لقواعد الجات دون إلحاق الضرر بإقتصاديات الدول الإعضاء ، والإعتماد على القطاع الخاص لتعظيم المكاسب من التعاون الإقليمى.

كما تم الإتفاق بين وزراء الدول الأعضاء على الإجتماع السنوى لتأكيد ومتابعة الإلتزامات والأهداف التجارية المتفق عليها.وقد سعت كل من أمريكا وأستراليا فى المؤتمر الذى عقد بأندونيسيا إلى محاولة الإتفاق مع الدول الأعضاء على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٢٠ ، إلا أن ماليزيا تحفظت على ذلك خوفاً من الهيمنة الأمريكية على التكتل الأسيوى.

ويوضح الشكل (٦-١١) النظام المؤسسى لتكتل الأبيك

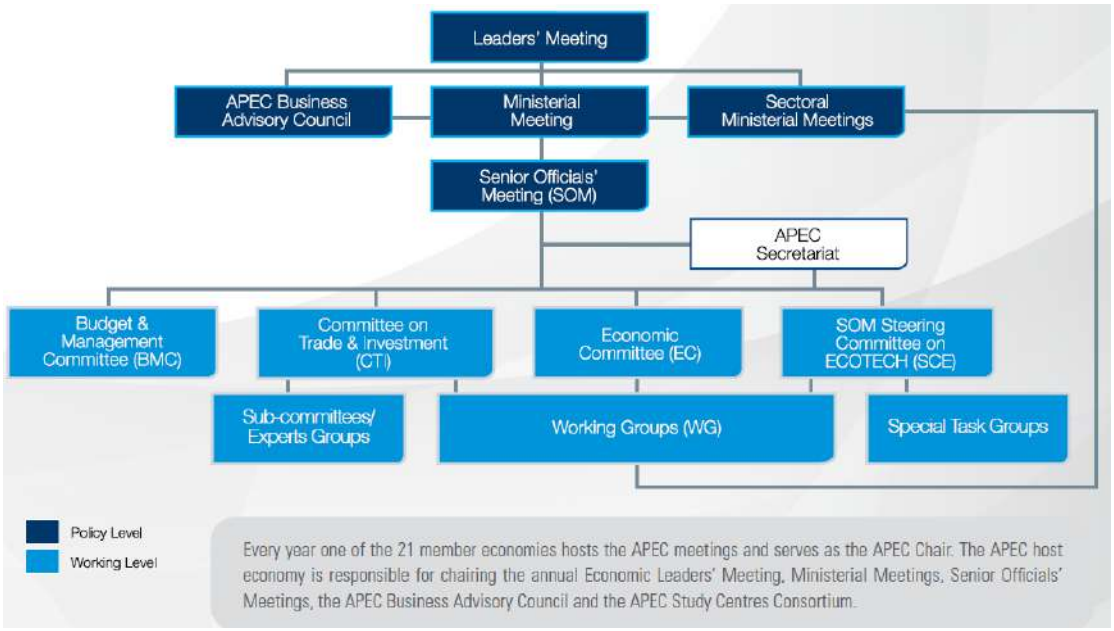

شكل (٦-١١) النظام المؤسسى لتكتل الأبيك

source: APEC outcomes & OUTLOOK 2015-2016(www.APEC.org)

٦-٢-٣ مضمون بعض قمم الأبيك :

- تضمن إعلان سياتل ١٩٩٣ بعض الأهداف والتى تتعلق بتحرير التجارة وإزالة العوائق أمام الإستثمارات بين دول التكتل والعالم الخارجى ، كما تم التشجيع على إنضمام أعضاء جدد إلى التكتل، وقد تم وضع جدول زمنى للتحرير الكامل للتجارة بين دول التكتل بداية من عام ٢٠٠٠ ، بحيث تكون المدة المحددة للتحرير بالنسبة للدول المتقدمة ١٠ سنوات ، و١٥ سنة للدول حديثة التصنيع ، أما الدول الأقل نمواً يكون الحد الأقصى هو عام ٢٠٢٠ مع إمكانية الإتفاق مع الدول غير الأعضاء فى تحرير بعض المعاملات التجارية من أجل التوسع الإقليمى للتكتل[٢]

---

[١] سامى عفيفى حاتم "الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٥٦

[٢] محمد محمود الإمام ،" تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبى" المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ص٢٥٣.

- أما إعلان بوجو فى أندونيسيا فقد تم الإعلان عن :

أ- إنشاء نظام تجارى يستهدف الوصول إلى تحرير التجارة والإستثمارات والتعاون الإقتصادى فى مجالات النقل والطاقة والبنية الأساسية.

ب- العمل على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام الخاص وتنمية رأس المال البشرى مع عدم إغفال مبدأ الإستدامة البيئية ، وقد تم الموافقة من قبل مجلس الأبيك فى عام ١٩٩٨ على إنشاء لجنة للمشاركة فى تحقيق التكافؤ فى الإقليم وزيادة جهود التعاون الإقتصادى والفنى

- وفى عام ١٩٩٩ تم الإتفاق على تطوير الإطار الدولى الذى يحكم التدفقات التجارية والإستثمارية وإزالة العوائق الجمركية ، بالإضافة إلى إعطاء مهلة للدول المتقدمة داخل التكتل للتحول إلى نظام التجارة الإلكترونية بحلول عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الأقل نمواً.
- وفى عام ٢٠٠٠ تم وضع إطار للعمل على إنفتاح السوق والتوسع الإقليمى من خلال الإعتماد على عدة مجالات منها :

أ- خلق برامج للتعاون الإقتصادى والتكنولجى بين دول التكتل وبالتالى خلق فرص عمل جديدة.

ب- تطوير وتحسين المناخ العام للأعمال الإقتصادية الجديدة والتجارة الألكترونية وشبكات البنى الأساسية المصاحبة لذلك التطور.

- ومع ظهور أزمة النمور الأسيوية بداية من عام ١٩٩٧ تم إعطاء أولوية للعمل فى ثلاث مجالات وهى أسواق المال ، تحرير حسابات رأس المال وتدعيم النظم المالية ، وفى عام ٢٠٠١ تم الإعلان على ضرورة تعزيز الكفاءة المالية للأسواق والشركات.
- وتعتبر جولة بانكوك عام ٢٠٠٣ منى أنجح جولات المنتدى فقد تم مناقشة الأجندات الإقتصادية لكل دول المنتدى وحجم الإنجازات المحققة لهذه الدول ، وتم التوصل إلى خطط لتحرير التجارة والإستثمارات والترتيبات الإقليمية للتجارة البينية والخارجية ، وقد إنبثقت تلك الخطط من خلال وضع رؤية لتوضيح أفاق التعاون بين دول الأبيك خاصة بعد الخلافات ما بين الصين والولايات المتحدة حول مطالب الولايات المتحدة بتحرير سعر صرف العملة الصينية وبالتالى تمكينها من دخول السوق الصينية .

٦-٢-٤ بعض المؤشرات الإقتصادية للأبيك [1] :

٦-٢-٤-١ منتدى الأبيك بالنسبة للإقتصاد العالمى :

يقدر عدد سكان الأبيك بحوالى ٢.٨ بليون نسمة فى عام ٢٠١٤ أى ما يعادل ٣٩% من سكان العالم ، بينما يبلغ الناتج الإقليمى الإجمالى لدول الأبيك حوالى ٤٤ تريليون دولار أمريكى لعام ٢٠١٤ وهو ما يمثل ٥٧% من الناتج الإجمالى العالمى ، وبالإضافة إلى ذلك قد بلغ إجمالى الصادرات والواردات لدول مجموعة الأبيك ١٨.٥ تريليون دولار فى عام ٢٠١٤ أيضاً وهو ما يمثل ٤٩% من حجم التجارة العالمية .

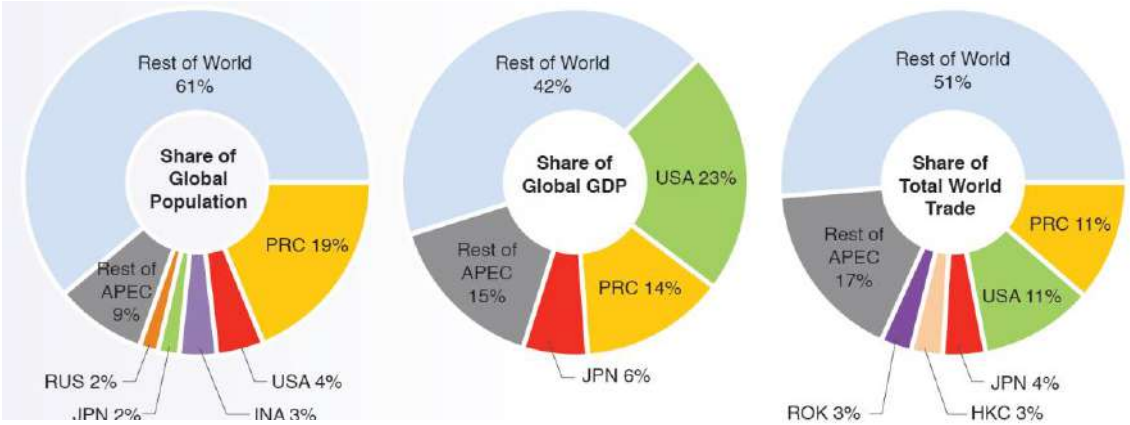

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل (٦-١٢) يوضح (إجمالى حجم التجارة – إجمالى الناتج الإقليمى – إجمالى عدد السكان) لدول مجموعة الأبيك لعام ٢٠١٤

[1] "APEC in Charts 2015 report " Asia-Pacific Economic Cooperation web site (http://publications.apec.org/publication-detail.php?pub_id=1675)

٦-٢-٤-٢ مؤشرات الأداء الإقتصادى الإقليمى لدول مجموعة الأبيك :

هناك تباين كبير من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للإقليم والذى يندرج من ٢٠٠٠ دولار حتى ٦٢,٠٠٠ دولار وذلك وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٤ مما يدل على تنوع إقتصاديات الأبيك من حيث التنمية الإقتصادية.

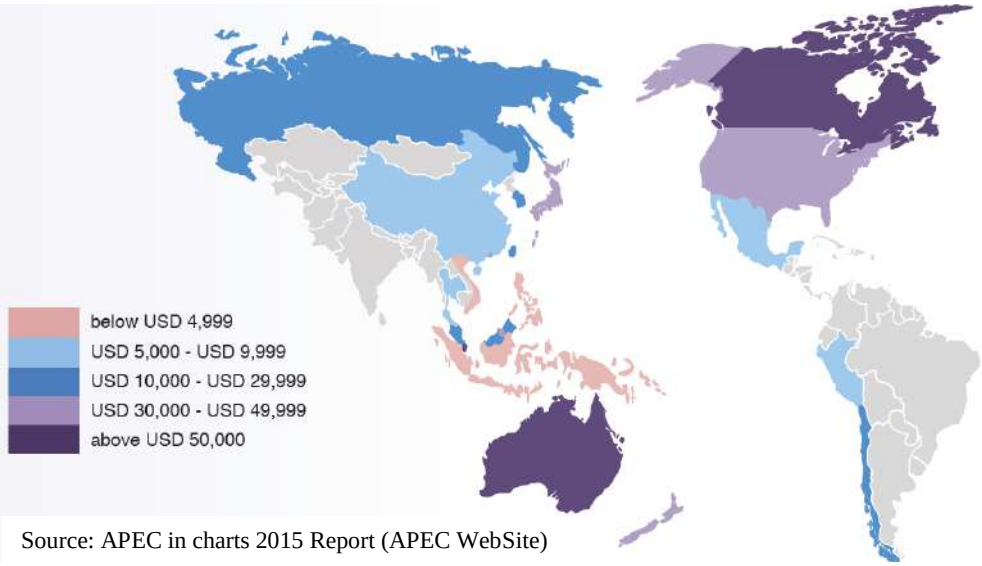

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل (٦-١٣) تصنيف دول مجموعة الأبيك وفقاً للناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٤

وقد حققت دول الأبيك نسبة نمو بلغت حوالى ٣.٢% فى مؤشر الناتج الإقليمى الإجمالى لعام ٢٠١٤ ، وهو ما يعتبر أعلى من نسبة النمو فى الناتج الإجمالى العالمى لنفس العام والتى بلغت ٢.٥% ، إلا أنه مازالت الشكوك تحيط ببعض المؤشرات الإقتصادية والتى تتعلق بمسار أسعار النفط ،الإعتدال فى النمو فى الصين وتوقيت تطبيع السياسة النقدية فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك جنباً إلى جنب مع العوامل المحلية مثل إنخفاض معدل الإنفاق الأسرى والذى أدى إلى تباين مسارات النمو بين الدول الأعضاء.

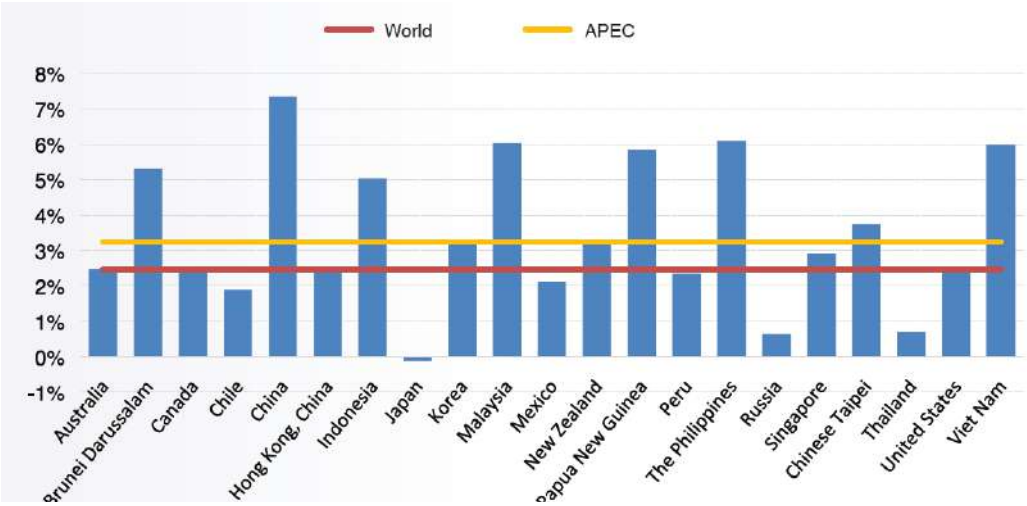

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل(٦-١٤) نسب النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لدول مجموعة الأبيك فى عام ٢٠١٤

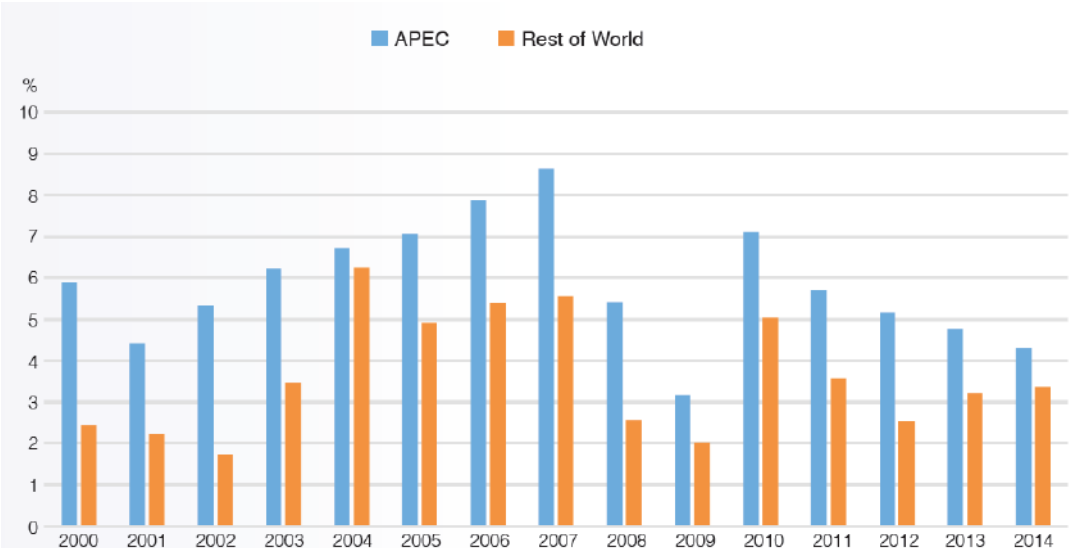

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل(٦-١٥) التطور فى نصيب الفرد من الناتج الإقليمى الإجمالى لدول الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤

وقد إرتفعت معدلات التضخم فى أنحاء منطقة الأبيك من متوسط قدره ٢.٨% فى عام ٢٠١٣ إلى ٣.١% فى عام ٢٠١٤ ، وقد ساهمت الظروف المالية من أسعار الفائدة المنخفضة نسبيا والتيسير الكمي جنبا إلى جنب مع النمو الائتماني إلى الوصول إلى أعلى مستويات للتضخم فى عام ٢٠١٤.

٦-٢-٤-٣ مؤشرات التجارة فى مجموعة الأبيك :

قد تضاعفت قيمة التجارة الإجمالية لمجموعة الأبيك حتى وصلت إلى ثلاثة أضعاف ، فقد بلغت ١٨.٥ تريليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠ والذى بلغ حجم التجارة فيه ٦.٤ تريليون دولار أمريكى ، حيث بلغ متوسط النمو السنوى ١٠.٤% خلال هذه الفترة ، بينما توسعت التجارة البينية بنحو ٢.٧ مرة خلال نفس الفترة حيث زادت من ٤.٥ تريليون دولار أمريكى إلى ١٢.١ تريليون دولار أمريكى.

كما أن إجمالى الصادرات من السلع فى منطقة الأبيك قد إرتفع من ٩.١ تريليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٤ ، وقد بلغت نسبة الصادرات البينية بين الدول الأعضاء حوالى ٦٥.٣% ، بينما تعدت الواردات ذلك فقد وصلت إلى ٩.٤ تريليون دولار .

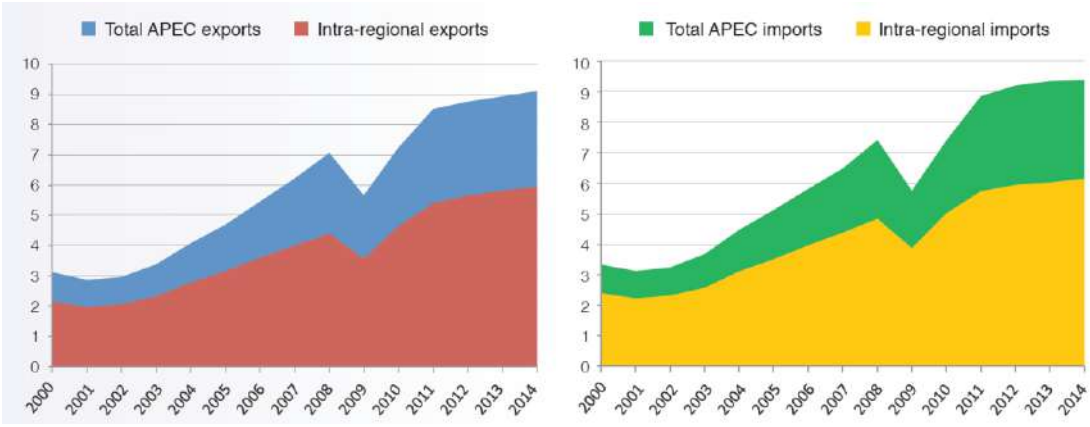

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل(٦-١٦) إجمالى الصادرات والواردات لمجموعة الأبيك (بالتريليون دولار) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤

ونجد أن معدل النمو التجارى لمجموعة الأبيك قد سجل إنخفاضاً فى السنوات الأخيرة مما يعكس الإنتعاش الإقتصادى ما بعد الأزمة المالية العالمية ، حيث إرتفعت قيمة إجمالى الصادرات الأبيك بنسبة ١.٩% فى عام ٢٠١٤ فى حين نما إجمالى الواردات أيضاً بنسبة ٠.٣%.

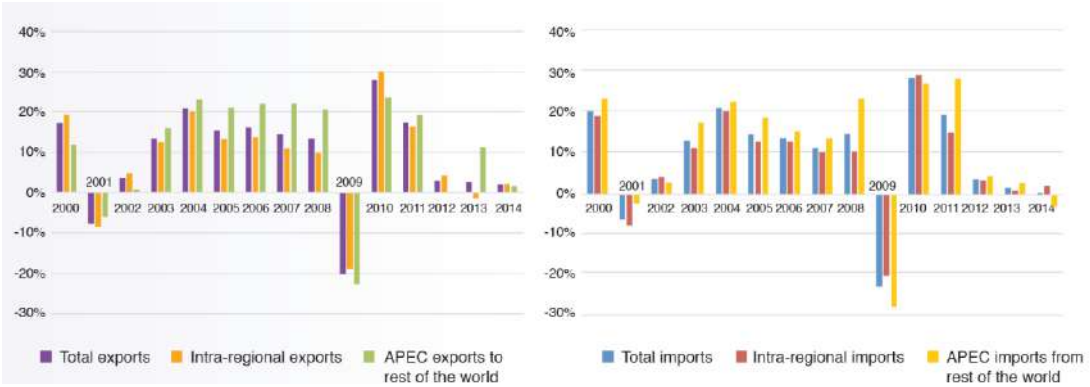

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل(٦-١٧) معدل النمو السنوى لحجم التجارة فى مجموعة الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٤

ومن الملاحظ فى عام ٢٠١٤ أن ٨٤% من تجارة السلع والبضائع كانت من نصيب أعلى ٥ مصدرين ومستوردين فى المجموعة ، وتعتبر الصين أكبر المصدرين للسلع ، بينما تعتبر الولايات المتحدة أكبر المستوردين .

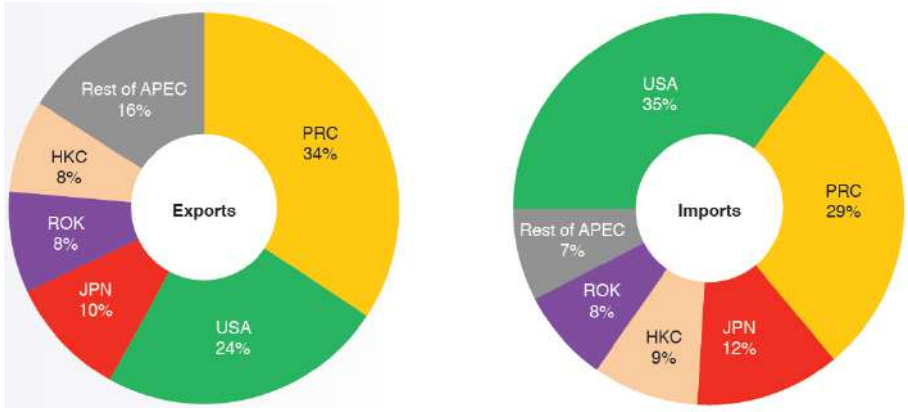

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل(٦-١٨) حصة التجارة البينية لدول مجموعة الأبيك فى عام ٢٠١٤

٦-٢-٤-٤ المؤشرات الإستثمارية لدول مجموعة الإبيك :

شهدت منطقة الإبيك المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI حيث وصلت التدفقات الإستثمارية الخارجة إلى ٩٦٠ بليون دولار أمريكى فى ٢٠١٤ مقارنة بالتدفقات الإستثمارية الداخلة البالغة ٦٥٢ بليون دولار أمريكى ، وقد إنخفضت حصة التدفقات الإستثمارية الداخلة للأبيك من الإستثمارات العالمية إلى ٥٣% مقارنة بنسبة ٥٧% فى عام ٢٠١٣ ، وقد تأثرت حركة التدفقات الإستثمارية النقدية فى عام ٢٠١٤ نتيجة عدم اليقين بتوقيت وحجم السياسة النقدية الأمريكية .

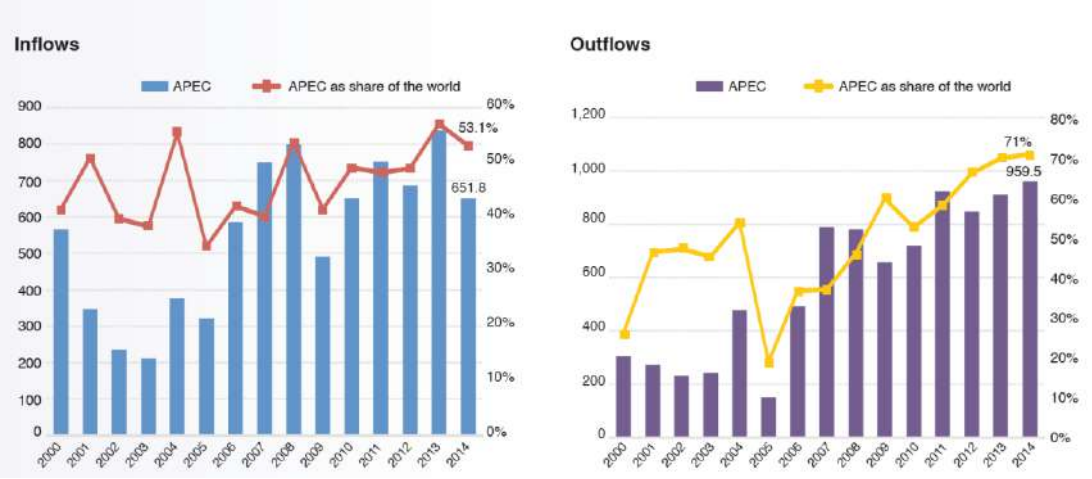

Source: APEC in charts 2015 Report (APEC WebSite)

شكل (٦-١٩) حجم التدفقات الإستثمارية الداخلة والخارجة (بالبليون دولار) لمجموعة الأبيك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤

٦-٣ تجربة رابطة أمم جنوب شرق أسيا ASEAN

هناك العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى أسيا ، فقد إتفقت معظم دول القارة الأسيوية على العديد من الإتفاقيات للتجارة الحرة فيما بينها ، ومن أبرز هذه التكتلات الإقتصادية هو رابطة أمم جنوب شرق أسيا The Association of South East Asia (ASEAN)، كما أن هذا التكتل يمثل نموذجاً ناجحاً للتكامل الإقتصادى للدول الأقل نمواً.

بدأت رابطة جنوب شرق أسيا فى عام ١٩٦٧ كنوع من التحالف السياسى لموجهة الشيوعية فى دول جنوب شرق أسيا وخاصة دول فيتنام ، كمبوديا،ولاوس وبورما [١]

وقد تكونت الرابطة فى البداية من خلال خمس دول هى : سنغافورة، إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلاند ثم بدأت الدول فى الإنضمام إلى الرابطة ، فقد إنضمت برونای فى عام ١٩٨٤ ثم لحقت بها فيتنام فى عام ١٩٩٥ ، ثم لاوس ومينمار فى عام ١٩٩٧ وأخيراً كمبوديا فى ١٩٩٩ [٢] .

ويعتمد التكتل على التعاون الإقتصادى ما بين الدول الأعضاء فى مجالات تحرير التجارة البينية ، وتوحيد سياسات التصنيع ، والإعتماد على السياسات الوطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة والتغلب على الحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول [٣]

٦-٣-١ دوافع الرابطة وألية العمل :

لم تعتمد الدول المؤسسة للرابطة على المنهج التقليدى للتكامل ، بل إعتمدت فى بداية التكتل على المنهج التعاونى ، فلم تحدد الإتفاقية زمناً معيناً لبلوغ مراحل عملية التكامل ، وعلاوة على ذلك إعتمدت على المجالات المختلفة للتعاون الإقتصادى، وتم ذلك من خلال مجموعة من اللجان القطاعية تحكمها عدة عوامل وسياسات مثل : الإعتماد على المنهج التقليدى للتنمية والمرتكز على الإحلال محل الواردات وتطوير الموارد البشرية ، وقد إستهدفت الرابطة سلام وإستقرار وتقدم منطقة جنوب شرق أسيا ككل.

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد " النظام الإقتصادى العالمى الجديد ، وأفاقه المستقبلية بعد ١١ سبتمبر" مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣، ص ١٣٥

[٢] بن دبب شفيق " التكتلات الإقتصادية الإقليمية وأفاق الإندماج المغاربى " رسالة ماجيستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٢ .

[٣] خالفى على ، رميدى عبد الوهاب "رابطة دول جنوب شرق أسيا – نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد ٦ ، ص ٨٢ .

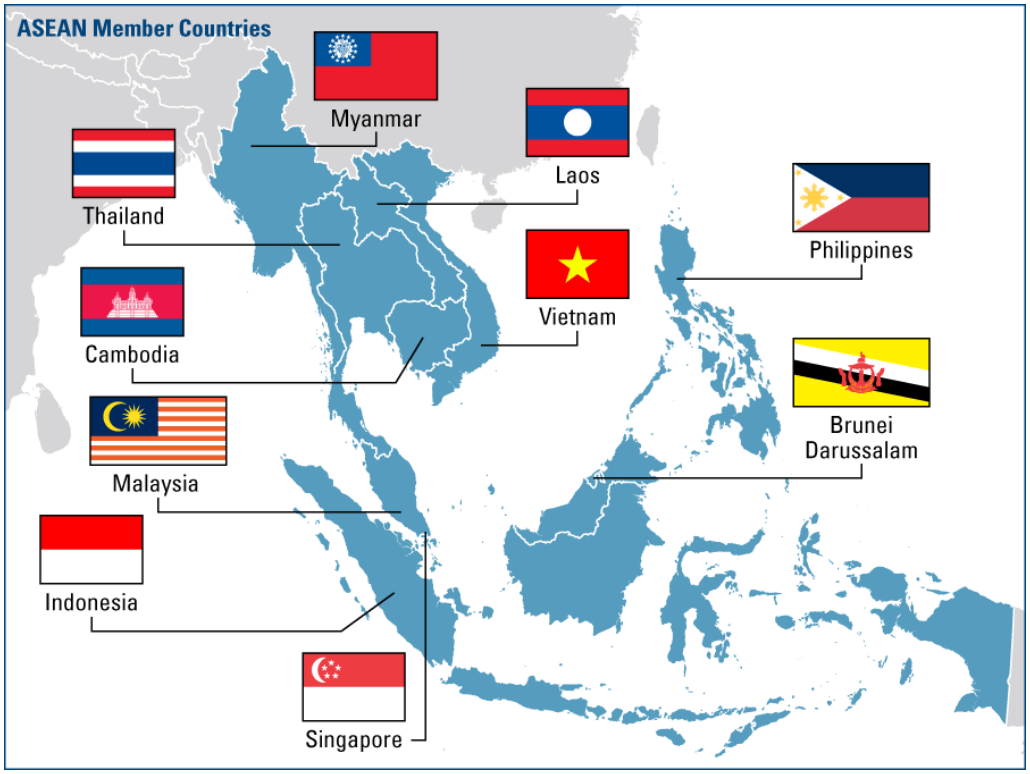

شكل (٦-٢٠) دول رابطة جنوب شرق أسيا [1]

٦-٣-٢ الهيكل التنظيمى لتكتل الأسيان[2] :

أسفر إعلان "الآسيان" أو إعلان "بانكوك" الصادر في ١٩٦٧ عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة وهذه الهيئات هي:

١- إجتماع القمة Summit meeting وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء.
٢- المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences : يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع أيضاً وزراء الإقتصاد سنويا لمناقشة شئون وقضايا التعاون الإقتصادي.
٣- اللجنة الدائمة Standing Committee : وتتكون هذه اللجنة من سفراء الدول الأعضاء ووزير خارجية الدولة المضيفة ، ويكون إجتماع هذه اللجنة مرة كل شهرين .
٤- الأمانة العامة Secretariats : وقد تم الإتفاق على إنشاء الأمانة العامة عام ١٩٧٦ فى "جاكرتا" بإندونيسيا ، وتشكل الإدارة المركزية للرابطة ويتم إختيار الأمين العام الأعلى بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، وتتم عمليات التنسيق التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.
٥- اللجان Committees : يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الإقتصادية عبر خمس لجان أساسية وهي، لجنة التمويل والبنوك ، لجنة الصناعة ،لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التعدين والطاقة ، لجنة التجارة والسياحة ولجنة النقل والمواصلات.

كما تشكل بالإضافة إلى هذه الخمس لجان خاصة مثل لجنان الثقافة ،العلوم ، التكنولوجيا والتنمية. وفيما يلي سوف نستعرض إنجازات الآسيان في ثلاث مجالات رئيسية هي المجال الاقتصادي، والسياسي، والعلاقات الخارجية

[1] (https://technoladyinmanila.wordpress.com/2015/02/)

[2] عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد .- السياسة الدولية، عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧.- ص.٩

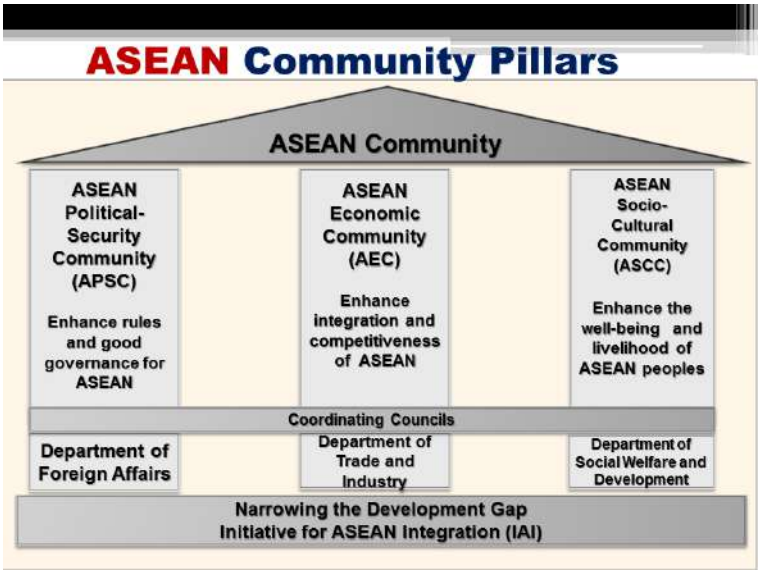

شكل (٦-٢١) الهيكل المؤسسى لتكتل دول الأسيان[١]

وقد إستطاعت دول الرابطة تحقيق معدلات نمو تعدت ١٠% سنوياً فى كثير من الأحيان ، وقد ساهم ذلك فى النقلة النوعية لهذه الدول لتكون من ضمن البلدان الصناعية المتقدمة ، حيث نجحت عن طريق الهندسة العكسية وسياسة الإقتباس فى تطوير الوسائل التكنوليجية التى تتناسب مع إمكاناتها ، مما أكسبها مركزاً تنافسياً ضمن الإقتصاد العالمى [٢]

وقد بادرت تلك الدول بالتكتل كإستراتيجية دفاعية بحته ضد موجات الحمائية المباشرة سواء من جانب الدول المتقدمة أو التكتلات الإقتصادية الكبرى مثل التكتل الإقتصادى لدول أمريكا الشمالية والتكتل الإقتصادى لدول أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن دول الرابطة لم تكن منطقة تجارة تفضيلية فى البداية ، حيث تم إنشاء إتفاقية التجارة التفضيلية فى عام ١٩٧٧ أى بعد ١٠ سنوات من إنشاء الرابطة ، ويعتبر هذا التكتل الإقتصادى خطوة هامة لتأسيس جبهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول أن عدم وجود الرغبة للتعاون الحقيقى فى بدايات التكتل كانت السبب الرئيسى وراء ضعف المؤشرات الإقتصادية حيث لم تتجاوز نسبة التجارة بين دول التكتل ٢% فى عام ١٩٨٠ ، إلى أن تم التأكيد على ضرورة دعم التجارة البينية بين دول التكتل خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ – ١٩٨٥ ، مما أدى إلى تعميق مجالات التعاون الإقتصادى وزيادة حركة التبادل التجارى بين الدول.

وبداية من عام ١٩٩١ ظهرت الفكرة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة لدول التكتل بإقتراح من رئيس وزراء تايلاند ، وتم الإتفاق على دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بداية من عام ١٩٩٢ ، وتهدف المنطقة الحرة إلى تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية لتصل إلى الحدود ما بين صفر إلى ٥% خلال ١٥ عام بداية من ١٩٩٣ ، والإعتماد على الأسلوب الموحد للتعريفة الجمركية التفضيلية.

ويعتمد هذا الأسلوب (Fast Track) على تقسيم المنتجات إلى نوعين :

- ويسمى النوع الأول بالنوع السريع ، حيث يتم تخفيض التعريفة الجمركية (بناء على المقدار الأساسى للتعريفة الجمركية) أكثر أو أقل من ٢٠% خلال فترة زمنية ما بين ٧ إلى ١٠ سنوات .
- أما فى حالة النوع الثانى يكون التخفيض للتعريفة الجمركية فى فترة زمنية أكثر من النوع الأول ، وقد تم الإتفاق فى الإجتماع السنوى لعام ١٩٩٣ على تخفيض التعريفة الجمركية لحوالى ١١ ألف منتج فى نهاية عام ٢٠٠٠ ، بينما تم الإتفاق على الإنتهاء من تطبيق التخفيض للنوع الثانى فى عام ٢٠٠٣ بدلاً من عام ٢٠٠٨ .

٦-٣-٣ أهمية تكتل رابطة الأسيان :

[1] https://seanet2.wordpress.com/tag/asean-economic-community/

[٢] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) ، ، ص ٣١

- تعتبر منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود التكتل أكبر تجمع إقتصادى فى العالم من حيث عدد المستهلكين وهو ما ساهم فى تحقيق الوفورات الإقتصادية من خلال تخفيض تكاليف النقل وتسهيل حركة إنتقال السلع والأفراد ، وبالتالى زيادة التنافسية لدول التكتل [١]
- تعتبر خطوة فتح عضوية التكتل أمام القوى الإقتصادية فى أسيا مثل : اليابان والصين وكوريا الجنوبية خطوة فعالة لزيادة التنافس ومواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى مثل تكتل النافتا [٢]
- إكتسب تكتل الأسيان أهمية عالمية كبرى كنتيجة لوجود مجموعة من الدول والتى تتميز بالأداء الإقتصادى العالى مثل : ماليزيا ، سنغافورة ، تايلند وإندونيسيا والتى تعد معدلات النمو الإقتصادى فيها من أسرع معدلات النمو فى العالم ، ويستمد النجاح الإقتصادى الذى حققته دول جنوب شرق أسيا من السياسات الإقتصادية الناجحة والأليات المؤسساتية القائمة على تنفيذ تلك السياسات .

٦-٣-٤ الإنجازات والتحديات :

- أصبح لتكتل الأسيان دور كبير فى التجارة العالمية حيث كانت مثلت الصادرات التكتل فى عام ١٩٨٧ حوالى ٣.١% من إجمالى الصادرات العالمية ، وقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالى ٥.٢% من إجمالى صادرات العالم فى عام ١٩٩٤ ، وقد زادت القدرة التساومية لدول التكتل فى مفاوضات الجات.
- وتتطلع دول تكتل الأسيان إلى أن تتحول للمشاركة فى التنمية الديناميكية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمى مع الأقاليم الأخرى وذلك بحسب روية الأسيان لعام ٢٠٢٠ .
- إعتمد تكتل الأسيان على الإقليمية المفتوحة من خلال التعاون الدولى ، حيث كانت البداية من خلال التعاون الثنائى حتى وصلت للتعاون متعدد الأطراف.

وبشكل عام يمكن القول أن تجربة الأسيان إعتمدت على التعاون الإقليمى ولم ترتقى لمرحلة التكامل الإقليمى كما كان فى تجربة الإتحاد الأوروبى ، حيث كان الهدف هو التوجه نحو معالجة المشاكل المشتركة وليس تحقيق أهداف إقليمية مشتركة ، ولقد ظهر التوجه مؤخراً فى دول جنوب شرق أسيا نحو تكثيف العمل المشترك لدعم النمو والتنمية الإقتصادية فى الدول المتقاربة والمتجاورة جغرافياً وهو ما يطلق عليه مثلثات النمو

٦-٣-٥ أهم المؤشرات الإقتصادية لدول تكتل الأسيان :

٦-٣-٥-١ تكتل الأسيان بالنسبة للإقتصاد العالمى :

يحتل التكتل الترتيب الثالث من حيث عدد السكان ويأتى بعد كل من الصين والهند ، حيث وصل إلى ٦٢٥ مليون نسمة فى ٢٠١٣ من ٥٤٢ مليون نسمة فى ٢٠٠٣ ـ ويبلغ المعدل السنوى للنمو السكانى فى الإقليم حوالى ١.٤٤ % مقارنة بمعدل نمو يبلغ ٠.٥٢% للصين معدل نمو سكانى يبلغ ١.٤١% للهند ، وذلك فى خلال المدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ .

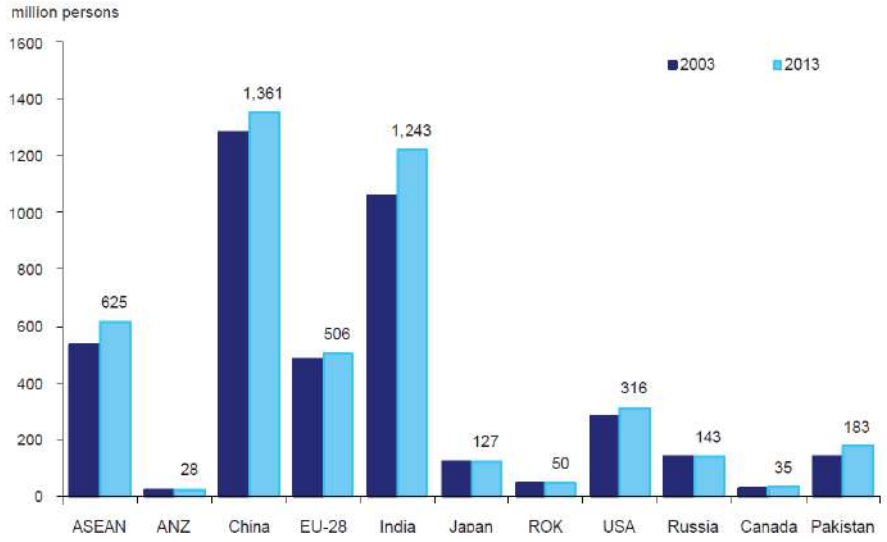

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٢) حجم السكان لتكتل الأسيان مقارنة مع بعض القوى الإقتصادية العالمية

---

[١] سامى عفيفى حاتم " التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتنظيم " ، ص ٣٢٣

[٢] عثمان أبو حرب ، "الإقتصاد الدولى "، دار أساسة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٣ .

وتمثل حصة تكتل الأسيان من الناتج الإجمالى العالمى حوالى ٤.٤% ، بينما مع زيادة تكتل الأسيان +٣ (تكتل الأسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية) تصل الحصة حوالى ٢٧.١% من الناتج الإجمالى العالمى.

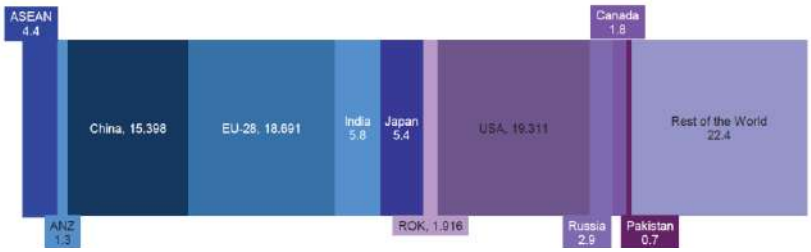

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٣) حصة(%) تكتل الأسيان من الناتج الإجمالى العالمى لعام ٢٠١٣ (على أساس القوى الشرائية بالدولار based on (PPP* Dollars

وقد زاد معدل النمو من الناتج المحلى الإقليمى لدول الأسيان من ٥.١% إلى ٥.٩% فى نهاية العشر سنوات (٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣) ، وقد سجلت كل من الصين والهند وروسيا تراجعاً بنسب ٣.٦% و٤.٩ % و٥.١% خلال نفس الفترة .

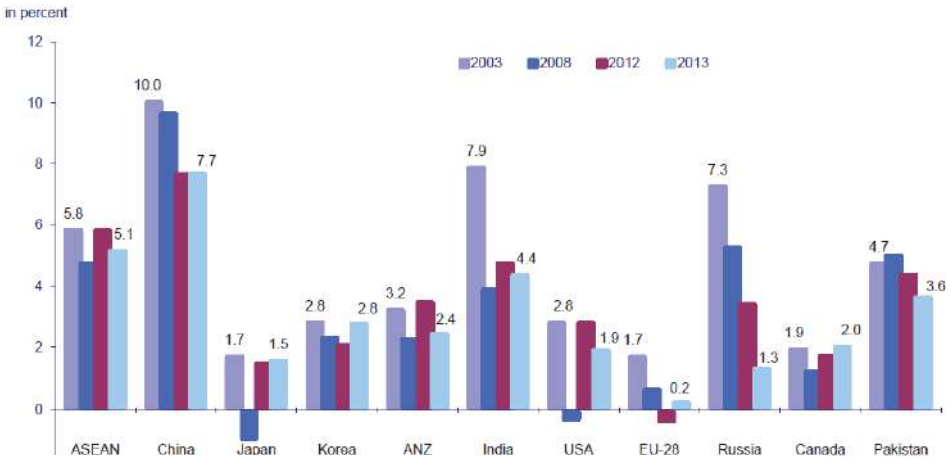

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٤) معدل التغير السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى لتجمع الأسيان بالمقارنة مع القوة الإقتصادية الأخرى خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

بينما نجد أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالى (وفقاً لتعادل القوة الشرائية PPP) لدول الأسيان ، قد إزداد بأكثر من ٨٠% خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ ولكنه مازال قليل بالنسبة للقوة الأقتصادية العالمية ، وقد سجلت الصين أكبر نمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالى حيث وصل إلى ٢٠٥% خلال نفس الفترة ، كما سجلت الهند أيضاً معدل نمو ١٢٠.٥% وروسيا ٨٤.٧% وكوريا الجنوبية ٦٨.٥% وكل ذلك خلال نفس الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

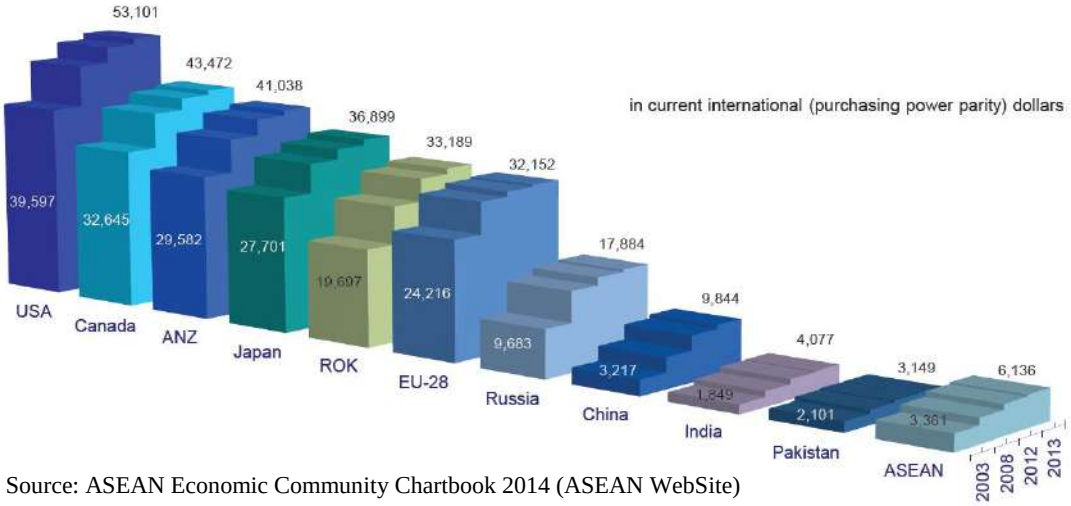

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٥) تطور النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(حسب تعلدل القوة الشرائية بالدولار) لدول الأسيان وبعض القوى الإقتصادية العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

٦-٣-٥-٢ المؤشرات الإقتصادية لدول الأسيان :

نجد أن معدل النمو فى دول الأسيان فى عام ٢٠١٣ يتدرج من ٥% إلى ٨% ، حيث حققت جمهورية لاوس معدل نمو حوالى ٨.٢% بينما حققت ميانمار حوالى ٧.٥% ،والفلبين حوالى ٧.٢% وكمبوديا حوالى ٧% ، وبشكل عام حققت مجموعة دول CLMV[1] الأداء الإقتصادى الأقوى بالنسبة لبقية دول الأسيان .

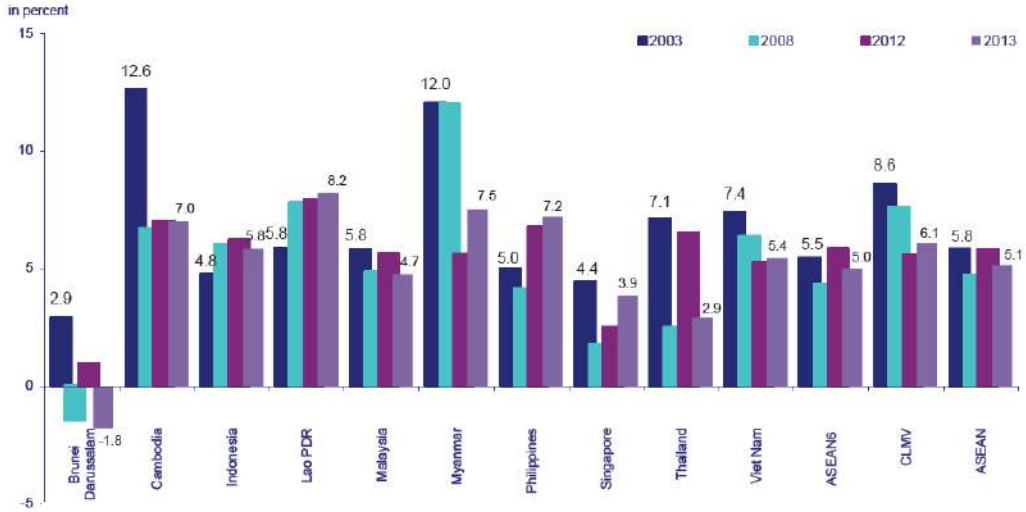

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٦) معدل التغير السنوى للناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة) لدول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول الأسيان حيث أنه يتدرج من ٥٥,٠٠٠ دولار أمريكى إلى أقل من ١,٠٠٠ دولار أمريكى وفق إحصائيات عام ٢٠١٣ ، وسجلت سنغافورة وبرونای معدل نصيب للفرد يتخطى حاجز ٣٥,٠٠٠ دولار، لكن ما تزال ميانمار عند معدل أقل من ١,٠٠٠ دولار ، بينما دول إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند تتدرج فى الفئة ما بين ٢,٧٠٠ دولار إلى ١٠,٤٠٠ دولار، وذلك خلال نفس الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

[1] CLMV countries (Cambodia, Lao PDR, Myanmar and Viet Nam)

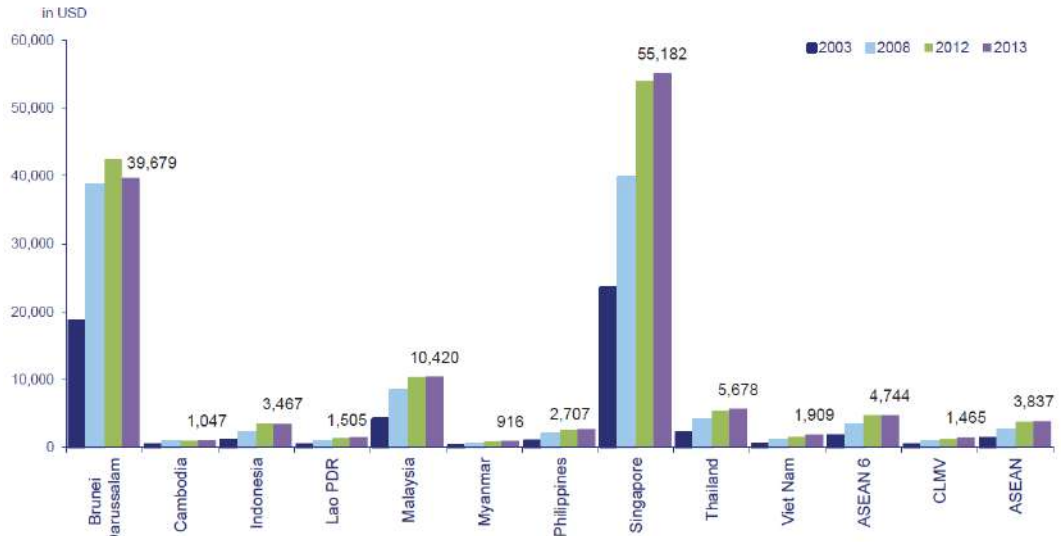

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٧) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة) لدول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

٦-٣-٥-٣ الأداء التجارى لدول الأسيان:

وفى عام ٢٠١٣ وصل إجمالى حجم التجارة لدول الأسيان إلى ٢,٥١٢ بليون دولار أمريكى ، مسجلاً زيادة طفيفة عن العام الماضى والذى وصل إلى ٢,٤٧٦ بليون دولار أمريكى ، وتمثل التجارة الخارجية لدول الأسيان ما يقارب ٧٥% من إجمالى حجم التجارة .

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

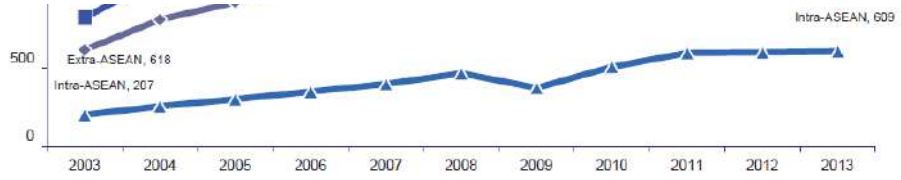

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٨) تطور تجارة البضائع فى دول الأسيان خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٣

بلغ حجم التجارة البينية لدول الأسيان حوالى ٦٠٩ بليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٣ ، مسجلاً زيادة ٣ أضعاف عن عام ٢٠٠٣ وتساهم دول الأسيان +٣ (الأسيان + الصين واليابان وكوريا) بحوالى أكثر من ٥٠% من إجمالى التجارة لدول الأسيان.

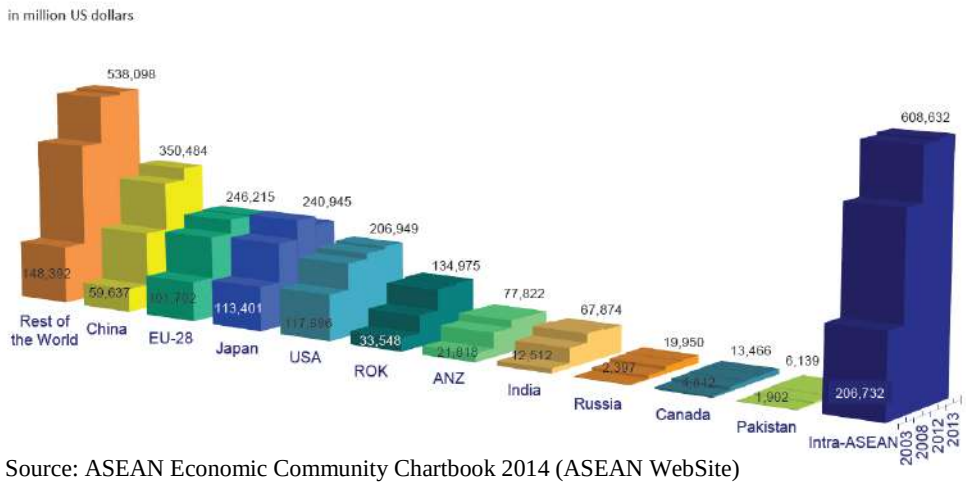

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٢٩) حجم تجارة البضائع لدول الأسيان مع الشركاء الدوليين (بالمليون دولار) خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

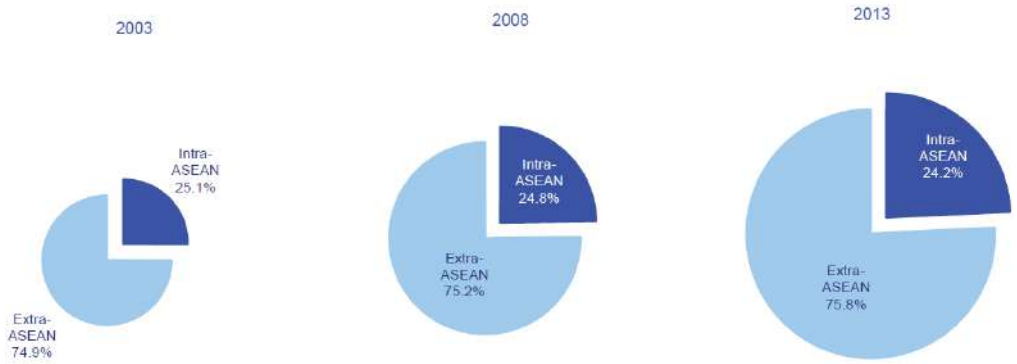

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٣٠)حجم تجارة البضائع الداخلية والخارجية لدول الأسيان خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٨-٢٠١٣)

٦-٣-٥-٤ الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى دول الأسيان:

بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى التكتل ١٢٢,٤ بليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٣ مسجلاً زيادة فى النمو بحوالى ٧.١% عن العام السابق ، كما أن الإستثمارات البينية لدول التكتل سجلت زيادة كبيرة فى الأعوام السابقة ولكنها لم تصل بعد لحجم الإستثمارات الخارجية ، وتعتبر دول الإتحاد الأوروبى واليابان هما أكثر الدول إستثماراً فى دول التكتل.

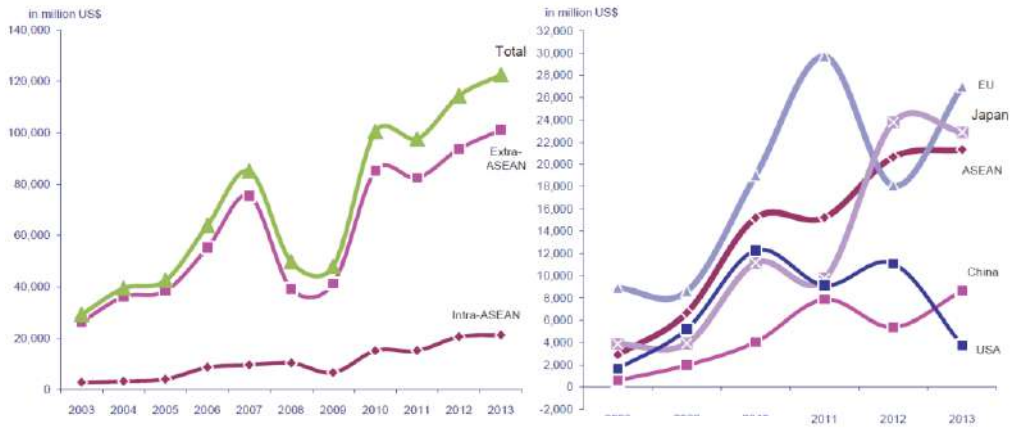

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٣١) حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة – (بحسب الدول مصدر الإستثمارت) خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

وتمثل التدفقات الإستثمارية القادمة من دول الإتحاد الأوروبى واليابان حوالى ٣٧% من إجمالى الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتستقبل سنغاقورة أكثر من ٥٠% من تلك الإستثمارات فى الإقليم ، ثم تأتلى بعدها إندونيسيا بحوالى ١٥.٦% ثم ماليزيا بحوالى ٩.٢% ثم تايلاند وفيتنام بنسب ٨.٦%و٨.٤% .

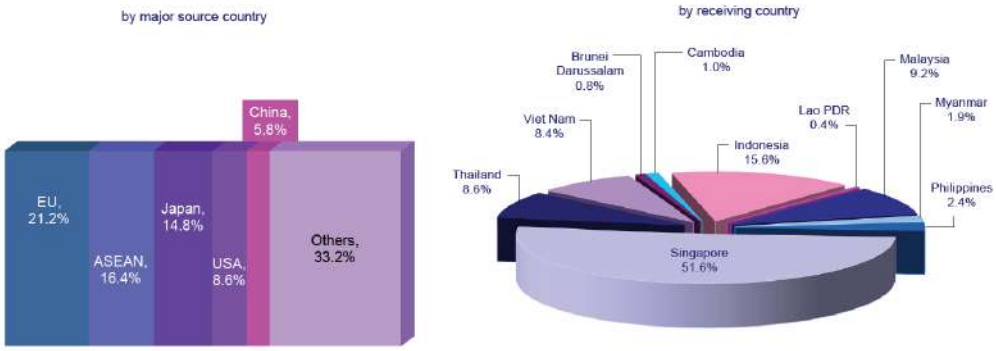

Source: ASEAN Economic Community Chartbook 2014 (ASEAN WebSite)

شكل (٦-٣٢) التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة القادمة إلى دول التكتل (بحسب الدول مصدر الإستثمارات – الدول المستقبلة للإستثمارات) بين عامى ٢٠٠٩-٢٠١٣

٦-٣-٥-٥ مشروعات الربط العمرانى لتكتل الأسيان :

تهدف مشروعات الربط العمرانى إلى الربط ما بين دول جنوب أسيا ودول جنوب شرق أسيا مما يؤدى إلى توسع حركة التبادب التجارة والتنمية الإقتصادية للإقليم ككل ويوضح الشكل (٦-٣٣) المشروعات المقترحة لمحاور الطرق السريعة ذات الأولوية.

مشروعات البنية الأساسية للطرق- السكك الحديدية – الموانىء لتكتل دول الأسيان

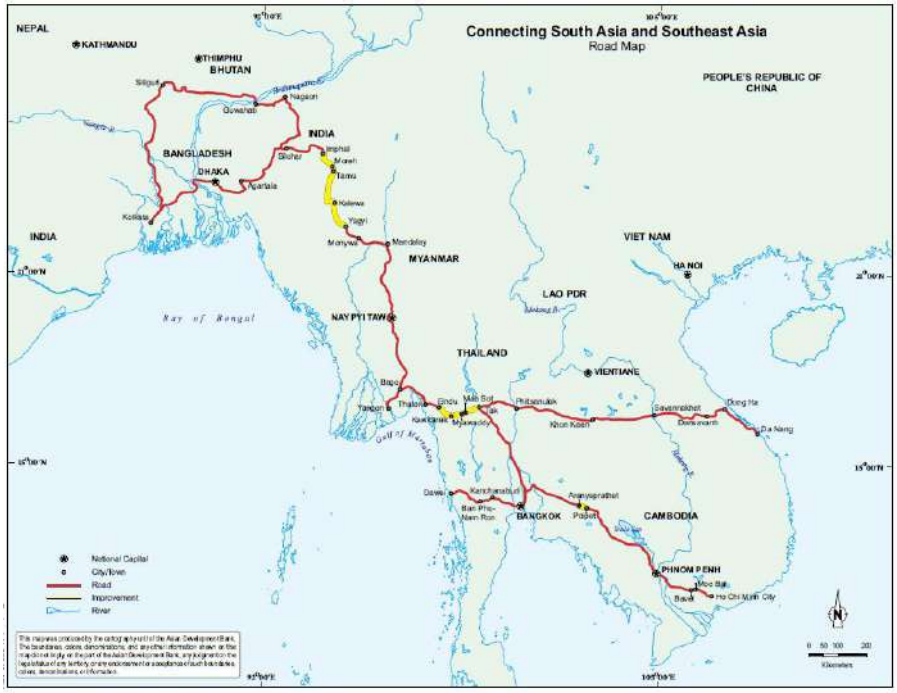

شكل (٦-٣٣) المشروعات المقترحة لمحاور الطرق السريعة ذات الأولوية للإقليم[1]

[1] Source : compiled by the Asian Development Bank , ADB and ADB Institute 2015, Connecting South Asia and Southeast Asia Report.

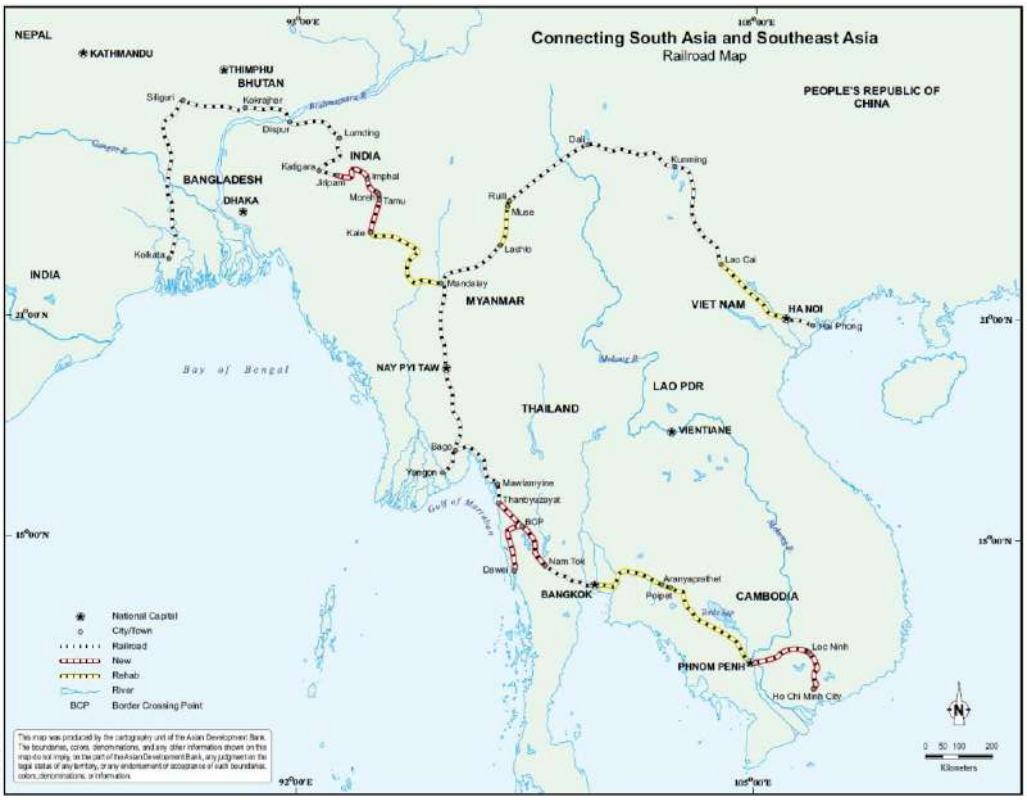

شكل (٦-٣٤) مشروعات ومحاور السكك الحديد ذات الأولوية فى الإقليم[1]

شكل (٦-٣٥) الموانىء المقترحة للإنشاء والتطوير فى الإقليم[2]

[1] Source : compiled by the Asian Development Bank , ADB and ADB Institute 2015, Connecting South Asia and Southeast Asia Report.

[2] Source : compiled by the Asian Development Bank , ADB and ADB Institute 2015, Connecting South Asia and Southeast Asia Report.

٦-٤ تجربة مجلس التعاون الخليجى :

٦-٤-١ نشأة مجلس التعاون الخليجى:

كانت البداية الحقيقية لنشأة مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٧٥ بعد صدور البيان المشترك ما بين الكويت والإمارات العربية المتحدة وذلك للدعوة إلى تكوين لجنة وزارية مشتركة ما بين الدولتين ، ثم قامت دولة الكويت بمجموعة من الجهود من أجل تحقيق الوحدة ما بين دول الست لمجلس التعاون[١] (المملكة العربية السعودية – الإمارات العربية المتحدة – البحرين – سلطنة عمان – قطر – الكويت)[٢] ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الإتفاق على إنشاء المجلس إلا فى فبراير عام ١٩٨١ من خلال المؤتمر الذى ضم وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت ، وأخيراً تم عقد الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى فى أبو ظبى فى مايو عام ١٩٨١ ، وتعتبر هذه الدورة بمثابة المؤتمر التأسيسى للمجلس[٣] .

شكل (٦-٣٦) خريطة دول مجلس التعاون الخليجى[٤]

٦-٤-٢ أهداف مجلس التعاون الخليجى :

وتتمثل أهداف مجلس التعاون الخليجى فى [٥] :

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول التكتل في جميع المجالات بهدف الوصول إلى الوحدة.
- زيادة الروابط والصلات من خلال مجالات التعاون بين شعوب الدول الأعضاء .
- وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك:

أ- الشئون الإجتماعية والصحية.
ب- الشئون الإعلامية والسياحية.
ت- الشئون التشريعية والإدارية
ث- الشئون التعليمية والثقافية.

---

[١] محمد محمود الإمام ،الجوانب المؤسساتية والإدارية للتكامل الإقتصادى العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ١٩٩٨ ، ص٢٧٥
[٢] سامى عفيفى حاتم،الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية ، ص٢٦٢
[٣] محمد محمود الإمام ،الجوانب المؤسساتية والإدارية للتكامل الإقتصادى العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ١٩٩٨ ، ص٢٧٥
[٤] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى
[٥] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – النظام الأساسى- (https://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1)

ج- الشئون الإقتصادية والمالية
ح- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
- العمل على تحقيق التقدم العلمى فى المجالات المختلفة (الزراعة – التعدين – الصناعة – الثروات المائية والحيوانية) ذلك بالأضافة إلى إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع تقنية مشتركة.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم وضع هيكل تنظيمى ومؤسسى لدول مجلس التعاون يتكون من مجموعة من الأجهزة المختلفة تعمل بالتنسيق فيما بينها **ويتكون هذا الهيكل من** [١]:

١- المجلس الأعلى :
هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء وتكون رئاسة المجلس حسب الترتيب الأبجدى لأسماء الدول ، ويجتمع المجلس فى كل سنة ، كما يمكن عقد دورات استثنائية فى حالة الطلب من أى دولة عضو ، وتأييد عضو آخر . ويكون انعقاد المجلس صحيحا فى حالة حضور ثلث الأعضاء ، ويقوم المجلس بإصدار قراراته في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء المشتركة في التصويت ، بينما يكون التصويت في المسائل الاجرائية بالاغلبية.

الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى : وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى وتتكون من ثلاثين عضوا بواقع خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم بناءً على الخبرة و الكفاءة وتكون لمدة ثلاث سنوات .

هيئة تسوية المنازعات: ويقوم المجلس الأعلى بتشكيلها في كل حالة حسب طبيعة الخلاف فى النظام الأساسي .

٢- المجلس الوزاري :
يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء ، ويترأس المجلس وزير خارجية الدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى ، و ينعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ويمكن عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي عضو وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلث الدول الاعضاء .

وتشتمل إختصاصات المجلس على : اقتراح السياسات و التوصيات بهدف تطوير التعاون بين الدول الاعضاء ، بالآضافة إلى تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات ، ويتم إحالة القرارات المتخذة الى المجلس الوزاري الذي يقوم بدوره برفع توصية الى المجلس الاعلى وبالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بمهمة تجهيز وإعداد جدول الأعمال لاجتماعات المجلس الاعلى .

٣- الأمانة العامة:
تختص الأمانة العامة بإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون من خلال تنسيق الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات والتحضير للإجتماعات و إعداد جدول أعمال المجلس الوزاري و مشروعات القرارات .

٦-٤-٣ مسيرة العمل المشترك :

يعتبر المجال الإقتصادى هو بداية مسيرة التعاون والعمل المشترك بين دول المجلس، وذلك من خلال صياغة الإتفاقية الإقتصادية الموحدة فى عام ١٩٨١ والتى دخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٣ والتى تضمنت مجموعة من البنود وهى[٢]:

أ- عدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية بين الأقطار الخليجية.
ب- تحديد الحد الأدنى للتعريفة الجمركية للتجارة مع العالم الخارجى وتطبيقها خلال فترة خمس سنوات.
ت- حرية إمتلاك رؤوس الأموال وحرية التجارة البينية.
ث- تنسيق السياسات النقدية والمالية والمصرفية.

ويشتمل التعاون بين دول المجلس على مجالات : السياسة الخارجية ، المحاسبة والرقابة المالية ، الإقتصاد ، الإنسان والبيئة، الأمن، العمل العسكرى المشترك، التعاون الثقافى والإعلامى، التعاون العدلى والقضائى ،التعاون الإقليمى والعلاقات الإقتصادية مع الدول والمجموعات الأخرى بالإضافة إلى الحوارات الإستراتيجية مع الدول والمجموعات الإقليمية [٣].

---

[١] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – النظام الأساسى- (https://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1).
[٢] سامى عفيفى حاتم،الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية ، ص٢٧٠-٢٧١
[٣] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – مجالات وإنجازات التعاون.

وكانت بداية التعاون بين دول المجلس من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة ، حتى جائت الإتفاقية الإقتصادية والتى أقرها قادة دول المجلس فى مسقط عام ٢٠٠١ لتضيف إطار وبنود جديدة على التعاون الخليجى والتى تنعكس على المتغيرات الإقتصادية والمحلية للدول الأعضاء **ومن أهم بنود تلك الإتفاقية** :

- إنشاء إتحاد جمركى.
- إنشاء سوق خليجية مشتركة.
- إنشاء إتحاد نقدى وإقتصادى.

٦-٤-٣-١ الإتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى [١]:

قرر المجلس الأعلى لدول الخليج في دورته التي عقدت بدولة قطر يومي ٢١ و ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م إعلان قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير ٢٠٠٣م.

- أسس ومفهوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس :

وهو المنطقة التى يتم الإتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء ، بحيث يتم فيها إستبعاد الرسوم الجمركية وكل الإجراءات التى تقيد حركة التجارة بين الدول الأعضاء ، مع الإتفاق على رسوم وإجراءات جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى .

و يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية:

- الإعتماد على قانون جمركى موحد وتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى.
- إعتماد لوائج وأنظمة متماثلة لدول المجلس فى المجالات ذات الصلة.
- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية والمتعلقة بالإستيراد والتصدير .
- إنتقال السلع بين دول المجلس يكون دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ فى الإعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطرى والزراعى والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة فى أى من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وتحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة فـي المـائة (٥%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ، وتعفى من الضرائب "الرسوم" الجمركيـة ٤١٧ سلعـة ، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس.

٦-٤-٣-٢ السوق الخليجية المشتركة[٢]:

تم إنطلاق السوق الخليجية المشتركة فى يناير ٢٠٠٨ بناء على البرنامج الزمنى والذى أقره المجلس الأعلى فى دورته الثالثة والعشرين فى ديسمبر ٢٠٠٢ .

وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على البند الأساسى التى نصت عليه المادة الثالثة من الإتفاقية الإقتصادية والتى تنص على " يتم معاملة مواطنو دول مجلس سواء الطبيعيون أو الإعتباريون فى أى دولة من دول المجلس نفس معاملة مواطنى الدولة دون أى تفريق أو تمييز فى كافة المجالات وخاصة :

- التنقل والإقامة
- تنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية بالإضافة إلى تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية والإستثمارية والخدمية.

ويمكن القول أن الهدف من السوق الخليجية المشتركة هو تعظيم الإستفادة من الموارد وفتح مجال الإستثمار وتوسيع حركة التجارة بالإضافة إلى تحسين الوضع التفاوضى لدول المجلس أمام التكتلات والقوى الإقتصادية.

٦-٤-٣-٣ الإتحاد النقدى والإقتصادى[٣] :

وقد نصت الإتفاقية الجديدة أيضاً على وضع الجدول الزمنى للإتحاد من أجل تحقيق التقارب فى السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معيير لقياس وتقريب معدلات النمو الإقتصادى وقد حدد المجلس الأعلى أن يكون موعد إطلاق العملة الموحدة بداية من يناير عام ٢٠١٠ .

---

[١] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – الإتحاد الجمركى الخليجى.

[٢] رشام كهينة " وقع وأفاق الربط بين الأسواق المالية العربية فى ظل التكامل الإقتصادى العربى " مذكرة لنيل درجة الماجيستير فى العلوم الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ،٢٠٠٩، ص ٦٣ .

[٣] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – تكامل الأسواق المالية..

وسعياً لتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة ويُمكّن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بيسر وسهولة ، ودون تفريق أو تمييز في المعاملة، ويتيح لهذه الأسواق تحقيق مزيد من التطور ، فقد قرر المجلس الوزاري في دورته (١١٥) تشكيل لجنة وزارية دائمة من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس ترفع توصياتها للمجلس الوزاري، **يكون من مهامها واختصاصاتها ما يلي :**

- توحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية سعياً لتكاملها
- تحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة.

وشرعت اللجنة في تنفيذ مهامها حيث قررت في اجتماعها الأول (يونيه٢٠١٠م) **تشكيل ست فرق عمل وهي :**

- فريق عمل الإدراج والإفصاح و الحوكمة.
- فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات في الأسواق المالية.
- فريق عمل الربط والتقاص.
- فريق عمل الأدوات المالية.
- فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية .
- فريق عمل مؤسسات السوق المالية.

على أن تعمل هذه الفرق على دراسة الموضوعات المتعلقة بمهام واختصاصات اللجنة الوزارية ورفع توصياتها إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) تمهيداً لإقرارها والتوصية بشأنها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية.

وفي عام ٢٠١٥ م توصلت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس إلى قواعد موحدة للاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها والعمل بها بصفة استرشاديه لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

٦-٤-٤ بعض المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى [١] :

٦-٤-٤-١ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى :

يستمر الأداء الإقتصادى لدول المجلس بالنمو بقوة وإن كان بمعدلات أقل مقارنة بالسنوات الأخيرة ، حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣.٧% مقارنة بحوالى ٢٦.٤% عام ٢٠١١ .

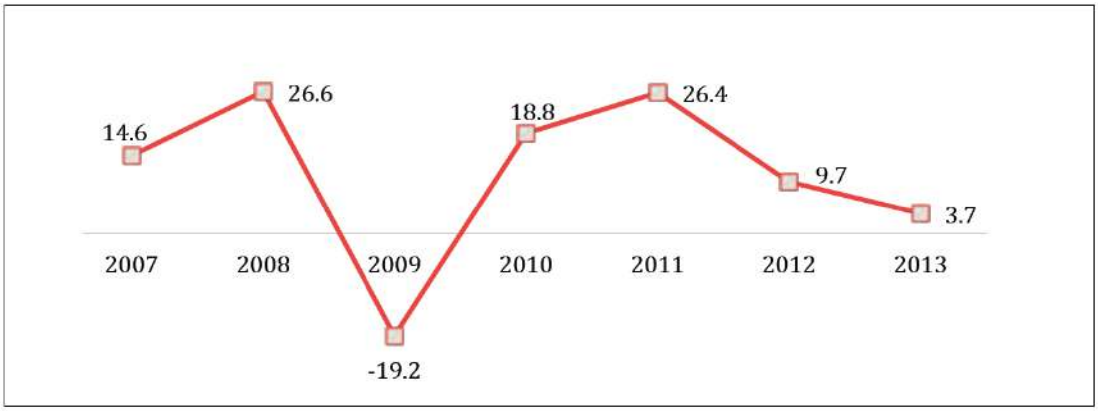

شكل (٦-٣٧) تطور معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى (%) بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

[١] تقرير ملامح الأداء الإقتصادى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٣ ، المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى (GCC-STAT) – (http://gccstat.org/ar/elibrary/publications/gccstat/item/features-economic-performance-in-gcc-in-2014)

٦-٤-٤-٢ الناتج المحلى الإجمالى :

إرتفع حجم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ليصل إلى ١٦٣٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣ مقابل ١٥٧٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ ، وبمقارنة حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون خلال عام ٢٠١٣ ، يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتى فى مقدمة دول مجلس التعاون من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى إذ يمثل نحو ٤٥.٥% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون.

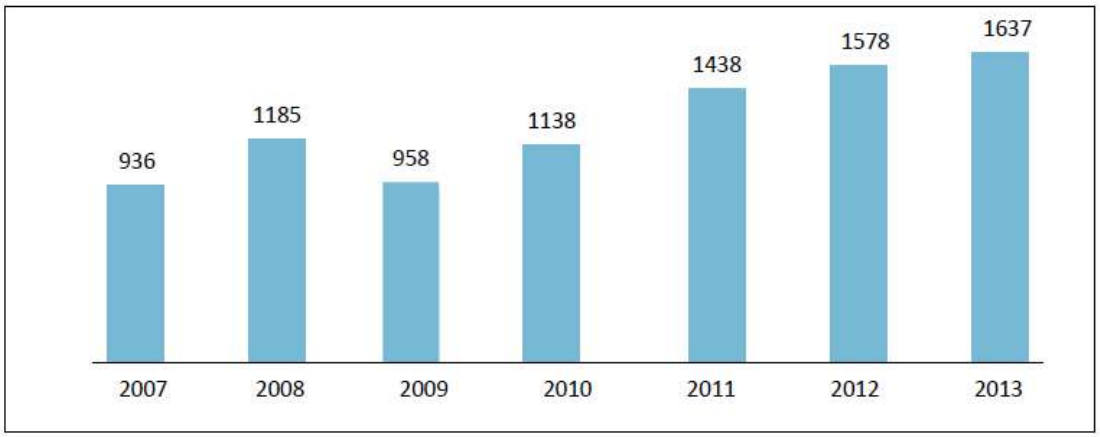

شكل (٦-٣٨) تطور الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) مليار دولار

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

٦-٤-٤-٣ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى :

ويمكن القول أن هناك تطور كبير فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٣ ، وقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دول المجلس حوالى ٣٣.٥ ألف دولار للفرد خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٢٥.٦ دولار للفرد خلال عام ٢٠١٢ ، وقد جائت دولة قطر فى مقدمة دول المجلس من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ٢٠١٣ إذ بلغ ١٠١.٤ ألف دولار.

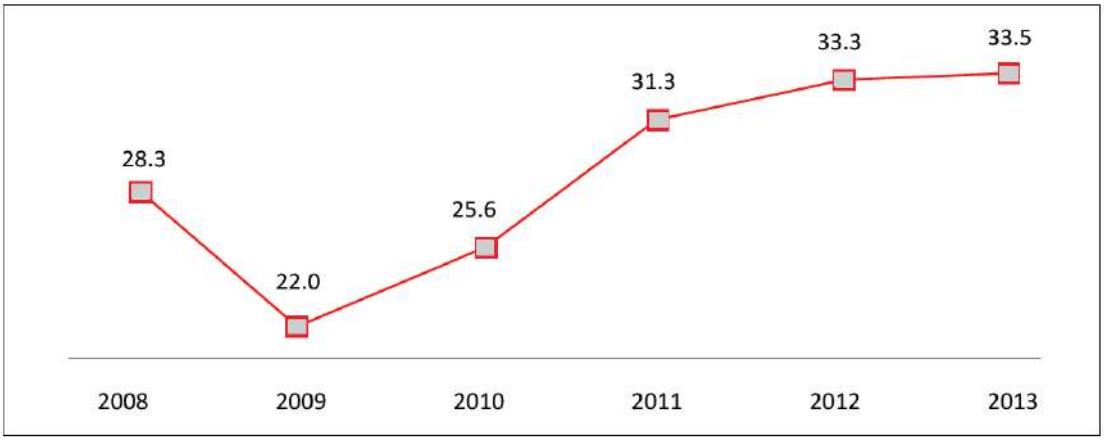

شكل (٦-٣٩) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) الف دولار

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى

٦-٤-٤-٤ التجارة الخارجية :

التبادل التجارى:

بلغ حجم التبادل التجارى لدول المجلس حوالى ١٣٩٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣ مقابل ١٣٧٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ ، وبذلك تأتى دول مجلس التعاون فى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث حجم التبادل التجارى

لعام ٢٠١٣ ، وقد إحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث حجم التبادل التجارى خلال عام ٢٠١٣ ، يليها دولة الإمارات فى المرتبة الثانية ، حيث يشكل حجم التبادل التجارى لكل منهما حوالى ٣٩% و ٢٩.٦% من إجمالى حجم التبادل التجارى لدول مجلس التعاون ، كما أن دول المجلس جائت فى المرتبة الرابعة عالمياً من حيث قيمة الصادرات عام ٢٠١٣ بإجمالى ٩٣٢ مليار دولار ، أما الواردات فتأتى دول مجلس التعاون فى المرتبة ١٢ عالمياً لعام ٢٠١٣ ، حيث بلغت قيمة وارداتها حوالى ٤٦٥ مليار دولار .

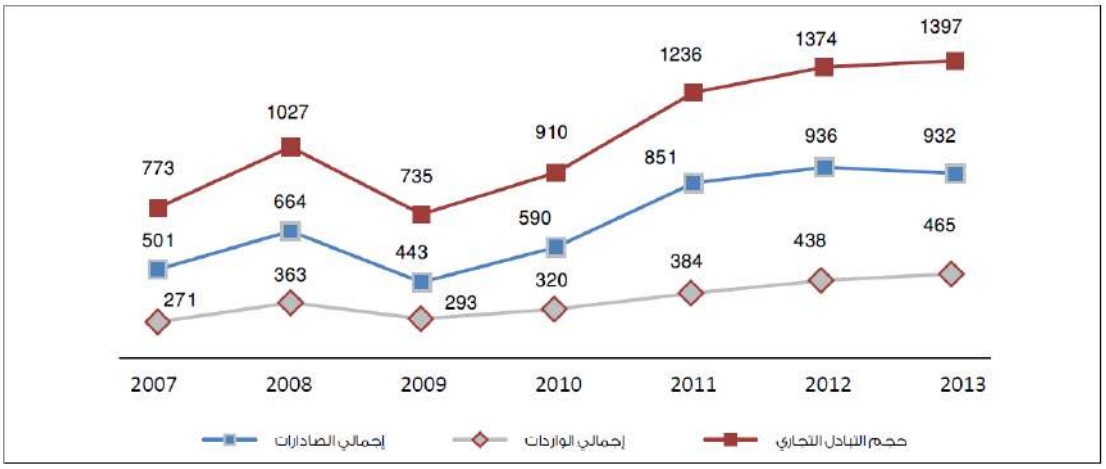

شكل (٦-٤٠) إجمالى الصادرات والواردات وحجم التبادل التجارى فى دول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بالمليار دولار

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى

الميزان التجارى :

بلغ حجم الميزان التجارى حوالى ٤٦٧.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٤٩٨.٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ ، وقد جائت المملكة العربية السعودية فى مقدمة دول المجلس من حيث حجم الميزان التجارى خلال عام ٢٠١٣ ، يليها قطر ثم الكويت ، حيث يمثل حجم الميزان التجارى لكل منهم نحو ٤٤.٤ % و ٢٣.٥ % و١٨.١% على التوالى من إجمالى حجم الميزان التجارى التجارى بدول مجلس التعاون.

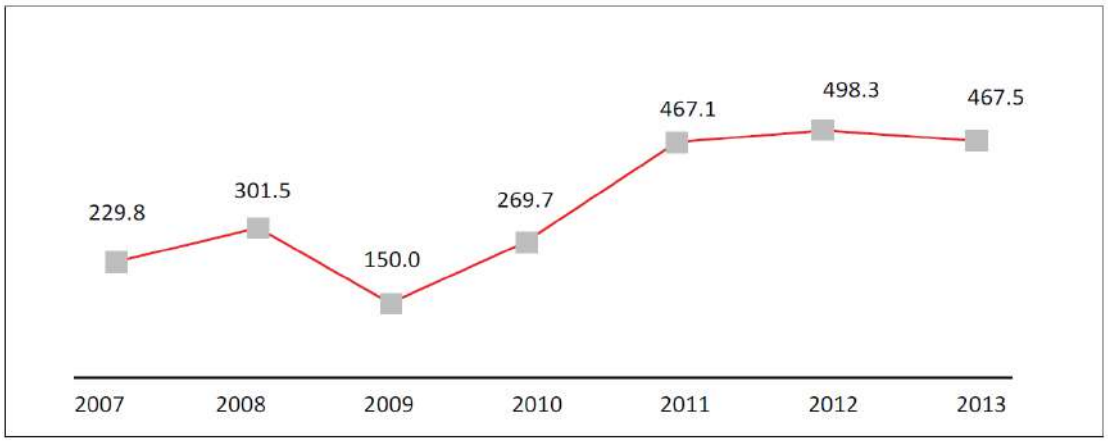

ويوضح الشكل (٦-٤١) تطور حجم الميزان التجارى لدول مجلس التعون خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) بالمليار دولار

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى

٦-٤-٤-٥ سوق العمل :

سجل حجم القوى العاملة بدوب المجلس إرتفاعاً ليصل إلى ٢١.٨ مليون فرد خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٢٠.٧ مليون فرد خلال عام ٢٠١٢ ، وقد إحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث حجم القوى

العاملة ، حيث تمثل حجم القوى العاملة بها حوالى ٤٩.٣% من إجمالى حجم القوى العاملة بدول المجلس خلال عام ٢٠١٣ .

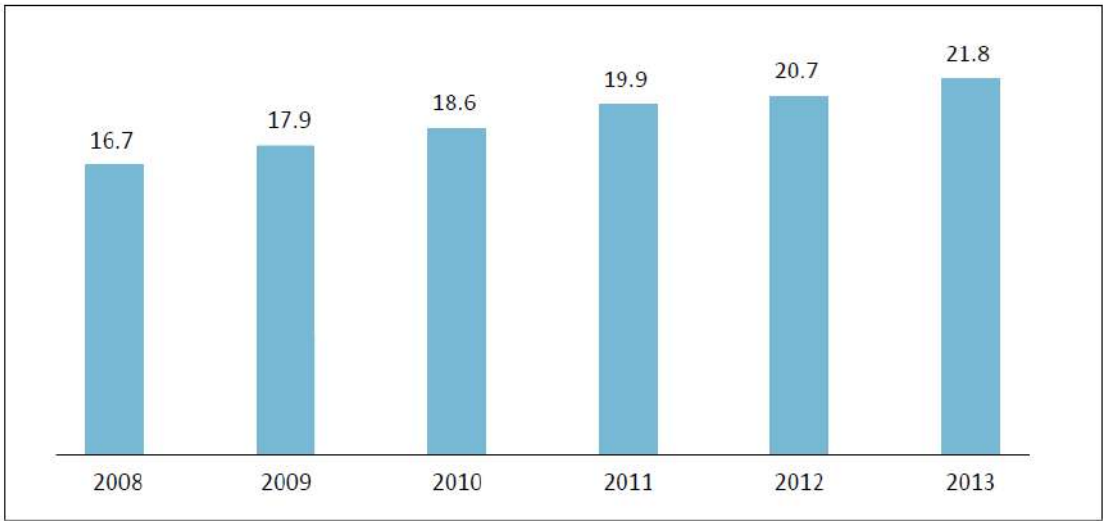

شكل (٦-٤٢) تطور حجم القوى العاملة (بالمليون فرد) بدول مجلس التعاون خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٣)

المصدر : المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى

٦-٤-٥ مشروعات الربط العمرانى والبنى الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجى :

٦-٤-٥-١ مشروع الربط الكهربائى:

بدأت الدراسة الخاصة بالمشروع في منتصف الثمانينات وقد اعتمده قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست في قمتهم (١٨)التي عقدت في شهر أكتوبر ١٩٩٧بانشاء هيئة مستقلة تتولى إدارة وتملك المشروع .. وأقرت لجنة التعاون الكهربائي بدول المجلس تأسيس هيئة المشروع شهر نوفمبر ٢٠٠١واعتماد الانتهاء من مرحلة إجراءات قيد وتسجيل الهيئة بعد نقل جمع مهام ومسؤوليات الإشراف والمتابعة من الأمانة العامة لمجلس التعاون إلى الهيئة الجديدة.. ويساهم مشروع الربط الكهربائي الخليجي بتوفير ملايين الدولارات لدول مجلس التعاون من خلال الاستفادة الخليجية المتبادلة لاحتياطي الطاقة المتوفرة وانخفاض احتياطي الإنتاج في دول المجلس الست بمقدار يتجاوز ٣آلاف ميجاوات وتخفيض تكلفة التشغيل والصيانة [١].

وقد بينت دراسة القيمة الإقتصادية لمشروع الربط الكهربائى الخليجى (التى نفذتها هيئة الربط لدول مجلس التعاون الخليجى) ، أن الربط الكهربائى الخليجى سيوفر لدول المجلس على مدى ٢٥ سنة القادمة الأتى [٢]:

- خفض الحاجة إلى بناء محطات توليد بقدرة إجمالية ٥.٣٢ جيجا وات بالإعتماد على الدعم خلال الربط ، مما ينتج عنه توفير إستثمارات فى مجال الطاقة الكهربائية ما يمثل ٥.٦٦ مليار دولار.
- توفير قرابة ٢٧ مليار دولار من تكاليف التشغيل والصيانة والوقود بما فيها التوفير فى الإحتياطى التشغيلى
- يمكن توفير حوالى ٢٢٥ مليون طن من الإنباعاثات الكربونية إذا تم الإستغلال الأمثل لجميع فرص تجارة الطاقة وكذلك تم خفض الإحتياطات المطلوبة إلى المستوى الأدنى .

أقيم فى يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤ في مسقط حفلا بمناسبة اكتمال المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون بتوقيع سلطنة عمان على اتفاقية انضمامها للمشروع، بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، والوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء في دول مجلس التعاون [٣]

---

[١] صحيفة اليوم الإلكترونية العدد ١١٠٥٦ بتاريخ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ (http://www.alyaum.com/article/1112486)
[٢] التقرير السنوى لهيئة الربط الكهربائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠١٤
[٣] صحيفة الرياض النسخة الإلكترونية العدد ١٦٩٥٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤ (http://www.alriyadh.com/996571)

شكل (٦-٤٣) مراحل مشروع الربط الكهربائى لدول مجلس التعاون الخليجى[١]

٦-٤-٥-٢ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجى [٢]:

يبدأ مسار سكة حديد دول المجلس من الكويت مرورا بالدمام إلى مملكة البحرين ومن الدمام إلى قطر عن طريق منفذ سلوى وسيربط قطر بالبحرين ، ومن السعودية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي والعين ومن ثم إلى مسقط عبر صحار وقدرت التكلفة الإجمالية لإنشاء البنية التحتية للمشروع ١٥.٤مليار دولار شاملا الربط ما بين البحرين والسعودية من خلال الجسر المقترح إنشاؤه بين البلدين للربط بمشروع سكة حديد دول المجلس ، كما قدر الطول الإجمالي للمسار ٢١١٧كم ويربط مدينة الكويت مرورا بكافة دول المجلس وصولا إلى مسقط ، وستكون سرعة قطارات نقل الركاب ما يقارب من ٢٢٠ كم\ساعة ، ولقطارات نقل البضائع ما بين ٨٠-١٢٠كم\ساعة باستخدام الديزل لتوليد الطاقة الكهربائي ، وبالإضافة إلى ذلك سيتم استخدام أفضل المواصفات والمعايير المتوفرة إقليميا وعالميا في قطاع السكك الحديدية للمشروع مثل الأحمال المحورية، والإشارات وأنظمة الاتصالات، وأنظمة التشغيل والصيانة.

شكل (٦-٤٤) المسار المقترح لسكة حديد دول المجلس بناءً على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع[٣]

---

[١] صحيفة الرياض خبر بعنوان " الربط الكهربائي.. مشروع قومي لتأمين الكهرباء لدول الخليج" بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٥ (http://www.alriyadh.com/1107171)

[٢] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية – سكة حديد دول مجلس التعاون – (https://www.gcc-sg.org/indexbed4.html?action=Sec-Show&ID=676)

[٣] جريدة اليوم ، النسخة الإلكترونية ، العدد ١٥٠٩٦ بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ (http://www.alyaum.com/article/4020150)

٦-٤-٥-٣ جسر الملك فهد [١] :

- جسر الملك فهد هو جسر يربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، يبلغ طول الجسر نحو ٢٥ كيلو مترا وبعرض ٢٣.٢ مترا، افتتح الجسر رسمياً في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦ ، وتعود فكرة إنشاء الجسر إلى عام ١٩٦٥، عندما قام الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود باستقبال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني خلال زيارة للمنطقة الشرقية، وقد أبدى الشيخ خليفة رغبته ببناء جسر يربط السعودية بالبحرين، الأمر الذي وافق عليه الملك فيصل وأمر بتشكيل لجنة مشتركة بين الدولتين لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع جسر يربط بين البلدين
- ومع أنه ليس أطول الجسور في العالم، إلا أنه هو الأطول في الشرق الأوسط كما أنه أكثر جسور العالم تكلفة حيث بلغت كلفة إنشائه ٥٦٤ مليون دولار، لكنه في الوقت نفسه يعتبر أحد أهم المنجزات الحضارية على الصعيد المعماري في المنطقة في العصر الحالي كما أنه أهم جسر بحري في العالم يصل بين طرفي اليابسة حيث استغرق التفكير فيه والدراسات اللازمة له ٢٥ عاماً واستغرق تنفيذه أربع سنوات ونصف.
- وقد بلغ عدد المسافرين منذ افتتاح الجسر حتى نهاية العام الميلادي ٢٠٠٦م ١٣٦.٩١٣.٢٨٠ مسافراً بمعدل يومي بلغ ١٨.٦٥٨ مسافراً يومياً للاتجاهين. فيما بلغ المعدل اليومي خلال الثلاث السنوات الأخيرة ٣٦.٩٢٧مسافراً يومياً للاتجاهين.

شكل (٦-٤٥) جسر الملك فهد الرابط بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين [٢]

٦-٤-٥-٤ الجسر الثانى المقترح للربط بين السعودية والبحرين (جسر الملك حمد):

شكل (٦-٤٦) المسار المقترح لجسر الملك حمد[١]

- ذكر مدير عام مؤسسة جسر الملك فهد، (بدر العطيشان)، في تقرير أعدته قناة "العربية"، أن المؤسسة شرعت في تكليف مكتب استشاري عالمي لدراسة الجدوى الاقتصادية وطريقة ربط السعودية والبحرين، وربطها كذلك بالشبكة الخليجية، وقال "نتوقع في نهاية ٢٠١٤ الانتهاء من نتائج الدراسة، ومن بعد ذلك نشرع في التنفيذ".

وهو مشروع الجسر الذي يتوقع أن يربط الدمام السعودية بمدينة البديع البحرينية، يقدر طوله بخمسة وعشرين كيلومتراً بموازة جسر الملك فهد القائم حالياً، ويشمل الجسر الجديد بالإضافة إلى مساري القطارات المخصصة للركاب والبضائع، مساراً ثالثاً للمركبات، في حين يرتبط قطار جسر الملك حمد بعد إتمامه بشبكة القطارات الخليجية التي من المقرر أن تبدأ من الكويت مروراً بمدن عدة شرق السعودية، فالبحرين وقطر والإمارات وصولاً إلى سلطنة عمان بأطوال إجمالية تتجاوز الألفي كيلومتر.

[١] ويكيبيديا الموسوعة الحرة – جسر الملك فهد
[٢] ويكيبيديا الموسوعة الحرة – جسر الملك فهد

٦-٥ تجربة التكامل ما بين كوبنهاجن – مالمو / إقليم أوريسند Copenhagen-Malmo / Oresund Region :

مقدمة:

مدينة كوبنهاجن هى عاصمة الدنمارك ، وتعتبر مدينة مالمو هى ثالث أكبر مدينة فى السويد ويفصل بينهما مضيق مياه يصل شرق وشمال البحر المتوسط يسمى أوريسند Oresund ويسمى الإقليم حول المدينتين بإقليم أوريسند ، ويضم الإقليم بعض المدن الهامة بجانب مدينتى كوبنهاجن ومالمو مثل : لوند ، روسكيلد وهيلسنبورج.

منذ ٣٥٠ عام لم يكن هذا الإقليم إقليم حدودى حيث كانت إسكونة جزء من الدنمارك بينما فى عام ١٦٥٨ تحولت هذه المدينة لتكون جزء من السويد ، ونتيجة للقرب ما بين السويد والدنمارك قد تم إتخاذ القرار بضرورة إنشاء كوبرى للربط بين البلدين ، وفى عام ٢٠٠٠ تم إفتتاح كوبرى أوريسند وكانت هذه البداية الحقيقية للتكامل الحدودى بين البلدين ، وقد ساعد على ذلك التوجهات الأوروبية نحو التكامل والمشروعات الحدودية وبرامج الإتحاد الأوروبى (Interreg III A - Öresund programme) .

يتكون إقليم أوريسند من مناطق حضرية وريفية ، ويضم الإقليم اثنان من المناطق المتروبلويتانية (Metropolitan area) منطقة كوبنهاجن ومنطقة مالمو[٢] ، بينما المناطق على أطراف الإقليم تتميز بالكثافة السكنية القليلة ، بينما منطقتى كوبنهاجن ومالمو تعتبرا من أكثر المناطق من حيث الكثافة السكانية فى الدول الإسكندانيفية Scandinavia (الدنمارك ،النرويج والسويد).

كما يعتبر إقليم أوريسند أحد محاور الأنشطة الإقتصادية الهامة فى إسكندنافيا [٣] ، ففى عام ٢٠٠٧ قد سافر ما يقارب ٢٥ مليون مسافر عبر كوبرى أوريسند : منهم ١٥.٢ مليون بواسطة السيارات و الحافلات ، و ٩.٦ مليون مسافر بواسطة القطار ، وبحلول عام ٢٠٠٩ إرتفع العدد الإجمالى للمسافرين إلى ما يقارب ٣٥.٦ مليون مسافر بواسطة السيارات ،الحافلات ، القطار والعبارات [٤]

شكل(٦-٤٧) يوضح حدود إقليم أوريسند (Øresundsbron, 2010; 5)

---

[١] موقع أخبار العربية – الموقع الإلكترونى – بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٤ – أخر تطورات جسر الملك

[2] Garlick, Steve, Peter Kresl and Peter Vaessen (2006)"The Øresund Science Region: A cross-border partnership between Denmark and Sweden.". Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), June 2006, Chapter 2.2. Socio-economic environment, p. 14.

[3] Antonio Virgili, L´Øresund: regione transfrontaliera della nuova Europa, Università di Firenze, 1996

[4] http://uk.oresundsbron.com/page/34

٦-٥-١ الشبكات العمرانية لإقليم أوريسند :

٦-٥-١-١ نظام تصنيف الوحدات الإقليمية(Nomenclature of territorial units for statistics) NUTS :

وهو نظام تصنيف الوحدات الإقليمية الإحصائية بهدف تحليل وتقسيم الأقاليم الإقتصادية للإتحاد الأوروبى وضمان تناسق المعايير والإحصاءات على حسب درجة كل وحدة إقليمة ، وينقسم النظام إلى ٣ مستويات ، فكل دولة تنقسم ألى مجموعة أقاليم من الدرجة NUTS 1 ثم ينقسم هذا المستوى إلى أقاليم من الدرجة NUTS 2 ، ثم تنقسم هذه الأقاليم إلى أقاليم من الدرجة NUTS 3 ثم ينقسم هذا المستوى مستويين أخيرين وهما LAU 1,LAU 2 وهما يمثلون مستوى الأحياء والبلديات[1].

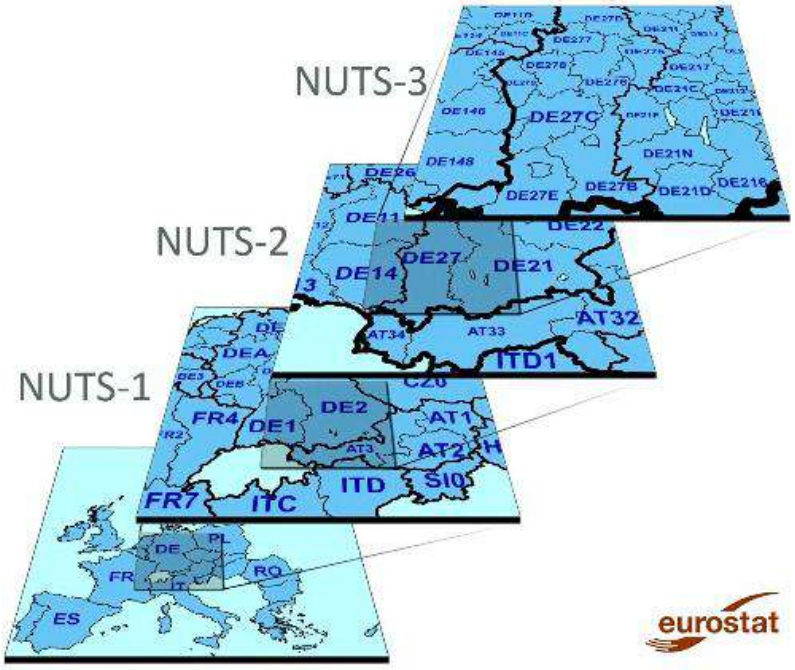

شكل(٦-٤٨) يوضح نظام تصنيف الوحدات الإقليمية للإتحاد الأوروبى NUTS

ومن أهم المعايير التى يعتمد عليه NUTS هو معيار المساحة وعدد السكان للوحدات الإقليمية [2]

Level	Minimum	Maximum
NUTS 1	3 million	7 million
NUTS 2	800,000	3 million
NUTS 3	150,000	800,000

جدول (٦-٢) يوضح الحد الأقصى والأدنى لعدد السكان لتصنيف NUTS

[1] Eurostat Manuals and guidelines pdf. , Regions in the European Union , Nomenclature of territorial units for statistics , NUTS 2013/EU-28

[2] Eurostat Manuals and guidelines pdf. , Regions in the European Union , Nomenclature of territorial units for statistics , NUTS 2013/EU-28

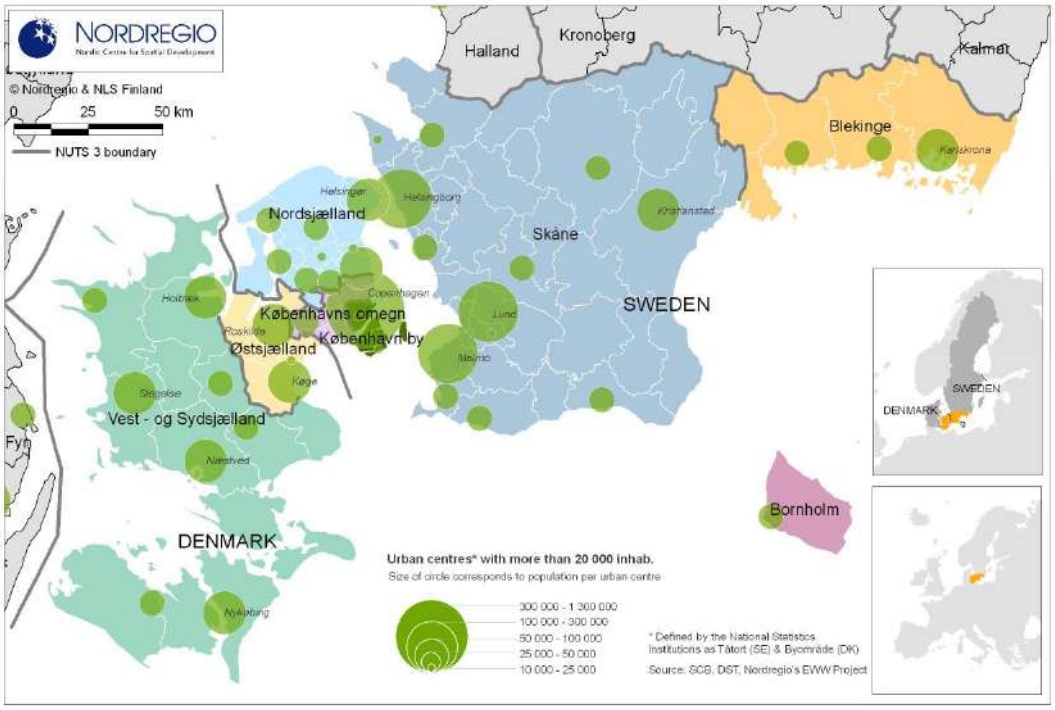

شكل (٦-٤٩) يوضح المراكز العمرانية وتصنيف الإقليم بحسب التصنيف الإقليمى الأوروبى (NUTS-3)[1]

وتتكون السويد من ٢١ إقليم من الدرجة NUTS-3 والذى يضم ٢٩٠ بلدية من مستوى الوحدات المحلية الإدارية LAU2 ويغطى إقليم جنوب السويد (Sydsverige) الوحدات الإقليمية blekinge, skane من المستوى NUT-3

٦-٥-٢ مشروعات التكامل العمرانى:

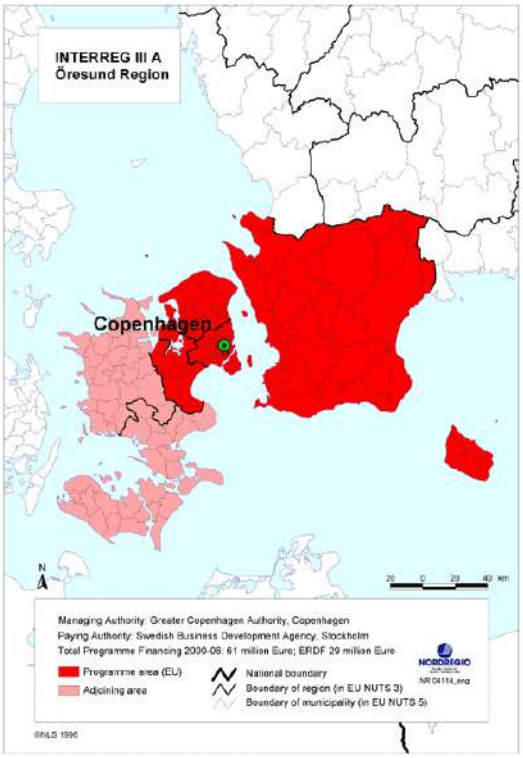

شكل (٦-٥٠) تصنيف مناطق الإقليم حسب برنامج إنترريج

٦-٥-٢-١ برنامج مشروعات التكامل الحدودى Interreg– Öresund :

- تعتبر مشروعات إنترريج من أنجح المشروعات التى أدت إلى تفعيل التكامل العمرانى فى إقليم أوريسند وقد بدأت من خلال برنامج (Interreg II A – Öresund programme) من خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ وقد إشتمل البرنامج على حوالى ١٢٠ مشروع .
- ثم تبعه برنامج Interreg III A خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ وبمقارنته بالبرنامج السابق أنه ضم ثلاث مقاطعات دنماركية وهم : مقاطعة روسكيلد (Roskilde) بالكامل أما مقاطعنى غرب زيلاند (West Zeland) وستروستورم (Storstrom) يخصص لهم نسبة ٢٠% من البرنامج.

وينقسم برنامج إنترريج إلى مجموعة من التصنيفات [2]:

- التصنيف A وهو المعنى بالتكامل الحدودى ما بين الأقاليم ويهدف إلى تنمية المراكز الحدودية إجتماعياً وإقتصادياً من خلال إستراتيجية تنموية مشتركة
- التصنيف B وهو المعنى بالتكامل عبر الحدود (القومية – الإقليمية – المحلية) (Transnational Cooperation) ويهدف لتحسين عملية التكامل داخل الإتحاد الأوروبى عن طريق تكوين تكتلات كبرى من الإقليم الأوروبى.

[1] SCB,Dst.Nordregios Eww Project
[2] Chrisian Fertner ,"A report on Cross border cooperation in the regions of Copenhagen – Malmo and Vienna – Bratislava" , Faculty of urban and architecture, Vienna University of Technology ,2006

- التصنيف C وهو المعنى بالتكامل ما بين الإقاليم (Interregional cooperation) ويهدف لتحسين كفاءة سياسات التنمية الإقليمية عن طريق تبادل المعلومات على المستويات العالية ومشاركة الخبرات المختلفة .

Initiatives (programme period 2000 – 2006) *In mio. Euro*	Total cost	thereof EU contribution (ERDF)
Interreg III A – Öresund	**61.68**	**30.84**
Interreg III B – Baltic Sea Region (D-DK-FIN-S-Third countries)	186.51	97.11
Interreg III B – North Sea Region	254.44	129.22
Interreg III C – North Zone	53.52	32.81

شكل (٦-٥١) يوضح نصيب إقليم أوريسند من برنامج إنترج Interreg III A (European Commission ,Inforegio)

ويهدف البرنامج إلى تسريع عملية التنمية الإقتصادية والتعاون ما بين الأقاليم ، **وهناك أربعة أولويات للبرنامج تم تحديدها من قبل الإتحاد الأوروبى** [1] :

١- الهياكل المادية والإدارية : وتهدف إلى تقليل دور الحواجز الحدودية والعمل على إنشاء الهياكل والمؤسسات والشبكات التي سوف تساعد على تحفيز التعاون المشترك من خلال هذه التسهيلات.
٢- تكوين أقاليم وظيفية وإقتصادية والتعاون فى مجالات التعليم والعمالة وذلك للوصول إلى سوق مشتركة للأعمال الإقليمية المشتركة.
١.٢ تنمية إقليمية وظيفية عبر الحدود
٢.٢ تنمية التعليم والمهارات عبر الحدود.
٣- التماسك ". وتهدف هذه الأولوية للمساهمة في عملية التكامل الإجتماعى للمواطنين من خلال تعزيز التراث الثقافى المشترك.
إجراء ٣.١ التماسك والمعلومات الإقليمية
إجراء ٣.٢ التسويق والجاذبية
٤- المساعدة الفنية من قبل الخبراء والفنيين .

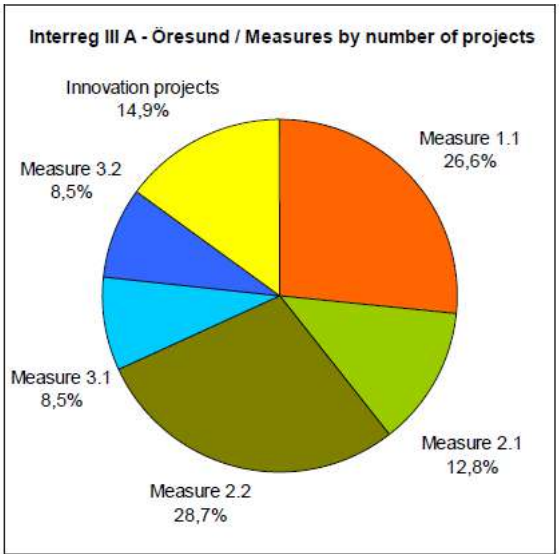

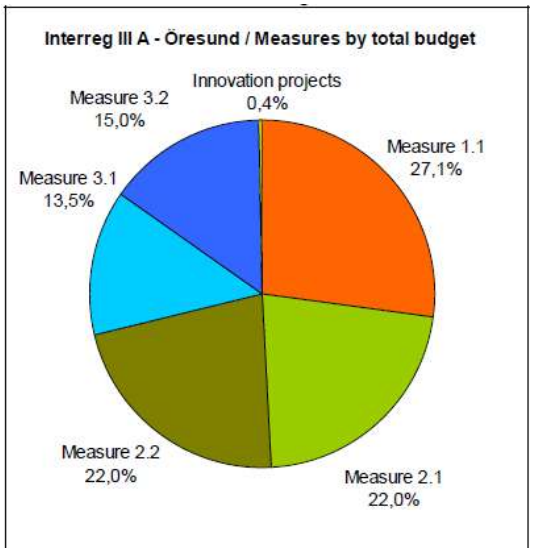

شكل (٦-٥٢) يوضح حصة الأولويات لبرنامج إنترج من الميزانية الكلية للإقليم – حصة كل أولوية من إجمالى عدد المشروعات الإقليم من البرنامج(Oresunds Komiteeen 2005)

[1] Chrisian Fertner ,"A report on Cross border cooperation in the regions of Copenhagen – Malmo and Vienna – Bratislava" , Faculty of urban and architecture, Vienna University of Technology ,2006

Top 6 leader organizations	Number of Interreg projects*
Region Skåne	6
HUR (Greater Copenhagen Authority)	5
Öresundskomiteen	5
Øresund University	5
University of Copenhagen	4
Lund University	4
	*period 2000 – 2006 (by Nov 2005)

شكل (٦-٥٣)الجهات الأكثر نشاطاً فى برنامج إنترج لإقليم أوريسند (Oresunds Komiteeen 2005)

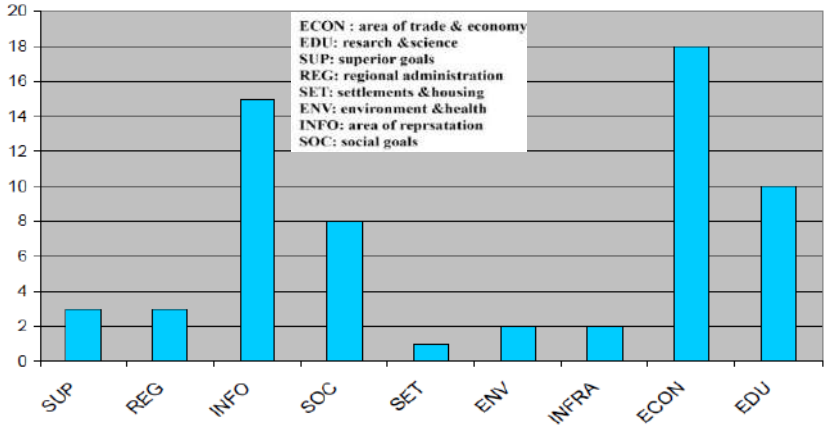

شكل (٦-٥٤) مجالات التعاون للجهات الفاعلة فى إقليم أوريسند (www.oresundregon.org)

٦-٥-٣ مشروعات الربط العمرانى للإقليم

٦-٥-٣-١ جسر أوريسند Oresund Bridge

تم إفتتاح جسر أوريسند فى عام ٢٠٠٠ ، وقد تم عبور الجسر من أكثر من ١٨٢ مليون شخص منذ إفتتاحه ، منهم ١١١ مليون شخص بواسطة السيارات و ٧١ مليون بواسطة القطارات ، وهو ما يماثل سكان الدنمارك والسويد معاً ، فبالنسبة لعدد المسافرين البالغ عددهم ١١١ مليون والتى يمكن أن تنقسم إلى ٤٨ مليون حافلة خلال الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩[1]، وقد أثرت الأزمة الإقتصادية فى عام ٢٠٠٩ على تقليل حركة المرور على الجسر ـ أما الأن فقد زادت كثافة المرور حتى وصلت إلى ١٩٥٠٠ سيارة فى اليوم وبذلك إزدادت نسبة المرور بواقع ١٤١% بالمقارنة بالفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩.

[1] ww.tendensoresund.org

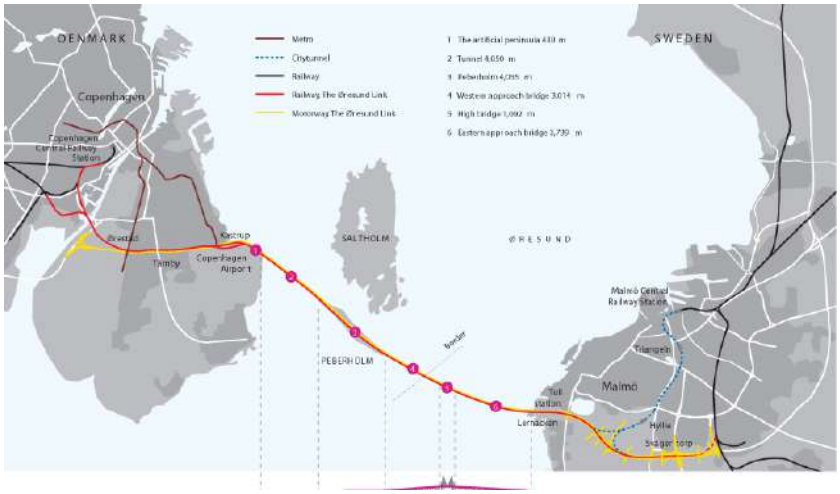

شكل (٦-٥٥) يوضح مسار جسر أوريسند[1]

٦-٥-٣-٢ خطوط السكك الحديدية :

تعتبر خطوط السكك الحديدية ذات أهمية كبرى فى الإقليم وتسمى الشبكة " قلادة اللولؤ " وهى التى تربط المناطق الجديدة بالمناطق القديمة من الإقليم مما يعطى الإقليم كفاءة عالية من الإتصالية ، وتبرز أهمية شبكة السكك الحديدية فى الربط ما بين كوبنهاجن ومالمو ، وتتميز هذه الشبكة بأنها تتساوى مع شبكة الطرق الإقليمية من حيث الكفاءة ، ويمكن القول أن أن شبكات السكك الحديدية فى السويد أكثر أهمية بالنسبة للدنمارك وذلك نتيجة زمن الرحلات الطويلة والمرور الكثيف للشاحنات على الطرق.

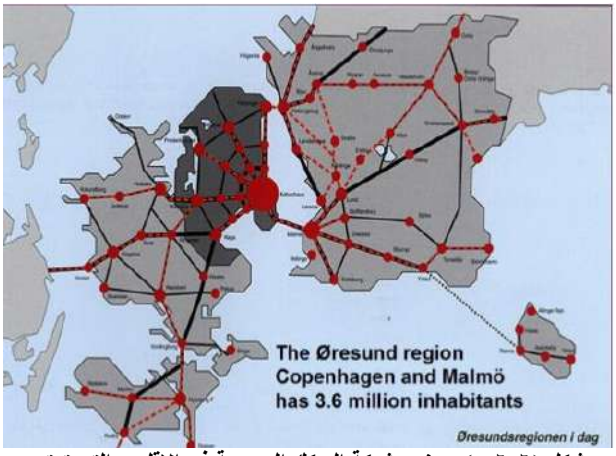

شكل (٦-٥٦) يوضح شبكة السكك الحديدية فى الإقليم والتى تعتمد على خطة الأصابع (Finger Plan) لربط الخطوط القديمة بالجديدة[2]

٦-٥-٣-٣ وادى ميديكون Medicon Valley

- وادي ميديكون هو مركز تجمّع علوم الحياة في أوروبا ويمتد على طول منطقة أوريسند في شرق الدنمارك وجنوب السويد. وهو يُعتبر أحد أقوى مراكز تجمع علوم الحياة بما يحتويه من العدد الهائل للشركات المتخصصة في علوم الحياة ومعاهد أبحاثٍ واقعة في منطقة جغرافية صغيرة جدًا.
- بدأت فكرة إنشاء وادي ميديكون في الظهور ببطء في بداية التسعينيات من القرن الماضي وأُضفِي الطابع الرسمي عليها وتم تمويلها من خلال برنامج مبادرة إنتريج الثانية الذي يتبع الاتحاد الأوروبي.. يبلغ عدد السكان في وادي ميديكون حوالي ٣.٩ مليون نسمة، ويمتد على مساحة ٢١٠٠٠ كم٢ ، ويتكون الوادى من ١٥ جامعة ٢٨، مستشفى و١٠ حاضنات علمية، ويبلغ عدد العاملين فى قطاع علوم الحياة حوالى ٤٠٠٠٠ عامل [3]
- ويمثل إقليم أوريسند ٢٦% من مجموع الناتج القومى الإجمالى لكل من السويد والدنمارك ، وتبلغ إستثمارات الإقليم فى البحث والتطوير ٣.٩% من الناتج الإقليمى الإجمالى ، وتتركز معظم هذه الإستثمارات فى المناطق المتروبلويتانية ، وحوالى ٧٥% من الإنفاق الدنماركى فى قطاع البحث والتطوير ينبع من قطاع الأعمال فى إقليم أوريسند / بنسبة ٧١% من إقليم كوبنهاجن ، و٣.١% من إقليم زيلاند و ١٨% من إستثمارات البحث والتطوير تكون فة إقليم إسكونة[4].

[1] http://beyondplanb.eu/project_oresund_bridge.html
[2] TEN Group study tour 23-24 September 2010 , Messages From Copenhagen And Malmo
[3] Copenhagen capacity and invest in skane
[4] European Land Use Patterns, The Øresund Region Case Study Report, Part C Scientific report, Version 30/November/2012

- ومن أمثلة الشركات الأبحاث والتطوير العالمية المتخصصة فى وادى ميديكون :

- Novo Nordisk (diabetes) ,
- Coloplast (medical devices)
- ActiveBiotech (cancer)
- NeuroSearch (neurosciences)
- TopoTarget (cancer)
- H. Lundbeck (neurosciences)

شكل (٦-٥٧) يوضح التركيب الهيكلى (المستشفيات – الشركات - الجامعات) لوادى ميديكون فى إقليم أوريسند [1]

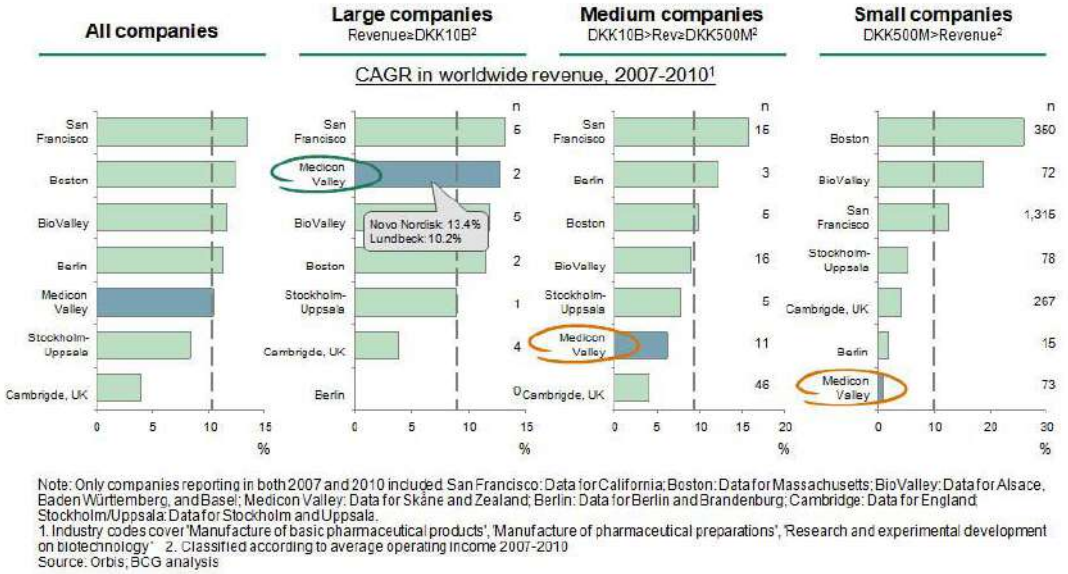

شكل (٦-٥٨) يوضح تطور نمو الصناعت الطبية وصناعات الأدوية فى وادى ميديكون من خلال نمو أرباح الشركات بالنسبة لمناطق العالم بين عامى ٢٠٠٧-٢٠١٠ [1]

[1] http://www.mva.org/media%2815,1033%29/Region_Medicon_Valley.jpg

٦-٥-٤ تحليل مؤشرات التكامل داخل إقليم أوريسند

٦-٥-٤-١ مؤشرات الهجرة الداخلية فى الإقليم (سواء فى الجانب الدنماركى أو فى الجانب السويدى من الإقليم) :

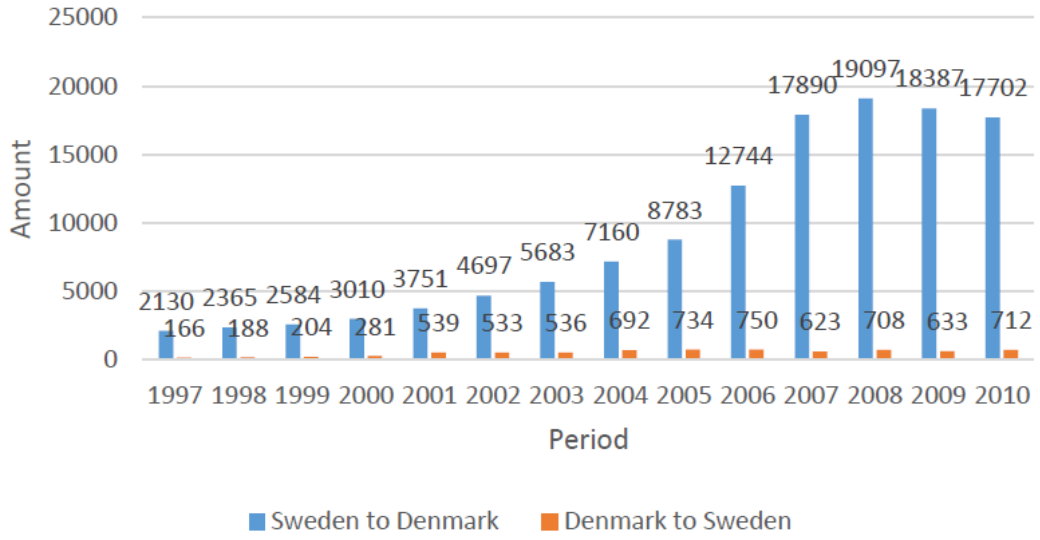

شكل (٦-٥٩) يوضح تطور حركة الركاب اليومية من السويد إلى الدنمارك والعكس (Orestats, 2013).

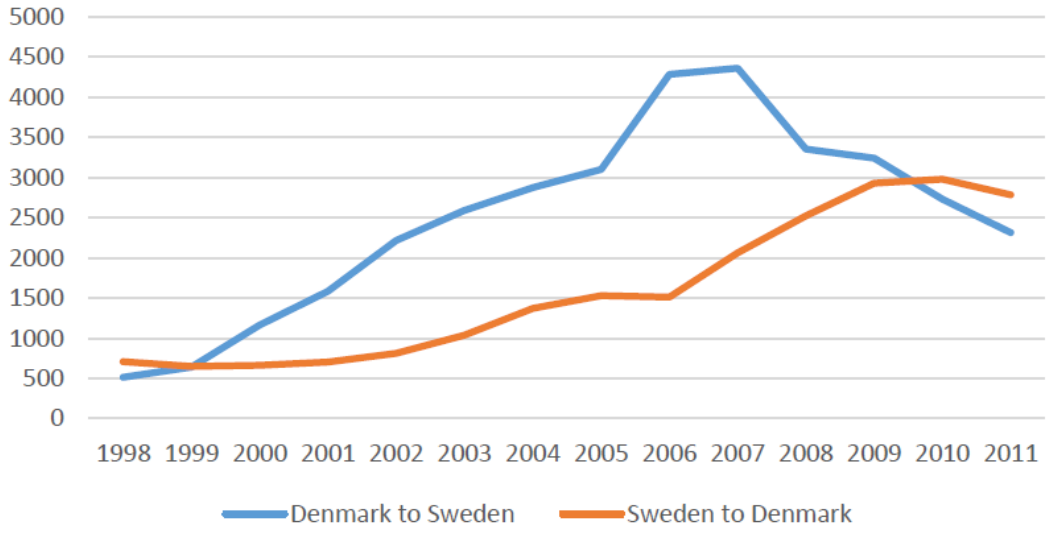

شكل (٦-٦٠) تطور أعداد المهاجرين من الجانب الدنماركى إلى الجانب السويدى داخل الإقليم (Orestats, 2013).

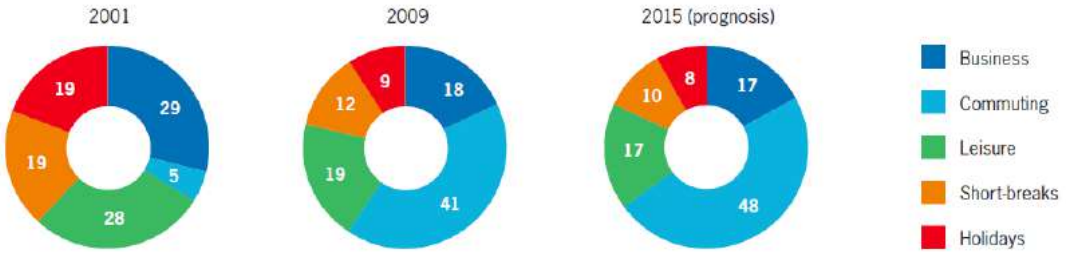

شكل (٦-٦١) الغرض من الرحلات عبر كوبرى أوريسند (Øresundsbron, 2010; 10).

[1] " Evaluation of Future Opportunities in Medicon Valley", A report prepared by BCG (Boston Consulting Group) on behalf of Medicon Valley Alliance, November 2012

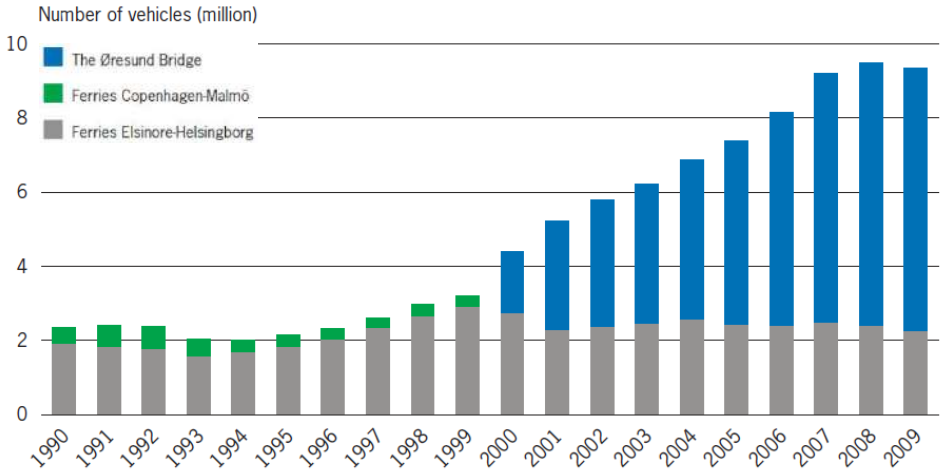

شكل (٦-٦٢) يوضح تطور عدد الحافلات (بالمليون/السنة) التى تعبر الإقليم (Oresundsborn-2010)

٦-٥-٤-٢ الناتج المحلى الإجمالى للأقليم:

- الناتج المحلى الإجمالى للأقليم يساوى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى للسويد والدنمارك معاً فى عام ٢٠٠٧ ، فبالنسبة للجانب الدنماركى فالناتج المحلى الإجمالى للمناطق الدنماركية المشاركة فى التكامل الإقليمى(كوبنهاجن وإقليم زيلاند) يساوى ٤٨% من الناتج المحلى الكلى للدنمارك ، أما الجانب السويدى فيحتل إقليم إسكونة ١٢% من الناتج المحلى السويدى ، ومنا هنا يبرز مدى القوة الإقتصادية للتكامل من خلال مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى للدولتين .

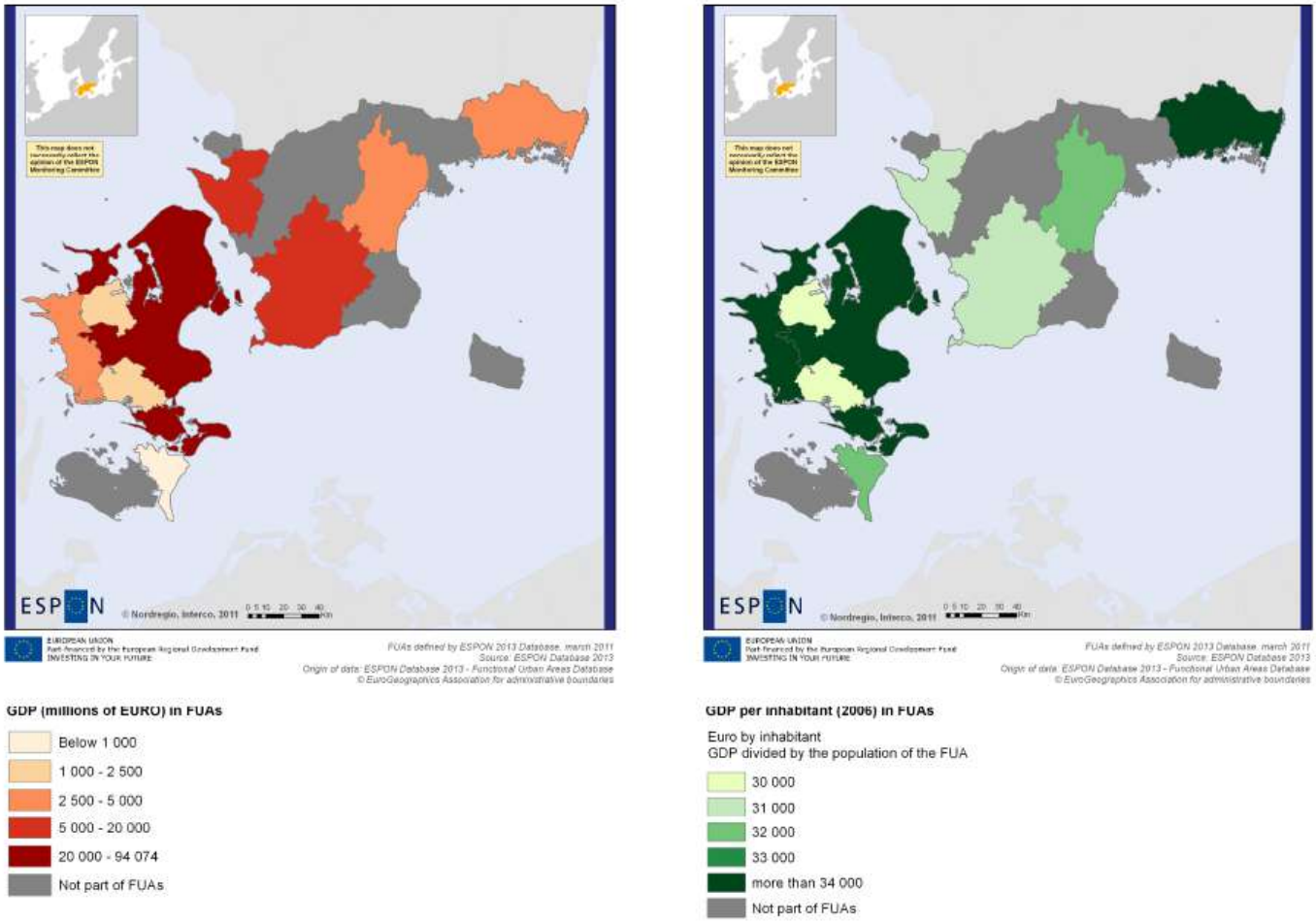

شكل (٦-٦٣) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للإقليم من ١٩٩٥ – ٢٠٠٦ (ESPON 2013 database)

الفصل السابع

النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية

١- نتائج تحليل تجربة تكامل الإتحاد الأوروبى (European Union) .

٢- نتائج تحليل تجربة منطقة التجارة الحرة لآمريكا الشمالية (NAFTA) .

٣- نتائج تحليل تجربة منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والمحيط الباسيفيكى (APEC).

٤- نتائج تحليل تجربة رابطة أمم جنوب شرق أسيا (ASEAN).

٥- نتائج تحليل تجربة دول مجلس التعاون الخليجى.

٦- نتائج تحليل تجارب التكامل ما بين المدن الأوروبية (إقليم أوريسند – إقليم الراين العلوى).

٧- مؤشرات قياس التكامل الإقليمى.

٧-١ ملخص نتائج تحليل تجربة تكامل الإتحاد الآوروبى :

٧-١-١ القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون:

إعتمد التكتل فى بداية الآمر على قطاع الفحم كقاعدة إقتصادية أساسية للتكتل ، ومع التوسع فى عضوية دول التكتل وإزدياد التعاون ودرجة التكامل فيما بينهم تم التوسع فى القواعد الإقتصادية للتكتل ليشمل جميع القطاعات تقريباً ومن أبز هذه القطاعات :

١- القطاع المالى والخدمات .
٢- قطاع الزراعة والصناعة.
٣- قطاع البناء والتشييد.

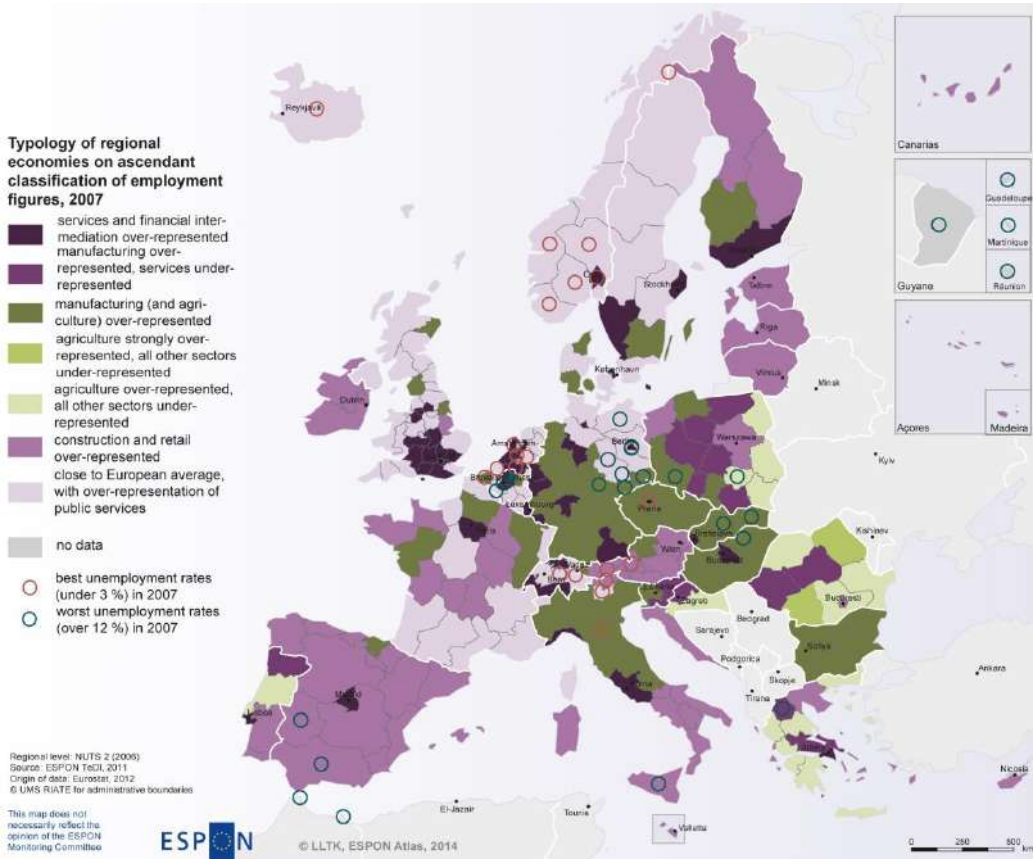

شكل (٧-١) يوضح القطاعات المهيمنة على إقتصاد الدول الآوروبية

٧-١-٢ السياسات الإقتصادية الحاكمة للتكامل الآوروبى:

كنتيجة لتوسع التكامل الأوروبى والإعتماد على العديد من المجالات ظهرت الحاجة إلى سياسات إقتصادية مشتركة لتنظم التعاون فى هذه المجالات وهذه السياسات هى :

١- سياسة الصيد المشتركة Common Fisheries Policy (CFP) .
٢- سياسة التجارة المشتركة Common Commercial Policy (CCL) .
٣- سياسة الطاقة للإتحاد الآوروبى EU energy Policy.
٤- سياسة القطاع الصناعى الآوروبى.
٥- السياسات البيئية للإتحاد الآوروبى EU Environmental Policy.
٦- السياسة الإقليمية للإتحاد الآوروبى Regional Policy.

٧-١-٣ أقطاب النمو فى التكتل الآوروبى:

يعتمد التكتل الإوروبى على العديد من المناطق المتروبوليتانية وتعتمد هذه المناطق على بعض المدن الرئيسية والتى تقوم بدور أقطاب النمو الرئيسية فى التكتل الآوروبى ومن هذه العواصم : لندن ،باريس ، دبلن ، أمستردام ، برلين ، وغيرها من العواصم الرئيسية لهذه المناطق.

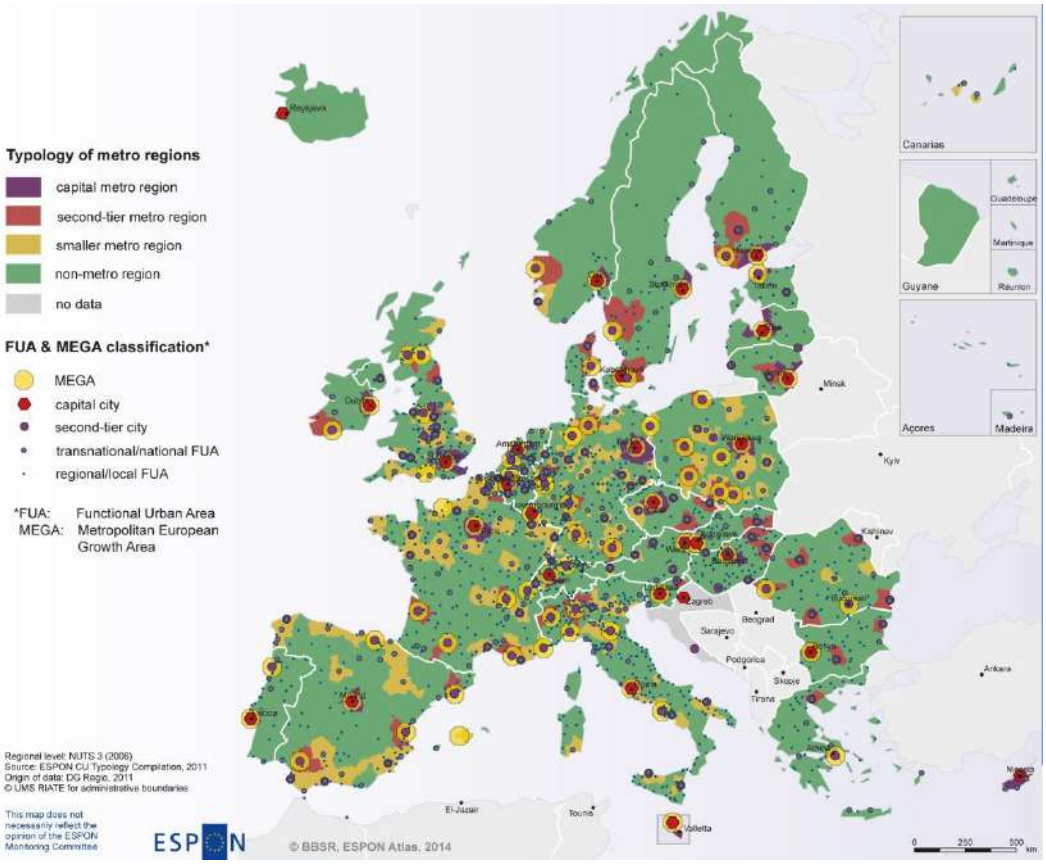

شكل (٧-٢) يوضح تصنيف المناطق المناطق المتروبوليتانية وعواصمها.

٧-١-٤ الربط العمرانى ما بين دول التكتل الآوروبى:

يعتمد الربط العمرانى فى التكتل الأوروبى بشكل رئيسى على سياسة الشبكات الآوروبية العابرة Trans –European Transport network (TEN) وتهدف هذه السياسة لزيادة الثروة والتنافسية ما بين أعضاء التكتل من خلال شبكات الربط العمرانى والمتمثلة فى شبكات الطرق ، السكك الحديدية ، الموانىء والمطارات وقد تم تخصيص ما يقارب ٨ بليون يورو كميزانية للخطة ٢٠٠٧-٢٠١٣ وذلك من أجل إقامة ٣٠ مشروع للربط العمرانى الآوروبى.[1]

[1] "What is the TEN-T policy and programme and who is responsible?" European commission (http://ec.europa.eu/transport/infrastructure/tentec/tentec-portal/site/en/abouttent.htm)

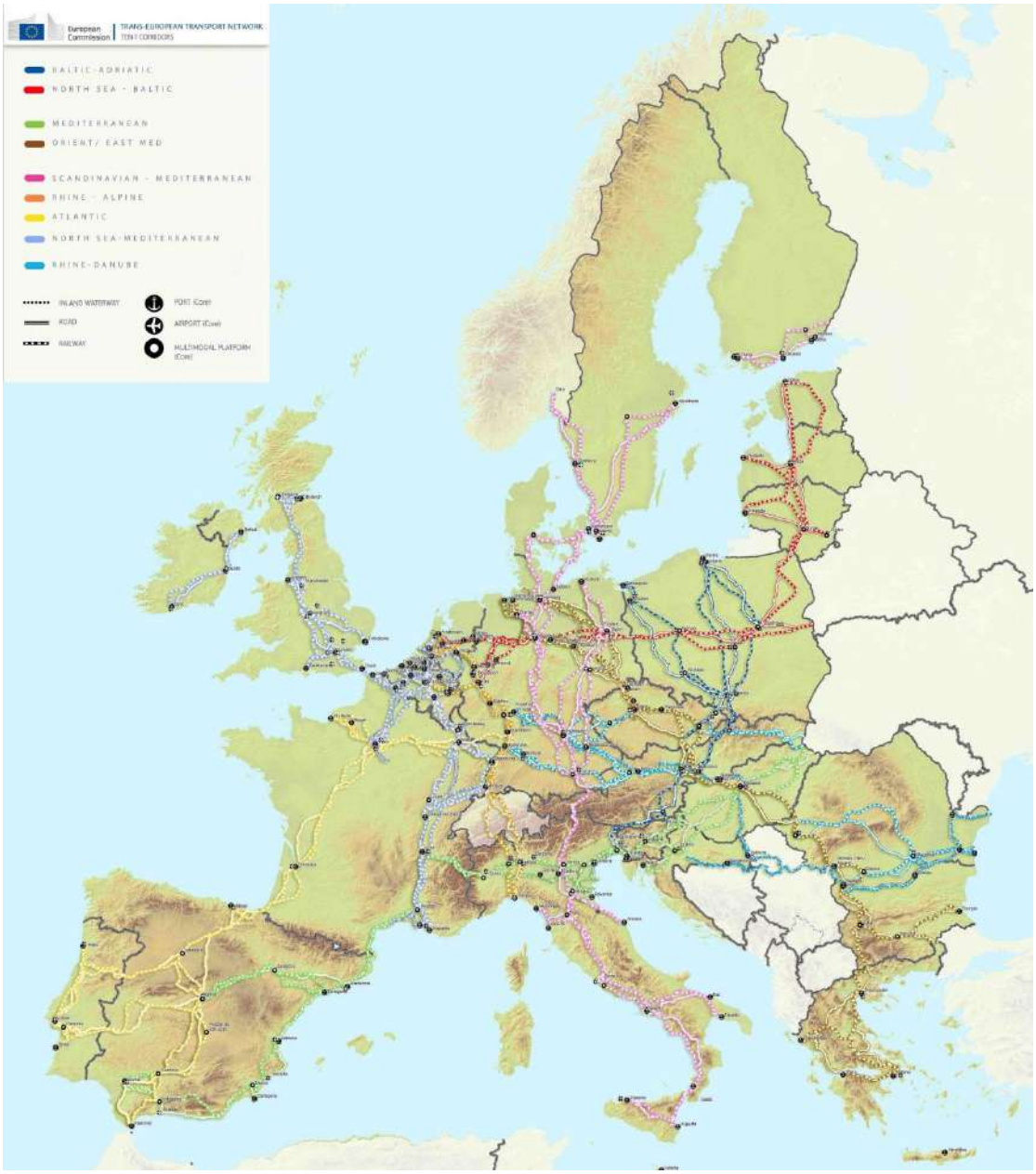

شكل (٧-٣) يوضح محاور الربط الرئيسية ما بين الدول الآعضاء فى الإتحاد الآوروبى.

٧-١-٥ درجة التكامل الإقتصادى التى وصل إليها الإتحاد الآوروبى :

يمكن القول أن الإتحاد الآوروبى وصل إلى أعلى درجات التكامل الإقتصادى وهى السوق الموحدة من خلال التوقيع على وثيقة العمل الآوروبى المشترك عان ١٩٨٦ والتى أطلق عليها الصك الموحد والتى تم الإتفاق فيها على إقامة سوق مصرفية وتجارية موحدة وإقامة نظام نقدى أوروبى موحد مع العمل على توحيد السياسات الخاصة بالتطورات العلمية والتقنية ، ومن ثم تم تطبيق العملة الموحدة للإتحاد الآوروبى والتى حلت محل العملات الوطنية وذلك فى عام ١٩٩٩.

٧-١-٦ المشروعات التنموية والعمرانية للاتحاد الآوروبى [1] :

يتم إقتراح وتنفيذ المشروعات التنموية والعمرانية والتى تهدف إلى زيادة الإستثمارات من خلال برنامج إنتررج Interreg (European Territorial Cooperation) ، ويهدف البرنامج إلى تحقيق التنمية الإقليمية والإجتماعية والإقتصادية للتكتل ككل كدولة واحدة وليس مجموعة دول ، ويتم العمل فى البرنامج من خلال ٣ مستويات وهى :

١- (Interreg A) ويهدف إلى تحقيق التعاون الحدودى بين الدول الإعضاء.
٢- (Interreg B) ويهدف إلى تحقيق التعاون الدولى مع التكتلات والدول الآخرى .
٣- (Interreg C) ويهدف إلى تحقيق التعاون الإقليمى بين الدول الآعضاء.

وقد عمل البرنامج من خلال مجموعة من المراحل وهى :

١- المرحلة الآولى : INTERREG I وكانت فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٣ .
٢- المرحلة الثانية : INTERREG II وكانت فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٩.
٣- المرحلة الثالثة : INTERREG III وكانت فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦.
٤- المرحلة الرابعة : INTERREG IV وكانت فى الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٣ .
٥- المرحلة الخامسة : INTERREG V وكانت فى الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠.

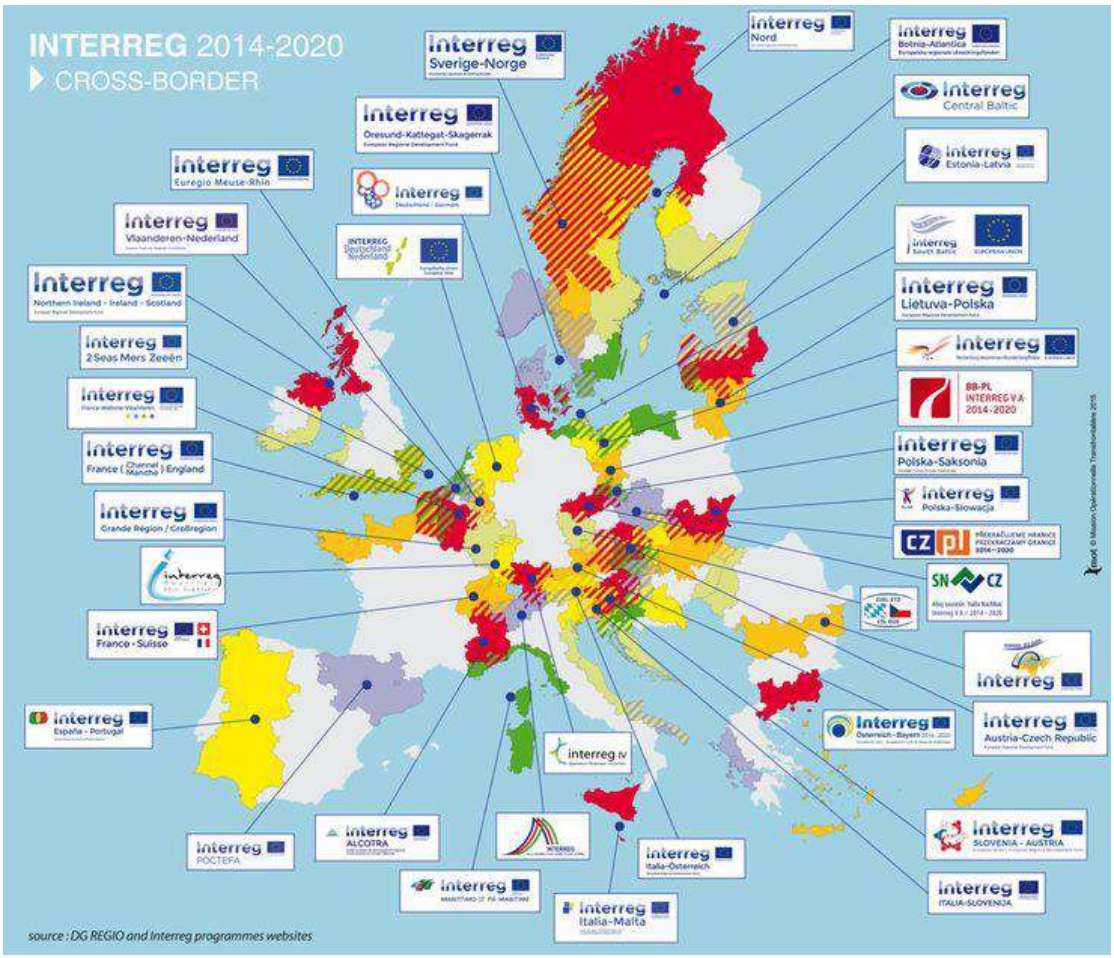

شكل رقم (٧-٤) مواقع المشروعات الحدودية لبرنامج إنتررج ٢٠١٤ -٢٠٢٠

[1] Interreg : European Territorial Co-operation (http://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/cooperation/european-territorial/)

٧-٢ملخص نتائج تحليل تجربة تكتل النافتا NAFTA:

٧-٢-١القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون:

إعتمد تكتل النافتا على مجموعة منالقطاعات للتعاون ما بين الدول الآعضاء و تشتمل الإتفاقية على مجموعة من القطاعات منها :

أ- قطاع الزراعة.
ب- قطاع السيارات .
ت- قطاع الطاقة .
ث- قطاع الخدمات المصرفية .
ج- قطاع المنسوجات .
ح- قطاع النقل .

ويهدف تكتل النافتا على تعزيز حركة التجارة الإقليمية ما بين الدول الآعضاء (الولايات المتحدة الآمريكية – كندا – المكسيك) من خلال مجموعة من التدابير مثل الإزالة التدريجية فى التعريفات الجمركية – إلغاء القيود والحواجز الإدارية – تحرير تجارة الخدمات وغيرها من التدابير والسياسات التجارية، حتى تم التحرر تماماً من القيود والحواجز الجمركية عام ٢٠٠٨.

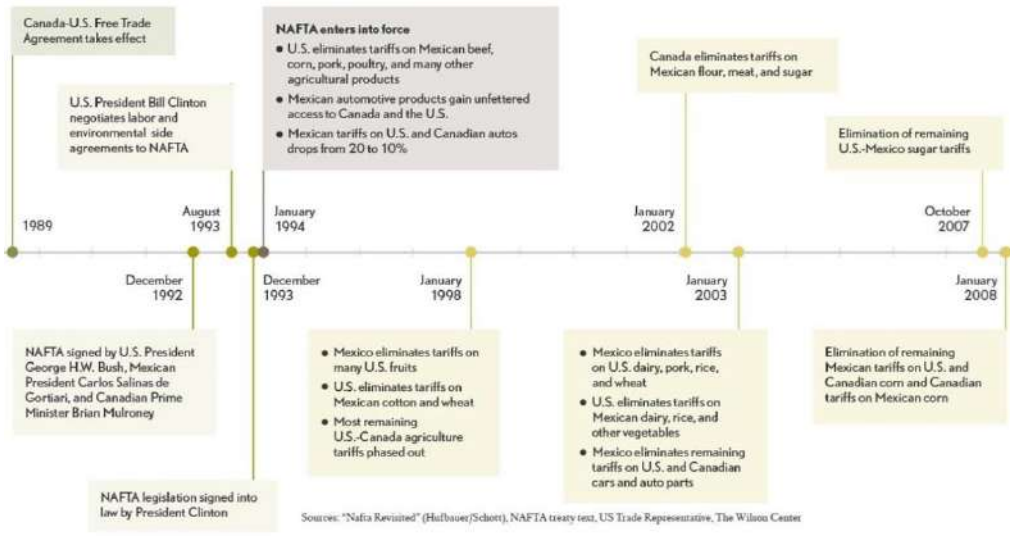

شكل رقم (٧-٥) يوضح خطوات تعزيز التعاون التجارى ما بين تكتل النافتا

ويعتمد التكتل على مجموعات العمل الفنية واللجان لتنظيم السياسات لتحفيز عملية التجارة وتنظيم السياسات التجارية المختلفة ما بين الدول الآعضاء.

٧-٢-٢ مشروعات الربط العمرانى ما بين دول التكتل :

وكنتيجة لعدم تخطى التكتل مرحلة التجارة الحرة وعدم الوصول إلى درجة تكاملية أكبر من ذلك ، فأنه لم يتم التوجه بعد لمشروعات الإتصالية والربط العمرانى ما بين دول التكتل حيث يتم الإعتماد على شبكات الربط الإقليمية لكل دولة ، إلا أنه كنتيجة للعلاقات التجارية التاريخية والكبرى ما بين الولايات المتحدة الآمريكية وكندا تم العمل على الربط العمرانى فيما بينهما من خلال جسر السلام Peace Bridge.

شكل رقم (٧-٦) يوضح جسر السلام الرابط ما بين الولايات المتحدة الآمريكية وكندا[١]

٧-٣ ملخص نتائج تحليل تجربة تكتل الآبيك APEC :

٧-٣-١القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون:

لم يصل بعد تكتل الآبيك إلى مرحلة التجارة الحرة ، لكنه يعتبر أحد أهم الأهداف الرئيسية التى يسعى التكتل للوصول إليها فى عام ٢٠٢٠ ، ولكن إقتصر مجال التعاون ما بين الدول الآعضاء على مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة إلى [٢]:

- العمل على إصلاح وتطوير النظام التجارى ليتناسب مع إقتصاديات الدول الأعضاء .
- تحقيق الإستدامة فى معدلات النمو والتنمية لصالح سكان التكتل مما يؤدى إلى التنمية الإقتصادية المتكاملة.
- الإعتماد على التجارة البينية للتكتل والتجارة الخارجية مع دول العالم لتعظيم المكاسب وتشجيع التدفقات من الإستثمارات والسلع والخدمات.
- الحد من العوائق التجارية للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء وفقاً لقواعد الجات دون إلحاق الضرر بإقتصاديات الدول الإعضاء ، والإعتماد على القطاع الخاص لتعظيم المكاسب من التعاون الإقليمى.

وقد إعتمد تكتل الآبيك على التعاون فى العديد من القطاعات الإقتصادية نتيجة للعدد الكبير للدول الآعضاء والبالغ ٢١ دولة والتنوع الإنتاجى للدول الآعضاء ، وتعتبر منتجات الآلكترونيات ، الإتصالات والبترول هم أكثر المنتجات تداولاً ما بين دول التكتل وذلك بنسبة ٥.٧ % ، ٥.٢% و ٣.٥% من إجمالى حجم التجارة البينية لدول التكتل وذلك فى عام ٢٠١٥.

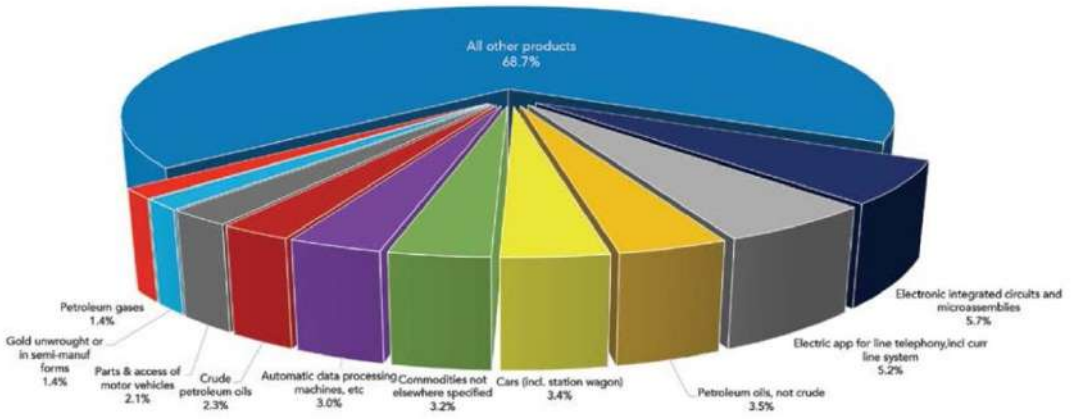

شكل رقم (٧-٧) يوضح % أكثر المنتجات تداولاً داخل تكتل الآبيك فى عام ٢٠١٥.[٣]

[1] Wikipedia – Peace Bridge

[٢] سامى عفيفى حاتم "الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٥٦

[3] APEC Publications ,APEC in Charts 2016,(http://publications.apec.org/publication-detail.php?pub_id=1773)

٧-٣-٢ اللجان الخاصة بإدارة تكتل الآبيك :

يعتمد تكتل الآبيك على مجموعة من اللجان لتنظيم السياسات والمشروعات المشتركة ما بين الدول الآعضاء وهذه المجموعات هى [١]:

١- اللجنة المالية والإدارية.
٢- اللجنة الخاصة بالتجارة والإستثمار.
٣- اللجنة الإقتصادية.
٤- اللجنة الخاصة بقطاع التكنوليجيا الحيوية.

مشروعات الإتصالية والربط العمرانى :

كنتيجة لعدم وصول التكتل إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة فنجد أنه ليس هناك مشروعات حقيقية للربط العمرانى إلا أن الآمر لم يتعدى مرحلة الآستراتيجيات ، ومن أبرز إستراتيجيات الإتصالية والربط هى الإستراتيجية المقترحة للإتصالية ما بيت دول الآبيك خلال الفترة من ٢٠١٥ -٢٠٢٥ ، والتى تعتمد على الربط المادى (شبكات الحركة - البنية التحتية – الشبكات التكنوليجية...) والربط المؤسسى والربط ما بين مواطنى التكتل.

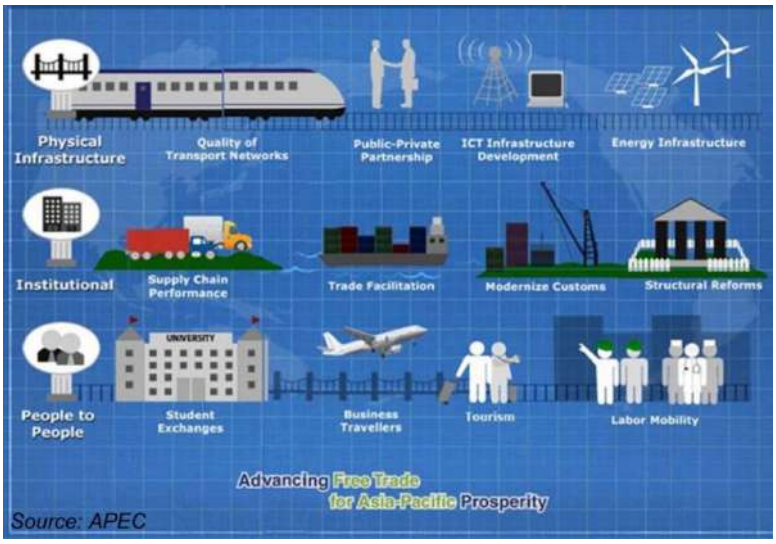

شكل رقم (٧-٨) يوضح إستراتيجية الإتصالية ٢٠١٥-٢٠٢٥ المقترحة لتكتل الآبيك

شكل رقم (٧-٩) يوضح المشروع المقترح للربط ما بين الموانىء الرئيسية لدول التكتل[١]

[1] (http://www.apec.org/Groups/Committee)

٧-٤ ملخص نتائج تحليل تجربة تكامل الأسيان :

٧-٤-١ القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون:

يعتمد التكتل على العديد من القطاعات الإقتصادية ولكن أبرز القطاعات التى يقوم عليها التكامل هم :

١- قطاع المعدات والأجهزة الكهربائية.
٢- قطاع الوقود والزيوت والمعادن.
٣- قطاع الطاقة النووية من مفاعلات وأجهزة ومعدات نووية.
٤- قطاع التصنيع من عربات القطارات والترامات وقطع غيارها.

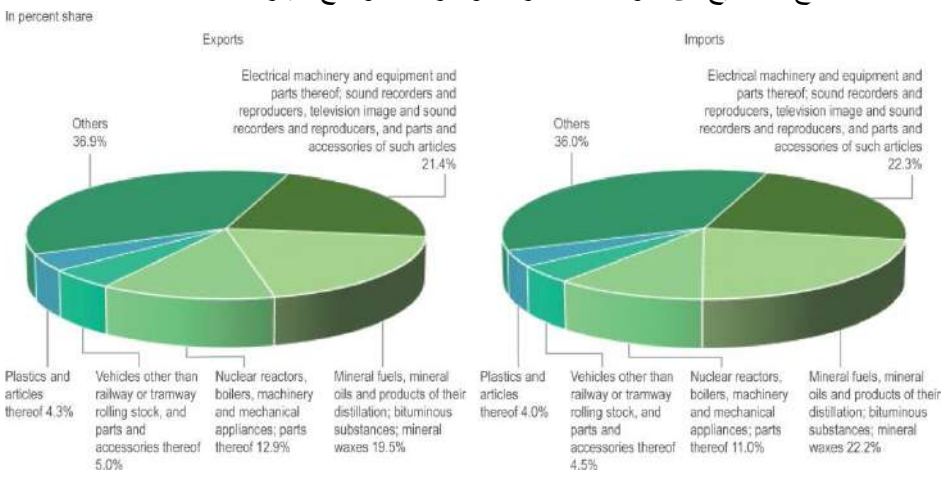

شكل رقم (٧-١٠) يوضح نسبة حجم التجارة فى القطاعات الأكثر نشاطاً فى التكتل الآسيوى [٢]

٧-٤-٢ سياسات التعاون ما بين أعضاء تكتل الآسيان :

يعتمد التعاون ما بين الدول الأعضاء على مجموعة من الإتفاقيات والآستراتيجيات فيما بينهم من أجل الوصول إلى التنمية المرغوبة وتحقيق أهداف التكتل ومن أبرز هذه الإتفاقيات والآستراتيجيات المنظمة للتكتل :

١- إتفاقية التجارة الحرة للآسيان فى عام ١٩٩٣.
٢- روؤية الآسيان ٢٠٢٠فى عام ١٩٩٧.
٣- خطة العمل المنظمة لتكتل الآسيان فى عام ٢٠٠٧.
٤- إتفاقية التجارة للبضائع (ATIGA) فى عام ٢٠١٠.
٥- إتفاقية الآستثمار الشاملة لتكتل الآسيان (ACIA) فى عام ٢٠١٢.
٦- خطة العمل المنظمة لتكتل الآسيان ٢٠٢٥ وذلك فى عام ٢٠١٦.

شكل رقم (٧-١١) يوضح الإتفاقيات والإستراتيجيات المنظمة لتكتل الآسيان[١]

٧-٤-٣ درجة التكامل الإقتصادى للتكتل:

ويمكن القول أن تكتل الآسيان لم يتعدى درجة منطقة التجارة الحرة ولكنه يسعى تدريجياً لزيادة درجات التكامل والتعون ما بين الدول الآعضاء وذلك من خلال العديد من السياسات والآستراتيجيات والمشروعات التنموية ما بين أعضاء التكتل.

[1] APEC , Promotion of Regional Economic Integration by Developing APEC Gateway Port Connectivity , Transportation Working GROUP

[2] ASEAN Secretariat, ASEAN Economic Community Chart Book 2016 (http://asean.org/?static_post=asean-economic-community-chartbook-2016)

٧-٤-٤ الإتصالية والربط العمرانى ما بين دول التكتل :

تعتبر الإتصالية ما بين دول الآسيان من أهم عوامل التكامل للتكتل حيث أنها تؤدى إلى مزيد المرونة والربط العمرانى والمؤسسى والإجتماعى ما بين دول الآسيان[٢] ، وقد إعتمد الإتصالية للدول الآعضاء على إستراتيجية الاتصالية لدول الآسيان ٢٠٢٥، وتعتمد الإستراتيجية على مجموعة من العوامل والتى يمكن تلخيصها فى [٣]:

١- البنية التحتية المستدامة.
٢- الربط التكنولجى أو الرقمى (شبكات الآنترنت وغيرها من شبكات الآتصالات...).
٣- الربط اللوجيستى لنقل البضائع.
٤- حرية الحركة للأفراد ما بين دول التكتل .

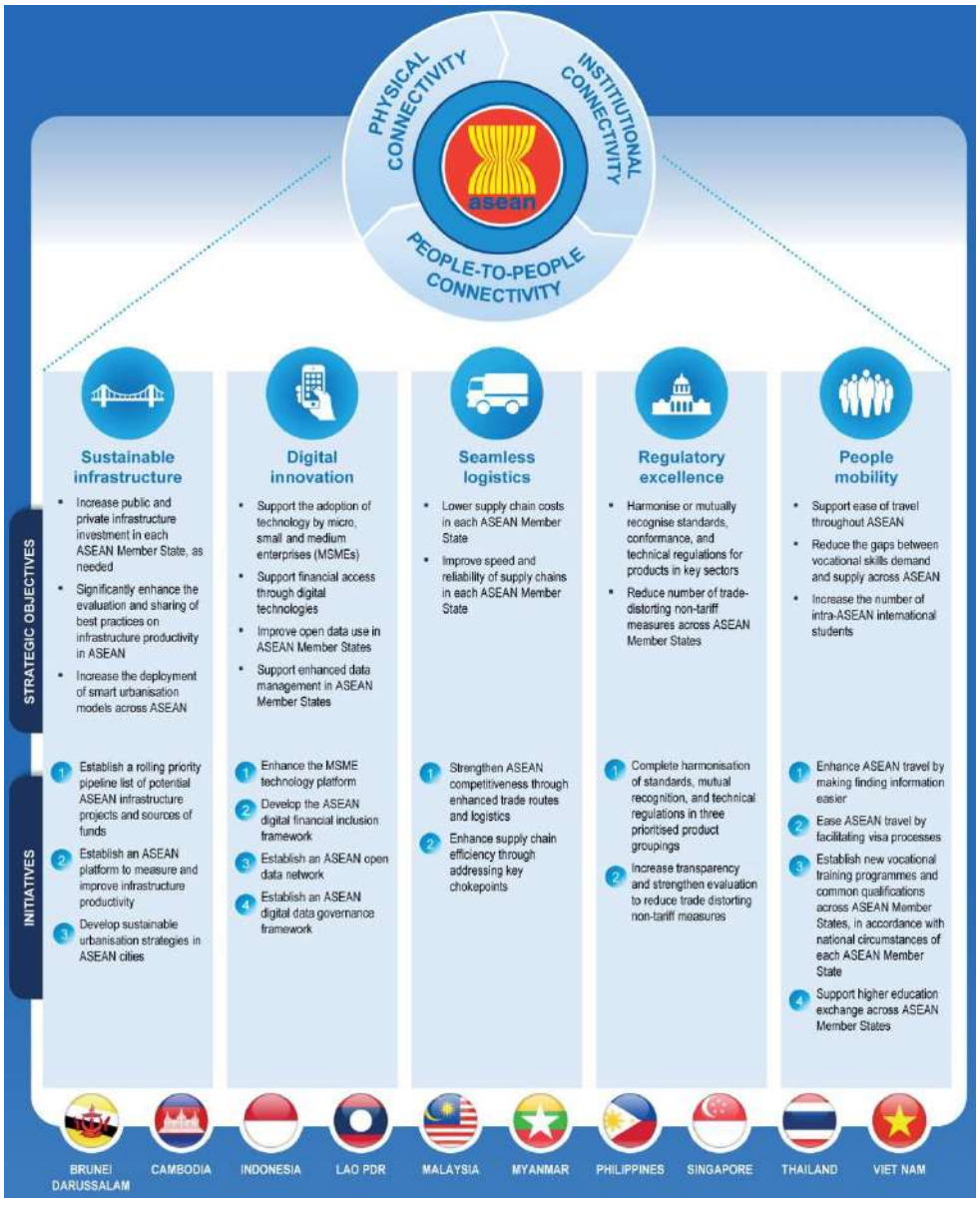

شكل رقم (٧-١٢) يوضح عناصر إستراتيجية الإتصالية لدول الآسيان ٢٠٢٥[١]

---

[1] ASEAN Secretariat, ASEAN Economic Community 2015: Progress and Key Achievements
[2] ASEAN Connectivity (http://asean.org/asean/asean-connectivity/)
[3] Master Plan On ASEAN Connectivity 2025 (http://asean.org/asean/asean-connectivity/master-plan-on-asean-connectivity-2025/).

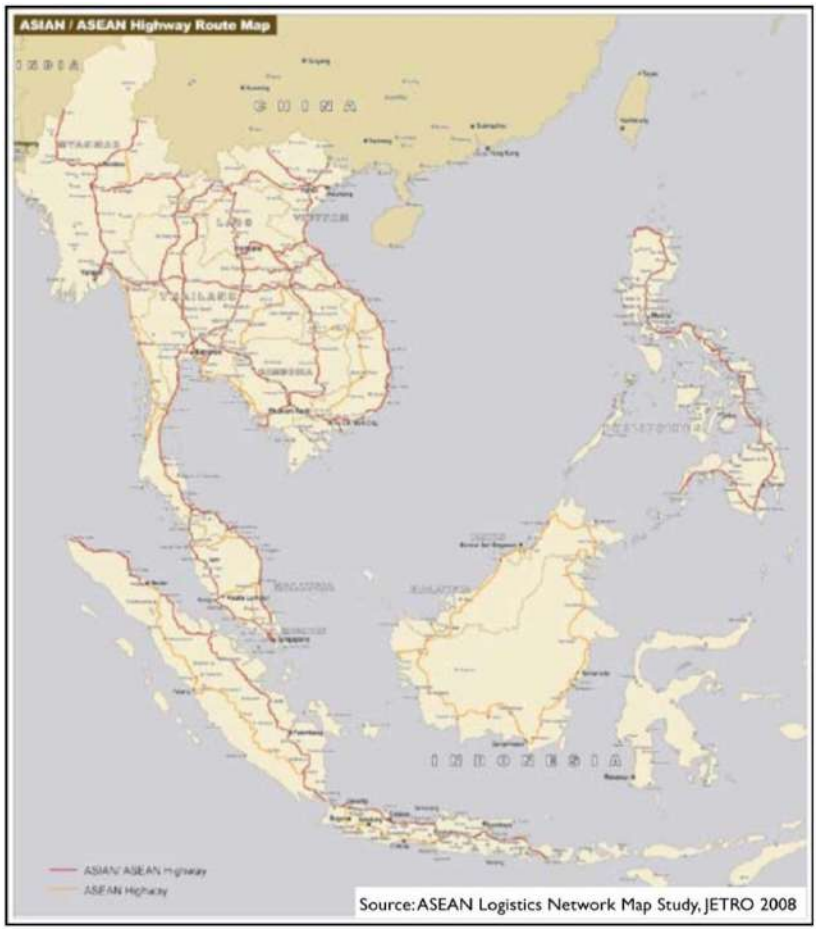

شكل (٧-١٣) يوضح شبكة الطرق السريعة الرابطة ما بين دول الآسيان.

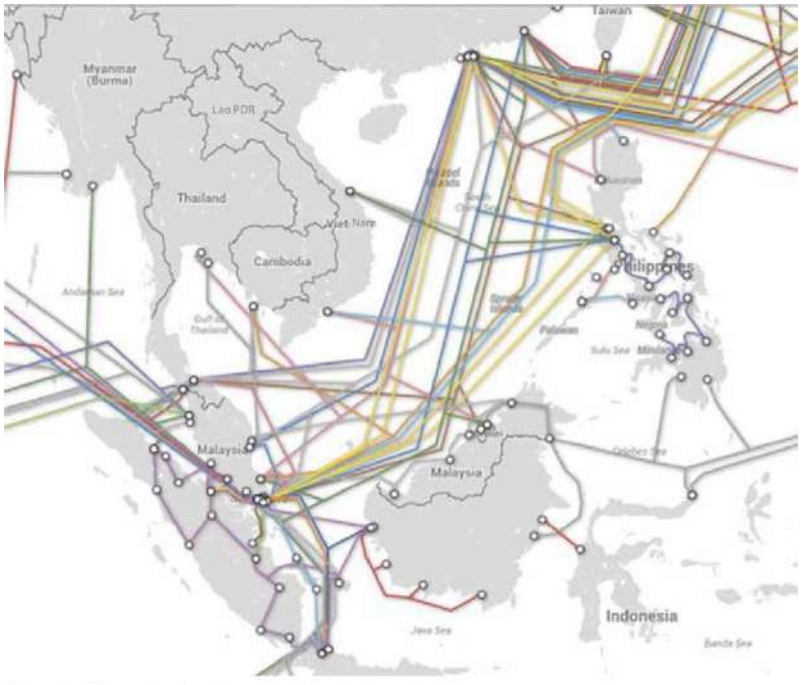

Source: http://www.submarinecablemap.com/#/.

شكل (٧-١٤) يوضح كابلات الآنترنت ما بين دول الآسيان.

[1]Master Plan On ASEAN Connectivity 2025

٧-٥ ملخص نتائج تحليل تجربة تكامل دول مجلس التعاون الخليجى :

٧-٥-١ القاعدة الإقتصادية ومجالات التعاون:

٧-٥-١-١ قطاعات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى [١] :

نجد أن حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون محدود نسبياً مقارنة مع حجم التجارة الخارجية وذلك كنتيجة لطبيعة الهيكل الإقتصادى الإنتاجى للتكتل ، حيث أن دول التكتل تنتج نفس السلع وتصدر نفس السلع وهى منتجات النفط الخام ومشتقاته ، حيث أنها تفتقد للتنوع الإنتاجى من منتجات زراعية وصناعية وذلك نظراً للأسهام المحدود لقطاعى الزراعة والصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الخليجى ، ونجد أن منتجات المعادن قد شكلت ٣٧.٣% من إجمالى التجارة البينية الخليجية ، بينما شكلت الآلات والأجهزة الإلكترونية ١١.٧% ، المنتجات الصناعية والكيماوية ٨% ، منتجات الآغذية والمشروبات والتبغ ٦.٥% ، المحاصيل الزراعية ٢.١% والمنسوجات ١.٤%.

٧-٥-١-٢ السياسات المشتركة ومجالات التعاون:

يهدف مجلس التعاون إلى وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك:

خ- الشئون الإجتماعية والصحية.
د- الشئون الإعلامية والسياحية.
ذ- الشئون التشريعية والإدارية
ر- الشئون التعليمية والثقافية.
ز- الشئون الإقتصادية والمالية
س- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

ويمكن القول أن مجلس التعاون الخليجى قد وصل إى درجة تكاملية كبيرة وهى درجة الإتحاد الإقتصادى والمتمثلة فى المجلس النقدى الإقتصادى وذلك فى عام ٢٠١٠ ، ويهدف إلى التكتل إلى زيادة المؤسسات الخليجية المشتركة.

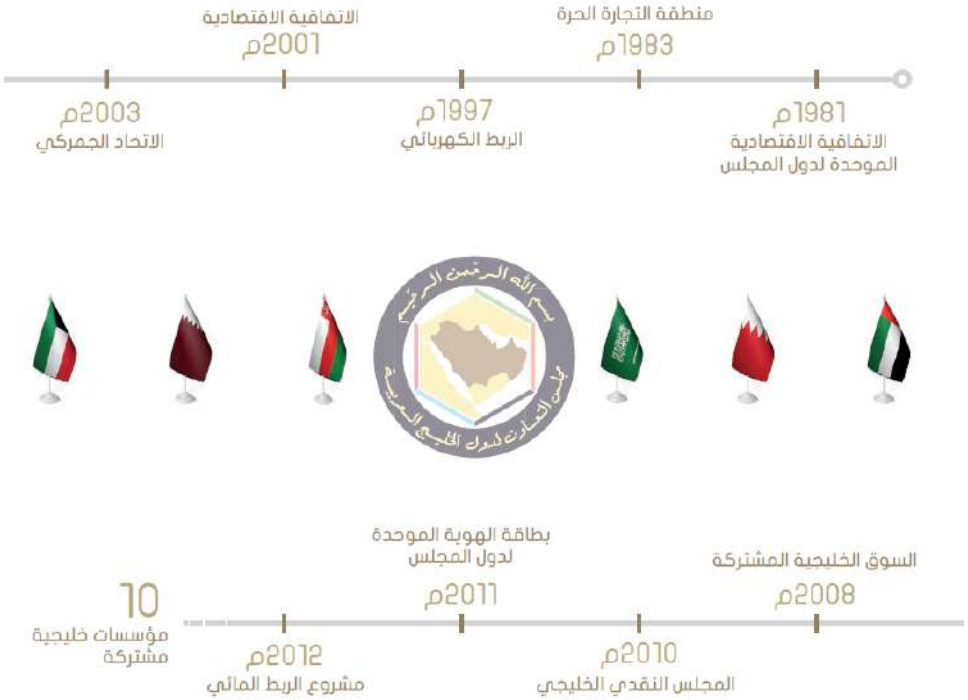

- Source: GCCSG.ORG

شكل رقم (٧-١٥) خطوات التكامل لتكتل دول مجلس التعاون الخليجى

[١] حسن سليمان ، " التجارة البينية الخليجية ... جذور المشكلة وفرص النمو " تقرير خاص فى مجلة أراء حول الخليج – العدد ١٠١

٧-٥-٢ مشروعات الربط العمرانى ما بين دول التكتل :

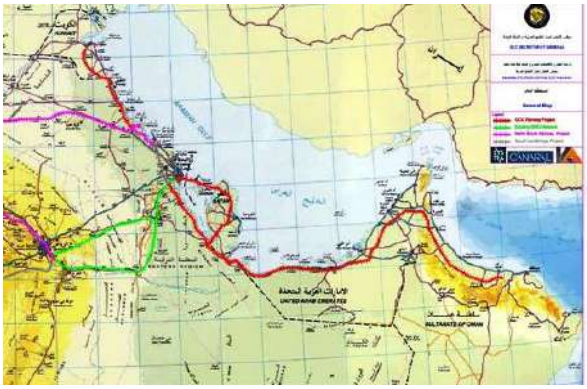

شكل رقم (٧-١٦) يوضح مسار مشروع قطار دول مجلس التعاون المقترح - جسر الملك فهد ما بين السعودية والبحرين[١]

شكل رقم (٧-١٧) يوضح مسار جسر الملك حمد المقترح ما بين السعودية والبحرين [٢]

٧-٥-٣ تكتل مجلس التعاون الخليجى بالنسبة للقوى الإقتصادية العالمية :

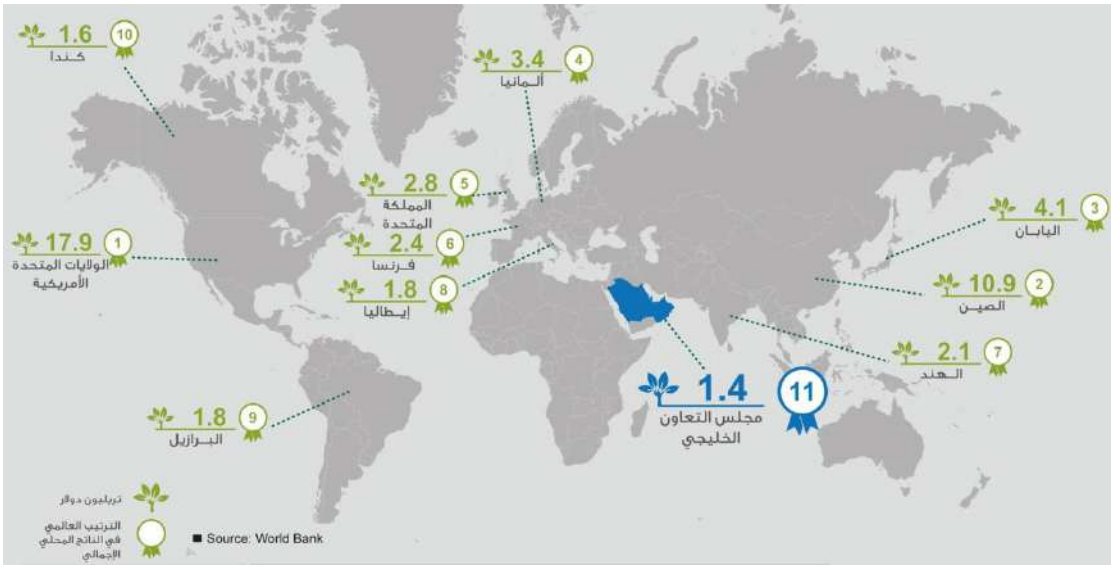

شكل رقم (٧-١٨) يوضح قيمة الناتج المحلى الإجمالى لتكتل مجلس التعاون الخليجى إلى الناتج المحلى الإجمالى لآهم التكتلات الإقليمية (%) لعام ٢٠١٥

[١] ، ويكيبديا ، جسر الملك فهد
[٢] قناة العربية الإخبارية

٧-٦ نتائج تحليل تجارب التكامل ما بين المدن الأوروبية :

- يتم تقسيم الأقاليم الأوروبية إلى مجموعة من الشبكات العمرانية والتى تتكون من الوحدات الإقليمية حسث يتم تصنيفها إلى ثلاث مستويات رئيسية بهدف تحقيق التكامل ما بين المدن والأقاليم ذات التصنيفات المتقاربة ، وما ينتج عن ذلك من ضمان نجاح التكامل وتفادى التفاوتات ما بين الأقاليم.
- تم تحديد مجموعة من الإسترتيجيات والسياسات والتى تتماشى مع أهداف الإتحاد الأوروبى وتم بلورة تلك الأهداف من خلال مشروعات وبرامج على مستوى القطاعات، وهذا ما ظهر من خلال مشروعات التكامل الحدودى والمتمثلة فى برنامج إنتررج Interreg Programme بمختلف مستوياته ، حيث يهدف البرنامج إلى تحفيز عملية التنمية الإقتصادية والتعاون ما بين المدن
- إعتمدت فكرة تكامل الإقليم الأوروبية من خلال توافر عنصرى الإرادة السياسية والربط المؤسسى بين المدن من خلال توحيد الإهداف والإستغلال الأمثل لموارد مدن البلدين فى هذه المناطق .
- إعتمد التكامل ما بين المدن فى الإتحاد الأوروبى على ضرورة وجود قاعدة إقتصادية لقيام التكتل الإقليمى وهذا ما ظهر فى تجربة التكامل لأقليم أوريسند حيث إعتمد التكامل على وادى مديكون والذى يمتد على مساحة كبيرة من الإقليم حيث التخصص فى الأدوية والنتجات الطبية
- تعتبر الشبكات العمرانية لمدن الإقاليم من أهم محفزات نمو الإقليم ككل ، فقد إنعكست الأهداف الإستراتيجية على أدوار ووظائف الإقاليم المدن داخل الإقليم ، وما تبع ذلك من شبكة الربط العمرانى، وتعتبر هذه الشبكات هى طفرة النمو للإقليم ، وهذا ما ظهر فى تجربة تكامل إقليم أوريسند حيث شهد الإقليم معدلات نمو على مستوى كثير من القطاعات مع إنشاء جسر أوريسند والذى تم إفتتاحه فى عام ٢٠٠٠ وما تبعه من من خط السكة الحديد المرتبط بالجسر فى عام ٢٠٠١ ، وما تبعه أيضاً من تطوير وربط فى شبكات الطرق والنقل المائى، وهذا ما يظهر أيضاً فى إقليم الراين العلوى حيث شبكات النقل ذات الإتصالية العالية لكل مدن الإقليم.
- كلما نجحت حركة التكاملات على مستوى المدن كلما ساهم ذلك فى تحقيق التنمية الإقتصادية للدول المتكاملة ككل ، وهذا ما ظهر فى إقليم أوريسند حيث أن الناتج المحلى الإجمالى للأقليم يساوى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى للسويد والدنمارك معاً فى عام ٢٠٠٧ ، فبالنسبة للجانب الدنماركى فالناتج المحلى الإجمالى للمناطق الدنماركية المشاركة فى التكامل الإقليمى(كوبنهاجن وإقليم زيلاند) يساوى ٤٨% من الناتج المحلى الكلى للدنمارك ، أما الجانب السويدى فيحتل إقليم إسكونة ١٢% من الناتج المحلى السويدى ، ومنا هنا يبرز مدى القوة الإقتصادية للتكامل من خلال مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى للدولتين

٧-٧ تحديد مؤشرات التكامل الإقليمى لقياس استفادة الدول من الدخول فى التكتلات :

ومن خلال دراسة تجارب التكتلات العالمية وجد أن كل تكتل قام بتحديد مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى نجاح سياسة التكامل الإقليمى ، وتختلف هذه المؤشرات من تكتل لآخر وفقاً لدرجة ،طبيعة ومرحلة التكامل داخل كل تكتل، وسوف يتم تحديد مجموعة من المؤشرات **بالإعتماد على مجموعة من المعايير وهى :**

١- المؤشرات المشتركة ما بين التكتلات .
٢- مدى توافر البيانات عن المؤشرات .
٣- المؤشرات التى تعكس حجم التنمية الإقتصادية التى تم تحقيقها .

وهذه المؤشرات هى :

٧-٧-١ مؤشرات الإقتصاد الكلى :

أ- الناتج المحلى الإجمالى.
ب- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.
ت- معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (% سنوياً).
ث- إجمالى الدخل القومى.
ج- نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى.
ح- القيمة المضافة لقطاع الزراعة (% من إجمالى الناتج المحلى).
خ- القيمة المضافة لقطاع الصناعة (% من إجمالى الناتج المحلى).

د- القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالى الناتج المحلى).

٧-٧-٢ مؤشرات حركة التجارة :

أ- واردات السلع.
ب- واردات الخدمات.
ت- واردات السلع والخدمات.
ث- واردات السلع والخدمات (% من إجمالى الناتج المحلى).
ج- صادرات السلع.
ح- صادرات الخدمات.
خ- صادرات السلع والخدمات.
د- صادرات السلع والخدمات (% من إجمالى الناتج المحلى).
ذ- التجارة السلعية (% من الناتج المحلى الإجمالى).
ر- تجارة الخدمات (% من الناتج المحلى الإجمالى).
ز- ميزان المدفوعات التجارى.

٧-٧-٣ مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة .
أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة .
ب- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة (% من إجمالى الناتج المحلى).
ت- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة (% من إجمالى الناتج المحلى).

٧-٧-٤ مؤشرات التدفق السياحى :

أ- حجم السياحة الدولية الوافدة.
ب- عائدات السياحة الدولية (% من إجمالى الصادرات).

٧-٧-٥ مؤشرات الإتصالية التكنوليجية:

أ- عدد مستخدمى الإنترنت (لكل ١٠٠ نسمة).
ب- إشتراكات الهواتف المحمولة (لكل ١٠٠ نسمة).
ت- إشتراكات الهواتف المحمولة (كنسبة من خطوط التليفونات الثابتة).

٧-٧-٦ المؤشرات الديموغرافية:

أ- إجمالى عدد السكان.
ب- معدل النمو السكانى.
ت- معدل البطالة (% من إجمالى القوى العاملة).
ث- مؤشر التنمية البشرية.
ج- حجم المهاجرين الدوليين.
ح- المهاجرين الدوليين (% من إجمالى السكان).

ومن خلال هذه النتائج ومعرفة الدور الذى لعبه التكامل الإقليمى فى تحقيق التنمية والتقدم الإقتصادى للدول والتكتلات المختلفة ، يظهر التساؤل الرئيسى هنا وهو ما مدى إمكانية تطبيق سياسة التكامل الإقليمى على المستوى العربى لمواجهة التحديات والمستجدات العالمية وتحقيق التنمية المرغوبة ، وسوف نقوم فى الباب الثالث بمحاولة إقتراح إستراتيجية للتكامل الإقليمى على المستوى العربى من خلال النتائج التى تم إستخلاصها من الفصول السابقة سواء نظريا من الباب الآول أو عملياً من الباب الثانى.

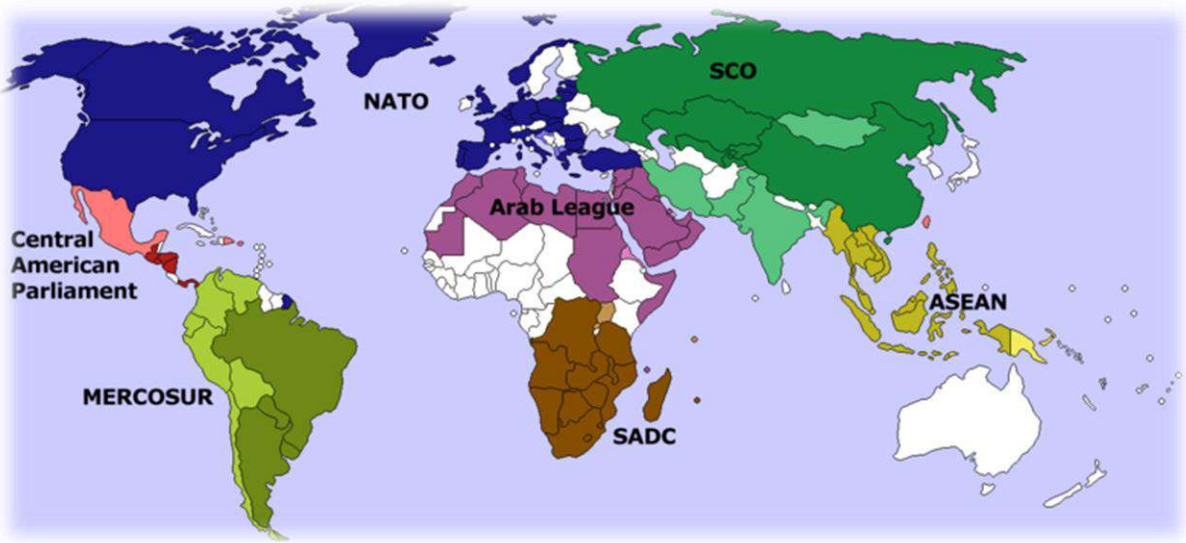

الباب الثالث (الدراسة التطبيقية) / قياس دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول وإقتراح نموذج لتطبيق سياسة التكامل عربياً

مقدمة الباب الثالث

الفصل الثامن / تقييم مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات.

الفصل التاسع / تحليل بعض التجارب العالمية الأخرى للتكامل.

الفصل العاشر / النتائج والتوصيات الخاصة بمخرجات تحليل التجارب العالمية.

الباب الثالث" قياس دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول وإقتراح نموذج لتطبيق سياسة التكامل عربياً"

مقدمة:

يستعرض البحث فى الباب الثالث دور التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية للدول الأعضاء فى التكتلات ، وذلك من خلال تقييم مدى إستفادة كل دولة من الدخول فى التكتلات وإتباع سياسة التكامل ، ومن ثم محاولة تطبيق سياسة التكامل على الحالة العربية من خلال نموذج تطبيقى ما بين مصر والسعودية ويتم دراسة ذلك من خلال ثلاثة فصول .

ويتضمن الفصل الثامن تقييم مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات وإعتمادها على سياسة التكامل الإقليمى ، وتتم هذا التقييم من خلال إستخدام مجموعة من مؤشرات القياس التى تم تحديدها فى الفصل السابق لقياس مدى التطور فى هذه المؤشرات للدول الأعضاء فى التكتلات فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل وفترة ما بعد الدخول فى التكتل ،وأيضاً فترة ما بعد الدخول فى التكتل بفترة ١٠ سنوات ، ومن ثم تحليل تلك المؤشرات لمعرفة دور سياسة التكامل الإقليمى فى تحفيز عملية التنمية.

أما الفصل التاسع يتضمن النموذج التطبيقى المقترح لسياسة التكامل الإقليمى على الحالة العربية من خلال التكامل ما بين مصر والسعودية ، وسوف يتم تطبيق كل ما تم إستنتاجه عن سياسة التكامل الإقليمى ومحاولة إستغلال المقومات التى أدت إلى نجاح سياسة التكامل فى الدول المتكتلة سابقاً مع تلافى الأخطاء التى تم إرتكابها فى هذه التجارب أيضاً ، وذلك من أجل الوصول إلى نموذج واقعى وقابل لتطبيق سياسة التكامل على الحالة العربية .

ويأتى الفصل العاشر مكملاً وخاتماً للبحث ، حيث يهدف إلى إستنتاج النتائج العامة لسياسة التكامل الإقليمى ، مع إقتراح مجموعة من التوصيات على المستويات العربية المختلفة (مستوى جامعة الدول العربية – مستوى الدول العربية – مستوى التكامل المقترح ما بين مصر والسعودية) وذلك لوضع مجموعة من المبادىء لتطبيق سياسة التكامل العربى .

وينتهى الباب الثالث بالوصول إلى معرفة وفهم دور التكامل الإقليمى فى تحفيز التنمية للدول وتطبيق ذلك على الحالة العربية ، حيث يعتبر هذا هو الهدف الرئيسى للبحث ، والذى من خلاله يمكن الإجابة على بعض التساؤلات وهى : ما هى حجم الإستفادة من التكامل الإقليمى بالنسبة للدول ؟ ، هل تحقق كل الدول الإعضاء فى تكتل ما نفس معدلات النمو ؟ ، ما هى العوامل التى يجب توافرها والتى تساعد سياسة التكامل على تحقيق أهدافها ؟ ، وما هى الطرق والآليات لتطبيق سياسة التكامل عربياً ؟، ومن ثم إستنتاج التوصيات والمخرجات البحثية.

الفصل الثامن

تقييم مدى إستفادة الدول من الدخول فى التكتلات

١- تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتكتل النافتا.

٢- تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى.

٣- تحليل التكامل الإقليمى لدول تكتل الأسيان.

٤- تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتكتل الأبيك.

٨-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتكتل النافتا:

تعتبر هذه التجربة هى إحدى أشكال التكامل الإقتصادى الإقليمى ، وقد توجهت الولايات المتحدة نحو التكاملات الإقليمية مع الدول الأخرى بداية من التسعينيات مع حركة التطورات الإقتصادية الدولية وخاصة فى دول أوروبا ونشأة الإتحاد الأوروبى سنة ١٩٩٥ كقوة إقتصادية منافسة ، ومن ناجية أخرى ظهور بعض دول شرق أسيا واليابان والتى لم يكن لها أى دور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت إحدى القوة الإقتصادية الكبرى التى تؤثر فى المقدرات الإقتصادية العالمية بل وتنافس القوى الإقتصادية الكبرى بما فيها الولايات المتحدة ، حتى أصبحت الولايات المتحدة كالعملاق المتلاشى يعانى من عجز هائل فى الحساب الجارى وتضائلت السيطرة على مقدرات الإقتصاد العالمى وذلك بحسب "باجديش باجواتى" (أستاذ علم الإقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية) ، ومن هنا جائت الفكرة فى إنشاء تجمع إقليمى خاص يعزز من قدرتها التنافسية ، وكانت هذه هى بداية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (CUSTA) فى عام ١٩٨٩ [١]

ويمكن القول أن جهود الشراكة ما بين القطبين التجاريين وهما الولايات المتحدة وكندل قد تكللت بالعديد من النجاحات ، فقد بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الكندية حوالى ٧٥% ، وبالمقابل فأن كندا تستحوذ على خمس صادرات وواردات الولايات المتحدة ، ومن ثم توسع النطاق التجارى من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والتى ضمت المكسيك فى عام ١٩٩٤ [٢]

وبداية من عام ١٩٩٢ أبرمت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إتفاقية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الثلاث وقد صاحب هذه الإتفاقية حالة من الجدل الشعبى والإنفعال السياسى ، وقد تم التوقيع على الإتفاقية فى ديسمبر ١٩٩٣ ودخلت حيز التنفيذ بداية من يناير ١٩٩٤ بعد التوقيع عليها من طرف برلمانات تلك الدول.

ونجد أن إتفاقية النافتا تعتبر أكبر تجمع تجارى فى العالم من المنظور الإقتصادى ، حيث أنها تضم حوالى ٣٧٠ مليون نسمة بإجمالى ناتج محلى يبلغ ٦.٢ تريليون دولار أى أنها تزيد عن الإتحاد الأوروبى بحوالى ٣٢٥ مليون نسمة وأيضاً ناتج محلى يقارب ٤ تريليون دولار [٣]

٨-١-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك

٨-١-١-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) والفترة ما بعد الدخول فى تكتل النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠):

أ- تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلى:

- زادت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكى) فى فترة ما بعد الدخول المكسيك فى تكتل النافتا (فترة من ١٩٩٥ -٢٠٠٠) محققة نسبة نمو حوالى ٤٩.٧% والتى تمثل(٣٣٩٨٥٥.٢٠)مليون دولار أمريكى وذلك مقارنة بفترة ما قبل دخول المكسيك فى التكتل(فترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥) حيث كانت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى تمثل ٢٣.٥٨% والتى تساوى (٨١٠٨٣) مليون دولار أمريكى.
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية من ١٥.٧١% والتى تمثل زيادة قدرها ٥٧٢ دولار فى الفترة ماقبل دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى ٤٥.٢٥% والتى تمثل زيادة قدرها ٣٠٠٨ دولار فى الفترة ما بعد دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠).
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكى من ٢٣.١٢% والتى تمثل زيادة قدرها ٧٦٤١٩ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى ٥٠.٥٧% والتى تمثل زيادة قدرها ٣٣٨١٢٧ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) .
- كما زادت نسب النمو فى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية فى المكسيك ، حيث زادت نسبة النمو فى القيمة المضافة من قطاع الزراعة بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكى من (-٢٣.٧٧) % والتى تمثل نقص قدره ٤٤٥٨.٧٥ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى ٣٧.٥% والتى تمثل زيادة قدرها ٨٦٢٧ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول المكسيك فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) ،

---

[١] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) ، ص ٥٠

[٢] موردخاي كريانين ، " الإقتصاد الدولى (مدخل السياسات) ترجمة محمود إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،٢٠٠٧.

[٣] فؤاد أبو ستيت," التكتلات الإقتصادية فى عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة, ص ١٤

كما زادت نسبة النمو فى قطاع التصنيع من ٢٠.٥٤ % والتى تمثل ١٢٩١٩.٩٩ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٥٢.٣٩% والتى تمثل زيادة قدرها ٦٩٢١٩.٨٤ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول المكسيك فى التكتل ، وأيضاً زادت نسبة النمو فى قطاع الصناعة من ٣٦.٠٩% والتى تمثل ٣٨٥٨١.١٠ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول المكسيك فى التكتل إلى ٥٢.٨٨% والتى تمثل ١١٩٩٤٦.٧٣ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول المكسيك فى التكتل.

ب- مؤشرات حركة التجارة:

زادت نسبة النمو فى حركة التجارة المكسيكية بشكل عام فى الفترة ما بعد دخولها فى النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠) :

- بلغت نسبة النمو فى واردات السلع بالأسعار الجارية من ٣٢.٤% والتى تمثل ١٥٠٠٣.٢ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى ٧٣.٥% والتى تمثل ١٢٨٤٨٧.٠٣ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) .
- بينما قلت نسبة النمو فى صادرات الخدمات من ٢٠.٧٩% والتى تمثل ٣٠٥٨ مليون دولار فى الفترة ما بل دخول المكسيك فى التكتل إلى (-٩.٠٧%) والتى تمثل (-١٢٢٣.٨٣) مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل .
- زادت نسبة النمو فى صادرات السلع من ٤٤.٥٩% والتى تمثل ٢١٦٠٠.٢٩ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٧٠.٨٨% والتى تمثل ١١٧٩٥٧.٦٥ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.
- كما زادت نسبة النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٤٣.٥% والتى تمثل ٣٧٦٧٨.٥٩ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٥١% والتى تمثل ٩٣٠٩٥.٤٦ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.
- زادت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من ٢٨% والتى تمثل ٢٠٢١٥.٦٥ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٦٠.٧٩% والتى تمثل ١١١٦٠٥.٥٦ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل .
- زادت نسبة التجارة % بالنسبة لآجمالى الناتج المحلى من ٤٦.١١% فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٥٣.١٣% فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.

ت- مؤشرات التجارة البينية:

- زادت نسبة التجارة البينية مع دول النافتا من ٠.٦٥% عام ١٩٩٠ (خلال الفترة ما قبل دخول المكسيك تكتل النافتا) إلى ٧٨.٠١% عام ١٩٩٥ وذلك خلال الفترة ما بعد دخول المكسيك دول التكتل عام ١٩٩٥ ، وإستمرت المكسيك بالحفاظ على هذه النسبة والتى وصلت ٧٧.٦١% عام ٢٠٠٠ .

ويمكن ملاحظة حدوث حركة تطور كبيرة فى حركة التجارة عن طريق إزدياد حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات للمكسيك ما بعد دخول المكسيك فى التكتل ، مما إنعكس على الإقتصاد المكسيكى بشكل عام.

ث- مؤشرات الإستثمار الأجنبى المباشر:

- حققت صافى التدفقات الوافدة إلى المكسيك نسبة نمو قدرها ٧٣.٢٤ % والتى تمثل ٥٩٧٧.٢٩ مليون دولار خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل بينما قلت الزيادة فى نسبة النمو لتصل إلى ٤٧.٤٠% والتى تمثل ٨٥٨٣ مليون دولار خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.

ج- مؤشرات الإتصالية والبنية الأساسية:

- إرتفع حجم الركاب المنقلون جواً فى المكسيك ، حيث إرتفع معدل النمو فى حجم الركاب من ٤.١٩% أى ما يمثل ٦٢٧٥٠٠ راكب وذلك خلال الفترة ما قبل بداية التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) حتى وصل إلى ٢٨.٣٥% أى ما يمثل ٥٩٢٥٤٠٥ راكب وذلك خلال الفترة ما بعد دخول المكسيك فى تكتل النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠).
- تضاغف حجم الإشتراكات فى خدمات المحمول حتى بلغ نسبة نمو ٩٠.٧١% والتى تمثل ٥٢٤٥٨٧ إشتراك وذلك فى الفترة ما قبل دخول المكسيك إلى النافتا ، ثم تطورت النسبة حتى وصلت إلى ٩٥.١٠ % أى ما يمثل ١٣٣٨٩٣٦٧ إشتراك وذلك خلال الفترة ما بعد الدخول فى النافتا.

ح- المؤشرات الديموغرافية:

- بلغت نسبة النمو فى حجم السكان حوالى ٩.٣٣% أى ما يمثل ٨٨١٧٥٤٢ نسمة وذلك خلال فترة ما قبل الدخول لتكتل النافتا ، بينما قلت نسبة النمو لتصل إلى ٨.١٥% خلال الفترة ما بعد الدخول فى النافتا.
- بلغ معدل النمو السكانى للمكسيك ١.٨٩% فى عام ١٩٩٥ أى فى بداية الدخول لتكتل النافتا ثم قل معدل النمو السكانى ليصل إلى ١.٥١ % فى عام ٢٠٠٠ أى خلال فترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا.

٨-١-١-٢ تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للمكسيك بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا (الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠) :

- إستمرت المكسيك فى تحقيق معدلات نمو جيدة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى ولكنها لم تصل للمعدلات التى وصلت لها بعد الدخول فى تكتل النافتا مباشرة ، حيث حققت نسبة نمو بلغت ١٧.٨% فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية والذى تعتبر نسبة نمو ضعيفة مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى بعد الدخول فى التكتل مباشرة والتى بلغت ٤٩.٧١ %.
- إنخفض معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ١٠.٨٢ % خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ مقارنة بمعدل نمو ٤٥.٢٥% مع بداية دخول المكسيك فى تكتل النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠).
- إنخفض معدل النمو فى إجمالى الدخل القومى ليصل إلى ١٨.٠٣% خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٥٠.٥٧% خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ .
- إنخفض معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى (وفقاً لتعادل القوة الشرائية) ليصل إلى ١٧.٨٢% فى الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢٣.٩٨ % فى الفترة ما بعد دخول المكسيك تكتل النافتا (١٩٩٥-٢٠١٠).

وبالمثل على مستوى جميع المؤشرات حيث لم تصل معدلات النمو فى المؤشرات فى الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ إلى فترة ما بعد دخول المكسيك تكتل النافتا ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، **ومن خلال ذلك يمكننا إستنتاج أن المكسيك حققت طفرة نمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى (الإقتصاد الكلى – حركة التجارة – الإستثمارات الأجنبية المباشرة – المؤشرات الديموغرافية والتدفق السياحى) وذلك مع بداية دخولها فى تكتل النافتا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، ومن ثم تراجعت تلك المعدلات فى الفترة من ٢٠٠٥ -٢٠١٠ أى بعد ١٠ سنوات من دخولها التكتل.**

٨-١-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا

٨-١-٢-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) والفترة ما بعد الدخول فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥):

أ- تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلى:

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكى) فى فترة ما بعد دخول كندا فى تكتل النافتا (فترة من ١٩٩٠ -١٩٩٥) محققة نسبة نمو حوالى ١.٦٦% والتى تمثل(١٠٠٠٦.٣٦)مليون دولار أمريكى وذلك مقارنة بفترة ما قبل دخول كندا فى التكتل(فترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠) حيث كانت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى تمثل ٣٨.٦٩% والتى تساوى (٢٢٩٠٥٤.٨٢) مليون دولار أمريكى.
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية من ٣٤.٣٢% والتى كانت تمثل زيادة قدرها ٧٣١١.١٨ دولار فى الفترة ماقبل دخول كندا فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى (-٣.٨٧)% والتى تمثل نقص قدره(-٧٩٣.٣٩) دولار فى الفترة ما بعد دخول كندا فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥).
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكى من ٣٨.٣٥% والتى تمثل زيادة قدرها ٢١٨٧٩٧.٩٢ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول كندا فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى ١.٨٢% والتى تمثل زيادة قدرها ١٠٥٨٠.٣٩ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول كندا فى التكتل (١٩٩.-١٩٩٥) .
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من معدل نمو بلغ ٣٢.٦٥% والذى يمثل ٦٦٧٠ دولار وذلك خلال فترة ما قبل دخول كندا فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى معدل نمو ١.١٦% والذى تساوى ٢٤٠ دولار وذلك فى فترة ما بعد دخول كندا تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

ويمكن ملاحظة أن كندا لم تحقق معدلات تنمية إقتصادية على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى خلال الفترة التى أعقبت دخولها لتكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) وذلك مقارنة بالفترة ما قبل دخولها تكتل النافتا.

ب- مؤشرات حركة التجارة:

- إنخفضت نسبة النمو فى واردات السلع بالأسعار الجارية من ٣٥.٣٧% والتى تمثل ٤٢٦٧٠.٤١ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى ٢٧.٨٩% والتى تمثل ٤٦٦٥٠.٩ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) .
- بينما قلت نسبة النمو فى صادرات الخدمات من ٤٢.٦٩% والتى تمثل ٨٠٤٩.٦٨ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول كندا فى التكتل إلى (٢٥.٢٠١%) والتى تمثل (٦٣٥٨.٩١) مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل
- زادت نسبة النمو فى صادرات السلع من ٣٠.٩٦% والتى تمثل ٤٠٢٧١٧٦ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٣٢.٥٨% والتى تمثل ٦٢٨٥٦.٤٦ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.
- كما قلت نسبة النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٣٢.٤١% والتى تمثل ٤٨٢٦٠٣٨ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٣١.٧٢% والتى تمثل ٦٩١٧٥.١٤ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.
- قلت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من ٣٧.٦٧% والتى تمثل ٥٥٦٨٣.١٩ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٢٥.٨١% والتى تمثل ٥١٤٢٧.٢٨ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل .

ويمكن ملاحظة إزدياد نسبة النمو فى حركة الصادرات للسلع فى الفترة التى تبعت دخول كندا تكتل النافتا ،مما أدى إلى إزدياد ميزان المدفوعات للسلع والخدمات لكندا خلال بداية الفترة لدخول تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) حتى أن نسبة النمو فى ميزان المدفوعات وصلت إلى ٩٤.١٠% والتى تمثل ١٧٧٨٨.١٠ مليون دولار مقارنة بنسبة نمو إنخفضت إلى (-٨٦.٨٤%) والتى تمثل ١٧٧٨٨.١٠ مليون دولار وذلك خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) ، وبالتالى فقد إستفادت كندا من الدخول فى تكتل النافتا وحققت معدل إيجابى كبير فى ميزان المدفوعات.

ت- مؤشرات حركة التجارة البينية:

- إزدادت نسبة النمو فى حركة الصادرات البينية لكندا مع دول النافتا من نسبة نمو بلغت ٢٦.٨٩% والتى تمثل ٢٥٧٣٩.٩٦ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى نسبة نمو بلغت ٣٧.١٢% والتى تمثل ٥٦٥٠٧.٥٠ مليون دولار وذلك خلال الفترة ما بعد دخول كندا فى النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).
- إزدادت نسبة النمو فى حركة الواردات البينية لكندا مع دول النافتا من نسبة نمو بلغت ٢٨.٠١% والتى تمثل ٢١٤٨٩.٩١ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى نسبة نمو بلغت ٣٢.٥٣% والتى تمثل ٣٦٩٩٤.٧ مليون دولار وذلك خلال الفترة ما بعد دخول كندا فى النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).
- وإنعكست الزيادة فى حجم الصادرات والواردات البينية لكندا مع دول النافتا على إجمالى حجم التجارة البينية حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى حجم الصادرات البينية من ٢٧.٣٩% والتى تمثل ٤٧٢٢٩.٨٧ مليون دولار خلال الفترة ما قبل دخول كندا لتكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠)، إلى نسبة نمو بلغت ٣٥.١٦% والتى تمثل ٩٣٥٠٢.٢٠ مليون دولار وذلك خلال الفترة التى تبعت دخول كندا إلى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).
- وتحتل نسبة التجارة البينية بالنسبة لإجمالى حجم التجارة لكندا مع دول التكتل أهمية كبيرة حتى من قبل وجود إتفاقية النافتا ، وذلك كنتيجة للتجاور فيما بين دول النافتا (الولايات المتحدة الأمريكية- كندا – المكسيك) ، حيث بلغت نسبة التجارة البينية لكندا مع دول النافتا حوالى ٦٤.٩% عام ١٩٨٥ (قبل الدخول فى التكتل) ، ثم قلت النسبة لتصل ٥٨.١١% وذلك فى عام ١٩٩٠ (مع بداية فترة الدخول فى النافتا) ، ثم إزدادت النسبة لتصل إلى ٦٣.٧% عام ١٩٩٥ (أى بعد الدخول فى النافتا) .

ويمكن ملاحظة إزدياد حركة التجارة البينية لكندا مع دول النافتا خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل ،وذلك بالإضافة إلى إزدياد حصة التجارة البينية من إجمالى التجارة لكندا.

ث- مؤشرات الإستثمار الأجنبى المباشر:

- حققت صافى التدفقات الوافدة إلى كندا نسبة نمو قدرها ١٨.٦٦ % والتى تمثل ١٧٣٨.٥٤ مليون دولار خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل والتى تعتبر نسبة نمو قليلة نسبياً مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل والتى وصلت ٨٢.١٠% والتى تمثل ٦٢٢٣.٩٥ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى التكتل.
- إزدادت نسبة النمو فى التدفقات الخارجة من كندا والتى بلغت (٥٤.٤٩%) خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥)، مقارنة بنسبة نمو بلغت ٢٦.١٠% والتى تمثل ١٣٦٤.٨٦ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠).

إستفادت كندا من التكامل الإقليمى من خلال زيادة حجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الخارجة ، بينما لم تستطيع كندا جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ما بعد الدخول فى تكتل النافتا.

ج- المؤشرات الديموغرافية:

- بلغت نسبة النمو فى حجم السكان حوالى ٦.٦٥% أى ما يمثل ١٨٤٩٠٠٠ نسمة وذلك خلال فترة ما قبل الدخول لتكتل النافتا ، بينما قلت نسبة النمو لتصل إلى ٥.٣٢% والتى تمثل ١٥٦٣٠٠٠ خلال الفترة ما بعد الدخول فى النافتا.
- بلغ معدل النمو السكانى لكندا ٠.٩٣% فى عام ١٩٨٥ أى فى قبل الدخول لتكتل النافتا ثم زاد معدل النمو السكانى ليصل إلى ١.٤٩ % فى عام ١٩٩. أى مع بداية دخول كندا إلى تكتل النافتا.

٨-١-٢-٢ تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى لكندا بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا (الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥) :

- **إستطاعت كندا تحقيق طفرة نمو كبيرة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥حيث:**

- حققت نسبة نمو بلغت ٣٦.٤٨% فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية والذى تعتبر نسبة نمو كبيرة مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى بعد الدخول فى التكتل مباشرة والتى بلغت ١.٦٦ %.
- إزداد معدل النمو فى الدخل القومى والذى بلغ ٣٦.٨٦% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو بلغ ١.٨٢ % خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥).
- إزداد معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٣٣.٦٤ % خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو ١.١٦% مع بداية دخول كندا فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).
- إزداد معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى ليصل إلى ٣٣.٦٤% فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو بلغ ١.١٦ % فى الفترة ما بعد دخول كندا تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

- **أما على مستوى مؤشرات التجارة فيمكن القول أنه حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ والتى أعقبت دخول كندا تكتل النافتا مباشرة والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أى بعد ١٠ سنوات من الدخول فى النافتا ويظهر ذلك من خلال:**

- إستقرار معدل النمو فى واردات السلع والخدمات حيث بلغ ٢٥.٨١% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وبلغ ٢٥.٥٥ % فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
- قل معدل النمو فى صادرات السلع من ٣٢.٥٨% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٢٢.٢٣% فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بينما زاد معدل النمو فى صادرات الخدمات من ٢٥.٢٠% خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٣٣.٣٢% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
- إنخفضت نسبة التجارة البينية من ٣٣.١٦% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥إلى ١٨.٣٣% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

أما على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد إنخفضت معدلات النمو فى التدفقات الوافدة أو الخارجة فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، حيث بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة (-٦٠.٨٤%) بينما بلغت حجم الإستثمارات الأجنبية الخارجة (-٣٧.٩٠) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أما فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة ١٨.٦٦% ، بينما بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الخارجة ٥٤.٤٩% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ .

٨-١-٣ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة:

٨-١-٣-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) والفترة ما بعد الدخول فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥):

أ- تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلى:

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكى) فى فترة ما بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية فى تكتل النافتا (فترة من ١٩٩٠ -١٩٩٥) محققة نسبة نمو حوالى ٢١.٩٧% والتى تمثل(١٦٨٤٤٧١)مليون دولار أمريكى وذلك مقارنة بفترة ما قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية فى التكتل(فترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠) حيث كانت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى تمثل ٢٧.٣٠% والتى تساوى (١٦٣٢٨٥٥) مليون دولار أمريكى.
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية من ٢٣.٧% والتى كانت تمثل زيادة قدرها ٥٦٨٥.٠٥ دولار فى الفترة ماقبل دخول الولايات المتحدة فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى (١٦.٧٧)% والتى تمثل (٤٨٢٧.٦٩) دولار فى الفترة ما بعد دخول الولايات المتحدة فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥).
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكى من ٢٧.٠٤% والتى تمثل زيادة قدرها ١٦٠٢٠٨٢ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول الولايات المتحدة فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى ٢٢.٠٨% والتى تمثل زيادة قدرها ١٦٧٩٣٣٥ مليون دولار فى الفترة ما بعد دخول الولايات المتحدة فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) .
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من معدل نمو بلغ ٢٧.٤٩% والذى يمثل ٦٦٤٠ دولار وذلك خلال فترة ما قبل دخول الولايات المتحدة فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى معدل نمو ١٧.١٥% والذى تساوى ٥٠٠٠ دولار، وذلك فى فترة ما بعد دخول الولايات المتحدة فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

ويمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة لم تحقق معدلات تنمية إقتصادية مرتفعة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى خلال الفترة التى أعقبت دخولها لتكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) وذلك مقارنة بالفترة ما قبل دخولها تكتل النافتا.

ب- مؤشرات حركة التجارة:

- زادت نسبة النمو فى واردات السلع بالأسعار الجارية من ٣٢.١٧% والتى تمثل ١٦٠٣٥٨ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى ٣٣.٤٨% والتى تمثل ٢٥٠٩٣٤ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) .
- بينما قلت نسبة النمو فى صادرات الخدمات من ٥٠.٥٦% والتى تمثل ٧٤٧٦٧ مليون دولار فى الفترة ما قبل دخول الولايات المتحدة فى التكتل إلى (٣٢.٥٤%) والتى تمثل (٧١٣٣٣) مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل
- كما قلت نسبة النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٤٥.٠٥% والتى تمثل ٢٤٨٦٦٥ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٣٢.١٠% والتى تمثل ٢٦٠٩٣٩ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.
- قلت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من ٣٣.٧٤% والتى تمثل ٢١٢٥٠١ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٣٠.٢٢% والتى تمثل ٢٧٢٨٤٢ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل .
- قلت نسبة النمو فى صادرات السلع من ٤٤.٢٦% والتى تمثل ١٧١٤٨١ مليون دولار فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل إلى ٣٢.٦٥% والتى تمثل ١٨٧٨٠٦ مليون دولار فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل.

ويمكن ملاحظة إزدياد نسبة النمو فى حركة الواردات للسلع فى الفترة التى تبعت دخول الولايات المتحدة تكتل النافتا ، إلا أن الولايات المتحدة لم تسجل معدلات نمو كبيرة فى الفترة التى أعقبت دخولها التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) على مستوى صادرات السلع والخدمات ، مما أدى إلى عدم إتزان ميزان المدفوعات للسلع والخدمات للولايات المتحدة .

ت- مؤشرات حركة التجارة البينية:

- قلت نسبة النمو فى حركة الصادرات البينية للولايات المتحدة مع دول النافتا من نسبة نمو بلغت ٤٢.٤٠% والتى تمثل ٤٤٨٠٥.٦٠ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى نسبة نمو بلغت ٣٣.١٨% والتى تمثل ٥٢٤٧٦.٩٠ مليون دولار وذلك خلال الفترة ما بعد دخول للولايات المتحدة فى النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

- إزدادت نسبة النمو فى حركة الواردات البينية للولايات المتحدة مع دول النافتا من نسبة نمو بلغت ٢٩.١٨% والتى تمثل ٣٦٣٢٠.٥٠ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى نسبة نمو بلغت ٤١.٠٢% والتى تمثل ٨٦٥٦٤.٩٠ مليون دولار وذلك خلال الفترة ما بعد دخول الولايات المتحدة فى النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).
- إزداد معدل النمو فى حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة ودول النافتا من ٣٥.٢٥% والتى تمثل ٨١١٢٦.١٠ مليون دولار وذلك فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى ٣٧.٦٦% والتى تمثل ١٣٩٠٤١.٨ مليون دولار وذلك فى الفترة التى أعقبت دخول الولايات المتحدة فى تكتل النافتا.
- وتحتل نسبة التجارة البينية بالنسبة لإجمالى حجم التجارة للولايات المتحدة مع دول التكتل أهمية كبيرة حتى من قبل وجود إتفاقية النافتا ، وذلك كنتيجة للتجاور فيما بين دول النافتا (الولايات المتحدة الأمريكية- كندا – المكسيك) ، حيث بلغت نسبة التجارة البينية للولايات المتحدة مع دول النافتا حوالى ٢٠.٦٨% عام ١٩٨٥ (قبل الدخول فى التكتل) ، ثم قلت النسبة لتصل ١٩.٤٨% وذلك فى عام ١٩٩٠ (مع بداية فترة الدخول فى النافتا) ، ثم إزدادت النسبة لتصل إلى ٢١.٥٢% عام ١٩٩٥ (أى بعد الدخول فى النافتا) .

ويمكن ملاحظة إزدياد حركة التجارة البينية للولايات المتحدة مع دول النافتا خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل ،وذلك بالإضافة إلى إزدياد حصة التجارة البينية من إجمالى التجارة للولايات المتحدة.

ث- مؤشرات الإستثمار الأجنبى المباشر:

- حققت صافى التدفقات الوافدة إلى الولايات المتحدة نسبة نمو قدرها ١٦.١٠ % والتى تمثل ٩٣١٠٠ مليون دولار خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل والتى تعتبر نسبة نمو قليلة نسبياً مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل والتى وصلت ٥٨.٧٣% والتى تمثل ٢٨٤٨٠ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى التكتل.
- قلت نسبة النمو فى التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة والتى بلغت (٤٥.٥٣%) والتى تمثل ٥٠١٢٠ خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥)، مقارنة بنسبة نمو بلغت ٩٣.٨٦% والتى تمثل ٥٦٢٦٠ مليون دولار خلال الفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٨٥-١٩٩٠).

يمكن القول أن الولايات المتحدة لم تحقق معدلات نمو كبيرة فى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويظهر ذلك من خلال ضعف معدلات النمو للتدفقات الإستثمارية الوافدة أو الخارجة وذلك مقارنة بمعدلات النمو فى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) .

ج- المؤشرات الديموغرافية:

- بلغت نسبة النمو فى حجم السكان حوالى ٤.٦٨% أى ما يمثل ١١٦٩٩٠٠٠ نسمة وذلك خلال فترة ما قبل الدخول لتكتل النافتا ، بينما قلت نسبة النمو لتصل إلى ٦.٢٥% والتى تمثل ١٦٦٥٥٠٠٠ خلال الفترة ما بعد الدخول فى النافتا.
- بلغ معدل النمو السكانى للولايات المتحدة ٠.٨٩% فى عام ١٩٨٥ أى فى قبل الدخول لتكتل النافتا ثم زاد معدل النمو السكانى ليصل إلى ١.١٣ % فى عام ١٩٩٠ أى مع بداية دخول الولايات المتحدة إلى تكتل النافتا.

تقييم أداء مؤشرات التكامل الإقليمى للولايات المتحدة بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا (الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠) :

٨-١-٣-٢ إستطاعت الولايات المتحدة تحقيق طفرة نمو كبيرة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، حيث :

- حققت نسبة نمو بلغت ٣١.٢٧% فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية والذى تعتبر نسبة نمو كبيرة مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى بعد الدخول فى التكتل مباشرة والتى بلغت ٢١.٩٧ %.
- إزداد معدل النمو فى الدخل القومى والذى بلغ ٣١.٠٨% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢٢.٠٨ % خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥).
- إزداد معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٢٤.٦٤ % خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو ١٦.٧٧% مع بداية دخول الولايات المتحدة فى تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

- إزداد معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى ليصل إلى ٢٦.٣١% فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بمعدل نمو بلغ ١٧.١٥ % فى الفترة ما بعد دخول الولايات المتحدة تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥).

أما على مستوى مؤشرات التجارة فيمكن القول أنه حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ والتى أعقبت دخول الولايات المتحدة تكتل النافتا مباشرة والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أى بعد ١٠ سنوات من الدخول فى النافتا ويظهر ذلك من خلال :

- إزدياد معدل النمو فى واردات السلع والخدمات حيث بلغ ٣٠.٢٢% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وبلغ ٣٧.٣٧ % فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٣٢.١٠% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٤٠.٧٨% فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بينما زاد معدل النمو فى صادرات الخدمات من ٣٢.٥٤% خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٤٨.٤٥% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
- إنخفض حجم التجارة البينية من ٣٧.٦٦% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥إلى ٢٦.٤٤% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

أما على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد إنخفضت معدلات النمو فى التدفقات الوافدة أو الخارجة فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، حيث بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة (-٦١٩٣٠ مليون دولار) بينما بلغت حجم الإستثمارات الأجنبية الخارجة (٤٦.٩٧) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أما فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة ٩٣١٠مليون دولار ، بينما بلغ معدل النمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية الخارجة ٤٥.٥٣% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ .

٨-١-٤ تقييم مدى إستفادة الدول الإعضاء من دخولها فى تكتل النافتا:

٨-١-٤-١ تقييم مدى إستفادة المكسيك من الدخول فى تكتل النافتا:

إستطاعت المكسيك تحقيق طفرة فى النمو الإقتصادى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى تكتل النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠) ويظهر ذلك من خلال تطور معدلات النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى:

- تطور مؤشرات الإقتصاد الكلى للمكسيك من خلال تطور معدلات النمو فى إجمالى الناتج المحلى ، نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ، نسب النمو فى إجمالى الدخل القومى و تطور معدلات النمو فى القيم المضافة من القطاعات الإقتصادية الرئيسية.
- زادت حركة التجارة للمكسيك بشكل عام فى الفترة التى أعقبت الدخول فى النافتا (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث زادت معدلات النمو فى حركة الصادرات والواردات للسلع والخدمات ولكن لم تستطيع المكسيك تحقيق إتزان فى ميزان المدفوعات للسلع والخدمات كنتيجة لإزدياد حركة الواردات عن الصادرات حيث تعتبر المكسيك أحد أهم الأسواق الإستهلاكية للسلع والخدمات لدول النافتا وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعتبر المكسيك من أكثر دول التكتل إستفاداً من حيث حركة التجارة البينية بينها وبين دول النافتا ، حيث بلغت حصة التجارة البينية حوالى ٧٧% من إجمالى التجارة للمكسيك وذلك فى الفترة التى أعقبت الدخول فى تكتل النافتا(١٩٩٥-٢٠٠٠).
- إستطاعت المكسيك تحقيق معدلات نمو فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أنها تتميز بإنخفاض أجور العمالة بالإضافة إلى توافر المواد الخام ، مما جعلها قادرة على جذب المشروعات الإستثمارية المختلفة.
- إنخفض الأداء الإقتصادى للمكسيك فى الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (أى بعد ١٠ سنوات من الدخول فى تكتل النافتا)، حيث لم تستطيع الحفاظ على نفس معدلات النمو التى حققتها فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

ويمكن تفسير أسباب عدم قدرة المكسيك على إستمرارها فى تحقيق نفس معدلات النمو التى أعقبت دخولها فى التكتل مباشرة إلى عدم إستطاعة المنتجات المكسيكية وخاصة المنتجات الزراعية والسمكية المنافسة مع المنتجات الأمريكية والكندية ذات الجودة العالية والمنخفضة الثمن وخصوصاُ بعد إتباع المكسيك سياسة تحرير التجارة والمتمثلة فى رفع الدعم عن السلع والمنتجات مما تسبب ذلك فى تدنى الأجور وإنهيار الأسعار وزيادة معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى إنخفاض العملة المكسيكية ومؤشر الأسهم.

٨-١-٤-٢ تقييم مدى إستفادة كندا من الدخول فى تكتل النافتا:

- لم تحقق كندا معدلات تنمية إقتصادية على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى خلال الفترة التى أعقبت دخولها لتكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) وذلك مقارنة بالفترة ما قبل دخولها تكتل النافتا.
- إزدادت نسبة النمو فى حركة الصادرات للسلع فى الفترة التى تبعت دخول كندا تكتل النافتا ،مما أدى إلى إزدياد ميزان المدفوعات للسلع والخدمات لكندا خلال بداية الفترة لدخول تكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) حتى أن نسبة النمو فى ميزان المدفوعات وصلت إلى ٩٤.١٠% مقارنة بنسبة نمو إنخفضت إلى (-٨٦.٨٤%) وذلك خلال الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) ، وبالتالى فقد إستفادت كندا من الدخول فى تكتل النافتا وحققت معدل إيجابى كبير فى ميزان المدفوعات.
- إزدياد حركة التجارة البينية لكندا مع دول النافتا خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل ،وذلك بالإضافة إلى إزدياد حصة التجارة البينية من إجمالى التجارة لكندا.
- إستفادت كندا من التكامل الإقليمى من خلال زيادة حجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الخارجة ، بينما لم تستطيع كندا جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ما بعد الدخول فى تكتل النافتا.
- إستطاعت كندا تحقيق طفرة نمو كبيرة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، حيث حققت نسبة نمو كبيرة مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى بعد الدخول فى التكتل مباشرة ، ويظهر ذلك من خلال تطور معدلات النمو فى: الناتج المحلى الإجمالى - الدخل القومى الإجمالى - نصيب الفرد من الناتج المحلى – نصيب الفرد من الدخل القومى.
- أما على مستوى مؤشرات التجارة فيمكن القول أنه حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ والتى أعقبت دخول كندا تكتل النافتا مباشرة والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أى بعد ١٠ سنوات من الدخول فى النافتا.
- أما على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد إنخفضت معدلات النمو فى التدفقات الوافدة أو الخارجة فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

ويمكن تفسير عدم تحقيق كندا طفرات فى معدلات النمو فى مؤشرات الإقتصاد الكلى للفترة التى أعقبت دخولها فى التكتل إلى فترة الركود الإقتصادى التى حدثت فى عام ١٩٨٧ والتى أثرت على أغلب دول العالم وحركة التجارة العالمية ككل مما أثر على إقتصاديات العديد من دول العالم والتى إستمر صداها إلى فترة زمنية إختلفت من دولة إلى أخرى، أما على مستوى مؤشرات التجارة فقد حدث نمو نسبى فى هذه المؤشرات نتيجة لإزدياد حركة التجارة البينية حيث أن إزدياد حركة التجارة البينية يمثل الهدف الرئيسى لتكتل النافتا لذلك يعتبر إزدياد حركة التجارة البينية فى الفترة التى أعقبت دخول كندا التكتل هو أكبر المكاسب التى حققتها كندا من إتباعها سياسة التكامل الإقليمى.

٨-١-٤-٣ تقييم مدى إستفادة الولايات المتحدة من الدخول فى تكتل النافتا:

- لم تحقق الولايات المتحدة معدلات تنمية إقتصادية مرتفعة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى خلال الفترة التى أعقبت دخولها لتكتل النافتا (١٩٩٠-١٩٩٥) وذلك مقارنة بالفترة ما قبل دخولها تكتل النافتا.
- إزدياد نسبة النمو فى حركة الواردات للسلع فى الفترة التى تبعت دخول الولايات المتحدة تكتل النافتا ، إلا أن الولايات المتحدة لم تسجل معدلات نمو كبيرة فى الفترة التى أعقبت دخولها التكتل (١٩٩٠-١٩٩٥) على مستوى صادرات السلع والخدمات ، مما أدى إلى عدم إتزان ميزان المدفوعات للسلع والخدمات للولايات المتحدة .
- إزدياد حركة التجارة البينية للولايات المتحدة مع دول النافتا خلال الفترة ما بعد الدخول فى التكتل ،وذلك بالإضافة إلى إزدياد حصة التجارة البينية من إجمالى التجارة للولايات المتحدة.
- لم تحقق الولايات المتحدة معدلات نمو كبيرة فى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويظهر ذلك من خلال ضعف معدلات النمو للتدفقات الإستثمارية الوافدة أو الخارجة وذلك مقارنة بمعدلات النمو فى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية فى الفترة ما قبل الدخول فى تكتل النافتا (١٩٨٥-١٩٩٠) .
- أما على مستوى مؤشرات التجارة فيمكن القول أنه حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ والتى أعقبت دخول الولايات المتحدة تكتل النافتا مباشرة والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أى بعد ١٠ سنوات من الدخول فى النافتا.

- أما على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد إنخفضت معدلات النمو فى التدفقات الوافدة أو الخارجة فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥.
- إستطاعت الولايات المتحدة تحقيق طفرة نمو كبيرة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، حيث حققت نسبة نمو كبيرة مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى بعد الدخول فى التكتل مباشرة ، ويظهر ذلك من خلال تطور معدلات النمو فى: الناتج المحلى الإجمالى - الدخل القومى الإجمالى - نصيب الفرد من الناتج المحلى – نصيب الفرد من الدخل القومى.

ويمكن تفسير عدم تحقيق الولايات المتحدة طفرات فى معدلات النمو فى مؤشرات الإقتصاد الكلى للفترة التى أعقبت دخولها فى التكتل إلى الآزمة الإقتصادية التى بدأت في ١٩ تشرين الأول من عام ١٩٨٧، والذي سمي الإثنين الأسود، حيث تدهورت الأسهم في جميع أنحاء العالم بدءا من هونج كونج لينتشر في العالم، تراجعت أسهم كل من هونج كونج بنسبة ٤٥.٨%، استراليا ٤١.٨%، اسبانيا ٣١.٠%، بريطانيا ٢٦.٤%، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢.٦٨%، كندا ٢٢.٥%، بينما تراجعت نيوزيلندا لأدنى مستوى ٦٠.٠%، حيث أثرت الأزمة على إنخاض معدلات الناتج المحلى وإرتفاع معدلات البطالة ،بالإضافة إلى إنهيار أكثر من ١٦٠٠ بنك أمريكي خلال الفترة بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٤، وتراجع عدد مؤسسات الادخار والإقراض المدعومة من قبل الحكومة الأمريكية خلال ذلك الوقت من ٣٢٣٤ مؤسسة إلى ١٦٤٥ مؤسسة. والتى أثرت تلك الآزمة على أغلب دول العالم وحركة التجارة العالمية ككل مما أثر على إقتصاديات العديد من دول العالم والتى إستمر صداها إلى فترة زمنية إختلفت من دولة إلى أخرى، أما على مستوى مؤشرات التجارة فقد حدث نمو نسبى فى هذه المؤشرات نتيجة لإزدياد حركة التجارة البينية وهذا هو الهدف الرئيسى لتكتل النافتا لذلك يعتبر إزدياد حركة التجارة البينية فى الفترة التى أعقبت دخول الولايات المتحدة التكتل هو أكبر المكاسب التى تم تحقيقها من إتباع الولايات المتحدة لسياسة التكامل الإقليمى.

٨-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى:

كانت البداية الحقيقية لنشأة مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٧٥ بعد صدور البيان المشترك ما بين الكويت والإمارات العربية المتحدة وذلك للدعوة إلى تكوين لجنة وزارية مشتركة ما بين الدولتين ، ثم قامت دولة الكويت بمجموعة من الجهود من أجل تحقيق الوحدة ما بين دول الست لمجلس التعاون[١] (المملكة العربية السعودية – الإمارات العربية المتحدة – البحرين – سلطنة عمان – قطر – الكويت)[٢] ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الإتفاق على إنشاء المجلس إلا فى فبراير عام ١٩٨١ من خلال المؤتمر الذى ضم وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت ، وأخيراً تم عقد الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجى فى أبو ظبى فى مايو عام ١٩٨١ ، وتعتبر هذه الدورة بمثابة المؤتمر التأسيسى للمجلس[٣] .

٨-٢-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للمملكة العربية السعودية:

٨-٢-١-١ تحليل مؤشرات التكامل خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق السعودية معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- كما لم تحقق السعودية معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات حركة التجارة (حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات – ميزان المدفوعات التجارى) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- أما على مستوى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد حققت السعودية معدلات نمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حيث زادت من (-٣١٩٢.٣١) مليون دولار فى عام ١٩٨٠ أى فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل مقارنة ٤٩١.٤٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ أى فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل .

---

[١] محمد محمود الإمام ،الجوانب المؤسساتية والإدارية للتكامل الإقتصادى العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ١٩٩٨ ، ص٢٧٥

[٢] سامى عفيفى حاتم،الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية ، ص٢٦٢

[٣] محمد محمود الإمام ،الجوانب المؤسساتية والإدارية للتكامل الإقتصادى العربى، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٥

٨-٢-١-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للسعودية لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) :

حققت السعودية طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- زادت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (-٣٦.٨٦%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٨.٠٣% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (-٣٠.٥٠%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٤.١٢ % فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٣٦.٠٨%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ٦.٢٣% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).

وبذلك يمكن القول أن السعودية لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ولكنها حققت معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٢-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للبحرين :

٨-٢-٢-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق البحرين معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- إستطاعت البحرين تحقيق نسبة نمو على مستوى صادرات الخدمات فى الفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث زادت نسبة النمو إلى ٦٣.٤٨% مقارنة بنسبة نمو بلغت ٥٣.٠٦% فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل ١٩٧٦-١٩٨٠.
- أما على مستوى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد حققت البحرين معدلات نمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حيث زادت من (-٤١٨.٠٤) مليون دولار فى عام ١٩٨٠ أى فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل مقارنة ١٠١.٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ أى فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل .

٨-٢-٢-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) :

حققت السعودية طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- زادت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (-١٥.٨٦%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٢٧.٦٩% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ١.٩٤% فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٧.٨١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥)
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (-١٢.٢٣%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٣٨.٨٣ % فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٨٦.١٨%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ١٨.٥٢% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).

كما زادت معدلات النمو فى حركة التجارة للبحرين فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) بحيث :

- زادت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من (-٥.١٠) فى الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بنسبة نمو بلغت ٣% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

- كما زادت نسبة النمو فى حركة الصادرات والواردات من ١.١١ فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ مقارنة بنسبة نمو بلغت ١٤.١١% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥.
- كما زادت نسبة النمو فى ميزان المدفوعات للسلع والخدمات من ٤١.٨٠% فى الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥ مقارنة بنسبة نمو بلغت ٨٢.١٦% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

وبذلك يمكن القول أن البحرين لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ولكنها حققت معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٢-٣ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للآمارات العربية المتحدة :

٨-٢-٣-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق الإمارات معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- كما لم تحقق الإمارات معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات حركة التجارة (حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات – ميزان المدفوعات التجارى) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).

٨-٢-٣-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للإمارات لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) :

حققت الإمارات طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- زادت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (-٧.٣٨%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٢٢.٨٨% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (-٤.٧٢%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٢٦.٧٦ % فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٢٨.٢٦%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ٤.٩٨% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).

كما زادت معدلات النمو فى حركة التجارة للإمارات فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) بحيث :

- زادت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من (-١٥.٦٢) فى الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بنسبة نمو بلغت ٥٠.٠٨% فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥
- كما زادت نسبة النمو فى حركة الصادرات والواردات من (-٣٠.٦٧) فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ مقارنة بنسبة نمو بلغت ٢٦.٨٢% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥.
- كما زاد حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من (-٣١٨.٦٠) مليون دولار فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥)إلى ٥١٥.٦٧ مليون دولار فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

وبذلك يمكن القول أن الإمارات لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ولكنها حققت معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٢-٤ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للكويت :

٨-٢-٤-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق الكويت معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- كما لم تحقق الكويت معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات حركة التجارة (حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات – ميزان المدفوعات التجارى) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- أما على مستوى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد حققت الكويت معدلات نمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حيث زادت من (٠.٨٣) مليون دولار فى عام ١٩٨٠ أى فى الفترة ما قبل الدخول فى التكتل مقارنة ٧.٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ أى فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل .

٨-٢-٤-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى للكويت لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) :

حققت الكويت طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- زادت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (-٢٥.١٢%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٣٢.٢٣% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من (-٤٠.٢٦ %) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٤٦.١١% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (-٢٢.١٧%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٩.٨٢ % فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٣٨.٠٢%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ٣٤.٠٣% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى صادرات السلع والخدمات من نقص قدره (-٤٧.٣٤%) وهو ما يمثل (-١٠٣٤٦.٣١) مليون دولار أمريكى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إى زيادة فى معدل النمو قدرها ٤١.٨٤% وهو ما يمثل ٥٩٤٧.٠٣ مليون دولار.
- كما زادت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من نقص قدره (-٠.١٧%) فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٤٣.١٧% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥

وبذلك يمكن القول أن الكويت لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ولكنها حققت معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٢-٥ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة عمان :

٨-٢-٥-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق عمان معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- كما لم تحقق عمان معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات حركة التجارة (حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات – ميزان المدفوعات التجارى) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- أما على مستوى مؤشرات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد حققت عمان معدلات نمو فى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حيث زادت من (٩٨.٤٤) مليون دولار فى عام ١٩٨٠ أى فى الفترة

ما قبل الدخول فى التكتل مقارنة ١٦١.٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ أى فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل .

٨-٢-٥-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة عمان لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥):

لم تحقق عمان طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- قلت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (٤٠.٢٢%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٥.٣٤% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من (٢٢.٤٠%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى (-٢.٣٤%) فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (٤٠.٨٦%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ١٥.١١% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (٣٩.٦٣%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ٩.٥١% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- قلت نسبة النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٢٤.٨٢% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥الى ٩.٢٠%. خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥.
- كما قلت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من ٣٩.٤٦% فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٣٤.٢٩% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥

وبذلك يمكن القول أن عمان لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥كما أنها لم تحقق معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات وذلك مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل ١٩٧٦-١٩٨٠.

٨-٢-٦ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة قطر :

٨-٢-٦-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى خلال فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠) وفترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) :

- لم تحقق قطر معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى الإجمالى – نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى –إجمالى الدخل القومى – نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى القيمة المضافة من القطاعات الإقتصادية...) وذلك خلال فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).
- كما لم تحقق قطر معدلات نمو مرتفعة فى مؤشرات حركة التجارة (حركة الصادرات والواردات فى السلع والخدمات – ميزان المدفوعات التجارى) مقارنة بفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٦-١٩٨٠).

٨-٢-٦-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة قطر لفترة ما بعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) :

حققت قطر طفرة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥) أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات مقارنة بالفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث :

- زادت نسبة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من (-٢١.٤٠%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٩.٥٥% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من (-٥٢.٦٢ %) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٤.٩٠% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من (-١٩.٦٩%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى ٩.٤٨% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).
- كما زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٥١.٨١%) فى فترة (١٩٨٠-١٩٨٥) مقارنة ٤.٨١% فى فترة (١٩٩٠-١٩٩٥).

- كما زادت نسبة النمو فى واردات السلع والخدمات من نقص قدره (-١١.٦١%) فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٣٢.٩٧% فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥
- كما زادت نسبة النمو فى حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة من (- ٢٦.٤٨ %) فى فترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٩٤.٧٨% .

وبذلك يمكن القول أن قطر لم تحقق طفرة فى معدلات النمو الإقتصادية فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ولكنها حققت معدلات نمو كبيرة فى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٢-٧ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتجربة دول مجلس التعاون الخليجى:

لم تحقق دول المجلس كافة أى معدلات تنمية مرتفعة فى الفترة التى أعقبت دخولها التكتل مباشرة (١٩٨٠-١٩٨٥) وذلك مقارنة بمعدلات النمو للفترة التى سبقت دخول تلك الدول التكتل وهى الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) ، بينما إستطاعت دول المجلس تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الفترة التى أعقبت دخول الدول فى التكتل ب ١٠ سنوات وهى فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مقارنة بالفترة التى أعقبت دخول الدول فى التكتل مباشرة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، **ويمكن تفسير عدم تحقيق معدلات النمو المرغوبة عقب الدخول المباشر للدول فى التكتل من خلال عدة أسباب وهى :**

١- عدم وضوح الرؤى والأهداف عقب الأعلان عن قيام التكتل مباشرة.
٢- تأخر تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات.
٣- عدم وجود الدوافع القوية للتكامل فى بداية تأسيس التكتل.

ويمكن الإستدلال على تلك الأسباب من خلال :

١- تم الإعلان عن صدور البيان المشترك ما بين الكويت والإمارات لدعوة لتكوين لجنة وزارية مشتركة بين الدولتين عام ١٩٧٥، ثم قامت الكويت بمجهودات كبيرة من أجل الوحدة بين الدول الست إلا أنه تأخر الوصول الى إتفاق بين الدول الست حتى فبراير ١٩٨١، وتم عقد الدورة الأولى للمجلس فى مايو ١٩٨١ أى بعد ٦ سنوات من مجهودات الكويت لتحقيق التكامل بين الدول الست.
٢- تم صياغة الإتفاقية الإقتصادية الموحدة فى عام ١٩٨١ لدول المجلس إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى عام ١٩٨٣.
٣- يعتبر عام ٢٠٠١ هو البداية الحقيقية للتكامل الإقتصادى من خلال الأتفاقية الإقتصادية التى أقرها المجلس فى مسقط والتى من أهم بنودها :
   - إنشاء إتحاد جمركى.
   - إنشاء سوق خليجية مشتركة.
   - إنشاء إتحاد نقدى وإقتصادى.
٤- تم قيام الإتحاد الجمركى لدول المجلس فى عام ٢٠٠٣، ثم تم قيام السوق الخليجية المشتركة فى عام ٢٠٠٨ ، ثم تم إطلاق العملة الموحدة فى عام ٢٠١٠، تم الإتفاق على توحيد القواعد للأستحواذ فى الأسواق المالية فى عام ٢٠١٥.

ومن خلال تلك النقاط يمكن إستنتاج الأسباب الحقيقية لعدم حدوث معدلات نمو حقيقية فى بداية التكامل بين دول المجلس وهى عدم وجود خطوات وقرارات حقيقية لتحقيق التكامل فى بدايته ، إلا أن ذلك حدث مؤخراً مع زيادة الروابط بين دول المجلس وإدراكها لآهمية ودور التكامل الإقليمى.

٨-٣ تحليل التكامل الإقليمى لدول تكتل الأسيان :

٨-٣-١ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة الفلبين:

لم تحقق الفلبين طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٦٧-١٩٧٢) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٣٥.٣٨ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١٥.٠٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٤.٤٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١.٨٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)

- كما إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٥.٣٧% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١٤.٠١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زاد معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٤.٥٥) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٤.٥٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- إنخفض معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٢٣.٢٠ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- كما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٣٩.٦٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١٠.١٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).

إلا أن الفلبين حققت طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ١٥.٠٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٧.١٠ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ١.٨٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٣٩.٣٢ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ١٤.٠١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٥.٩٦ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٤.٥٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٣٩.١٩% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ١٦ % فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٤٣٣.٨٧% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ١٠.١٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٥١.١٧% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- **وقد حدث إنخفاض فى معدلات النمو نسبياً فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧ مقارنة بالفترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢:**
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٧.١٠% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٥.٦٦% فى فترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ (أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٩.٣٢% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٢٧.٧٩% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٥.٩٦% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٨.٤٥% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٣٩.١٩% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٧.٤٠% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- وقد زادت نسبة النمو فى حجم الصادرات للسلع والخدمات من ٣٣.٨٧% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٤٨.١٢% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧.
- وقد زادت نسبة النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥١.٧١% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٦٣.٠٨% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى للفلبين كانت فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية.

٨-٣-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة تايلاند :

لم تحقق تايلاند طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٦٧-١٩٧٢) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٤١.٢٣ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣١.٠٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٣١.٤٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٠.٢٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- كما إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٢.٧٩% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣١.٩٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- إنخفض معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (٢٣.١٩) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ١٧.٢١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- إنخفض معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٤٩.٣١% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣١.١٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- كما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥٠١٩% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢١.٣١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).

إلا أن تايلاند حققت طفرة فى معدل النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣١.٠٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٥.٩٤ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٢٠.٢٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٠.٠٤ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣١.٩٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٦.٥٣ % فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ١٧.٢١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ١٧.٦٧% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٣١.١٦ % فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٥٢.٩٢% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- ببينما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٢١.١٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٩.٥٣% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- **وقد حدث إنخفاض فى معدلات النمو نسبياً فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧ مقارنة بالفترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢:**
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٥.٩٤% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٢٥.٧٩% فى فترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ (أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٠.٠٤% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٢٢.٢١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٦.٥٣% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٣.٣١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ١٧.٦٧% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ١٨.٥٦% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- بينما قلت نسبة النمو فى حجم الصادرات للسلع والخدمات من ٥٢.٩٢٧% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٤٣.١٢% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧.
- وقد زادت نسبة النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٩.٥٣% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٣٠.٨٠% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى تايلاند كانت فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية.

٨-٣-٣ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة إندونيسيا :

إستطاعت إندونيسيا تحقيق طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٦٧-١٩٧٢) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) :

- زادت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٥.٨١ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣٣.٤٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من -٧.٧٧% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٣.٩٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- كما زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥.٣٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣٢.٣٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زاد معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (-٧.٦٣) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٢.٦٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٠.١٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥١.٧٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- كما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من -١٠.٢% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥٣.٨٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).

إلا أن معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة إنخفضت إنخفاض بسيط وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٣.٤٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٢٨.٠٨% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٢٣.٩٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ١٩.٠٧% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٢.٣٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٢٥.٢٦% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٢٢.٦٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ١٥.٩١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٥١.٧٩ % فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى -٢٣% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- ببينما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥٣.٨٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٤٦.٣٤% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- **وقد حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧ مقارنة بالفترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢:**
- زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٢٨.٠٨% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٢٩.٠٣% فى فترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ (أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة).
- كما زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ١٩.٠٧% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٢٣.٣٣% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٢٥.٢٦% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٦.٠٣% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ١٥.٩١% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٠.٨٩% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- بينما زادت نسبة النمو فى حجم الصادرات للسلع والخدمات من -٢٣% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٣١.٣٧% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧.

- وقد قلت نسبة النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٤٦.٣٤% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٤٦.١٨% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة إندونيسيا كانت فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٢ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة.

٨-٣-٤ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة سنغافورة :

إستطاعت سنغافورة فى تحقيق طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٦٧-١٩٧٢) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) :

- زادت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٣٣.٢٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥٤.٥١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٤.٥٩% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥٠.٤٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- كما زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٤.٤٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زاد معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٢٥.٧٦) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٤٨.٤٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ١٩.٣٥% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥١.٢٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- كما زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ١٨.٥١% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٥٤.٧٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).

وقد إستمرت معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى الزيادة وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٤.٥١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٥٨.٨٤% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٠.٤٨% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٥٣.١٦% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٥٣.١١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- بينما إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٤٨.٤٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٦.٦٥% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٥١.٢٩ % فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٦٣.٨٧% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥٤.٧٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٦٣.٩٠% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- **وقد حدث إستقرار نسبى فى معدلات النمو فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وحركة التجارة فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧ مقارنة بالفترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢:**
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٨.٨٤% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٤٧.٩٣% فى فترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ (أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٣.١٦% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٨.٨٢% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما إستقرت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٣.١١% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٥٣.٠٢% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٤٦.٦٥% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٤٤.٧٩% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).

- بينما قلت نسبة النمو فى حجم الصادرات للسلع والخدمات من ٦٣.٨٧% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٥٠.٤٦% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧.
- وقد قلت نسبة النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٦٣.٩٠% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٤٩.٩٣% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة سنغافورة كانت فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٢ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ، ثم إستمرت نسب النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى بالزيادة فى الفترة التى أعقبت إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ .

٨-٣-٥ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة برونای دار السلام :

لم تحقق برونای طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٨٤-١٩٨٩) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٩-١٩٨٤) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٢٥.٨٨ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٩-١٩٨٤) إلى -٢١.٠٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٤-١٩٨٩)
- إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ١٣.٩٣% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٧٩-١٩٨٤) إلى -٣١.٤٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٨٤-١٩٨٩)

إلا أن برونای حققت طفرة فى معدل النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٢١.٠٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ٢١.١١% فى فترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٣١.٤٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١١.٦١ % فى فترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لبرونای كانت فى الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية وبعد الدخول فى التكتل ب ١٠ سنوات.

٨-٣-٦ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة كمبوديا:

إستطاعت كمبوديا فى تحقيق طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) :

- زادت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٥.٨٢% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٤١.٩٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من -٦.٩٠% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٣٦.٥٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)
- كما زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤.٣٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٤١.١٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)
- زاد معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٢٤.٧٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٣٧.١٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٤١.٠٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٥٤.٨٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)
- كما زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٢٨.٩٧% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى ٥٠.٧٠% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة كمبوديا كانت فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ، أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ما بين دول التكتل عام ١٩٩٢ .

٨-٣-٧ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة لاوس :

لم تحقق لاوس طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٩٧-٢٠٠٠) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٣٥.٤٤ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٠.٩١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)

- إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٧.٢٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٥.٩٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- كما إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٣.٨٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٢.٥٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- إنخفض معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (٣٢.٤٣) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٢٤.٣٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- إنخفض معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٥٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ١٩.٨٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- كما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥٧.٦٠% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ٥.٨٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- بينما إنخفض حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة من ٨٦.٣ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧ إلى ٣٣.٨٩ مليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٠
- بينما زاد حجم الإستثمارات الأجنبية الخارجة من ١.٢٨١ عام ١٩٩٧ إلى ٤.١٨٩ عام ٢٠٠٠

إلا أن لاوس حققت طفرة فى معدل النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (أى بعد الدخول فى التكتل ب ٨ أعوام) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٠.٩١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٦١.٩١ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ .
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٥.٩٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٥٨.٤٩ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٢.٥٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٦٠.٢٣ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠
- حيث زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من -٢٤.٣٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٥٤% فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ١٩.٨٩% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٦٣.٣٩% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠
- ببينما إنخفض معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٥.٨٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٥٣.٢٨% فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة لاوس كانت فى الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ أى بعد ٨ أعوام من الدخول فى التكتل.

٨-٣-٨ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة ماليزيا:

إتسمت معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى بالإستقرار النسبى مع إرتفاع معدلات النمو فى ومؤشرات حركة التجارة لماليزيا فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٦٧-١٩٧٢) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٣٧.٢٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣٦.٧٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٧.١٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٨.٣٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٧.٩٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣٥.٨١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢)
- قلت معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٢٧.٢٧% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٣.٢٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ١٤.٤٠% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٢٨.٠٦% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).
- كما زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ١٣.٧٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٦٢-١٩٦٧) إلى ٣٤.٨٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢).

وقد إستمرت معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة فى الزيادة وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٦.٧٧% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٥٠.٩٨% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٢٨.٣٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٤.٧٠% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٥.٨١% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٥٠.٦٤% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- بينما إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٢٣.٢٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٦٧-١٩٧٢ إلى ٤٧.٦٥% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع والخدمات من ٢٨.٠٦ % فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٥١.٦١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٣٤.٨٢% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٦٧-١٩٧٢) إلى ٦٤.٩٥% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- **وقد حدث إنخفاض نسبى فى معدلات النمو فى مؤشرات الإقتصاد الكلى مع إستقرار نسبى فى حركة التجارة فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧ مقارنة بالفترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢:**
- قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٠.٩٨% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٤٠.٨٤% فى فترة من ١٩٩٢-١٩٩٧ (أى بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة).
- كما قلت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٤٤.٧٠% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٢.٨٢% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- كما إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٥٠.٦٤% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٤٠.٨١% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- قلت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من ٤٧.٥٦% فى فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ إلى ٣٧.٦٣% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ (أى بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية).
- بينما قلت نسبة النمو فى حجم الصادرات للسلع والخدمات من ٥١.٦١% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٥١.٨١% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧.
- وقد قلت نسبة النمو فى حجم الواردات للسلع والخدمات من ٦٤.٩٥% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ أى بعد إتفاقية التجارة التفضيلية مقارنة ٥٢.٢٠% فى الفترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة ١٩٩٢-١٩٩٧

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة ماليزيا كانت فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٢ أى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة ، ثم إستمرت نسب النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى بالزيادة فى الفترة التى أعقبت إتفاقية التجارة التفضيلية ١٩٧٧-١٩٨٢ .

٨-٣-٩ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة مينامار :

لم تحقق مينامار طفرة فى معدلات النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة (١٩٩٢-١٩٩٧) مقارنة بالفترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠) :

- قلت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من ٣٣.٩٤ % فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى –١٩.٥٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠).
- إنخفضت نسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٩.٥٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٢٤.٦٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠).
- كما إنخفضت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من ٣٣.٩٨% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٢٢.٠٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- إنخفض معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من (٢٩.٥٦) فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى -٢٤.٦٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠).

أما على مستوى مؤشرات حركة التجارة والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إنخفض معدل النمو فى واردات السلع من ٦٨.٠٤% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ١٤.٠٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠)
- بينما زاد معدل النمو فى صادرات السلع من ٣٨.٦٦% فى فترة ما قبل الدخول فى التكتل (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ٤٦.٥٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل (١٩٩٧-٢٠٠٠).
- بينما إنخفض حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة من ٨٧٨.٨ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧ إلى ٩١.٩مليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٠.

إلا أن مينامار حققت طفرة فى معدل النمو على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلى ومؤشرات حركة التجارة وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (أى بعد الدخول فى التكتل ب ٨ أعوام) :

- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الدخل القومى من -٢٢.٠٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٧١.١٩ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ .
- حيث زادت نسبة النمو فى إجمالى الناتج المحلى من -١٩.٥٥% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٧١.٢١ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- حيث زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من -٢٢.٣٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٧٠.١٦ % فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- حيث زادت نسبة النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى من -٢٤.٦٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٧٠.١٣% فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠
- زاد معدل النمو فى صادرات السلع من ٤٦.٥٣% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٥٦.٤٠% فى فترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- ببينما زاد معدل النمو فى حجم الواردات للسلع من ١٤.٠٤% فى فترة ما بعد الدخول فى التكتل مباشرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٥٩.٩١% فى فترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن طفرة النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدولة لاوس كانت فى الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ أى بعد ٨ أعوام من الدخول فى التكتل.

٨-٣-١٠ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لتجربة تكتل دول الأسيان:

- تختلف طفرات النمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى لدول التكتل الواحد ، فهناك دول تحقق طفرات النمو فى الفترة التى تعقب دخولها التكتل مباشرة ، وهناك دول أخرى تتأخر فى تحقيق تلك الطفرات فى معدلات النمو ، ويعتمد ذلك على مدى وجود العوامل المساعدة على تحقيق معدلات النمو المرغوبة فى كل دولة (بنية أساسية –الإتصالية – قوانين وتشريعات – عوامل تنافسية .....) ومثال على ذلك سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا ، حيث إستفادت تلك الدول من التكتل فى جميع مراحله سواء فى الفترة التى أعقبت دخول تلك الدول التكتل أو فترة ما بعد إتفاقية التجارة التفضيلية أو فترة ما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة.
- لم تحقق كلاً من لاوس وبروناى وميناامار طفرات نمو كبيرة فى بداية دخولهما التكتل ، ولكن إستطاعت تلك الدول تحقيق تلك الطفرة ما بعد دخولهما التكتل بفترة ، ويمكن تفسير ذلك التأخير كنتيجة لحاجة تلك الدول إلى فترة للتأقلم مع دول التكتل .
- لم تحقق دول الفلبين وتايلاند طفرات فى معدلات النمو لمؤشرات التكامل الإقليمى ففى بداية دخولهم التكتل ولكنهم حققوا تلك الطفرات فى الفترات التى أعقبت إتفاقية التجارة التفضيلية وإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول التكتل.

وبذلك يمكن القول إن إستفادة الدول الأعضاء من دخولها فى تكتل الأسيان تتفاوت ما بين دولة وأخرى فى حجم الإستفادة ووقت الإستفادة ، إلا أن كل الدول قد إستفادت من دخولها فى التكتل معاً ولكن يختلف حجم ووقت تلك الإستفادة.

٨-٤ تحليل تجربة التكامل الإقليمى لتكتل الأبيك :

كانت بداية الظهور للتكتل فى عام ١٩٨٩ بناء على دعوة من أستراليا ، والتى قامت بإستضافة أول إجتماع لزعماء دول المنتدى والذى يضم فى عضويته ٢١ دولة (استراليا ، وبروناي ، وكندا ، وشيلي ، والصين ، وهونج كونج الصينية ، وتايبي الصينية، واندونيسيا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك ، ونيوزيلندا ، وبابوا نيو غينيا ، وبيرو، والفلبين ، وروسيا ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايلاند، والولايات المتحدة، وفيتنام) ليمثل هذا التكتل أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم ، لتزول كافة الحواجز التجارية بين هذه الدول بحلول عام ٢٠٢٠ ، ويضم التكتل أكبر ثلاث قوى إقتصادية فى العالم

والمتمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان و الصين ، وتنتمى دول التكتل إلى منطقة المحيط الهادى وأسيا ، كما أن المنتدى يتضمن فى عضويته التكتلين الإقتصاديين هما النافتا والأسيان .

وقد بلغ عدد سكان دول المنتدى حوالى ٢.٦ مليار نسمة أى أكثر من ثلث سكان العالم ، ويمثل المنتدى حوالى ٦٠% من الناتج المحلى العالمى (أى ما يعادل ١٩ تريليون دولار أمريكى) وحوالى ٤٧% من تجارة العالم ، بالإضافة إلى أن المنتدى يمثل ٧٠% من النمو الإقتصادى العالمى خلال السنوات العشر الماضية ، وتستحوذ إقتصاديات دول التجمع على أكبر تجمع للإدخار وأكثر التكنوليجيا تقدماً وأسرع الأسواق نمواً

وسوف يتم تحليل مدى إستفادة الدول من الدخول فى تكتل الأبيك بالإعتماد على:

- مؤشرات حركة التجارة البينية حيث أنها تمثل الهدف الرئيسى لتكتل الأبيك وذلك من خلال الحد من العوائق التجارية للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء وفقاً لقواعد الجات دون إلحاق الضرر بإقتصاديات الدول الإعضاء ، والإعتماد على القطاع الخاص لتعظيم المكاسب من التعاون الإقليمى والعمل على إصلاح وتطوير النظام التجارى ليتناسب مع إقتصاديات الدول الأعضاء .
- موشرات التكامل الإقليمى لمعرفة مدى نجاح التكتل فى تنمية إقتصاديات الدول الآعضاء.

٨-٤-١ تقييم التكتل من حيث مؤشرات حجم التجارة البينية:

نجد أن تكتل الأبيك من أنجح التكتلات التى إستطاعت تحقيق طفرات نمو على مستوى مؤشرات التجارة البينية ، حيث إستفادت الدول الأعضاء ككل من زيادة حجم تجارتها البينية مع دول التكتل وبمعدلات نمو كبيرة ، مما إنعكس على تحقيق النمو الإقتصادى لهذه الدول ويمكن ملاحظة ذلك من خلال دراسة تطور النمو لحجم التجارة البينية لكل دول عضوة دول التكتل :

أ- حققت إندونيسيا نسبة نمو بلغت ٨٨% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب المحققة لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ب- حققت اليابان نسبة نمو بلغت ٦٩% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤

ت- حققت ماليزيا نسبة نمو بلغت ٨٩% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب المحققة لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ث- حققت كوريا الجنوبية نسبة نمو بلغت ٨٧% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب المحققة لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ج- حققت إندونيسيا نسبة نمو بلغت ٨٨% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى النسب المحققة لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ح- حققت المكسيك نسبة نمو بلغت ٩٤% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

خ- حققت نيوزيلاند نسبة نمو بلغت ٨٠% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

د- حققت أستراليا نسبة نمو بلغت ٨٦% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ذ- حققت تايبه الصينية نسبة نمو بلغت ٧٩% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤

ر- حققت كندا نسبة نمو بلغت ٧٥% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤

ز- حققت تايلاند نسبة نمو بلغت ٩٠% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

س- حققت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة نمو بلغت ٧٨% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٤ .

ش- حققت بيرو نسبة نمو بلغت ٩٠% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ص- حققت الفلبين نسبة نمو بلغت ٧٤% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ض- حققت بيرو نسبة نمو بلغت ٩١% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ط- حققت شيلى نسبة نمو بلغت ٨٧% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

ظ- حققت الصين نسبة نمو بلغت ٩٣% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من ثانى أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء وتأتى بعد المكسيك.

ع- حققت هونج كونج الصينية نسبة نمو بلغت ٧١% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠١٤ .

غ- حققت فيتنام نسبة نمو بلغت ٩٢% فى حجم التجارة البينية مع دول الأبيك خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٤ وهى بذلك تعتبر من أعلى نسبة تم تحقيقها لحجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء.

٨-٤-٢ تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول تكتل الأبيك :

أما على مستوى مؤشرات التكامل الإقليمى ككل نجد أن مؤشرات التكامل الإقليمى لدول التكتل لم تتأثر كثيراً بالدخول فى تكتل الأبيك حيث أن التكتل لم يصل إلى درجة التكامل بلأنه لم يتعدى منطقة التجارة الحرة ، كما أن هدف التكتل الرئيسى هو زيادة حجم التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء ، ومن خلال تحليل مؤشرات التكامل الإقليمى لدول التكتل يمكن ملاحظة:

- أن أكثر وأسرع الدول إستفادة من الدخول فى تكتل الأبيك هى دول تكتل الأسيان فى الأصل وهى : ماليزيا ،إندونيسيا ، الفلبين ، سنغافورة، بروناى ، تايلاند ، وقد إستفادت تلك الدول بتحقيق طفرات نمو فى مؤشرات التكامل الإقليمى فى الفترة التى أعقبت الدخول فى التكتل مباشرة .
- كما نجد أن كلاً من تايبه الصينية ،الصين وروسيا أيضاً إستطاعت تحقيق طفرة فى معدلات النمو فى الفترة التى أعقبت دخولها فى تكتل الأبيك.
- كما نجد أن بعض الدول المتقدمة لم تحقق إستفادة كبيرة من دخولها فى تكتل الأبيك حيث أن كلاً من كنتيجة لعدم تحقيق تلك الدول طفرات النمو الكبيرة على عكس الدول الأخرى ومن أمثلة تلك الدول اليابان ، الولايات المتحدة ، كوريا ،هونج كونج ، وبعض الدول الأخرى مثل المكسيك وفيتنام.
- ونجد أيضاً أن هناك بعض الدول لم تحقق طفرات نمو بعد دخولها فى التكتل مباشرة ولكنها إحتاجت لفترة لتحقيق تلك الطفرات مثل : كندا ، نيوزيلاند ، تشيلى ، أستراليا ، بابو نيو غينيا ، وبيرو.

الفصل التاسع

نموذج تطبيقى لسياسة التكامل الإقليمى على الحالة العربية

"إستراتيجية التكامل الإقليمى ما بين مصر والسعودية"

١ـ العناصر الاساسية لقيام التكامل الاقليمى العربى.

٢ـ مستويات (مراحل) التكامل الاقليمى العربى المقترح.

٣ـ تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الاقليمى على المستوى العربى.

٤ـ معايير تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى.

٥ـ مدن الربط الرئيسية ما بين السعودية ومصر.

٦ـ التجارب السابقة للربط العمرانى ما بين المدن المتكاملة.

٧ـ إسترتيجيات التنمية العمرانية المقترحة لمناطق التكامل الإقليمى.

٨ـ القاعدة الإقتصادية ومشاريع وقطاعات الربط للتكامل العربى.

٩ـ السياسات المشتركة الحاكمة للتكامل.

١٠ـ مراحل تنفيذ التكامل العربى ما بين مصر والسعودية.

١١ـ الهيكل التنظيمى لإدارة التكامل ما بين مصر والسعودية.

١٢ـإستراتيجية التكامل العربى المقترحة على مستوى الوطن العربى.

مقدمة:

يعانى الإقتصاد العربى من العديد من المخاطر والتحديات والتى تتطلب الاعتماد على العمل الاقتصادى المشترك لتحقيق الدفعة القوية للتتناسب مع مستوى هذه المخاطر وتمنكنه من السعى المتواصل والطموح على درب التكامل الاقتصادى من أجل تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الافتصادى المرغوب وما يترتب على ذلك من إشباع الحاجات الاساسية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم [١]، ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال بناء قاعدة إقتصادية قوية تعتمد على إنتاجية سلع وخدمات تملك القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية .

ولا تستطيع أى من البلدان العربية تحقيق تلك الاهداف وحدها ، وخصوصاً فى ظل التطورات والمستجدات العالمية الجديدة (النظام العالمى الجديد – الصراعات والحروب - الكساد الاقتصادى والتبعية الاقتصادية ...)، ولكن يمكن تحقيق تلك الاهداف من خلال التعاون والتكامل الاقليمى ما بين الدول العربية سواء كان هذا التعاون بين ثنائى أو متعدد بين مجموعة من البلدان العربية[٢].

وخلال العقود القليلة الماضية شهد العالم العديد من التغيرات والتحولات العالمية والاقليمية والمحلية، حيث حدثت طفرة هائلة قسمت الدول العربية إلى دول ذات مستوى عال من الدخل تتميز بفائض فى موازينها ، بينما دول أخرى تعانى عجز فى الموازين وإنخفاض فى الدخل ، أما على الصعيد السياسى فقد حدثت تغيرات إقليمية عربية كبيرة تمثلت فى ثورات الربيع العربى وما أعقب ذلك من سقوط الأنظمة السياسية للدول فى دول مصر ، تونس وليبيا ، وذلك بالاضافة إلى الصراعات الداخلية فى العراق ،السودان وسوريا ، وقد أدت كل تلك التحولات إلى ضعف وإنهيار إقتصاديات تلك الدول مما أثر حركة التنمية اللشاملة فى تلك الدول.

وأمام تلك التحولات العالمية والاقليمية والتبعية الاقتصادية لا تجد\ الدول العربية سبيل للخروج من هذه الازمة إلا من خلال التعاون والتكامل فيما بينها ، وهذا ما نسعى إليه عموماً خلال ذلك البحث ، وخصوصاً فى هذا الفصل الذى نسعى فيه إلى تقديم إستراتيجية مكانية لتحقيق التكامل الاقليمى العربى من خلال تطبيق سياسة التكامل على البلدان العربية .

[١] عصام الدين القصبى ، القاعدة الاقتصادية المصرفية الدولية – دراسة تطبيقية خاصة بالاعتمادات المستندية ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٣ ، ص ٤ .

[٢] محمد عبد الظاهر حسين ، السوق العربية المشتركة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق ، جامعة بنى سويف ، عدد يوليو ٢٠٠٠ السنة السادسة عشرة ، ص ٦.

٩-١ العناصر الاساسية لقيام التكامل الاقليمى العربى :

يعتمد التكامل الاقليمى على مجموعة من العناصر الاساسية والتى تم إستنتاجها من خلال تحليل التجارب التكاملية السابقة وذلك من أجل التركيز على مقومات وعناصر النجاح وتلافى السلبيات والاخطاء التى وقعت فيها الدول المتكاملة فى التجارب السابقة مما يؤدى إلى تحقيق النجاح والتنمية المرجوة من تطبيق سياسة التكامل الاقليمى على المستوى العربى ويمكن تلخيص تلك العناصر فى :

- ضرورة وجود أهداف محددة ومرحلية والتى يتم الاتفاق عليها من قبل الدول المتكاملة ، والتى من شأنها أيضاً زيادة الدور التنافسى للدول بالاضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة.
- الاعتماد على العديد من المجهودات والمبادرات من جانب الدول المتكاملة وخاصة فى الفترة الاولى من بداية التكامل .
- الاعتماد على قاعدة أو قطاع إقتصادى يقوم عليه التكامل فى المرحلة الاولى مثل ما حدث فى تجربة الاتحاد الاوروبى وإعتماده على قطاع الفحم لقيام العملية التكاملية ، ويمكن بعد ذلك التوسع فى التكامل ليشمل قطاعات إقتصادية أخرى وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية .
- يجب أن تتم العملية التكاملية من خلال هيكل تنظيمى يتكون من مجموعة من المؤسسات والتى ينوط لها تنظيم العملية التكاملية وتحديد السياسات لتحقيق التنمية ، ويجب أن يكون هناك توافق ما بين الدول الأعضاء حول هذا الهيكل وذلك لضمان التعاون وعدم حدوث خلافات.
- يجب تحديد مستوى التكامل فى البداية ، بحيث يكون هذا المستوى قابل للتحقيق فى ظل الظروف الحالية للدول المتكاملة.
- ضرورة وجود سياسات مشتركة تحدد كيفية التعاون الاقتصادى ما بين الدول المتكاملة.
- ضرورة الاعتماد على مقومات ودعائم الربط العمرانى لتحقيق الاتصالية سواء فى البنية التحتية أو المعلوماتية أو فى الطاقة ، وتعتبر دعائم الربط العمرانى من أهم عناصر نجاح سياسة التكامل ، وهذا ما إتفقت عليه جميع تجارب التكامل السابقة.
- ضرورة وجود خطة زمنية تحدد المدى الزمنى لكل مرحلة من مراحل التكامل وذلك لضمان تحقيق النجاح والتنمية المرغوبة من تطبيق سياسة التكامل الاقليمى.
- ضرورة تحديد وتخصيص الموارد المالية والميزانيات المخصصة لتمويل عملية التكامل ، وذلك نظراً لاحتياج سياسة التكامل إلى العديد من الموارد المالية لتحقيق الربط والاتصالية اللازمة لعملية التكامل.

وسوف نقوم بالاعتماد على هذه العناصر لصياغة إستراتيجية التكامل الاقليمى على المستوى العربى ، ولا يمكن إغفال تجربتى التكامل فى كلاً من دول مجلس التعاون الخليجى ، ودول المغرب العربى بإعتبارهما من التجارب الرائدة فى التكامل على المستوى العربى ، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجى العديد من النجاحات الاقتصادية على مستوى الدول ككل و على مستوى كل دولة على حدة.

٩-٢ مستويات (مراحل) التكامل الاقليمى العربى المقترح[١] :

ويمكن القول أن فكرة إستراتيجية التكامل للدول العربية تعتمد على ٥ مستويات من التكامل وهى :

أ- المستوى الاول للتكامل : تدعيم شبكات البنية الاقليمية للدول العربية :

- ويعتمد هذا المستوى على شبكات البنية التحتية والتى تربط ما بين المدن الرئيسية داخل الدولة والتى تمثل الشبكة الرئيسية للدولة ولاتى فى الاغلب ما تكون هذه الشبكة حول مدن العواصم فى الدول العربية ، وهذا ما تقوم به الدول العربية خلال المرحلة الحالية من خلال تدعيم شبكة الطرق والكبارى والانفاق وربطها مع شبكات الربط المحلية لمدنها الرئيسية ، وتقوم كل دولة بتخصيص الموارد المالية اللازمة لتدعيم تلك الشبكات.

[١] تامر محمد عبد العزيز ، التكامل العمرانى الاقليمى والدولى كأداه لدفع عجلة التنمية الشاملة ، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٨ ، ص ٣٠١-٣٠٤

ب- المستوى الثانى للتكامل : ربط المدن الحدودية بشبكة الدول الرئيسية :

- ويعتمد هذا المستوى على عمل شبكات للربط الاقليمى بين الشبكة الرئيسية للدولة (المستوى الاول) والمدن الحدودية ذات الموارد والامكانات فى الدولة ، وذلك من خلال شبكات الربط المختلفة (الطرق – السكك الحديدية ...)وبالتالى ربط المدن الرئيسية بالتجمعات العمرانية الحدودية القائمة ، وتكون الدولة هى المسئولة أيضاً على تنفيذ تلك الشبكات ويمكن للدولة التعاون مع القطاع الخاص لآنجاز تلك الشبكات كما هو الحال فى العديد من الطرق والشبكات فى ألمانيا والتى تنتمى للقطاع الخاص.

ت- المستوى الثالث للتكامل : ربط القواعد الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية :

ويعتبر هذا المستوى هو البداية الفعلية لمرحلة التكامل العربى وذلك بالاعتماد على الربط ما بين القطاعات الاقتصادية المشتركة للمدن الحدودية بين الدول ، ومثال على ذلك :

- الربط ما بين المدن الحدودية ذات القاعدة الاقتصادية الواحدة والتى تتكامل فى المنتجات (زراعة – زراعة) أو (صناعة – صناعة) ...
- الربط ما بين المدن الحدودية ذات القواعد الاقتصادية المختلفة (صناعة – زراعة) أو (سياحة – صناعة) ..

ويتم تمويل هذا المستوى من خلال الدعم المشترك بين الدول المتكاملة ، ويتم الاعتماد على مجموعة من المؤسسات المشتركة بين الدول وينوط بهذه المؤسسات بإدارة ومتابعة القطاعات الاقتصادية المشتركة بالاضافة إلى عمل تشريعات محلية تعمل على تسهيل عملية التكامل وجذب الاستثمارات الاجنبية لهذه القطاعات.

ث- المستوى الرابع للتكامل : الربط ما بين الاقطاب التنموية للآقاليم العربية :

ويعتمد هذا المستوى على ربط الاقطاب التنموية العربية والتى تتجانس فيما بينها فى الخصائص والامكانات ، ويكون الدعم والتمويل المادى فى هذا المستوى بالاعتماد على الدعم المشترك بين الدول من خلال المؤسسات الاقتصادية المسئولة على تحقيق التكامل ، ومن أهم الاقاليم العربية المتجانسة : إقليم الخليج العربى ، إقليم المغرب العربى وإقليم دول حوض النيل.

ج- المستوى الخامس للتكامل : ربط جميع الاقطاب التنموية بين الدول العربية:

ويعتبر هذا المستوى هو البداية الفعلية لظهور التكامل العربى الكلى ، وذلك من خلال ربط جميع الاقطاب التنموية بين الدول العربية بالاعتماد على شبكات الربط الاقليمية والتى تشكل التكامل العمرانى العربى الكلى والمتدرج من القطاعات الاقتصادية للمدن إلى الاقاليم المتجانسة ، ويكون هذا التكامل قائم على إستغلال كافة الموارد والامكانات العربية بهدف لتحقيق التنمية الشاملة .

وتتمثل هذه التكاملات العمرانية لكافة المستويات فى شبكات الربط وهى[1] :

- شبكات البنية التحتية الاقليمية: والتى تتمثل فى الطرق الاقليمية ، السكك الحديدية ، المطارات والموانىء.
- شبكات الربط المعلوماتية : والتى تتمثل فى الربط ما بين متخذى القرار على المستويات المختلفة سواء التخطيطية أو الاستراتيجية مثل شبكات الانترنت ، التليفونات ...

ومن خلال هذه المستويات نجد أن المستوى الثالث لسيناريو التكامل المقترح والذى يعتمد على الربط ما بين القطاعات الاقتصادية للمدن الحدودية عمرانياً لخلق أقطاب تنموية بين الدول والذى هو يعتبر أساس قيام وتفعيل التكامل العربى ، وبالتالى سوف نقوم بإختيار أحد المواقع المقترحة لتطبيق ذلك المستوى من التكامل.

٩-٣ تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الاقليمى على المستوى العربى :

سوف نقوم بالاعتماد على مجموعة من العناصر لتحديد النطاق المكانى المقترح لتطبيق سياسة التكامل الاقليمى ومن أهم هذه العناصر هى الرؤى والتوجهات المستقبلية لمصر ، وذلك لآنه من الصعب تطبيق سياسة التكامل الاقليمى دون أن تكون مدمجة فى سياسات وتوجهات الدول المتكاملة لآن ذلك سوف يؤدى إلى عدم نجاح تلك السياسة نظراً لحاجة سياسة التكامل إلى توافر المجهودات والارادة السياسية بجانب توفير وتخصيص الموراد المالية الخاصة بها.

[1] تامر محمد عبد العزيز ، التكامل العمرانى الاقليمى والدولى كأداه لدفع عجلة التنمية الشاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٥.

٩-٣-١ المخطط القومى المقترح للتنمية المكانية الشاملة لمصر:

ويعتمد المخطط القومى المقترح للتنمية المكانية الشاملة لمصر على **" استراتيجية اقليمية واسعة النطاق تحدد موقع مصر ودورها بالنسبة لدول العالم والدول المحيطة وتدفع بالنواحى الاقتصادية لحل المشكلات العمرانية وتحقيق التنمية المكانية الشاملة "** [١]

ويتم ذلك من خلال عدة أليات تساعد على تحقيق هذا الهدف :

- الآعتماد على خلق محاور تنموية جديدة تقوم على سياسة التكامل الاقليمى بين المدن ومدى ربطها بالدول المحيطة والتى تعتبر مدن البوابات لمصر (شمال أفريقيا – جنوب أفريقيا – الشرق الآوسط – الآتحاد الآوروبى – حوض النيل).
- تطوير الحيز المكانى الحالى من خلال عمل شبكات التكامل والربط العمرانى للمدن القائمة ،بالاضافة إلى إيجاد حيز مكانى جديد بالآعتماد على هذه المحاور.
- تكامل كل القطاعات الآقتصادية لتحقيق هذه الآستراتيجية (السياحة ، الصناعة ، الصيد ، التجارة ...)
- الاستفادة من تجارب التكامل الآقليمى على المستوي العالمى مثل (الآبيك – النافتا – الآتحاد الآوروبية – دول مجلس التعاون الخليجى ...)
- الآعتماد على توجيه التنمية والآستثمارات للمحافظات والمناطق الحدودية.
- إستغلال منطقة البحر الآحمر كأحد الآقطاب التنموية الواعدة والذى تتمتع بموقع إستراتيجى يربط ما بين أفريقيا وأسيا .

ومن خلال الرؤية المقترحة للمخطط القومى والتى تقوم على " إستخدام التكاملات العمرانية الدولية والآقليمية كأحد الآدوات لدفع عجلة التنمية العمرانية فقد تم تحديد مجموعة من المناطق ذات الآولوية لتحقيق هذا الهدف وهى[٢] :

١- سواحل البحر الآحمر وجنوب سيناء.
٢- الحدود الجنوبية لمصر على ساحل البحر الآحمر (أبو رماد – حلايب – شلاتين).
٣- المناطق الجنوبية لبحيرة ناصر وتوشكى .
٤- شرق العوينات.
٥- مناطق الموارد المائية بالواحات (الداخلة – الخارجة – البحرية).
٦- منطقة العلمين والسلوم.

ومن خلال ذلك نجد أن هذه المناطق هى أكثلا المناطق المناسبة للتكامل مع دول (ليبيا – السودان – السعودية) والتى تتميز بموارد وإمكانات طبيعية غير مستغلة وذلك من أجل تحقيق مكاسب إقتصادية وعمرانية نتيجة تكاملها مع الدول المحيطة وربطها عمرانياً مما يؤدى إلى تبادل الموارد ودفع عجلة التنمية الشاملة لمصر.

[١] طارق عبد اللطيف ، تامر محمود عبد العزيز ، تقرير عن " مشروع إعداد المخطط القومى للتنمية المكانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ ، المرحلة الآولى (الرؤية المستقبلية) ، ص ١.
[٢] طارق عبد اللطيف ، تامر محمود عبد العزيز ، تقرير عن " مشروع إعداد المخطط القومى للتنمية المكانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ " مرجع سبق ذكره ، ص ٩.

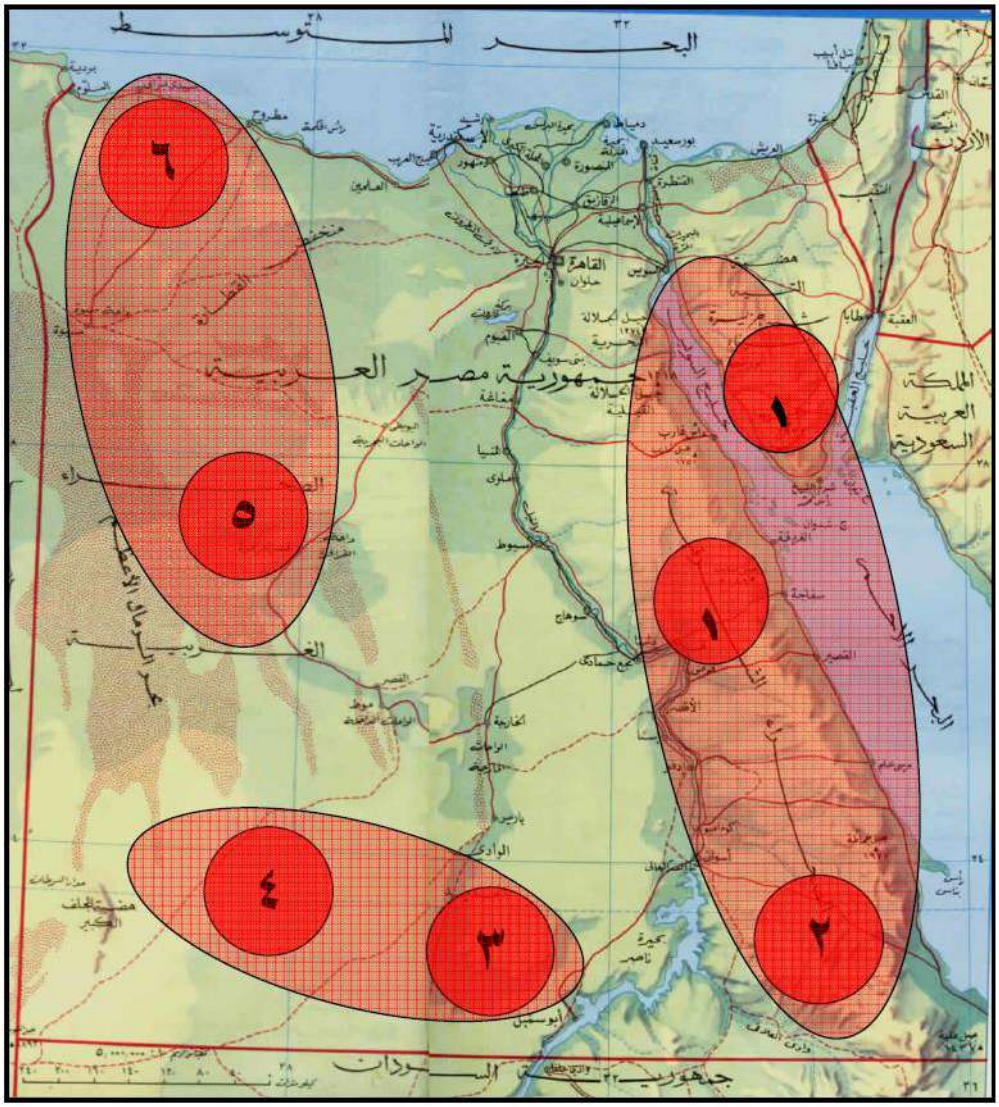

شكل رقم (٩-١) يوضح المناطق ذات الآولوية والمقترحة لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى[١]

٩-٣-٢ معايير تحديد النطاق المكانى لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى :

من خلال تحليل ودراسة تجارب التكامل الآقليمى فى الفصول السابقة يمكن تحديد مجموعة من المعايير لآختيار المنطقة ذات الآولوية لتطبيق سياسة التكامل الآقليمى ، وهذه المعايير هى :

أ- التقارب الجغرافى.
ب- التاريخ المشترك بين الدول والوحدة الثقافية.
ت- التشابه ما بين القاعدة الآقتصادية والموارد والآمكانات.
ث- العادات والتقاليد الآجتماعية والسكانية.
ج- المقومات الطبيعية المشتركة (المناخ – التربة – الطبوغرافيا ...)
ح- التجارب السابقة لمحاولات التعاون والتكامل بين البلدين.
خ- دعائم التكامل العمرانية (شبكة الطرق الآقليمية – مشروعات عمرانية مقترحة ...)
د- الآوضاع السياسية والآقتصادية الراهنة للبلدين (حروب – صراعات – مشكلات إقتصادية ...)، ومدى سماح تلك الآوضاع لتحقيق للتنمية .

[١] طارق عبد اللطيف ، تامر محمود عبد العزيز ، تقرير عن " مشروع إعداد المخطط القومى للتنمية المكانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ " مرجع سبق ذكره ، ص ١٠.

ذ- مدى توافر الإرادة السياسية بين البلدين لتحقيق التكامل.

ومن خلال هذه المعايير يمكن القول أن أكثر المناطق المناسبة لعملية التكامل الاقليمى هى المنطقة (١) نتيجة لتميزها بالعديد من المقومات وهى :

- التقارب الجغرافى ما بين مصر (سيناء) والسعودية (تبوك).
- التاريخ المشترك والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بين البلدين.
- وجود مقترح لآنشاء جسر للربط ما بين مصر والسعودية مما يمثل أحد أهم العوامل لتحفيز التنمية كما كام الحال فى الربط ما بين إقليم كوبنهاجن (الدنمارك) ومالمو(السويد) حيث كان لجسر أوريسند أهمية كبيرة فى تحقيق التكامل ما بين الاقليمين وتحقيق التنمية الشاملة.
- التقارب فى المقومات الطبيعية المشتركة (المناخ – التربة – الطبوغرافيا...).
- العلاقات الاقتصادية حجم التبادلات التجارى الكبير ما بين البلدين.
- تعتبر السعودية من أكثر دول العالم جذباً للعمالة المصرية ، حيث بلغ حجم العمالة المصرية فى السعودية حوالى مليون و ٨٠٠ الف عامل فى عام ٢٠١٦[١].
- يعتبر البحر الاحمر من أكثر الموارد والمناطق والتى يمكن إستغلالها لقيام التكامل العربى نظراً لربطه ما بين قارة أسيا وأفريقيا ، بالاضافة إلى موقعة الاستراتيجى لحركة النقل البحرى وتميزه بالعديد من الثروات والامكانات الطبيعية والتى يمكن إستغلالها فى الانشطة الاقتصادية كالسياحة والصيد والتعدين ...

٩-٣-٣ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ :

" يقع وطننا فى ملتقى أهم طرق التجارة العالمية ، ومن هذا المنطلق ، **سنستغل موقعنا الجغرافى المتفرد فى زيادة تدفق التجارة العالمية** ما بين أسيا وأوروبا **وأفريقيا** وتعظيم مكاسبنا الإقتصادية من ذلك ، كما سنقوم **بإبرام شراكات تجارية جديدة** من أجل **تعزيز قوتنا الإقتصادية** " [٢]

"وسنسعى إلى تحقيق **الترابط الفعلى** مع الدول الآخرى المجاورة من خلال **الخدمات اللوجيستية ومشروعات البنية التحتية العابرة للحدود** ومنها مشروعات **الربط البرى مع أفريقيا عبر مصر** ، وسنعمل على **تواصل لوجيستى وتجارى سلس** نصبح من خلاله **مركزاً رئيسياً للتجارة العالمية**" [٣]

وأمام هذه التوجهات الصريحة والمدرجة فى الرؤى القومية لكل من مصر والمملكة العربية والسعودية مدى أهمية سياسة التكامل الإقليمى ودورها فى تحفيز التنمية على المستوى العربى ،وبالتالى يظهر لنا ضرورة إقتراح إستراتيجية لتطبيق سياسة التكامل الإقليمى على مستوى البلدين وهذا ما سوف نقوم به فى البحث.

وسوف يعتمد هذا التكامل ما بين مصر والسعودية على إستغلال الموارد القائمة فى المنطقة وذلك من خلال :

من مصر :

- إستغلال توافر الآيدى العاملة
- إستغلال الخبرات المصرية .
- استغلال الموانى المصرية
- إستغلال المواقع السياحية المصرية على البحر الاحمر مثل شرم الشيخ ودهب . ومرسى علم.

ومن السعودية :

- إستغلال رؤوس الآموال السعودية.
- إستغلال توافر البترول كمصدر للطاقة.
- إستغلال العمران القائم على ساحل البحر الآحمر السعودى كمدن للربط مع المدن المصرية.
- إستغلال المواقع السياحية مثل جدة وخليج أبحر وينبع.

---

[١] تصريح على لسان المتحدث الرسمى لوزارة القوى العاملة المصرية –تم نشره فى جريدة اليوم السابع الالكترونية بتاريخ ٨-٤-٢٠١٦ .

[٢] رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، ص ٥٤ .

[٣] رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، ص ٥٤ .

٩-٤ مدن الربط الرئيسية ما بين السعودية ومصر :

وهى المدن الرئيسية التى يقوم عليها التكامل العربى ما بين مصر والسعودية والتى سوف تتكامل عمرانياً من خلال البنية التحتية الاقليمية والقواعد الاقتصادية المشتركة ، وهذه المدن هى :

٩-٤-١ من مصر: مدينة شرم الشيخ :

- وهي مدينة سياحية مصرية، تقع عند ملتقى خليجي العقبة والسويس على ساحل البحر الأحمر. تبلغ مساحتها ٤٨٠ كم، ويصل عدد سكانها إلى ٣٥ ألف نسمة، وتعد أكبر مدن محافظة جنوب سيناء.
- وتم إختيار مدينة شرم الشيخ بإعتبارها أحد أهم مدن الواقعة على البحر الاحمر، كما أنها تتوفر بها عدة إمكانات تتمثل فى وجود ميناء بحرى يعتبر من أهم موانىء البحر الآحمر ويمكن رفع كفائته ليتناسب مع حجم التبادل التجارى المستقبلى والناتج على التكامل ما بين مصر والسعودية وذلك بحكم موقعه الاستراتيجى، و تضم المدينة منتجعات سياحية يرتادها الزائرون من جميع أنحاء العالم، وتشتهر بأنها أحد مراكز الغوص العالمية التي تجتذب هواة ومحترفي هذه الرياضة، كما تشتمل على مطار دولي، وأمام ساحلها تقع جزيرتا تيران وصنافير، ومن أهم مناطقها رأس نصراني، رأس أم سيد، رأس جميلة، رأس كنيسة، شرم الميه، نخلة التبل إلي جانب محمية رأس محمد الواقعة جنوبها ومحمية نبق بينها وبين دهب، وخليج نعمة عند ملتقى قارتي أسيا وإفريقيا، وتحتوي علي أكثر من ٢٠٠ فندق ومنتجع بخلاف المطاعم والمقاهي والأسواق التجارية والمدن الترفيهية والملاهي الليلية والكازينوهات.

المصدر : الباحث بالإعتماد على خريطة الحدود المصرية - السعودية

شكل (٩-٢) مدن الربط الرئيسية المقترحة للتكامل

٩-٤-٢ من السعودية : منطقة تبوك :

هي واحدة من مناطق السعودية وتقع المنطقة في شمال غرب المملكة العربية السعودية وتحدها دولة الأردن من الشمال ومن الشرق منطقة الجوف ومنطقة حائل ومن الجنوب منطقة المدينة المنورة ومن الغرب خليج العقبة والبحر الأحمر.

وتم إختيار منطقة تبوك بإعتبارها ذات موقع جغرافي متميز بحكم إطلالتها من جهة الغرب على البحر الأحمر و خليج العقبة بشواطئ بحرية طويلة. وقد ساعد ذلك الموقع في نشوء عدد من الموانئ الصغيرة والمتمثلة في أملج و ضباء و الوجه. وتقوم هذه الموانئ بدور اقتصادي جيد يمكن له أن يتطور خلال سنوات قادمة ليكون أكثر تأثيرًا وفاعلية في اقتصاد المنطقة بشكل خاص واقتصاد المملكة بشكل عام، وبخاصة في استقبال الحجاج والمعتمرين والزوار.

٩-٥ التجارب السابقة للربط العمرانى ما بين المدن المتكاملة :

ويمكن الاستفادة من تجربتى الربط البرى ما بين الدنمارك والسويد عن طريق جسر أوريسند ، والسعودية والبحرين عن طريق جسر الملك فهد ، وما أدى ذلك إلى تحقيق نجاحات كبيرة تتمثل فى زيادة حجم الحركة السياحية وزيادة حجم التبادل التجارى وبالتالى زيادة الناتج المحلى وتحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة هذا الربط البرى .

شكل رقم (٩-٣) يوضح جسر الملك فهد

شكل رقم (٩-٤) يوضح جسر أوريسند

٩-٥-١ مشروع جسر الربط ما بين مصر والسعودية[١]

وسيتم الاعتماد على الربط البرى ما بين شرم الشيخ ومنطقة تبوك عن طريق الجسر البرى المقترح ما بين مصر والسعودية ، حيث أعلن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز اتفاقه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على بناء الجسر الذي يربط بين البلدين عبر البحر الأحمر، وذلك خلال القمة المصرية السعودية بالقاهرة في أبريل ٢٠١٦، وأعلن الرئيس المصري أن الجسر سيحمل اسم "جسر الملك سلمان بن عبد العزيز" ترتب على زيارة الملك السعودي إعادة مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية.

وعن موقع الجسر البري بين مصر والسعودية اشارت الدراسات ان الجسر سيربط رأس حميد في منطقة تبوك شمال السعودية عبر جزيرة تيران وجزيرة صنافير ثم سيناء عبر جسر وطريق قد يمتد حوالي ٥٠ كيلومترا، ومن المخطط أن يستغرق إنشاء الجسر البري بين مصر والسعودية ٣ سنوات.

كما سيشمل مكان الجسر البري الذي يربط مصر والسعودية طريقين للسيارات وخطا للسكك الحديدية، سيوفر أياما كان السفن تستغرقها لعبور البضائع عبر المضائق للوصول من وإلى أوروبا، بحجم تجارة يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار".

شكل رقم (٩-٥) يوضح مخطط الجسر المقترح ما بين مصر والسعودية[٢]

[١] Wikipedia- مشروع الجسر البرى ما بين مصر والسعودية

[٢] مقال بعنوان " جسر الملك سلمان.. مصر والسعودية بانتظار إشارة البدء " موقع سكاى نيوز الإخبارى بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٦

٩-٦ إسترتيجيات التنمية العمرانية المقترحة لمناطق التكامل الإقليمى :

٩-٦-١ إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك :

تنبع أهمية منطقة تبوك من موقعها الإستراتيجي، حيث أنها تمثل البوابة الشمالية للمملكة وحلقة الوصل بينها وبين دول الشام وأوربا وشمال افريقيا، كما تمتد سواحلها على البحر الأحمر وخليج العقبة لمسافة تزيد عن ١٠٠٠كم، وهي شواطئ غنية بمصادر الثروة السمكية والسياحية، وبها شواهد للبترول والغاز الطبيعي، ومن ثم تتعدد مصادر الثروة الطبيعية بالمنطقة مما يجعلها منطقة واعدة في مجال التنمية المستقبلية بالمملكة.

تعتبر منطقة تبوك من مراكز النمو الحدودية المقترح تنميتها ، مع ربطها بمجموعة من محاور التنمية المقترحة على المدى القصير والطويل ، وتعد المنطقة ذات موقع جغرافي متميز بحكم إطلالتها من جهة الغرب على البحر الأحمر و خليج العقبة بشواطئ بحرية طويلة. وقد ساعد ذلك الموقع في نشوء عدد من الموانئ الصغيرة والمتمثلة في أملج و ضباء و الوجه. وتقوم هذه الموانئ بدور اقتصادي جيد يمكن له أن يتطور خلال سنوات قادمة ليكون أكثر تأثيرًا وفاعلية في اقتصاد المنطقة بشكل خاص واقتصاد المملكة بشكل عام، وبخاصة في استقبال الحجاج والمعتمرين والزوار.

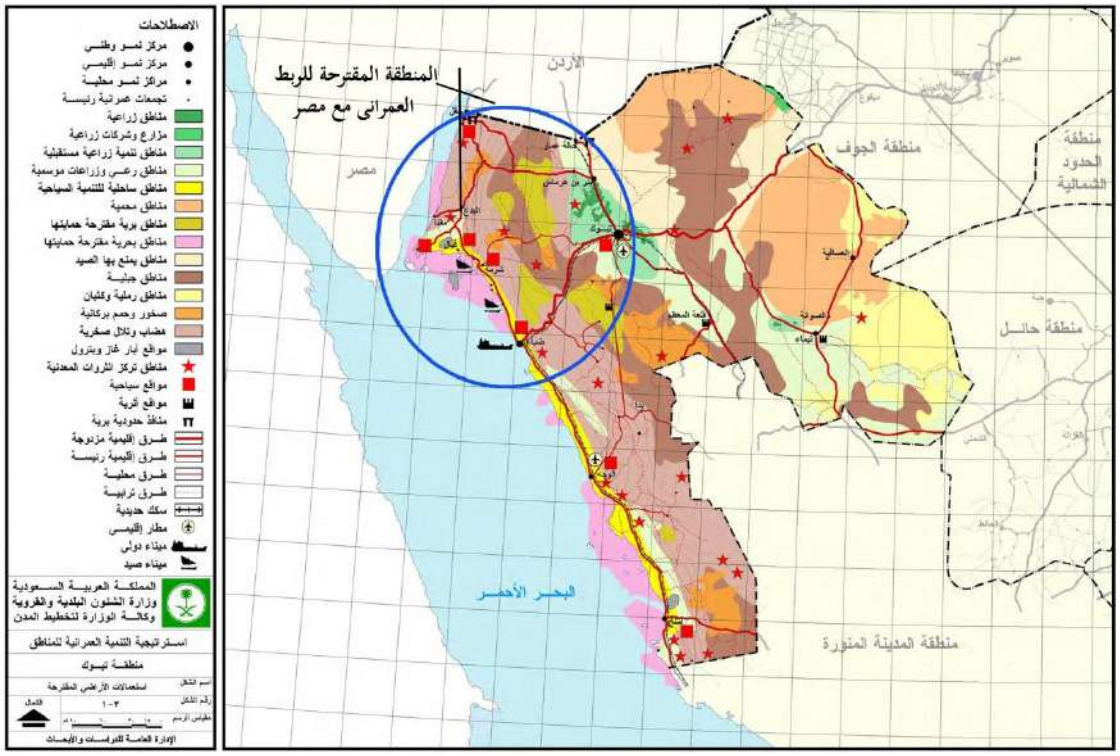

شكل رقم (٩-٦) يوضح إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك [١]

٩-٦-١-١ الإطار العام للأنشطة الاقتصادية المقترحة لمنطقة تبوك :

تعمل الاستراتيجية العمرانية للمنطقة على مبدأ تطوير القاعدة الاقتصادية بالمنطقة مع عدم الاعتماد المطلق على نشاط اقتصادي واحد، من خلال استغلال كافة مزايا المنطقة وتعزيزها والعمل على تطويرها، وإيجاد أنشطة اقتصادية جديدة نابعة من إمكانيات المنطقة. وفي هذا الصدد تبرز أهمية تنمية وتطوير أربعة أنشطة رئيسة بالمنطقة هي:

أ- النشاط السياحي والتجاري:

[١] إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك -وزارة الشئون البلدية والقروية – وكالة تخطيط المدن

تزخر المنطقة بالعديد من المقومات السياحية لوجود أكثر من ١٠٠٠كم طولي من الشواطئ الرائعة التي تحتوي على الشعاب المرجانية والتي تعتبر مثالية لرحلات الغوص، والاعتدال النسبي للمناخ، ووجود بعض المعالم الأثرية والتاريخية مثل سكة حديد الحجاز وبعض مرافقها القديمة، ومسجد الرسول ﷺ وعين السكر ومعبد الروافة والمعبد الروماني، ومقابر نبي الله شعيب وقصر السموأل، وغيرها من المعالم الأثرية التي تؤهلها لان يلعب هذا النشاط دوراً في القاعدة الاقتصادية للمنطقة ، إضافة إلى وجود عدد من المحميات الطبيعية والبحرية ، إلا أن هذا النشاط يستلزم توفير متطلباته من خلال إيجاد مستوى ملائم من الخدمات السياحية ومرافقها مثل الفنادق والشقق ووسائل النقل وغيرها من الخدمات اللازمة لذلك.

ب- أنشطة الصناعة والتعدين :

يوجد عدد من المعادن التي اكتشفت في المنطقة مثل الحديد والرصاص والنحاس وغيرها، والاستراتيجية العمرانية للمنطقة تدعو إلى التركيز على الاستثمار للثروة المعدنية وإعداد الدراسات اللازمة لذلك، وتذليل العقبات التي تعترض النمو الصناعي، والعمل على توفير الخدمات الأساسية لها إضافة إلى سرعة الربط بين تجمعات المنطقة من جهة والمناطق الأخرى من جهة أخرى بهدف تسهيل الحركة الصناعية واستغلال الثروات التعدينية الكبيرة والتي من شأن استغلالها أن يكون لها الأثر الكبير على تنمية المنطقة بشكل خاص والمملكة بشكل عام.

ت- أنشطة الخدمات المركزية:

تدعو الاستراتيجية العمرانية للمنطقة إلى استغلال ميزة موقع المنطقة باعتباره يحتوي على منفذ بري مع المملكة الأردنية والميناء البحري مع جمهورية مصر العربية، الأمر الذي يمكنها من توفر الخدمات المركزية والمتخصصة للتجمعات القريبة لتلك الدولتين مثل وجود الخدمات المركزية خاصة مؤسسات التعليم العالي والخدمات الصحية التخصصية والأسواق التجارية وخدمات المال والاستثمار والنقل، وهو ما سينعكس ايجابياً على اقتصاد المنطقة في المستقبل.

٩-٦-١-٢ الإمكانات العمرانية والمرافق :

- تشكل التجمعات العمرانية الرئيسية بالمنطقة كمراكز للنمو الوطنية والإقليمية والمحلية.
- مقترح ربط المنطقة بشبكة للسكة الحديدية المنظورة مستقبلاً لربط المنطقة بباقي مناطق المملكة.
- تخدم المنطقة عدد من المطارات المحلية التي يمكن تطوير إحداها كمطار دولي في شمال المملكة.
- شبكة الطرق الإقليمية بالمنطقة يمكن تطويرها لربط المملكة بالدول المجاورة وتطوير حركة التجارة والسياحة بين المملكة وهذه الدول.
- يمكن تطوير موانئ المنطقة لزيادة الأنشطة والتبادل التجاري

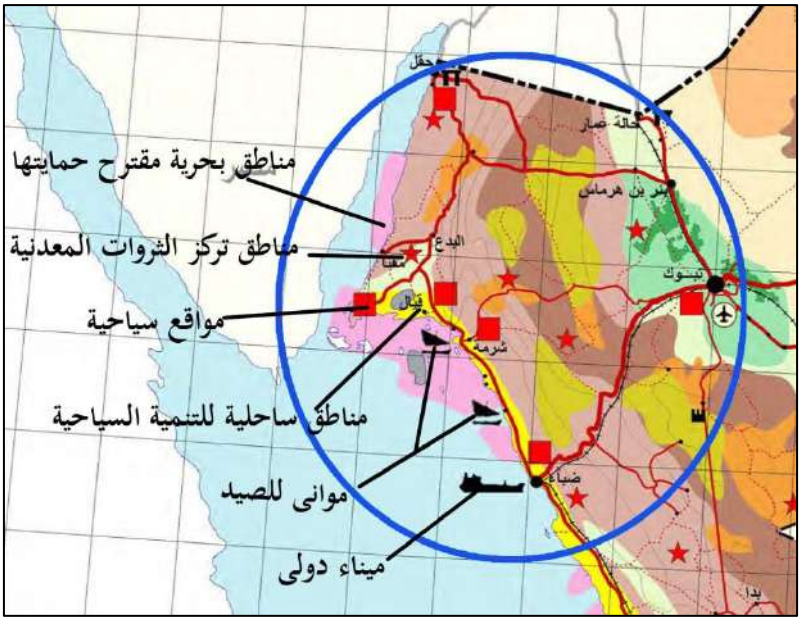

شكل رقم (٩-٧) يوضح المنطقة المقترحة للربط العمرانى مع مصر[١]

ومن خلال تحليل المقومات العمرانية وإستعمالات الاراضى للمنطقة المقترحة للربط العمرانى مع مصر يمكن القول أن المنطقة تتميز بوجود :

- مناطق بحرية مقترح حمايتها.
- مواقع سياحية مميزة.
- مناطق ساحلية للتنمية الساحلية
- ميناء دولى وموانىء للصيد.
- مناطق تركز للثروات المعدنية.

وقد تم إقتراح رؤية إستراتيجية للمدن الجديدة فى المملكة العربية السعودية (مدائن المستقبل) ، وقد أوصيت هذه الرؤية بضرورة عمل مدينة جديدة عند مدخل خليج العقبة بإسم مدينة بوابة الشرق والتى يصل إليه الجسر البرى المقترح ما بين مصر والسعودية.

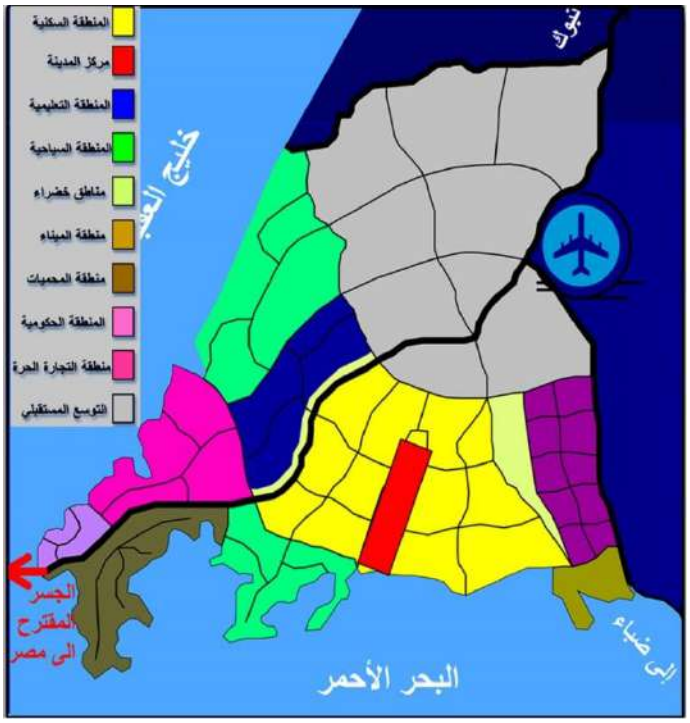

شكل رقم (٩-٨) يوضح مدينة بوابة الشرق المقترحة

على الجانب السعودى من الجسر البرى المقترح[٢]

[١] إستراتيجية التنمية العمرانية لمنطقة تبوك -وزارة الشئون البلدية والقروية – وكالة تخطيط المدن

[٢] عبد العزيز بن ناصر الدوسرى ، رؤية إستراتيجية للمدن الجديدة فى المملكة العربية السعودية (مدائن المستقبل) ، منتدى العمران السعودى ،ص٢٣

٩-٦-٢ دراسة مقومات قطاع خليج العقبة السياحي الطبيعية :

٩-٦-٢-١- سيناء شبه الجزيرة والأهمية المكانية:

- تحتل سيناء بصفة عامة موقعاً إستراتيجياً هاماً بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا على المستوى العالمي حيث ظلت منطقة مستهدفة للغزو والاحتلال على مر العصور القديمة ومعبراً للحروب والغزوات .
- وتعتبر سيناء البوابة الشرقية والتي ظلت مصر لسنوات عديدة غير قادرة على الاستفادة من إمكانياتها المتعددة إلى أن تحررت في عام ١٩٧٩ .
- واتجهت آنذاك سياسة الدولة إلى وضع خطة تنمية شاملة على مراحل مختلفة للاستغلال الأمثل لجزء هام من الوطن الأم ، وتم البدء فى إعداد مشروع قومي لتنمية سيناء ووضعت سيناء على رأس المناطق ضمن الدراسات التى تقوم بها الوزارات المعنية بإعداد خريطة للتنمية الشاملة لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٢٠ كمرحلة أولى .
- وتعتبر التنمية الشاملة لمنطقة خليج العقبة خاصة من أولويات التنمية السياحية فى مصر والتي تسهم الدولة في تطويرها ضمن إطار الخطة القومية للتنمية الشاملة .
- ويزخر خليج العقبة بأنواع متعددة من الشعاب المرجانية والأحياء المائية الملونة النادرة على أعماق متفاوتة

شكل رقم (٩-٩) التوجهات الخاصة بالرؤية المستقبلية لمصر [١]

- حيث يصل عمق الخليج إلى ١٨٥٠ م ، ويوجد به أكثر من ألف نوع من الأسماك الملونة، وتشتمل المنطقة على ثلاث محميات هى رأس محمد والتى تعتبر ثانى أكبر محمية طبيعية على مستوى العالم وجزيرتى تيران وصنافير ونبق وأبو جالوم .
- وتتميز منطقة ساحل خليج العقبة بتعدد الإمكانيات الطبيعية حيث تعتبر شريطاً ساحلياً يتميز بالخلجان والنتوءات المتعددة ، أى شاطئ يصلح للتنمية السياحية الشاطئية وممارسة رياضة الغطس هذا بالإضافة إلى الثروة السمكية . يليه شريط ساحلى ممتد يصلح بعضه لإقامة التجمعات العمرانية الساحلية يبدو كمحور عمرانى . كما أن هناك شريطاً هو إمتداد للسها الساحلى يصلح لإقامة التجمعات العمرانية المتكاملة وإمتداداً للتجمعات الحالية .
- ويقع خلف هذا الشريط الساحلى مباشرة سلسلة من الجبال الممتدة من الجنوب إلى الشمال ذات الثروات المعدنية التى تشتهر بها سيناء كما يمكن إقامة مجتمعات صناعية لتوفر الثروات الطبيعية من النحاس ومواد البناء تساهم فى بناء التنمية المنشودة .

٩-٦-٢-٢ التنمية الإقتصادية :

تعتبر سيناء بما تحتويه من ثروات طبيعية منجماً إستثمارياً وذلك لتعدد الأنشطة الإقتصادية من سياحة وزراعة وصناعة تحتاج إلى جذب عدة ملايين حتى تقضى تدريجياً على مشكلة البطالة .

وتحتاج منطقة الدراسة بما تحتويه من مقومات عديدة إلى إنشاء بنوك متخصصة تجارية ترتبط بالعملية التنموية وإنشاء صناديق الإستثمار فى الأوراق المالية تهيئ الفرص المتعددة لمشروعات إستثمارية ويتطلب ذلك :

- وجود خريطة إقتصادية للمشروعات الإستثمارية المطلوبة يشترك فى إعدادها رجال الأعمال يساهم فيها المصريون والأجانب برؤوس أموال مشتركة .
- تحديد المجالات الإستثمارية : سياحة – صناعة – تعدين – زراعة

[١] "المخطط الإستراتيجى القومى للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية" ، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، يناير ٢٠١٤.

وقد ركزت الخريطة الإستثمارية [1] التى وضعها الخبراء فى نهاية عام ٩٦ على تطوير المنطقة من رأس محمد وحتى طابا والتى تبلغ حوالى ٢٢٠ كم فى إطار خطة قومية لزيادة عدد الليالى السياحية إلى ٢٠.٥ مليون ليلة.

وتعتبر السياحة من أهم الأنشطة الإقتصادية وهى نشاط إجتماعى يتم بهدف الترفيه والإستمتاع والإستجمام الذهنى والروحى والنفسى والعقلى والبدنى ، حيث يلتقى الأفراد والجماعات لتتعمق مداركهم وتتجدد طاقاتهم وتتنامى إقتصادياتهم

أ- قطاع السياحة :

تتعدد مقومات الجذب السياحى فى المنطقة وتختلف مجالات الأنشطة السياحية فهى شاطئيه تاريخية دينية ثقافية ترويحية .. مما يعطى المنطقة ثراءً طوال العام بحيث تستغل كل بقعة فيها وتتنزع فى نفس الوقت المنتجعات السياحية طبقاً للطلب السياحى وتنوعه لكل منطقة .

وتحتل السياحة مكان الصدارة فى مسيرة الإصلاح والتنمية ويمثل الجانب الإنسانى فيها المحور الأساسى حيث الهدف من ذلك هو الإرتقاء بالمستوى المعيشى للفرد وتشجيع الإستثمارات .

وفيما يلى نلقى الضوء على نوعية السائح والسياحة سواء داخلية أو خارجية والمقومات الخاصة بالمنطقة للأنواع المختلفة من السياحة .

ويمثل الهدف الرئيسى لعملية التنمية السياحية إجتذاب السائح وقضاء أكبر وقت ممكن لتحقيق :

- ثروة قومية تدعم الإقتصاد المحلى .
- توفير فرص عمل نتيجة الإستثمار السياحى طوال العام .
- فتح أسواق جديدة جديدة بتنمية المهارات والحرف اليدوية والمنتجات البيئية المحلية

شكل رقم (٩-١٠) يوضح إستراتيجية التنمية العمرانية لشبه جزيرة سيناء [2]

[1] مجلس الوزراء – الخريطة القومية للإستثمرا فى مصر – ٩٦ ص ٢٩
[2] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، إستراتيجية التنمية العمرانية لمحافظات الجمهورية ،إقليم قناة السويس ،٢٠٠٨

- وتعتبر تنمية منطقة خليج العقبة [1] أحد أهم الأهداف التى أنشئت من أجلها الهيئة العامة للتنمية السياحية

وتشمل المنطقة خمس قطاعات حسب التقسيم الإدارى الذى قامت به وزارة السياحة هى :

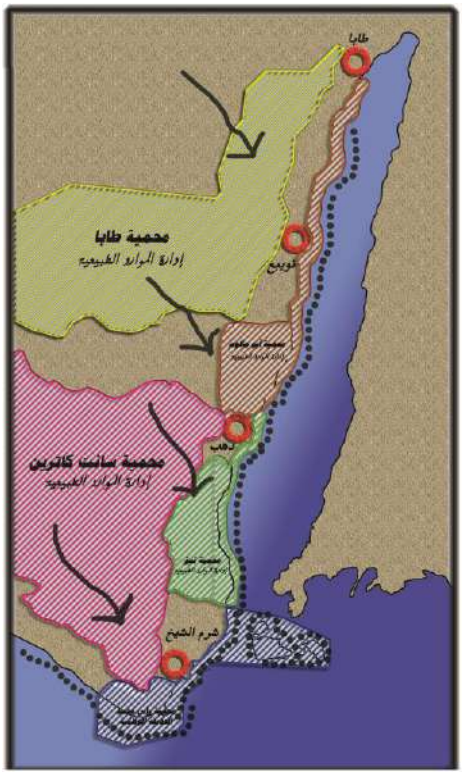

شكل رقم (٩-١١) يوضح قطاعات المنطقة

المقترحة للتكامل من الجانب المصرى [2]

أ – الطور / رأس محمد : ويشمل محمية رأس محمد ورأس بوريكة .

ب – قطاع شرم الشيخ : ويشمل شرم الشيخ ومناطق تيران وصنافير ونبق وشورى .

جـ – قطاع نويبع : ويضم الهبق ونويبع المزينة الترابين ورأس الشيطان .

د – قطاع طابا : ويضم مرسى مراخ والفيوردات وجزيرة فرعون وطابا .

تتميز كل منها بخصائص فريدة متنوعة جذبت الدارسة إلى البحث والتحليل لمقومات المنطقة والزحف العمرانى بخاصة الذى تم فى السنوات العشر الأخيرة للوقوف على مدى أهمية التناسق بين المقومات الطبيعية للمنطقة والتطور البشرى وعملية التنمية الشاملة وتفاعل تلك العناصر من خلال إطار واحد تؤخذ من خلاله الإعتبارات والمحددات الخاصة بكل عنصر .

- تنمية البنية الأساسية للمناطق السياحية بالبحر الأحمر وخليج العقبة .
- توفير منتج سياحى جديد لخليج العقبة .
- إنشاء موانئ سياحية على سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة لجذب سياحة اليخوت .

٩-٦-٢-٣ التنمية العمرانية :

جذبت منطقة خليج العقبة على الأخص لما تحويه من عوامل جذب الكثير من المستثمرين للتنافس فى الفوز بالمواقع المتميزة للبدء فى الإستثمار . وقد بادرت الجهات المسئولة فى إعداد الدراسات البيئية والطبيعية وتوجيه الأنظار نحو تلك الإمكانيات وكيفية إستثمارها بهدف تشجع الإستثمار وجذب المستوطنين لها من خلال المحافظة على المكونات البيئية والأيكولوجية .

أ- أهداف وأسس التخطيط الشامل لمنطقة خليج العقبة [3]:

أهداف التنمية الشاملة :

- تحقيق أفضل استغلال سياحى – محلى وعالمى – لمنطقة الدراسة فى اطار المحافظة على مقوماتها الطبيعية التى تشكل راس مال التنمية السياحية .
- تنوع المنتج السياحى لمقابلة الإختلاف فى الطلب وإتاحة الفرصة لكافة الإستثمارات بأنوتعها عن طريق :
  - التنوع فى أسلوب التنمية : تنمية محدودة – تنمية متكاملة .
  - التنوع فى مساحات وأبعاد قطع الأرض .
  - الإدارة الفعالة للتنمية والتى تتطلب صياغة الأشكال القانونية والهياكل التنظيمية الإدارية للتخطيط والمتابعة .

أ- أسس التخطيط الشامل للمنطقة :

- إعتبار خليج العقبة وحدة متجانسة من حيث الموقع أو خصائص الساحل الجيومورفولجية .

---

[1] Ministry of Tourism – Tourism Development Authority – Tourism investment opportunities in Egypt Sep. 1993 . P.4

[2] المصدر : الباحث بالإعتماد على الحدود الإدارية لمنطقة شبه جزيرة سيناء.

[3] وزارة السياحة – الهيئة العامة للتنمية السياحية – مخطط التنمية السياحية لساحل خليج العقبة ١٩٩٥ ص ٣-٥

- تقسيم الخليج إلى وحدات طبيعية حسب خصائص النطاق الساحلى وإستمرارية الإتصال بين الأجزاء .

- إختيار نسق عمرانى لكل قطاع كوحدة عمرانية سياحية بما يضمن تكامل التنمية ومفهوم ادارة الاستثمار وتوزيع الخدمات المطلوبة بمختلف مستوياتها الاقتصادية .

- استغلال الطاقات والامكانيات الطبيعية والبيئية بشكل متوازن مع توفير الامن والحماية الكاملة من التلوث بما يضمن التنمية المتواصلة للمنطقة .

- التأكيد على فكرة الظهير التنموى للمنطقة السياحية بحيث يؤدى الى تكوين مجتمعات جديدة مستقرة على اساس فرص العمالة التى توفرها المشروعات السياحية وتوفير سبل الاقامة الدائمة .

وهناك ضوابط سياحية لنتهجتها وزارة التخطيط وهيئة التنمية السياحية منها وضع معايير للمفاضلة بين المستثمرين لإختيار أفضل الكيانات المالية والقانونية ومكونات المشروع والخبرة السياحية والقدرة التسويقية الدولية ومراعاة الضوابط الفنية ومعدلات الكثافة المعمارية والبشرية طبقاً لمعايير منظمة السياحة العالمية [1] .

ب- هيكل التنمية العمرانية منطقة الدراسة بالنسبة لسيناء :

ينقسم الهيكل العمرانى للمنطقة الى مدن رئيسية ويشمل : شرم الشيخ – دهب – نويبع – طابا وهى أساس التنمية الحضرية لتكون مراكز سياحية يتبعها تجمعات حضرية .

وتحدد محاور التنمية مظاهر السطح كموقع أما الأنشطة المكانية لتلك المناطق فتحددها الموارد الطبيعية . وهى ثلاث محاور:

١ – المحور التنموى الشمالى الغربى ويضم العريش وخليج السويس ويسمى محور العريش – الطور .

٢ – المحور التنموى الشرقى المتمثل فى قطاع خليج العقبة ويضم مدن خليج العقبة .

٣ – المحور التنموى الأوسط والمتمثل فى قطاع نخل

وتقوم سياسة التنمية العمرانية على ربط أجزاء سيناء ببعضها كتنمية متكاملة سياحة – زراعة – صناعة تكمل بعضها البعض شمالاً وجنوباً .

ت- المخطط الشامل والوحدات التخطيطية لمنطقة الدراسة :

تقوم السياسة العامة لتنمية خليج العقبة على تحديد مستوطنات على طول الساحل تتدرج من مدينة شرم الشيخ إلى مراكز حضرية وهى دهب – نويبع – طابا ثم إلى مدن وقرى صغيرة خدمية للنشاط السياحى ومراكز كنواة للنشاط الزراعى ويشمل الزراعة وصيد الأسماك وصناعى ويقوم على التعدين والصناعات الصغيرة .

وتعتمد التنمية العمرانية على دراسة الحركة السياحية للمنطقة وما يحتاجه السائح من أنشطة مختلفة وقد تم تقسيم خليج العقبة إلى وحدات تخطيطية تنقسم إلى نمطين :

- تنمية عمرانية : ووتشمل وحدات طابا – نويبع – دهب – شرم الشيخ – الطور .
- مناطق ذات طابع بيئى : وتشمل ثلاث وحدات تخطيطية سياحية – أبو جالوم – نبق – رأس محمد .

ومن خلال تقييم القطاعات التنموية لخليج العقبة وبناء على مسار الجسر البرى المقترح ما بين مصر والسعودية فإن قطاع شرم الشيخ- نبق هو القطاع الآمثل للربط العمرانى مع الجانب السعودى.

[1] وزارة السياحة – وحدة التنمية السياحية " تقرير عن خطة التنمية السياحية الشاملة لخليج العقبة وجنوب سيناء – مايو ٩٣ ص ٧-٩

ومن خلال التجارب التكاملية السابقة والتى إعتمدت على عمل منطقة للإستثمارات الخاصة فى مناطق التكامل الإقليمى لجذب الاستثمارات وتظيم العائد من منطقة التكامل وما يترتب عن ذلك من زيادة الناتج المحلى وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذه التجارب التى إعتمدت على توطين مناطق للاستثمارات الخاصة :

١- تجربة التكامل ما بين كوبنهاجن ومالمو عن طريق جسر أوريسند : والتى إعتمدت على توطين منطقة إستثمارات خاصة بعلوم الحياه وهى وادى مديكون ، والذى ساهم فى تحقيق التنمية لمنطقة التكامل.

٢- تجربة مثلث النمو لدول إندونيسيا – ماليزيا –تايلند Growth Triangle (IMT-GT) : والذى يهدف إلى تحفيز عملية التنمية الإقتصادية للدول الآعضاء من خلال الإعتماد على بعض المناطق الإستثمارية الخاصة إقامة العديد من المشروعات بهذه المنطقة

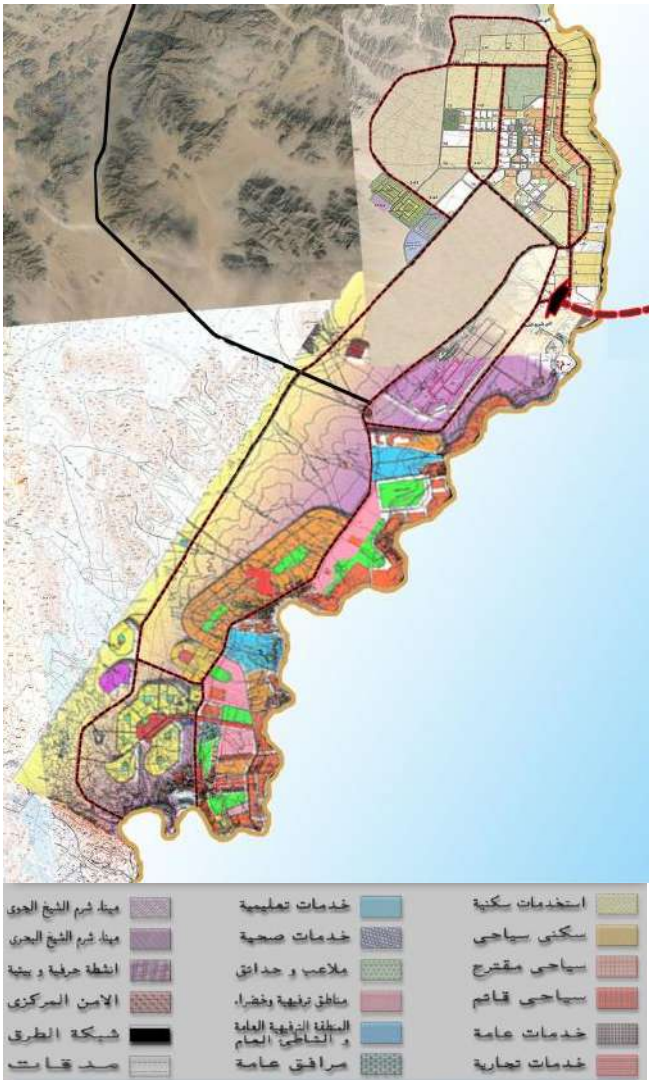

شكل رقم (٩-١٢) يوضح القطاع المقترح من الجانب المصرى (شرم الشيخ – نبق) للربط العمرانى ما بين مصر والسعودية[١]

[١] المصدر : الباحث بالإعتماد على مخطط مدينة شرم الشيخ ومحمية نبق

شكل رقم (٩-١٣) التركيب الهيكلى (المستشفيات – الشركات – الجامعات) لوادى مديكون [1]

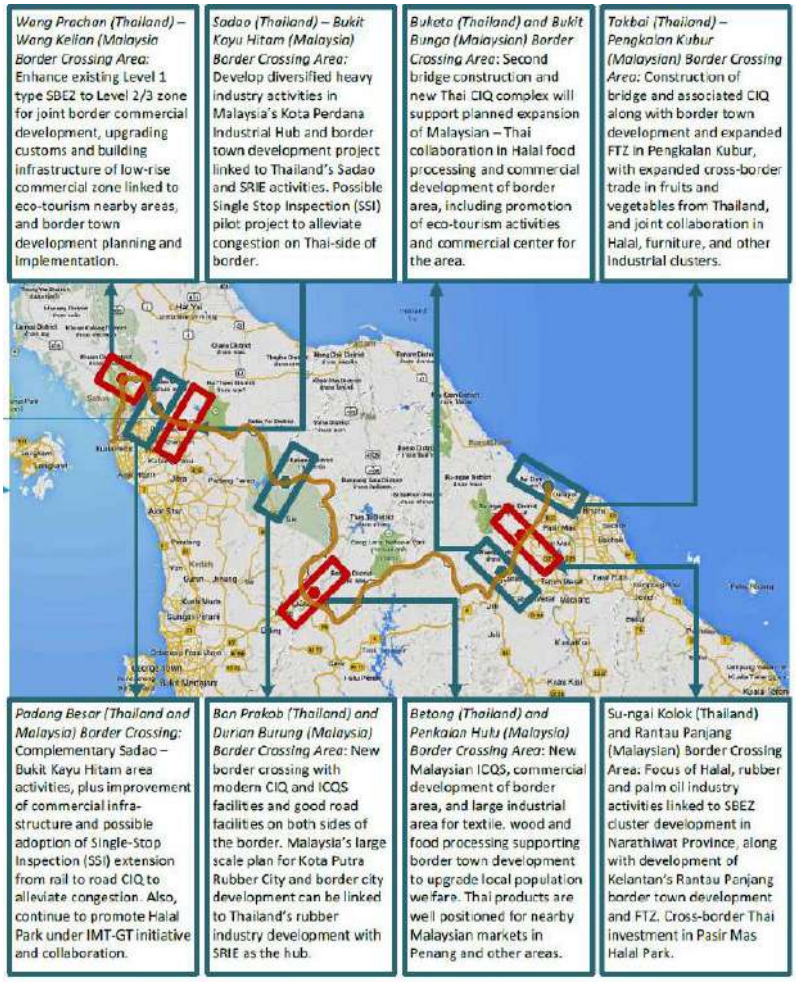

شكل رقم (٩-١٤) الفرص التنموية للنقاط الحدودية فى المنطقة الآقتصادية الخاصة بين تايلاند وماليزيا[2]

[1] http://www.mva.org/media%2815,1033%29/Region_Medicon_Valley.jpg

[2] Scoping Study for the Special Border Economic Zone in IMT-GT – Asian Development Bank (ADB) website (http://www.adb.org/countries/subregional-programs/imt-gt)

ولجذب الإستثمارات يجب الإعتماد على مجموعة من العوامل ويمكن تلخيصها فى :

١- فهم دوافع الإستثمار الآجنبى المباشر فى السوق.
٢- وضع خطة عمل مناسبة للآستثمارات الموجهة .
٣- تصميم الخطط الخاصة بالإستثمارات الموجهة.
٤- تسويق المناطق الإقتصادية الخاصة من خلال الأساليب التسويقية الجديدة.

أما عن عوامل جذب هذه الإستثمارات فهى :

١- إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية سواء كلياً أو جزئياً.
٢- الإعتماد على أنظمة إدارية ذات فاعلية .
٣- بناء البيئة الإستثمارية النموذجية لجذ الإستثمارات المرجوة.

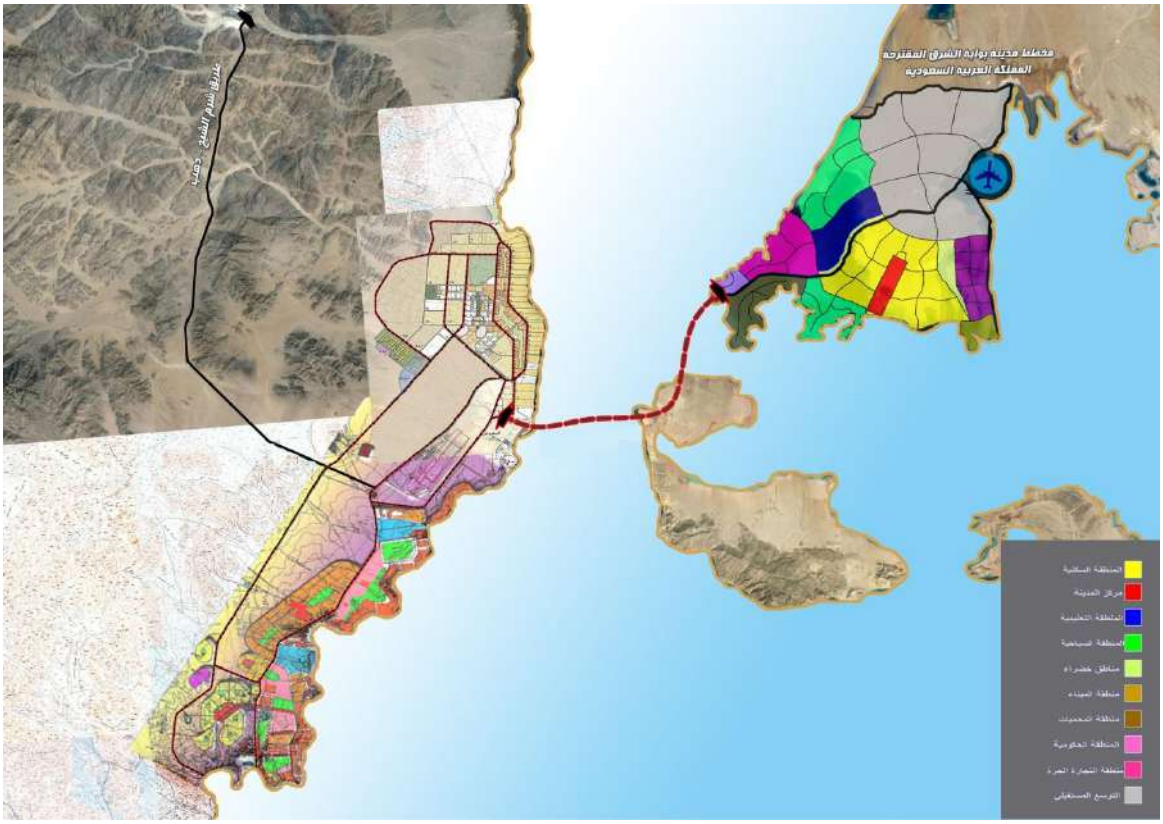

شكل رقم (٩-١٥) يوضح الربط العمرانى ما بين مصر والسعودية ومنطقة التكامل الإقليمى بينهما[١]

[١] المصدر :الباحث بالآعتماد على مخطط قطاع شرم الشيخ – نبق ومخطط مدينة بوابة الشرق

٩-٧ القاعدة الإقتصادية ومشاريع وقطاعات الربط للتكامل العربى :

ومن خلال التجارب السابقة للتكتلات وجد أنه لابد من وجود قاعدة إقتصادية يقوم عليها التكامل كما هو الحال فى تجربة الآتحاد الآوروبى وقيام التكتل على قطاع الفحم ، لذلك سوف يتم إقتراح القطاعات الرئيسية والتى تعتبر أساس قيام القطب التنموى المقترح ، ومن خلال تحليل القاعدة الإقتصادية للمدن المتكاملة وما تملكه من موارد وإمكانات ، وذلك بالإضافة إلى الرؤى والتوجهات الوطنية والإقليمية للمدن المتكاملة ، يمكن إقتراح القطاعات الرئيسية التى يقوم عليها التكامل والتى تمثل القواعد الإقتصادية له وهى :

أ- القاعدة الآولى : قطاع السياحة :

وكنتيجة لوجود البحر الآحمر بإعتباره من أهم مقومات الجانبين المصرى والسعودى ، ووجود العديد من المناطق السياحية العالمية حيث المناخ المعتدل معظم أيام السنة ،بالإضافة إلى وجود الشواطىء ومناطق الغوص المميزة ، والمحميات الطبيعية والمناظر الخلابة ، وهذا بالإضافة إلى التوجه القومى والآقليمى لكلا الجانبين المصرى والسعودى بضرورة تعظيم الآستفادة من هذه المناطق السياحية العالمية وتوفير الدعم والمخصصات المالية لتنمية هذه المناطق . ومن هنا يقترح البحث بالإعتماد على قطاع السياحة كقاعدة إقتصادية أساسية بقيام التكتل .

شكل رقم (٩-١٦) يوضح محمية راس محمد (شرم الشيخ) - شاطىء رأس الشيخ حميد (تبوك)- مراكز الغوص العالمية (شرم الشيخ) [١]

ب- القاعدة الثانية : قطاع الصيد والصناعات البحرية :

ويقترح البحث أن يعتمد التكامل العربى على قطاع الصيد والصناعات البحرية بإعتباره أكثر القطاعات الغير مستغلة فى المنطقة ، كما أن المنطقة تتميز بوجود البحر الآحمر والذى يزخر بالحياه البحرية المتنوعة ، ويعتبر هذا القطاع أحد أهم القطاعات الواعدة على مستوى العالم ، والذى تستطيع مدن التكامل المنافسة العالمية فيه ، لكنه يحتاج إلى العديد من المجهودات والدعم لتنمية وتطوير هذا القطاع والذى تم إهماله من الجانبين (المصرى – السعودى) خلال العقود الماضية.

ت- القاعدة الثالثة : قطاع البترول والتعدين :

ويعتبر قطاع البترول والتعدين من أهم القطاعات الآقتصادية ذات التأثير الكبير على مستوى العالم ، كما أن السعودية تعتبر أكبر دولة من حيث المخزون من البترول على مستوى العالم ، ذلك بالإضافة إلى تميز منطقة البحر الآحمر على الجانبين بوجود العديد من مناطق التعدين والمناجم (الفوسفات – المنجنيز – الذهب – الغاز الطبيعى – البترول ...) ويمكن أن تستفيد مصر من خبرة وريادة السعودية فى هذا المجال ، كما أنه يمكن أن تستفيد السعودية من مصر من خلال العمالة المصرية الماهرة والمدربة ، وما ينتج عن ذلك كله إستغلال موارد وإمكانات منطقة البحر الآحمر وبالتالى زيادة الناتج المحلى لدول التكامل تحقيق النمو والرخاء الإقتصادى.

[١] ويكيبديا محمية رأس محمد – شاطىء رأس الشيخ حميد – مناطق الغوص فى شرم الشيخ

٩-٨ السياسات المشتركة الحاكمة للتكامل:

٩-٨-١ السياسة السياحية المشتركة :

يتم وضع هذه السياسة من خلال المؤسسة السياحية المشتركة وهى المؤسسة المنوطة بتحديد الآهداف وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بهذا القطاع الرائد ، ويتلخص دور هذه المؤسسة فى :

١- وضع التشريعات والقوانين والتى تعمل على تشجيع وجذب المستثمرين فى ذلك القطاع وما ينتج عن ذلك من زيادة العائد وتنمية السياحة المشتركة.
٢- دعم البنية السياحية والمتمثلة فى الفنادق والقرى السياحية وذلك من خلال تسهيل القروض للمستثمرين وتوفير الدعم المادى اللازم لهم وما ينتج عن ذلك من رفع كفاءة الفنادق وزيادة الجودة الفندقية ونسب الإشغال.
٣- دعم البنية الإقليمية ، من خلال زيادة كفاءة الطرق الإقليمية والتى تربط مدن التكامل بالمدن الرئيسية داخل كل دولة ،بالإضافة إلى الربط مع العالم الخارجى من خلال الموانىء والمطارات الدولية والطرق والسكك الحديدية.
٤- دعم البنية التكنولوجية : من خلال توفير شبكات الإتصالات الحديثة والمتطورة والتى أصبحت من أهم دعائم التكامل فى العصر الحديث والمتمثلة فى شبكات الإتصالات وشبكات الإنترنت.
٥- توفير الخدمات والآنشطة المحلية والإقليمية فى مدن التكامل ولاتى تعتبر ضرورية فى القطاع السياحى والمتمثلة فى : المستشفيات – المراكز التجارية والترفيهية – القرى السياحية والفنادق.
٦- التسويق للمنطقة التكاملية من خلال شركات التسويق السياحى العالمية والمتخصصة فى تقديم البرامج و الرحلات وإبراز مميزات المناطق السياحية بالمنطقة ، وقد وضعت المملكة العربية السعودية برنامج التسويق السياحى المشترك والذى يسعى لجعل المملكة العربية السعودية وجهة سياحية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال[١] :

تسويق المملكة العربية السعودية لتكون وجهة سياحية رئيسية تحقق عوائد اقتصادية تنموية عن طريق :

- تعزيز الشراكة الإستراتيجية الفعالة والمستديمة مع شركات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام المعنية والمستفيده من التنمية السياحية.
- الإسهام في بقاء السائح السعودي داخل البلاد واستقطاب الراغبين لزيارة المملكة لغرض السياحة.
- إيجاد قنوات توزيع وتسويق جديدة

٩-٨-٢ سياسة التعدين والبترول المشتركة :

ويتم وضع هذه السياسة من خلال مؤسسة التعدين والبترول المشتركة وهى المؤسسة المنوطة بتحديد الآهداف وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بهذا القطاع ، ويتلخص دور هذه المؤسسة فى :

١- دعم وتطوير الموانىء والطرق الإقليمية بهدف تسهيل تصدير هذه المعادن ، حيث أن هذه المنطقة تتميز بموقعها الإستراتيجى للنقل البحرى حيث أنها ملتقى الآساطي العالمية من أوروبا وأسيا.
٢- تشجيع وجذب الإستثمارات الخارجية فى مجال التعدين وخاصة الشركات التى تعمل فى مجال التنقيب عن المعادن.
٣- الإعتماد على الطرق والوسائل المتطورة والمسح الجيولوجى للبحث عن المعادن مع عدم إغفال إستدامة هذه المعادن.
٤- العمل على إنشاء الصناعات القائمة على المواد المستخرجة لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والتى تهدف إلى توفير فرص عمل للشباب.

٩-٨-٣ سياسة الصيد والصناعات البحرية المشتركة :

ويتم وضع هذه السياسة من خلال مؤسسة الصيد والصناعات البحرية المشتركة وهى المؤسسة المنوطة بتحديد الآهداف وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بهذا القطاع ، ويتلخص دور هذه المؤسسة فى :

[١] الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطنى – برنامج التسويق السياحى المشترك
(https://www.scta.gov.sa/Programs-Activities/Programs/Pages/TourMarkJointPro.aspx)

أ- دعم الأساطيل البحرية المحلية من خلال تشجيع صناعة السفن وتوفير الدعم والقروض للصيادين لرفع كفاءة سفنهم البحرية وشراء ما يلزم من أدوات صيد حديثة ، وما ينتج عن ذلك من رفع مستوى معيشة الصيادين.

ب- الإهتمام فى البحث العلمى فى مجال الثروة السمكية وتنتمية المزارع السمكية لتطوير الإنتاج.

ت- تدعيم الصناعات البحرية القائمة على الصيد البحرى مثل صناعة السفن والصناعات السمكية مثل التغليف والتدخين ، مما يساهم فى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج.

ث- جذب المزيد من الإستثمارات من خلال تسهيل القوانين والتشريعات مثل خفض الضرائب والجمارك .

ج- وضع التشريعات الخاصة بكمية ونطاقات الصيد المسوح بها فى المياه الإقليمية الخاصة بالبلدين من أجل الحفاظ على إستدامة الموارد السمكية ، ويمكن الإستعانة بالتجربة الإوروبية فى هذا المجال.

ومن خلال هذه القطاعات الإقتصادية تعمل هذه المنطقة المتكامة كقط تنموى عالمى وذلك من خلال التخطيط الآمثل والإستعانة بالتجارب السابقة مع عدم إغفال الربط العمرانى مع المدن الرئيسية بكل دولة بالإضافة إلى الربط التكنولوجى مع العالم.

٩-٩ مراحل تنفيذ التكامل العربى ما بين مصر والسعودية :

أ- تدعيم شبكات البنية الإقليمية الرئيسية لمصر والسعودية:

- ويتم ذلك من خلال تدعيم الشبكات الإقليمية من شبكات الطرق والسكك الحديدية والشبكات الإخرى والتى تربط المدن الرئيسية داخل الدولة والتى تمثل الشبكة الرئيسية للدول المتكاملة.
- وتعتبر كلاً من مصر والسعودية قد مروا بهذا المستوى نتيجة الإهتمام بقطاع النقل والواصلات من خلال الطرق والكبارى والآنفاق والسكك الحديدية والتى تربط ما بين الدول الرئيسية.

شكل رقم (٩-١٧) يوضح شبكة الطرق الإقليمية فى السعودية

شكل رقم (٩-١٨) يوضح خريطة التنمية الشاملة لشبكة الطرق[١]

[١] خريطة التنمية الشاملة لشبكة الطرق (http://www.almasryalyoum.com/news/details/523527)

ب- ربط مدن التكامل الرئيسية بالشبكة الرئيسية للدولة :

شكل (٩-١٩) ربط مدن التكامل الرئيسية بالشبكة الرئيسية فى مصر

- وهذه الشبكة موجودة بالفعل فى كلاً من مصر والسعودية حيث أن الدولتين تهتم بالربط ما بين المدن الرئيسية والمدن الحدودية لتفعيل عملية التنمية للمدن الحدودية ويظهر ذلك من خلال الربط :

١- فى مصر : حيث الربط مع المنطقة المقترح تكاملها من خلال :

- طريق السويس – الطور – شرم الشيخ والمقترح تطويره من وزارة النقل.
- وجود الطريق الرابط ما بين شرم الشيخ – نبق –دهب.
- طريق دهب – نوبيع والمقترح تطويره أيضاً من وزارة النقل.

ومن خلال ذلك نجد أن منطقة التكامل المقترحة فى مصر (شرم الشيخ – نبق) ترتبط بالمدن الرئيسية بشبكة طرق جيدة ، فهى ترتبط مدينة السويس والقاهرة وغيرها من مدن البحر الأحمر الرئيسية.

شكل (٩-٢٠) ربط مدن التكامل الرئيسية بالشبكة الرئيسية للدولة فى السعودية

٢- فى السعودية :

- حيث الربط ما بين منطقة رأس الشيخ حميد(منطقة التكامل من الجانب السعودى) ومدينة تبوك
- طريق تبوك المدينة المنورة : والذى يربط مدينة تبوك مع المدينة المنورة.
- الطريق الساحلى والذى يربط ما بين منطقة رأس الشيخ حميد – ضباء - جدة

ت- ربط القواعد الإقتصادية المشتركة ما بين دول التكامل:

وتعتبر هذه المرحلة هى أساس قيام التكامل من خلال الربط ما بين القطاعات الإقتصادية المشتركة (قطاع السياحة – التعدين – الصيد والصناعات البحرية -الخدمات المركزية)

لدول التكامل العربى وهم منطقة تيوك ومدينة شرم الشيخ ويتم ذلك من خلال :

١- إنشاء مؤسسات مشتركة لإدارة التنمية فى هذه القطاعات الإقتصادية وهذه المؤسسات هى :

- مؤسسة السياحة المشتركة.
- مؤسسة التعدين والبترول المشتركة.
- مؤسسة الصيد والصناعات البحرية المشتركة.
- مؤسسة الخدمات المركزية المشتركة.

وينوط بهذه المؤسسات إدارة القطاعات الإقتصادية ووضع التشريعات والقوانين المنظمة لهم ، وتهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق التنمية للمنطقة التكاملية من خلال جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال ، وتحقيق الأهداف الخاصة بكل قطاع ، ويتم توفير الدعم والمخصصات المالية لهذه المؤسسات بالإشتراك ما بين البلدين.

٢- شبكات الربط الدولى ما بين مصر والسعودية :

ويتم ذلك من خلال الربط البرى ما بين مصر والسعودية عن طريق الجسر المقترح ، وتدعيم الموانىء البحرية (ميناء ضباء –ميناء شرم الشيخ) ورفع كفائتها لتتماشى مع الآدوار الجديدة المنوطة بها .

ث- المستويين الرابع والخامس من التكامل وهو الربط ما بين القطب التنمولى والمقترح بباقى الآقطاب التنموية فى الوطن العربى :

وتتم هذه المرحلة ما بعد نجاح هذا القطب التنموى (مصر والسعودية) ويمكن بعد ذلك تعميم هذه التجربة على الوطن العربى ، ثم الربط ما بين الآقطاب العربية ، وما ينتج عن ذلك من تحقيق التكامل والوحدة العربية الفعالة والتى تنعكس على تحقيق التنمية فى العالم العربى ومن ثم المنافسة على المستوى العالمى مثل ما حدث فى تجربة الإتحاد الآوروبى ، والذى أصبح من أهم التكتلات الإقتصادية على مستوى العالم ويعقب ذلك مراحلة التكامل مع بقية التكتلات العالمية .

٩-١٠ الهيكل التنظيمى لإدارة التكامل ما بين مصر والسعودية :

سوف يتم الإعتماد على مجموعة من اللجان لإدارة التكامل المصرى السعودى ، وتتكون هذه اللجان من مجموعة من الإعضاء والفنيين من الجانبين ،وهذه اللجان هى :

٩-١٠-١ اللجنة الإقتصادية :

وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من المؤسسات الإقتصادية ولتى تعتبر المنوطة بإدارة القواعد الإقتصادية الخاصة بالتكامل ككل وهذه المؤسسات هى :

- مؤسسة السياحة المشتركة.
- مؤسسة التعدين والبترول المشتركة.
- مؤسسة الصيد والصناعات البحرية المشتركة.

وتقوم هذه المؤسسات بتحديد الآهداف الخاصة بكل قطاع والإستراتيجات والسياسات الخاصة به من أجل تنمية هذه القطاعات وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الإقتصادية لمنطقة التكامل ككل.

٩-١٠-٢ اللجنة العمرانية :

وهى اللجنة المنوطة بكيفية ترجمة وتطبيق الآهداف الإقتصادية التى أعدتها اللجنة الإقتصادية مكانياً فى منطقة التكامل ، ويتم ذلك من خلال:

- صياغة الرؤى والأستراتيجيات العمرانية.
- كيفية تحقيق الإتصالية والربط العمرانى ما بين مناطق التكامل.
- تحديد أدوار ووظائف المدن للتتناسب مع هذه الآهداف الإقتصادية.

٩-١٠-٣ اللجنة المالية :

وهى اللجنة المنوطة فى تخصيص الدعم والمخصصات المالية للجنة الإقتصادية والعمرانية ويتم ذلك من خلال:

- تحديد وسائل الدعم والميزانية لمنطقة التكامل.
- تحديد الجهات المسئولة عن توفير الدعم (قطاع عام – قطاع خاص)
- الإدارة المالية لمنطقة التكامل.

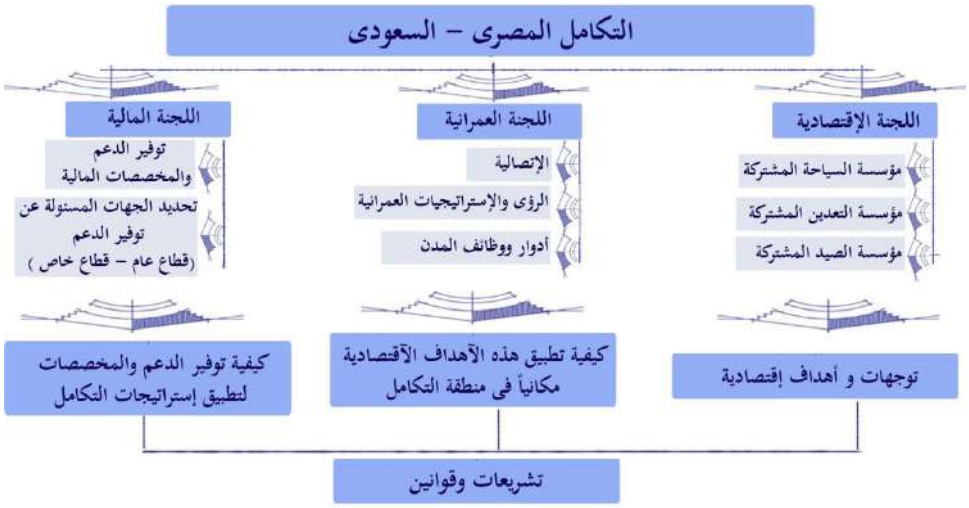

شكل رقم (٩-٢١) يوضح الهيكل التنظيمى للتكامل المصرى – السعودى[١]

[١] المصدر: الباحث

٩-١١ إستراتيجية التكامل العربى المقترحة على مستوى الوطن العربى:

تعتمد إستراتيجية التكامل العربى على مجموعة من المراحل ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال :

١. المرحلة الأولى :

وتعتمد هذه المرحلة على قيام التكامل ما بين مصر والسعودية بإعتبارهما من أهم أقطاب التنمية على مستوى العالم العربى ومع زيادة درجة التكامل والترابط فيما بينهما ، سوف تقوم مصر بدور القطب الوسيط مع التكتلات العربية الموجودة .

٢. المرحلة الثانية :

تقوم مصر بالتكامل مع السودان من خلال حدودها الجنوبية ، بينما تقوم المملكة العربية السعودية بالتكامل مع الأردن من خلال حدودها الشمالية.

٣. المرحلة الثالثة :

تقوم مصر بدور القطب الوسيط ما بين شرق وغرب الوطن العربى وذلك من خلال تكاملها مع دول المغرب العربى عن طريق ليبيا وتكاملها مع دول مجلس التعاون عن طريق المملكة العربية السعودية، وبذلك يكون تحقق الحلم فى المرحلة الأولى بالتكامل ما بين أكثر من ثلثى دول العالم العربى .

٤. المرحلة الرابعة :

وتعتمد هذه المرحلة على تكامل المنطقة الشمالية الغربية من الوطن العربى (العراق – سوريا – فلسطين –لبنان) ليكونوا لإقليم متكامل و متجانس فيما بينهم ، بينما تقوم السعودية بالتكامل مع اليمن ثم تقوم اليمن بالتكامل مع الصومال.

قد تكون هذه الإستراتيجية طموحة إلى حد بعيد ، خصوصاً مع الآوضاع الحالية الذى يمر بها وطننا العربى من إنقسامات وصراعات وعدم إستقرار ، لكنه لا سبيل لنهضة أمتنا العربية إلا بتحقيق هذا الطموح من التعاون والتكامل فيما بينهما لتواجه هذا النظام العالمى الجديد الذى فرضه الدول الغربية علينا والذى حد من تنميتنا العربية

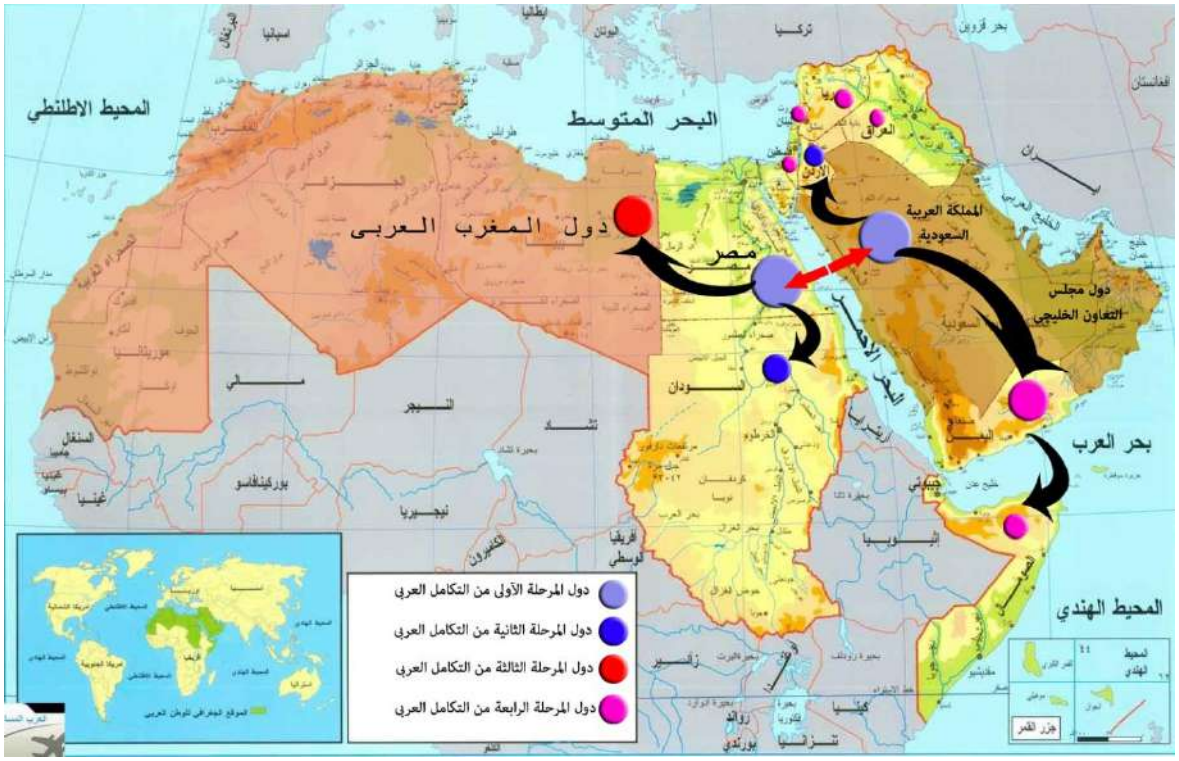

شكل رقم (٩-٢٢) يوضح المراحل المقترحة لإستراتيجة التكامل العربى [١]

[١] المصدر : الباحث

٩-١٢ فرص مصر للدخول فى التكتلات العالمية من خلال محاور التنمية المقترحة :

ويمكن لمصر الإستفادة من موقعها الجغرافى المتميز والدخول فى تكتلات عالمية من خلال الإعتماد على محاور الربط العالمية المقترح تطويرها ومن هذه المحاور العالمية :

٩-١٢-١ طريق الحرير[١] :

يعتبر طريق الحرير من أقدم الطرق العالمية حيث يرجع إنشائه إلى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد ، ويتكون من مجموعة من الطرق والمسارات المترابطة والتى تسلكها السفن والقوافل التجارية حيث كان يربط هذا الطريق ما بين الصين والجزء الجنوبى الغربى لآسيا الوسطى والهند ، وسمى بذلك الآسم نظراً لإعتماد الصين عليه فى نقل منتجاتها من المنسوجات الحريرية إلى مختلف دول العالم.

وفى عام ٢٠١٣ دعا الرئيس الصينى إلى إعادة إحياء و تطوير شبكة الطرق والممرات البحرية لطريق الحرير وذلك من خلال مبادرة جديدة تهدف لتعزيز التعاون الإقتصادى والربط الدولى لدعم حركة التجارة ما بين الصين ودول العالم.

وأكدت الصين على سعيها إلى تعظيم الإستفادة من طريق الحريرلمضاعفة حركة تجارتها مع الدول العربية من ٢٤٠ مليار دولار إلى ٦٠٠ مليار دولار ، كما تستهدف رفع رصيدها الإستثمارى (غير المالى) مع الدول العربية من ١٠ مليارات دولار إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار ، وذلك بالإضافة إلى تعزيز حجم التجارة مع أفريقيا إلى ٤٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠.

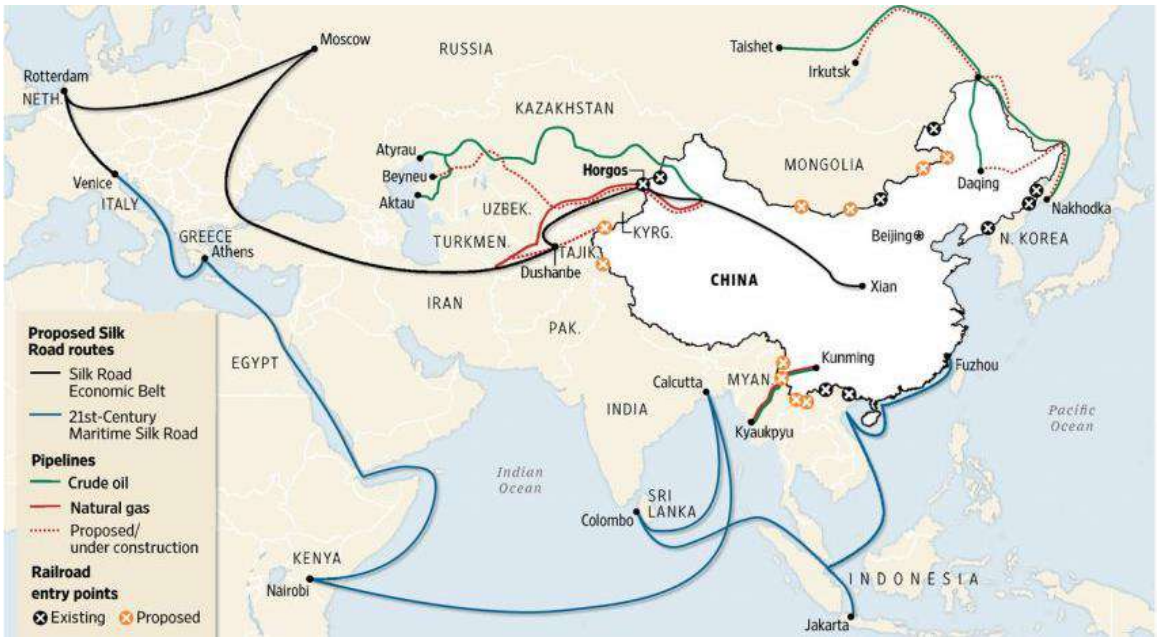

شكل رقم (٩-٢٣) يوضح المسارات المقترحة لطريق الحرير الجديد [٢]

٩-١٢-١-١ دور مصر فى طريق الحرير الصينى [٣]:

يمر المسار المقترح لطريق الحرير الصينى الجديد ب ٦٥ دولة حول العالم معظمهم فى أسيا وجنوب أوروبا بالإضافة إلى مصر ، وكنتيجة لموقع مصر الإستراتيجى وأيضاً مشروعات تنمية محور قناة السويس قد تصبح مصر مركزاً هاماً لطريق الحرير ونقطة إرتكاز رئيسية للتجارة العالمية بدلاً من الدور الضئيل التى تلعبه قناة السويس حالياً كونها ممر بحرى فقط ، وتعتبر الشراكة التجارية لمصر مع أكبر دول العالم بواسطة طريق الحرير من أهم الفوائد الإستراتيجية

---

[١] مقال فى موقع العربية.نت بعنوان (ما هو طريق الحرير الذي انضمت له مصر لربط العالم تجاريا؟) بتاريخ ٢١ يناير , ٢٠١٦ (www.alarabiya.net)

[٢] مقال على موقع مصر العربية بعنوان (طريق الحرير الجديد وقناة السويس) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٥ (http://www.masralarabia.com)

[٣] مقال فى موقع ٥ خطوات بعنوان (ما هو طريق الحرير وكيف سيفيد مصر إقتصادياً) بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤ (http://5khtawat.com)

لمصر والتى من الممكن أن تفتح الطريق للعديد من المشروعات التنموية لتقوم مصر بالدور المحورى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتحتاج مصر إلى مشروعات لوجيستية خاصة بالنقل البحرى وخدمات السفن ،بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بالنقل البحرى لتعظيم الإستفادة من مشروع طريق الحرير المقترح والذى يؤهلها للدخول فى التكتلات العالمية مع الدول الكبرى فيما بعد.

٩-١٢-٢ شبكة طرق المشرق العربى الدولية [١]:

- هى شبكة دولية تربط عدد كبير من الدول العربية بعضها ببعض وهذه الدول هى : العراق – سوريا – الآردن – فلسطين –لبنان – الكويت – مصر – السعودية – البحرين – قطر – الإمارات عمان – اليمن.
- وقد نتجت هذه الشبكة بناءً على معاهدة الأمم المتحدة والمتعددة الجوانب وذلك من أجل إنشاء مجموعة من الطرق الدولية فى المشرق العربى ، وقد تم التصديق على الإتفاقية فى عام ٢٠٠١ .
- وتعتبر هذه الشبكة من أهم شبكات الربط ما بين الدول العربية وتقوم مصر بدور نقطة الإرتكاز ما بين المشرق العربى والمغرب العربى .

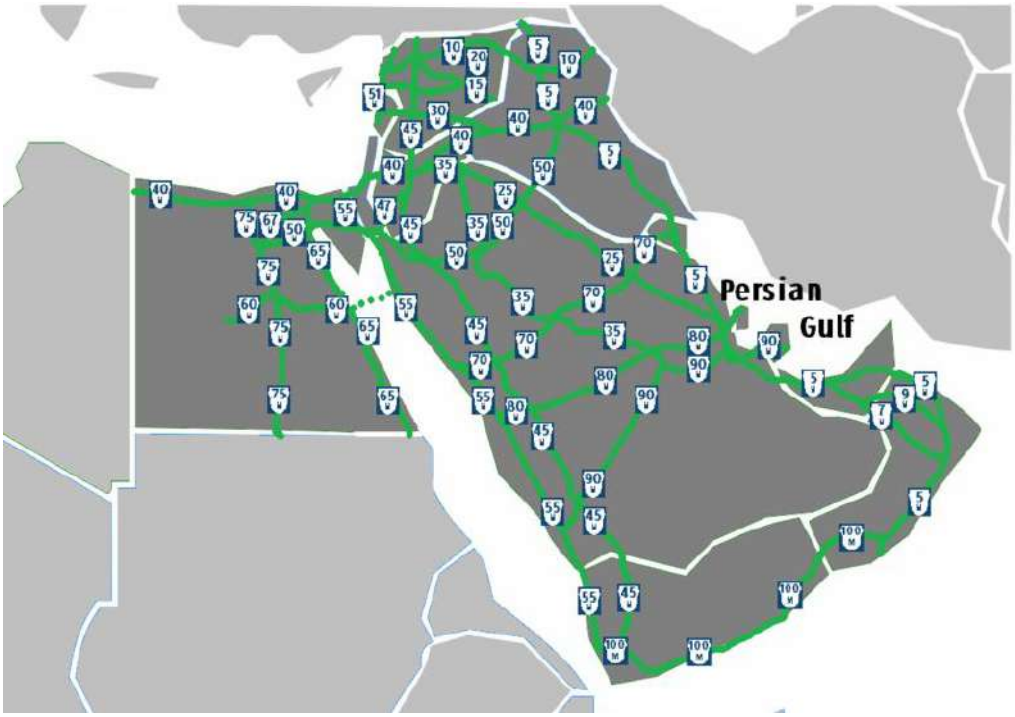

شكل رقم (٩-٢٤) يوضح شبكة طرق المشرق العربى الدولية[٢]

- ويقترح البحث ضرورة العمل على تطوير ٣ محاور رئيسية للربط ما بين دول الوطن العربى لتمثل أساس قيام العملية التكاملية العربية ويمر المحور الرئيسى الآول ما بين دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى العراق – الآردن – لبنان – فلسطين مروراً بمصر ومتجهاً إلى دول المغرب العربى، أما المحور الثانى والمتجه إلى سوريا عن طريق الآردن ، بينما يتجه المحور الثالث ليربط الوطن العربى مع السودان عن طريق مصر.

[١] شبكة طرق المشرق العربى الدولية , ويكيبديا .
[٢] شبكة طرق المشرق العربى الدولية , ويكيبديا.

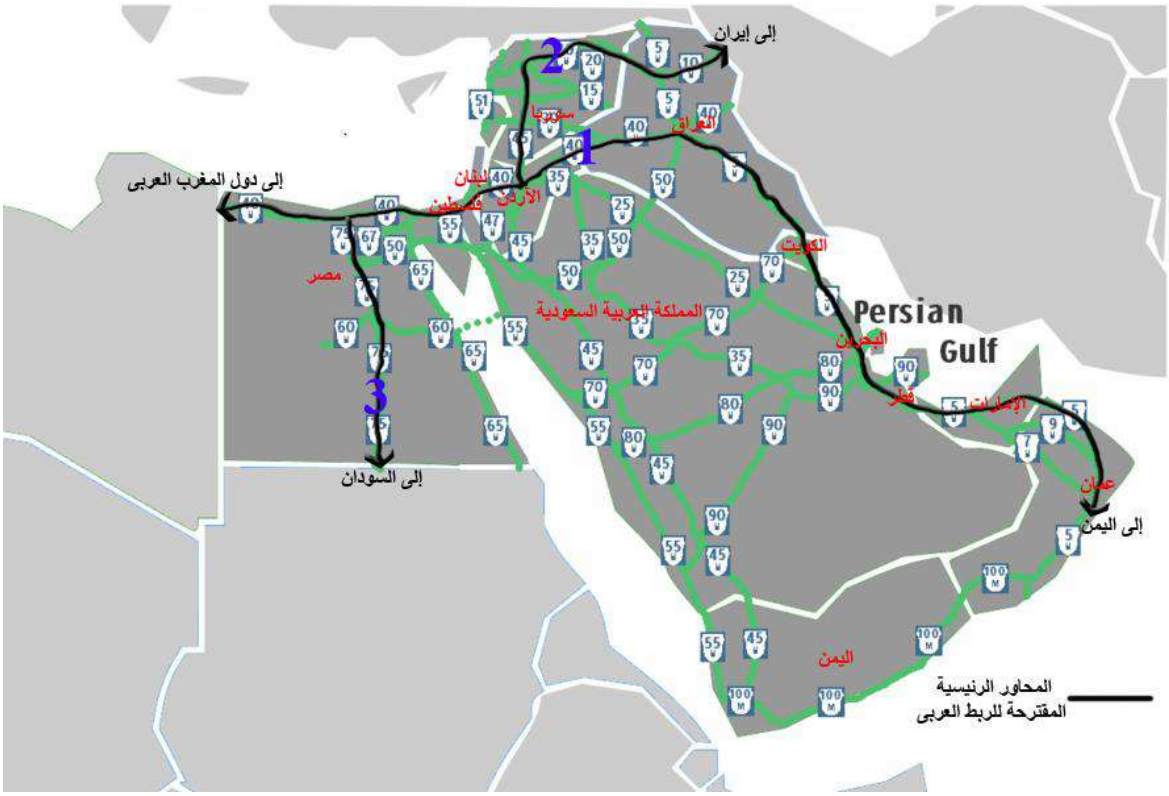

شكل رقم (٩-٢٥) يوضح محاور الربط الرئيسية المقترح تطويرها للربط ما بين الدول العربية [١]

[١] المصدر : الباحث بالإعتماد على شبكة الطرق الدولية العربية

الفصل العاشر

النتائج والتوصيات

١٠-١ النتائج.

١٠-٢ التوصيات

١٠-٢-١ توصيات على مستوى التكامل ما بين مصر والسعودية.

١٠-٢-٢ توصيات على مستوى جامعة الدول العربية.

١٠-٢-٣ توصيات على مستوى الدول العربية.

١٠-١ النتائج :

١- تعانى الدول الآقل نمواً من عدم نجاح الإستراتيجيات والسياسات الإقليمية نتيجة وجود بعض المعوقات ويمكن تلخيصها فى :

- التعارض ما بين الآهداف على المستويات المختلفة.
- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة.
- القصور فى التمويل نتيجة ضعف الموارد المالية المتاحة.
- المركزية الشديدة وعدم تفعيل دور القطاع الخاص.
- عدم وجود تنسيق ما بين الجهات الإدارية المختلفة.

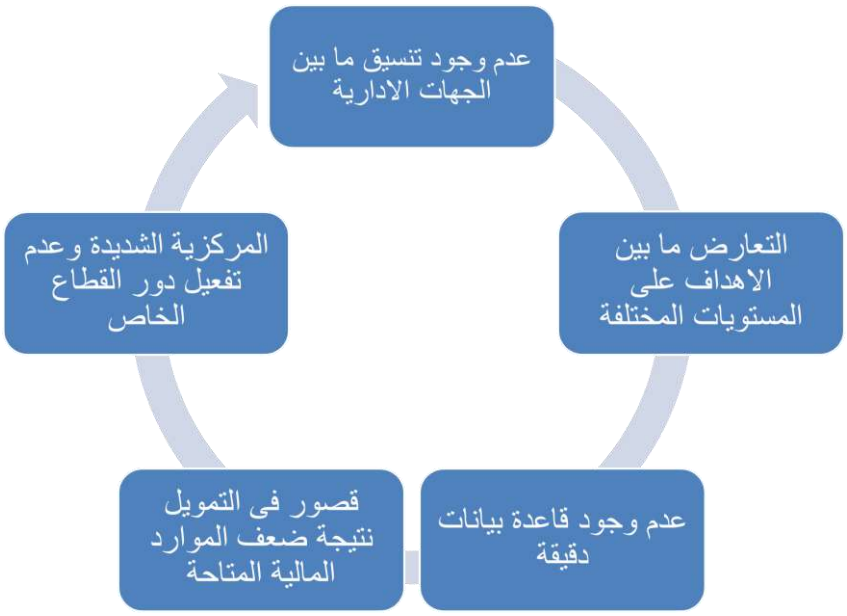

شكل رقم (١٠-١) يوضح معوقات نجاح سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقليمية[١]

٢- تواجه الدول الآقل نمواً العديد من المؤثرات الخارجية والتى تحد من تحقيق التنمية فى هذه الدول ، وأهم هذه المؤثرات هو النظام العالمى الجديد بوسائله المختلفة وهى :

- نظرية التبعية (العالم مقسم إلى مراكز وأطراف – هناك تدرج هرمى ما بين أكبر مركز وأضغر طرف...)
- الإستعمار الجديد (التبادل والإستثمار الغير متكافىء – الإخضاع النسبى والنهب الإقتصادى ...)
- العولمة (المؤسسات المالية الدولية – منظمة التجارة العالمية – الشركات العالمية المتعددة الجنسيات)

٣- هناك العديد من الإنعكاسات والتأثيرات الناتجة عن المستجدات العالمية والنظام العالمى الجديد على الدول الآقل نمواً وهذه الإنعكاسات هى :

- إنعكاسات إقتصادية (تحرر الإقتصاديات والآسواق الوطنية – التقسيم الدولى الجديد للعمل – تعظيم دور التكتلات الإقليمية والعالمية – تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى)
- إنعكاسات إجتماعية (تهميش الدول الآقل نمواً – تزايد الفقر والإقصاء الإجتماعى - زيادة مظاهر العنف والتوتر الإجتماعى – التفاوت فى توزيع العوائد والثروات).
- إنعكاسات عمرانية (التباين فى الآنماط الحضرية – التباين فى ثروات المدن والقدرات التنافسية – ظهور أنماط عمرانية جديدة).

[١] المصدر : الباحث

- إنعكاسات سياسية (تراجع أهمية الحدود السياسية – ظهور التباينات الإقليمية نتيجة لزيادة القدرات التنافسية – السيطرة والتفرد بصنع القرار على المستوى الدولى – الشركات العالمية المتعددة الجنسيات)

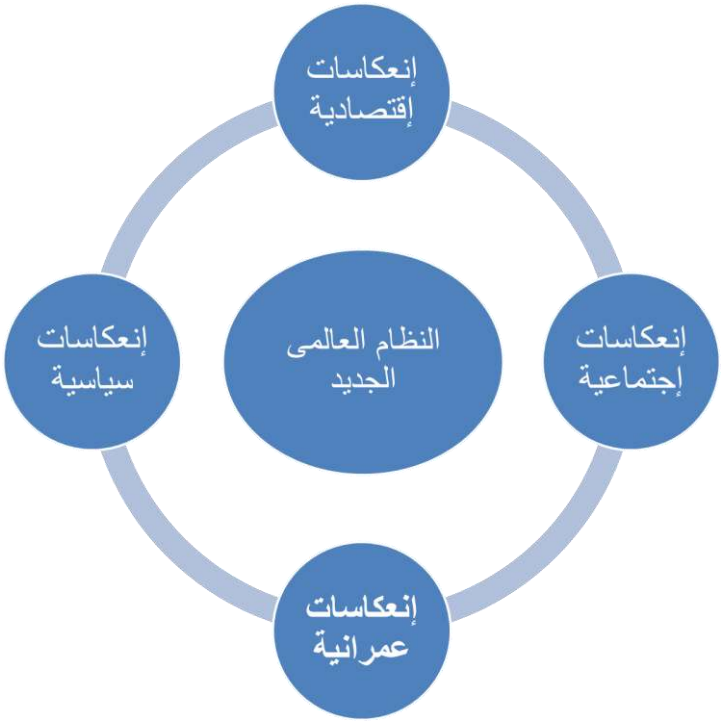

شكل رقم (١٠-٢) يوضح إنعكاسات النظام العالمى الجديد على المجالات المختلفة[١]

٤- يمكن القول أن الأسباب الرئيسية وراء عدم تحقيق الدول الآقل نمواً مستويات التنمية المطلوبة هى :
- وجود العديد من العوائق المالية والإدارية أمام السياسات والإستراتيجيات التنموية المتبعة فى الدول الآقل نمواً .
- المستجدات العالمية (النظام العالمى الجديد ...) التى تهدف للسيطرة الإقتصادية والسياسية من جانب الدول المتقدمة على الدول الأقل نمواً .

٥- لم تعد السياسات التنموية التقليدية تحقق التنمية المرغوبة للدول الآقل نمواً فى ظل المستجدات العالمية الجديدة كالنظام العالمى الجديد بوسائله المختلفة (العولمة – الإستعمار الجديد...)، بل وجب التوجه إلى سياسات تنموية جديدة تستتطيع مواجهة هذه المستجدات العالمية .

٦- أصبحت سياسة التكامل الإقليمى هى أحد السياسات المتبعة فى العالم لمواجهة السوق العالمى ومستجداته ، حيث أنها تؤدى إلى مزيد من التنافس ين الدول مما يؤدى إلى تدعيم إقتصادياتها وتقليل تبعيتها الخارجية.

٧- هناك علاقة ما بين التكامل الأقليمى وزيادة مقومات التنافسية للمدن وذلك لإن التكامل الإقليمى يؤدى إلى تسهيل التدفقات التجارية ما بين الدول الآعضاء وما ينتج عن ذلك من زيادة إنتاجية المدن وجذب الإستثمارات وزيادة فرص العمل ، وتعتبر كل هذه المقومات هى مقومات زيادة تنافسية المدن.

[١] المصدر : الباحث

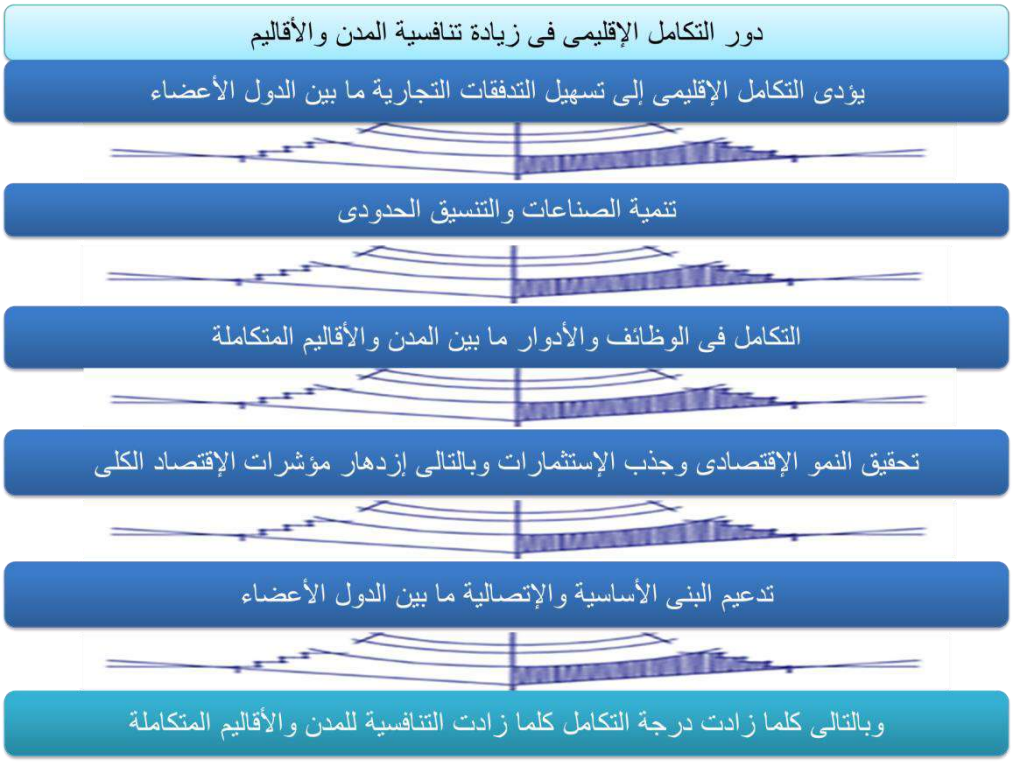

شكل (١٠-٣) يوضح العلاقة ما بين التكامل الإقليمى وزيادة تنافسية المدن[١]

٨- تعتمد منهجية قيام التكامل الإقليمى ما بين المدن على مجموعة من الخطوات الرئيسية وهى :

١- ضرورة توافر الإرادة السياسية والربط المؤسسى ما بين الأطراف المتكاملة.

٢- وجود القواعد الإقتصادية المشتركة والتى يقوم عليها التكامل الإقليمى.

٣- تحديد الأهداف ،إستراتيجيات وسياسات التنمية لمدن التكامل.

٤- تنظيم شبكات الربط العمرانى لمدن التكامل.

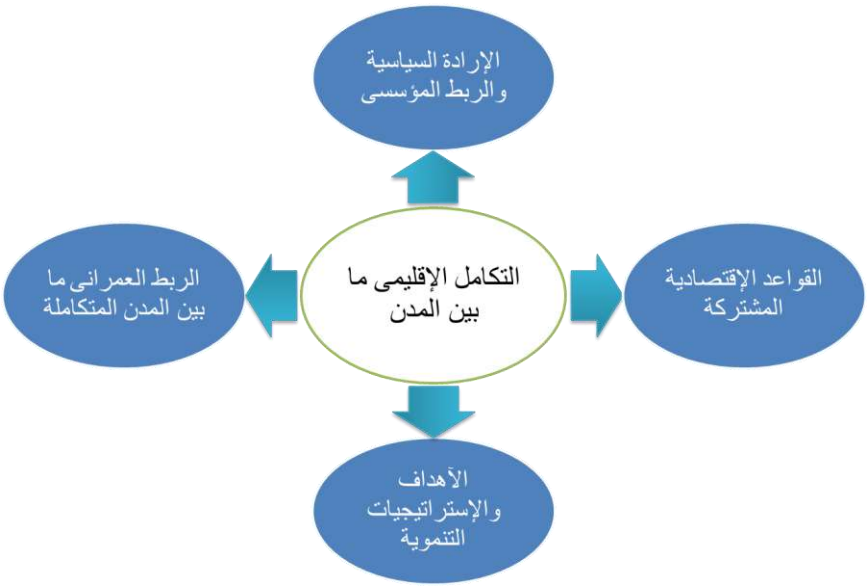

شكل (١٠-٤) يوضح منهجية قيام التكامل الإقليمى ما بين المدن المتكاملة[٢]

[١] المصدر : الباحث

[٢] المصدر : الباحث

٩- إتجهت دول العالم إلى سياسة التكامل الإقليمى لتحقيق أهداف سياسية رئيسية وهى الإهداف التى تتعلق بزيادة الدور التنافسى والتفاوضى للدول بالإضافة إلى أن الدول الأقل نمواً إستخدمت سياسة التكامل الإقليمى فى مواجهة المستجدات العالمية (النظام العالمى الجديد – العولمة ....) والمفروضة من قبل الدول المتقدمة والمهيمنة على العالم وهذا ما حدث فى تكتل الأسيان ، ذلك بالإضافة إلى الإهداف الإقتصادية والتى تتعلق بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول من خلال زيادة حجم التجارة والتعاون بين دول التكتل بالإضافة إلى زيادة حجم الإستثمارات مما ينعكس على مؤشرات الإقتصاد الكلى (الناتج المحلى – الدخل القومى – ميزان المدفوعات – نصيب الفرد من الناتج المحلى ....) وهذا ما ظهر فى كل تجارب التكتلات العالمية التى تم دراستها.

١٠- يمكن القول أن كل التكتلات العالمية قد حققت زيادة فى حجم التجارة البينية فيما بين أعضائها وما نتج عن ذلك من زيادة المبادلات ونمو حركة الصادرات والواردات وبالتالة تحقيق النمو الإقتصادى للدول الأعضاء.

١١- تحتاج عملية التكامل الإقليمى إلى العديد من المجهودات والمبادرات من جانب الدول الراغبة فى التكامل وخاصة فى فترة بداية التكامل نتيجة لعدم توافر الثقة والرغبة فى المحافظة على مبدأ السيادة الوطنية ، وهذا ما ظهر فى كل التجارب تقريباً ، حيث إحتاجت التكتلات إلى وقت كبير للآنتقال من مرحلة تكاملية إلى أخرى.

١٢- يجب أن تبدأ العملية التكاملية من خلال الإعتماد على قطاع معين أو مجموعة من القطاعات ومع الوقت وإزدياد الثقة بين الدول الأعضاء تزداد هذه القطاعات حتى تصل إلى مرحلة التكامل الشامل ، وهذا ما ظهر فى تجربة الإتحاد الأوروبى حيث قطاع الفحم والفولاذ ، وأيضاً تجربة النافتا حيث إعتمدت على مجموعة من القطاعات (الزراعة – السيارات – الطاقة – الخدمات المصرفية – المنسوجات – النقل) ، أما بالنسبة لتكتل الأبيك والأسيان فكانت البداية من خلال منطقة للتجارة الحرة والتعاون الإقتصادى مع الإزالة التدريجية للحواجز والرسوم الجمركية وحرية إنتقال الأفراد ، أما بالنسبة لدول مجلس التعاون فقد بدأ التكتل من خلال الإعتماد على قطاع الزراعة وعدم فرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية ، مع تحديد الحد الأدنى للتعريفة الجمركية للتجارة مع العلالم الخارجى.

١٣- يجب أن تتم العملية التكاملية من خلال هيكل تنظيمى يتكون من مجموعة من المؤسسات والتى ينوط لها تنظيم العملية التكاملية وتحديد السياسات لتحقيق التنمية ، ويجب أن يكون هناك توافق ما بين الدول الأعضاء حول هذا الهيكل وذلك لضمان التعاون وعدم حدوث خلافات ، وهذا ما ظهر فى كل تجارب التكامل العالمية.

١٤- يجب أن يكون هناك تقارب فى تصنيف الدول (الدول المتقدمة – المتوسطة – الأقل نمواً) عند حدوث عملية التكامل ، وذلك لضمان تحقيق الإستفادة والتنمية للدول الأقل نمواً ، حيث أنه نتيجة للتفاوت فى المؤشرات الأقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً لا تستطيع منتجات الدول الأقل نمواً منافسة منتجات الدول المتقدمة وما ينتج عن ذلك من تدهور إقتصاد هذه الدول وهذا ما حدث فى تجربة النافتا بالنسبة للمكسيك والتى لم تستطيع منتجاتها منافسة منتجات الولايات المتحدة وكندا وما نتج عن ذلك من التأثير السلبى على الإقتصاد المكسيكى ، وهذا ما جعل تكتل الأبيك يضع شروط لإزالة الحواجز الجمركية خلال فترات زمنية تختلف على حسب مستوى الدول ، وأيضاً هذا ما جعل تكتل الأسيان ومجلس التعاون الخليجى يتكون من مجموعة من الدول المتقاربة فى المستوى الإقتصادى.

١٥- كلما زادت درجة التكامل ما بين دول التكتل ، كلما زادت قوة التكامل وبالتالى زيادة القوة التفاوضية والتنافسية لدول التكتل ، وذلك بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية لدول التكتل ، وهذا ما ظهر فى حالة الإتحاد الأوروبى حيث إنه أصبح أحد القوى الإقتصادية الهامة والمؤثرة فى إقتصاد العالم حيث إستطاع الإتحاد الآوروبى منافسة الكيان المهيمن على إقتصاد العالم والمتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٦- ضرورة بلورة إستراتيجيات وأهداف التكامل إلى مشروعات مكانية وهذا ما حدث فى تجربة الإتحاد الآوروبى حيث :

- ضرورة بلورة الآهداف والإستراتيجيات إلى مشروعات مكانية على أرض الواقع مثل ما حدث فى تجربة الإتحاد الآوروبى حيث تم بلورة تلك الأهداف من خلال مشروعات وبرامج على مستوى القطاعات، وهذا ما ظهر من خلال مشروعات التكامل الحدودى والمتمثلة فى برنامج إنترج Interreg Programme بمختلف مستوياته.

١٧- يعتبر التكامل والربط العمرانى داخل التكتل من أهم دعائم العملية التكاملية لزيادة درجة التكامل ما بين الدول الأعضاء ، وهذا ما ظهر فى تجربة الإتحاد الأوروبى حيث تتميز أوروبا بشبكة الربط العمرانى القوية ودرجة الإتصالية الكبيرة ما بين الدول الأوروبية .

١٨- يعتبر تكتل الأسيان هو أحد التكتلات الهامة التى تهدف لمواجهة السيطرة التى تفرضها دول المركز على الدول الأطراف والمتمثلة فى النظام العالمى الجديد والعولمة ، حيث إستطاعت دول الأسيان تكوين جبهة لمواجهة الحماية التى تفرضها دول المركز على دول الأطراف ، وهذا ما يفسر أهمية سياسة التكامل الإقليمى فى مواجهة العوامل الخارجية التى تفرضها الدول المتقدمة على الدول الآخرى.

١٠-٢ التوصيات :

١٠-٢-١ توصيات على مستوى التكامل المقترح ما بين مصر والسعودية:

١- يجب زيادة دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستثمار في الدول العربية ، حيث أنه لا يستطيع القطاع العام بمفرده توفير الدعم للتكامل الإقتصادى.
٢- الإهتمام بالبنية المعلوماتية والتى تعد أداه هامة لجذب الإستثمارات نحو المشروعات المشتركة ، ويتطلب ذلك تعزيز دور مراكز المعلومات على المستوى القومى والإقليمى.
٣- يجب العمل من خلال إطار مؤسسى مكون من الجانبين لإدارة العملية التكاملية ، وضمان عدم الإختلاف فى القرارات.
٤- الإهتمام بالربط العمرانى ما بين مصر والسعودية ، حيث أنه من أهم دعائم التكامل الإقليمى.
٥- يجب العلم أنه بنجاح التكامل ما بين مصر والسعودية ، سيفتح الباب أمام حلم التكامل العربى ككل ، لآن ذلك سوف يؤدى إلى سعى جميع دول العربية إلى إتباع سياسة التكامل الإقليمى كنتيجة لدورها فى تحقيق التنمية وتخطى معوقات مراحل التنمية الآولى.

١٠-٢-٢ توصيات على مستوى جامعة الدول العربية :

١- ضرورة قيام جامعة الدول العربية بدورها الريادى ، والعمل على توحيد الصف من خلال السياسات الهادفة للوحدة والتكامل فيما بين الدول العربية ، نظراً لما يشهده العالم من تطورات ومستجدات ، مما يستلزم التكاتف والتكامل ما بين الوطن العربى ككل.

٢- تعتبر جامعة الدول العربية منظمة إقليمية ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية فقط[١] ، ومن هنا يقترح البحث ضرورة إضافة لجنة تختص بالشئون العمرانية والتى يكون من إختصاصها :

- تنفيذ الآهداف والإستراتيجيات الإقتصادية مكانياً لضمان فاعلية هذه الآهداف الإقتصادية.

- دعم مشروعات البنية التحتية الإقليمية مثل مشروعات الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانىء على المستوة الدولى والإقليمى العربى ، والتى من شأنها الربط والتهيئة العمرانية ما بين الوطن العربى مما يسهل الوحدة الإقليمية فيما بعد ..

[١] Wikipedia، جامعة الدول العربية

٣- ضرورة العمل على تفعيل دور المؤسسات فى مصر والسعودية ، وخاصة مؤسسات صنع القرار السياسى ، وما يترتب على ذلك من قرارات إقتصادية وتنموية

- دعم مشروعات الربط العمرانى المقترحة ما بين الدول العربية مثل مشروع الجسر البرى المقترح والذى يربط ما بين مصر والسعودية ، وغيرها من مشروعات الربط العمرانى.

- تشجيع ودعم قيام التكاملات ما بين الدول العربية بإعتبارها أحد الوسائل الهامة لتحقيق الوحدة العربية المرجوة.

٤- يجب التأكيد على التنسيق السياسى والتكامل الإقليمى ما بين مصر والسعودية ، مما يعطى دفعة قوية للتكامل على مستوى العرب ككل .

٥- ضرورة العمل على إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية ، ومن ثم التطور فى درجات التكامل الإقتصادى ما بين العالم العربى.

٦- العمل على تحرير التجارة العربية البينية من كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، مما يسهم فى زيادة التبادل التجارى ما بين الدول العربية

١٠-٢-٣ توصيات على مستوى الدول العربية :

١- يجب العمل على تغليب المصلحة العامة للنظام الإقليمى العربى على المصلحة القطرية ، ودون الإضرار بالمصلحة القطرية لكل دولة .
٢- العمل على تقليص الفجوات والتفاوتات التنموية داخل الدول العربية ، وعلى مستوى القطاعات الإقتصادية وما يترتب عن ذلك من تحديد الأقاليم التنموية العربية المتجانسة ، وما يترتب عن ذلك عمل إستراتيجية تكاملية على مستوى الدول العربية ككل.
٣- التنسيق ما بين السياسات الإقتصادية (السياسات الجمركية والتجارية والنقدية ...) وتنسيق الإستثمار بشكل يؤمن تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة مما يسهل التنسيق ما بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

- إيمان سيد محمد , " تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادى النيل والدلتا فى مصر" , رسالة ماجيستير فى الهندسة المعمارية , كلية الهندسة, جامعة القاهرة.
- إبراهيم نافع "حقائق" ، مقال عدد الأهرام ٢٠٠٠/٩/٢١ ، القاهرة.
- أحمد سيد مصطفى ،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى" ،دار الكتب ،مصر ١٩٩٩
- أحمد محمود صبحى ، صفاء عبد السلام جعفر ، "فى فلسفة الحضارة اليونانية الأسلامية الغربية "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- أسامة المجدوب ،" العولمة الإقليمية" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أكيرا جوتو وبرندان باركر ، الإقتصاديات الصغيرة والمفتوحة فى عالم يزداد ترابطاً (مقال مترجم) المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- أبو الفتوح حسام ، "التجمعات ذات القيمة الحضارية بالمدن العملاقة فى الدول الأقل نمواً ، صياغة وتقييم سياسات التنمية مع ذكر خاص للقاهرة التاريخية "، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة القاهرة ،١٩٩٧ .
- أسامة المحجوب ، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،٢٠٠٠.
- أندرى مورافيسك ،الإتحادية والسلام – منظور ليبرالى بنيوى ، ترجمة عادل زقاغ ، مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية ،٢٠٠٥.
- أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثانية) .
- السلطى مؤنس ، "التعليم الإلكترونى على الإنترنت" ، مجلة العلوم والتقنية ، الرياض ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، العدد ٦٥ ،٢٠٠٣.
- بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الإقتصادية فى ميزان الأزمة العالمية ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،٢٠١١
- بوزيد قدور ،" التكامل الإقتصادى العربى" – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٩ .
- بن دبب شقيق " التكتلات الإقتصادية الإقليمية وأفاق الإندماج المغاربى " رسالة ماجيستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٤ .
- باسكال بيتى و لوك سويت ، العولمة تبحث عن مستقبل (مقال مترجم) ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، عدد ١٦٠ ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٩.
- جان فرنسوا دونيو ، السوق الأوروبية المشتركة ، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويداء ،بيروت ،١٩٧٣.
- خالفى على ، رميدى عبد الوهاب "رابطة دول جنوب شرق أسيا – نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد ٦.
- خالد حنفى على محمود ، تقويم الأداء التكاملى لتجمع دول الساحل والصحراء ، فى التكامل الإقليمى فى أفريقيا رؤى وأفاق ، محمد عاشور – أحمد على سالم ، مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقى ،٢٠٠٥.
- دويتشلاند ، على طريق الإتحاد الأوروبى ، مجلة دوتشلاند ، تصدر عن بنك دوتش لاند ، العدد ، ٨ سبتمبر ١٩٩٦ .
- تامر محمد عبد العزيز ، التكامل الإقليمى الدولى كأداه لدفع عجلة التنمية الشاملة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،٢٠٠٨ .
- جيمس دورتى ، روبرت بالستغراف ،"النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية "– ترجمة وليد عبد الحى ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت ،١٩٨٥.
- جون بيليس ، ستيف سميث ، "عولمة السياسات العالمية "، مركز الخليج للأبحاث ، دبى ، ٢٠٠٤ .
- حسين عمر ، "التكامل الإقتصادى أنشودة العالم المعاصر – النظرية والتطبيق "، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- حسن نافعة ، "الإتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربياً" ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٤.
- سامح عفيفى حاتم ،"قضايا معاصرة فى التجارة الدولية "، القاهرة ،٢٠٠٤ .

- رشيد بوكاسى ، أحمد وبيش ، "مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادى المغاربى : فى التكامل الإقتصادى العربى كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية "، دار الهدى ،٢٠٠٥ .
- رابح خونى ، رقية حسانى ، "إتحاد المغرب العربى بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادى فى : التكامل الإقتصادى العربى كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية" ، دار الهدى ،٢٠٠٥.
- رانيا حسين خفاجة ، "المتغيرات الدولية والإقليمية وأثارها على مساعى التكامل الإقليمى – فى التكامل الإقليمى فى أفريقيا رؤى وأفاق" ، محمد عاشور- أحمد على سالم ، مكتبة مشروع دعم التكامل الأفريقى ، القاهرة .
- زينب حسين عوض الله ،" الإقتصاد الدولى" ، الدار الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨ .
- سامى عفيفى حاتم "الإتجاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- رشام كهينة " وقع وأفاق الربط بين الأسواق المالية العربية فى ظل التكامل الإقتصادى العربى " مذكرة لنيل درجة الماجيستير فى العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ،٢٠٠٩.
- سالى بهاء الدين " دراسة تحليلية لمعايير نجاح سياسة محاور التنمية الإقليمية" - رسالة ماجيستير فى الهندسة المعمارية - كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ٢٠١٤.
- صلاح سالم زرنوقة ، "العولمة والوطن العربى "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ،٢٠٠٢ .
- طارق عبد اللطيف أبو العطا , محاضرات تمهيدى ماجيستير، قسم العمارة،كلية الهندسة، جامعة القاهرة- ٢٠١٢.
- طروب بحرى ، "التكتلات الإقليمية فى ظل النظام الدولى الجديد –دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة "، مذكرة لنيل درجة الماجيستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٣.
- طارق نوير "دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر" المعهد العربى للتخطيط – الكويت .
- عبد المجيد راشد ، مقال بعنوان "تحليل مضمون العولمة " – جريدة التجديد العربى، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢١
- على القزوينى ، "التكامل الإقتصادى الدولى والإقليمى فى ظل العولمة" ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،٢٠٠٤.
- عبد الناصر جندلى ، "التنظير فى العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية" ، دار الخلدونية ، الجزائر ،٢٠٠٧ .
- عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية –حالة دول المغرب العربى ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،٢٠٠٤.
- عمر صقر ، "العولمة والقضايا الإقتصادية المعاصرة" ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ،٢٠٠١ .
- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الإقتصادى العالمى الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣.
- عامر مصباح ،" نظريات تحليل التكامل الدولى" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٨ .
- عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية ، تجربة التكامل والوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .
- عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية فى إطار التكامل الإقتصادى فى ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة ، رسالة ماجيستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،٢٠١٣ .
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد " آفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ .
- عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ،٢٠٠٦ .
- عبد الوهاب رسيدى، "التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادى فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة) ، شهادة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،٢٠٠٧.
- عقبة عبد اللاوي, "الإقليمية الجديدة وأثرها على إقتصاديات الدول النامية – دراسة بعض أثار النافتا على المكسيك وبعض الأثار المحتملة على الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر " ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، تجارة دولية، جامعة ورقلة ،٢٠٠٨.
- عبد المطلب عبد الحميد " النظام الإقتصادى العالمى الجديد ، وأفاقه المستقبلية بعد ١١ سبتمبر" مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣.

- عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد .- السياسة الدولية، عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧.
- عثمان أبو حرب ، "الإقتصاد الدولى "، دار أساسة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .
- فؤاد أبو ستيت," التكتلات الإقتصادية فى عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.
- قدى عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٥ .
- كارل دويتش ، "تحليل العلاقات الدولية" ، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣
- كرسكى ،جوردى ، ثورة تقنية المعلومات فى الدول الأقل نمواً ، ترجمة محمد أشر طويلة ، نشرة الإتحاد الأوروبى فى تقنية المعلومات والإتصالات فى أسيا ،٢٠٠٠.
- كامل بكرى ، الإقتصاد الدولى ، الدار الجامعية ، بيروت ،١٩٨٨ .
- لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة " تشابه المقدمات وإختلاف النتائج " رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، سوريا ،٢٠٠٤.
- ليلى تكلا "فقراء فى عالم شديد الثراء" مقال عدد الأهرام ٢٠٠٠/٤/١١ ، القاهرة
- محمد عمارة،" مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية" ، دار نهضة مصر ، القاهرة، ٢٠٠١
- محمد يوسف الجندى ،" العولمة والأممية "، سلسلة قضايا للحوار ، العدد السادس ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،١٩٩٩ .
- محمد شكرى، "دراسة تحليلية لتأثير تطور تقنيات المعلومات على عمران المدن العملاقة "، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الهندسة ، قسم العمارة ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٢ .
- محمد أبو السعود " دور الإقتصاد المعرفى فى رفع تنافسية وتنمية الأقاليم الحضرية" رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤.
- محمد لبيب شقير ، "الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
- محمد أيمن ضيف " مدن المعرفة فى العالم العربى : دور التخطيط الإقليمى والعمرانى فى توجيه مستقبل الإقتصاد المعلوماتى للدول " ورقة بحثية منشورة لمؤتمر مدن المعرفة ،٢٠٠٧.
- محمد محمود الإمام ، "الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادى والواقع العربى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.
- محمد شفيق عبد الفتاح ،" أثر السوق الأوروبية المشتركة على إقتصاديات جمهورية مصر العربية" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٤.
- محمد الحمصى ، "خطط التنمية العربية وإتجاهتها التكاملية والتنافرية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ،١٩٨٠
- محمد سيد عابد ،" التجارة الدولية" ، مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ،٢٠٠١.
- محمد محمود الإمام ،" تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبى" المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- محمد محمود الإمام ،الجوانب المؤسساتية والإدارية للتكامل الإقتصادى العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ١٩٩٨ .
- محمد رئيف مسعد ،"العلاقات الاقتصادية الدولية فى عالم متغير" ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ،
- مفيد حلمى ، "تحديات العولمة وضرورات التكامل الإقتصادى" ، مجلة النهج ، عدد ١٧ ، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية فى العالم العربى ، دمشق ١٩٩٩ .
- مها محمود فهيم ، العولمة والتفاوتات الإقليمية – دراسة تأثير العولمة على العمران فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ميشلين روسوليه ،" العوالم الثالثة" ، ترجمة موريس جلال ، سلسلة دراسات إقتصادية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،٢٠٠٢.
- منور أوسرير ، المناطق الحرة فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية ، اطروحة دكتوراه علوم إقتصادية الجزائر ٢٠٠٨

- موسى رحمانى ، "التكامل العربى بين خيار التخصص أو الإندماج فى : التكامل الإقتصادى كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية "، دار الهدى ، ٢٠٠٥ .
- موردخاي كريانين ، " الإقتصاد الدولى (مدخل السياسات) ترجمة محمود إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ،٢٠٠٧.
- ناصف يوسف حتى ، "النظرية فى العلاقات الدولية" ، دار الكتاب العربى ، بيروت ،١٩٨٥.
- وائل أحمد علام ،" البرلمان الأوروبى" الأسكندرية ، دار النهضة العربية ،١٩٩٨.
- وائل يوسف ، " تطبيق نظم إدارة المعرفة لتنمية المدينة العربية" ، ورقة بحثية لندوة " تنمية المدن العربية فى ظل الظروف العالمية الراهنة " جامعة الدول العربية ، القاهرة ،٢٠٠٦
- وديع محمد عدنان، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣، السنة الثانية.
- يحيى اليحياوى ،"العولمة أية عولمة؟ "، افريقيا الشرق ، بيروت ، لبنان

التقارير والمواقع :

- المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، منظمة التجارة العالمية ،أفاق ومستقبل ، نفس الناشر ، العدد رقم ٣٩ ، مارس ٢٠٠٥
- تقرير لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المدن فى عصر العولمة ، ٢٠٠١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك .
- تقرير التنمية البشرية للعالم لعام ٢٠٠٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.
- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، العولمة ذات الوجه الإنسانى ، تقرير التنمية البشرية للعالم ، نيويورك ،١٩٩٩
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة – المدن العالمية
- موقع قناة العربية .نت – خبر بعنوان " قوات من درع الجزيرة تدخل البحرين تجاوباً مع طلب المنامة للدعم"بتاريخ١٥مارس.٢٠١١ – (http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141506.html)
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الإتحاد الأوروبى
- تقارير المفوضية الأوروبية – التقرير السابع- موقع الإتحاد الأوروبى.
- مجلة ساسة بوست ، مقال بعنوان "صنع فى أسيا : العلامات التجارية الكبرى تغزو القارة الصفراء " ، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٤ ، (http://www.sasapost.com/brands-factories-asia)
- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – النظام الأساسى- (https://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1)
- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – الهيكل التنظيمى–
- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى – تكامل الأسواق المالية.
- تقرير ملامح الأداء الإقتصادى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٣ ، المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى (http://gccstat.org/ar/elibrary/publications/gccstat/item/features-economic-performance-in-gcc-in-2014)
- صحيفة اليوم الإلكترونية العدد ١١٠٥٦ بتاريخ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ (http://www.alyaum.com/article/1112486)
- التقرير السنوى لهيئة الربط الكهربائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠١٤
- صحيفة الرياض النسخة الإلكترونية العدد ١٦٩٥٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤ (http://www.alriyadh.com/996571)
- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية – سكة حديد دول مجلس التعاون – (https://www.gcc-sg.org/indexbed4.html?action=Sec-Show&ID=676)
- جريدة اليوم ، النسخة الإلكترونية ، العدد ١٥٠٩٦ بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ (http://www.alyaum.com/article/4020150)
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة – جسر الملك فهد
- موقع أخبار العربية – الموقع الإلكترونى – بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٤ – أخر تطورات جسر الملك حمد

- مؤشرات التنمية لدول مجلس التعاون , العدد الخاص بمناسبة الدورة ٣٦ لإنعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ديسمبر ٢٠١٥, المركز الأحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)

قائمة المراجع الإنجليزية

- Wikipedia, dependency theory https://en.wikipedia.org/wiki/Dependency_theory
- Frederick Buell, "National Culture and New Global System" (Baltimore :John Hopkins University Press
- Friedman ,j. "world city futures : The Role of Urban and Regional Policies in the Asia-Pacific Region"
- - Celine Sachs-Jeantet , " Managing Social Transformation in cities ,A Challenge to social sciences ",1999.
- J.V. Beaverstock, R.G Smith and P.J. Taylor , " world city network : A New Etageography",2000
- Hall,P. "The Future of Cities in Western Europe " 1995 European Review 3.
- Killerman ,A. " Global becomes Local ,becomes global" ,1999
- Harvey,D. " Urban Places in the Global Village"1988.
- The Work Foundation, "Ideopolis : Knowledge City Regions" , London,2009.
- OECD , "Cities and Regions in the new learning Economy " , paris ,2001.
- Wikipedia – Regional Integration – (https://en.wikipedia.org/wiki/Regional_integration)
- Reginald j Harrison , "Europe in question : Theories of Regional International Integration ", London: George Allen and Unwinltd , 1974
- John Bayis , Steve Smith , "The Globalization Of World Politics" , 3rd edition , Oxford University Press ,2001.
- Debonneuil michele et Fontagné lionel,"Compétitivité",conseil d'analyse économique, Paris,2003
- Krugman P., "Development, Geography and Economic Theory", Cambridge ,MA:MIT Press,1995
- Martin P. and Ottaviano G., "Growing Locations :Industry Location in a model of endogenous growth" , European economic review,43 ,1999.
- Porter M., "The competitive advantage of the inner city ",Harvard business review,1998
- Stewart M., "Competition and competitiveness in urban policy ". public money and management,1996.
- Beg, lain, "cities and competitiveness ,south bank university" , London ,urban studies 5-6 ,1999.
- Porter M. "The competitive advantage of the inner city" , Harvard business review,1995 .
- Cheshire p. "cities in Competition" , urban studies,1999
- Lever w.f. and Turok I. "competitive cities :introduction to the review ",urban studies,1999.
- Krugman p. "pop internationalism", Cambridge , MA :MIT press,1997
- Giffinger ,Rudolf, translated lecture "city competitiveness and marketing " , institute for urban and regional science ,Vienna,2003

- Beavestock J.V, Bostock R.A, Doel M.A and Taylor P.J . "Co-efficiency in world city network formation". GAWC research bulletin 20, 1999.
- Castells M. ,"Rise of the Network Society", Oxford :Blackwell,1996
- Rondinelli D., Johnson J. and Kasarda J. "The Changing Forces of Urban Economic Development :Globalization and City Competitiveness in the 21st Century" ,Cityscape 3 ,1998 .
- Marshall k. "New Directions for United States Competitiveness :Strategic Market Planning for Community and Regional Development ", Delta Business Review , Jackson State University,2000 .
- Kuklinski A. "Regional policy and the Information Society ,The competitiveness of Regions in polish and European Perspective ",Poznan ,Poland ,polish Academy of Sciences,1999
- Storper M. "The Regional World: Territorial Development in a Global Economy" .New York: Guildford , Chapter 3,1997
- Fujita M., Krugman P. and Venables A. "The Spatial Economy",Cambridge, MA:MIT Press,1999
- Linnamaa R., Cited in Sotarauta ,M." The Quality of Urban Development Policy Process as a competitive Advantage, The competitiveness of Regions in the polish and European perspective", Poznan, Poland. Polish Academy of Sciences,1999.
- Malecki E.J. "Hard and Soft networks for Urban Competitiveness" ,Urban studies,39,5/6 ,2002.
- ODPM, office of the deputy prime minister : "cities ,regions and competitiveness", second report from the working group of government departments ,the core cities ,the regional development agencies ,London :ODPM free literature,2003
- Martin , Ronald L . : "A Study On the Factors of Regional Competitiveness" , A draft final report for The European Commission Directorate – General Regional Policy , Preparatory Studies for third cohesion report (2004) , University of Cambridge , Cambridge,2004
- Giffinger , Rudolf : translated lecture " cities positioning – conditions and point view", Vienna,2004
- Henderson V. ,Shalazi Z. and Venables A. ,"Geography and Development. Journal of Economic Geography",1,2001.
- Maskell P. ,Malmberg A. "Competitiveness ,Localized Learning and Regional Development .Routledge" ,New York ,1998,Chapters 1,2 and 3
- Klasik A. "Analysis of Competitiveness and the Competition Strategies of Cities ,The competitiveness of Regions in the polish and European Perspective", Poznan ,Poland Polish Academy of Sciences,1999
- Adair A., Berry J.,McGreal S.,Dedis B. and Hirst S." Evaluation of Investor Behaviour in Urban Regeneration" ,Urban Studies,36 , 1999.
- Begg I. " Inevitability: the key to competitive regions and cities?" Regional Studies .36, 2002.
- Thirlwall A.P." Growth and development" Macmillan Press,London.6th Ed.,1999

- Moomaw R. and Shatter A. "Urbanization and economic Development: A bias towards Large Cities?" , Journal Of Urban Economics,40 ,1996 .
- Coomes P. " An Economic Indicator System for Metropolitan Areas ",Regional Economic Indicators Workshop,Braga,Portugal,1998
- Rosales M. "Cultural Perspectives and Development : The Brazilian Case", El Colegio de México,1997
- Bourne L. and Simmons J.W. "systems of cities ", new York : oxford university press,1978
- Bailey N., Turok I. and Docherty I. "Edinburgh and Glasgow :Contrasts in Competitiveness and Cohesion", University of Glasgow ,Department of Urban Studies ,Glasgow ,UK,1999
- ESDP (European spatial development perspective) , published by European commission , may 2009
- European Crop Protection (http://www.ecpa.eu/ policy-cap)
- The common agriculture policy after 2013 ,public debate report, European Commission and Rural Development
- "The launch of the debate". Europa (web portal). 12 April 2010. Retrieved 23 April 2011.
- *"Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: The CAP towards 2020: Meeting the food, natural resources and territorial challenges of the future". European Commission. 18 November 2010. Retrieved 6 November2014.*
- "EUROPA – Press Releases – The European Commission proposes a new partnership between Europe and the farmers". Europa (web portal). 12 October 2011. Retrieved 28 March 2012.
- "Commission Communication on the CAP towards 2020 – Agriculture and rural development". European Commission. 18 November 2010. Retrieved 28 March 2012.
- Wikipedia ,common fishers policy , (https://en.wikipedia.org/wiki/Common_Fisheries_Policy)
- EU financial report 2004 , European commission , annual reports
- BBC News: Euro MPs back large-scale fishing reform to save stocks , 6 February 2013, (http://www.bbc.com/news/world-europe-21352617)
- TEFU (Treaty on the Functioning of the European Union 2007),TEC (Treaty on European Union 2007)
- Europedia , (http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/7/23/01/?all=1).
- Europedia, (http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/6/19/01/?all=1)
- EUR-Lex (Access to European Union law), (http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=URISERV:xy0024)
- Braun, Jan Frederik (24 February 2012). "EU Energy Policy under the Treaty of Lisbon Rules: Between a new policy and business as usual". Politics and Institutions, EPIN Working Papers. Retrieved 21 August 2012
- AP (10 January 2007). "Low-carbon economy' proposed for Europe". MSNBC
- "ESA-AnnualReport2009-100908.indd" (PDF). Retrieved 23 April 2011
- European Commission - PRESS RELEASES - Press release - Energy Union Factsheet".

- Limiting climate change could have huge economic benefits, study finds Stopping global warming at two degrees would create nearly half a million jobs in Europe and save over a million lives in China, analysis of emissions pledges says, Guardian 31.3.2015
- External energy relations – from principles to action. Communication from the Commission to the European Council COM(2006) 590 final
- "Energy Union and Climate" European Commission
- Will EU states play ball on Energy Union?". EurActiv - EU News & policy debates, across languages.
- "European Council Conclusions on the Energy Union (19 March 2015)".
- European Parliament site (http://www.europarl.europa.eu/atyourservice/en/displayFtu.html?ftuId=FTU_5.9.1.html)
- Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) 2007 , Article 173
- Knill, C. and Liefferink, D. (2012) The Establishment of EU Environmental Policy. In: Jordan, A.J. and C. Adelle (ed.) (2012) Environmental Policy in the European Union: Contexts, Actors and Policy Dynamics (3e). Earthscan: London and Sterling, VA.
- Hildebrand, P.M. (1993) The European Community's environmental policy, 1957 to '1992', in D. Judge (ed) A Green Dimension for the European Community, Frank Cass, London, pp13-44
- Johnson, S.P. and Corcelle, G. (1989) The Environmental Policy of the European Communities, Graham & Trotman, London.
- Europedia , (http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/5/16/01/?all=1)
- Wikipedia,(https://en.wikipedia.org/wiki/Regional_policy_of_the_European_Union)
- Is my region covered?, European Commission Regional Policy. Accessed 11 June 2011
- Eurostat , (http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Regional_eligibility_for_structural_funds,_by_NUTS_level_2_region,_2014%E2%80%9320_(%C2%B9)_(%25_of_EU-27_average)_RYB15.png)
- Global Affairs Canada , (http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/ressources/fcm/complete-guide-complet.aspx?lang=eng)
- www.Unctad.org
- William Maloney, Luis Serven , Leçons tirées de l' ALENA (http://www.worldbank.org/laceconomist . consulté le 13/03/2009)
- APEC Map (www.APEC.org)
- "APEC in Charts 2015 report " Asia-Pacific Economic Cooperation web site (http://publications.apec.org/publication-detail.php?pub_id=1675)

- Garlick, Steve, Peter Kresl and Peter Vaessen (2006)"The Øresund Science Region: A cross-border partnership between Denmark and Sweden.". Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), June 2006, Chapter 2.2. Socio-economic environment, p. 14.
- Antonio Virgili, L´Øresund: regione transfrontaliera della nuova Europa, Università di Firenze, 1996, http://uk.oresundsbron.com/page/34
- Eurostat Manuals and guidelines pdf. , Regions in the European Union , Nomenclature of territorial units for statistics , NUTS 2013/EU-28
- Chrisian Fertner ,"A report on Cross border cooperation in the regions of Copenhagen – Malmo and Vienna – Bratislava" , Faculty of urban and architecture, Vienna University of Technology ,2006
- European Land Use Patterns, The Øresund Region Case Study Report, Part C Scientific report, Version 30/November/2012
- " Evaluation of Future Opportunities in Medicon Valley", A report prepared by BCG (Boston Consulting Group) on behalf of Medicon Valley Alliance, November 2012, Web of science , Scopus
- ESPON ,INTERCO indicators of territorial Cohesion ,Scientific platform and tools project ,2013 final report
- Capcity and use of Capacity of rail way infrastructure in the upper rhine valley, Conference of the Upper Rhine , (http://www.trion- climate.net/text/229/en/upper-rhine-conference.html)
- Wikipedia , Bio valley Europe ,(https://en.wikipedia.org/wiki/BioValley_(Europe)
- Alsace Bio Valley Cluster , The gateway to bio business development in Europe,(www.alsace-biovalley.com), Report on Nov,2009 p.3
- IMT –Gt – Implementation Blueprint 2012-2013 – Asian Development Bank (ADB) website (http://www.adb.org/countries/subregional-programs/imt-gt
- Scoping Study for the Special Border Economic Zone in IMT-GT – Asian Development Bank (ADB) website (http://www.adb.org/countries/subregional-programs/imt-gt)
- www.ecerdc.com- ECERDC Master Plan
- http://www.hdcglobal.com/ (Halal Industry Development Coporation)
- Africa Regional Integration Index – Report 2016 – United Nations – Economic Commission for Africa-p.11
- ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration – "Developing Indicators for Regional Economic Integration and Cooperation "– Asian Development Bank.
- APEC Indicators, (http://statistics.apec.org/index.php/key_indicator/indicator_list).
- European Union Indicatoes ,(http://ec.europa.eu/eurostat)
- World bank open data , (http://data.worldbank.org/)
- United Nations Data , (http://data.un.org/).
- ASEAN data , (http://aseanstats.asean.org/).

Through this section , it will be known the regional integration and its role in achieving the development for the least developed countries which proves its importance as an incentive for the development process in countries generally and the least developed countries specifically which are suffering from so many problems that affect accordingly on skipping the first stages of development and achieving economic prosperity.

section Two:

Unit Two includes studying (Analyzing global and regional blocs' experiments) through Three chapters.

Chapter five includes (Analyzing European Union integration experience) as one of the most important integration experience ever as a result of its great success. In addition to knowing the basics held by this bloc and its success extent at a global level.

Chapter six includes (Analyzing some global integration experiences between countries) "NAFTA – ASEAN – APEC – The Gulf Cooperation Council and also Analyzing the integration experiment between citiesin which a study of integration at cities level and their regions is held (Oresund region).

Chapter seven includes (The results and recommendations related to the outputs of analyzing global experiences) which is considered as the final product as a conclusion of these results and recommendation of each different experience can be excluded.

Through this unit, it will be known the basics of how each of these blocs whether at countries level or cities level is held, the success extent of each bloc, evaluating it through different indicators, in addition to comparing all those blocs to know the advantages of joining a bloc as well as the strength of the countries and increasing its bargaining power after joining those blocs.

section Three:

Unit Three includes studying (Measuring regional integration role in motivating development process for countries and applaying regional integration policy in arab world) through three chapters.

Chapter eight includes studying (Evaluating the beneficial extent of countries after joining the blocs) through measuring the regional integration indicators for each country in the blocs before and after joining the bloc and therefore know the size of countries benefit from regional integration.

Then chapter nine came to be best end for the study by applying the regional integration policy on the arab world by suggest an urban strategty for regional integration between Egypt and Saudi Arabia.

Through this unit, the beneficial extent of countries from joining blocs will be analyzed, in addition to the development rates before and after joining the blocK and how to apply regional integration on the arab world level

And at the final chapter (ten) is the summery of the research as it includes results and recommendations for the whole study.

- **The Study Components:**

  The study consists of three main Sections to achieve the objectives of the study, and they are:

  section One:

  Unit one includes the study of "the causes of delayed development in the least developed countries" which is presented through four chapters. Chapter one includes (Developmental strategies and policies in the less developed countries and the successive extent of these policies) which helps to know the policies and strategies that were applied by the less developed countries. Chapter two includes (The effective of global developments on the development of the less developed countries) to continue what was mentioned on chapter one as there are bunch of factors effecting the development of the least developed countries and these factors are divided into internal factors (Developments' policies and strategies of countries) and external factors stemming from the global systems (The new world system – Globalization) which has become one of the most important development selectors in the less developed countries as a result of subordination and neo-colonialism be developed countries. Chapter three includes (Global developments and globalization effects on different fields in less developed countries) which clarifies the size of the global developments' effects on the least developed countries and their effects on different developmental fields (Political field – social field – economic field – urbanization field) to figure out the impact of these developments.

  Through this chapters, it's understood that an urgent search is needed to get new and untraditional developmental policies which have been proved to be successful in many experiments to solve the problem of the delayed development in the least developed countries, besides achieving desired development rates. Then to pick up one of these development policies (regional integration policy) to study it theoretically and practically, in addition to know its ability to achieve development in the least developed countries.

  So Chapter four includes (The general framework of regional integration) in which the study of the theoretical part of regional integration policy to know the main terms of the regional integration, integration goals, integration degrees, integration levels, and integration theories. Then, knowing the functional method of the integration process. And also (The regional integration role in increasing the regional competitiveness) which clarifies the importance of the regional integration in increasing the competitiveness on different regional levels. As a result, increasing the growth rates, flourishing economic indicators, increasing the growth domestic product and national income as well as achieving a boom in development rates and economic prosperity.

- **Thesis Summary**

- The thesis studies the causes of delayed development in the least developed countries and its incapability of achieving the desired development rates, economic prosperity, and catching up with the developed countries. These causes are being studied through evaluating the developmental policies and strategies that were followed by the less developed countries and knowing whether these policies are successful or not. Besides knowing why those policies couldn't achieve the desired development rates and their suitability regarding the current successive global developments.
- Then, studying the global developments (The New World System – Globalization) which affect the development of the least developed countries and so knowing the effects and reflections of these developments on the different developmental sectors in the least developed countries.
- Through this, a search will be held for the new development tools and policies which achieved quick development rates in so many countries and on different regional levels. Accordingly, choosing one of these policies (regional integration policy) to study it, to know how to apply it, and its extent of success in different countries.
- Then, understanding the regional integration policy through studying the theoretical part of the regional integration besides knowing the definitions, goals, integrative degrees, and the functional method of the regional integration policy. Accordingly, knowing the regional integration role in increasing the competitiveness as it is considered one of the most important development indicators in the current time and that on different regional levels.
- Through studying the global applied experiments (European Union – NAFTA – ASEAN – APEC – the Gulf Cooperation Council) and the regional ones (Oresund Region), knowing the regional integration role can be done on the economic blocs levels and how it contributes in achieving quick development rates for the region. Consequently, achieving the economic growth, increasing the bargaining power of this region, in addition to knowing how to apply the regional integration policy and what the common policies for the bloc's countries are. Besides the institutional administrative hierarchy of different blocs which reflects the orientations and the objectives of each bloc and what degree of integration reached by each bloc.
- Then, addressing the knowledge of the regional integration role in achieving the development and growth for each bloc's country through determining the regional integration indicators for measuring the beneficial extent to each country joining different blocs.

  Eventually, reaching the results and the recommendations needed to activate the regional integration policy on different levels as it is considered one of the most important policies which has proved its success in many global experiments. Besides it's being capable of facing all the global developments which are considered as one of the most important indicators of the development for the least developed countries and skipping the first stages of development phases to achieve the Take-Off stage consequently.
- Then achieving the main objective of the research by suggesting an urban strategy for regional integration on the arab world between Egypt and Saudi Arabia.

- **Research Importance**

The importance of the research is in the studying of the regional integration role in motivating the developmental process in the less developed countries to skip the first stages of the development in which they face so many challenges and difficulties, especially within the successive and continuous global developments (New World System – Globalization - …) that limit achievement development in these countries. Regional integration is considered as one of the most important policies that can achieve economic development and the consequent overall development at the sector level as a whole. Urban integration is considered as one of the important incentive factors that can help to achieve the regional integration as it contributes in urban-linking all the member countries in the integration process and that through the urban policies and strategies with determining the roles of the cities and societies within the integrative region; the thing that is reflected in the cities competitiveness and the economic growth rate to reach the whole regional development consequently.

- **Research Objectives**

The research aims to use the integration methodology on the different regional levels (specially on the arab world level) and that's to make quick radical change towards high developmental rates in a short period of time besides achieving economic progress which is reflected on the national economy.

The research also aims to:

- Know the reasons behind development tardiness in the less developed countries as well as to evaluate the developmental policies and strategies in these countries.
- Know the effects of the new world system and the global developments on different fields.
- Highlighting aspects of integration, and the gradual integration phases depending on the horizontal direction (geographical expansion) in parallel with the vertical direction which means transition from the Customs Union phase through the Common Market phase till accessing the Monetary and Economic Union.
- Put the theoretical framework of globalization under the spot to create opportunities for economic growth through increasing production and expanding trade opportunities at regional and global level besides the consequent flows of investment.
- Analyze and evaluate complementary experiments at the global and regional level, develop the economic and growth indicators to those complementary countries, in addition to know the stages, constraints, and the institutional building of Member Countries in those blocs.
- Measure the extent to which countries benefit from joining the regional blocs through evaluating the regional integration before and after joining the bloc.
- Making an urban strategy for regional integration on the Arab World Level.

ABSTRACT

- **Research Problem:**

So many economic, political, and social radical changes appeared with the ideological economical revolutionary wave which is reflected on the different levels of urbanization whether regionally or locally. The less developed societies are still facing difficulties to adapt with these changes because of the great challenges which have been there so long ago.

The gap between poor and rich societies keeps enlarging within these challenges and evolution. There are some societies that can quickly adapt to the happening changes. On the contrary; accumulated problems can prevent some other societies from this kind of adaptation, the thing that leads to high rate of continuous migration of people with bright minds and cadres to societies that work with the same pace of the quick developments that are happening around.

Despite of lacking of equal opportunities between the richest and the poorest on the state level or at the level of regions or areas, but access to the global market and compete on a global level has become open to any territory. "Regional integration between the countries, cities and regions" is considered as one of the most important policies that appeared on the regional and international arena, as they have a positive and rapid impact on growth and different rates of development which has also achieved great successes for many countries of the world, whether they are developed or less developed countries. One of the most prominent examples of the success of the regional integration policy is the European Union experience and the great success which it has achieved on a global level as it became one of the dominant economic powers in the world. As a result of the European Union successful experience, regional integration policy began to expand and spread so as the United States with all the control on the global economy, it has resorted to engage in blocs to reinforce its economic position among the nations of the world and to face the blocs' movement of the countries around the world. The world's leading blocs are: NAFTA, APEC, ASEAN, as well as some Arab complementary experiments such as the Gulf cooperation Council, and the Arab Maghreb experience.

The problem addressed by the research became crystal clear which is represented in **"One of the main obstacles to the comprehensive development of less developed urban societies generally, and of major urban regions specifically is not skipping the first stages of development in spite of the adaptation of different policies for these societies over the years"** didn't prove its success as expected. Examples of these policies are: growth poles policy, marginal regions policy,…and other various development policies.

Engineer: Mourad Medhat Hassan Elzeiny
Date of Birth : 12 / 2 / 1990
Nationality : Egyption
E-mail : mourad_elzeiny@ymail.com
Phone. : 01150201005/01140435674
Address : 185 dair el nahia S.t , dokki , Giza

Registration Date : 1/ 10 / 2012
Awarding Date : / / 2017
Degree : Master of science
Department : Architectural Engineering

Supervisors : Prof. Dr. Tarek Abdel-Latif Abou El Ata

Examiners : Prof. Dr. Tarek Abdel-Latif Abou El Ata
Prof. Dr. Sawsan Yacoub Bakr
Prof. Dr. Moustafa Abdel –Hafiz
(Prof. of Architecture and Urban Planning- faculty of engineering- Suez channal university)

Title of Thesis : **Regional Integration as a Catalyst for Development "Case of International Blocs"**

Key Words:
(Regional Integration – Economic Development – Comprehensive Development – Regional and International Integration Cases – Arabic Integration Strategy)

Summary :

The thesis studies the causes of delayed development in the least developed countries and its incapability of achieving the desired development rates, economic prosperity, and catching up with the developed countries , Through this, a search will be held for the new development tools and policies which achieved quick development rates in so many countries and on different regional levels. Accordingly, choosing one of these policies (regional integration policy) to study it, to know how to apply it, and its extent of success in different countries, Then achieving the main objective of the research by suggesting an urban strategy for regional integration on the arab world between Egypt and Saudi Arabia

Regional Integration as a Catalyst for Development

"Case of International Blocs"

By/

Mourad Medhat Hassan Elzeiny

A Thesis Submitted to Faculty of Engineering, Cairo University
In Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Science In
Architectural Engineering

Approved by the Examining committee:

Prof.Dr/ Tarek Abdel-Latif Thesis Main Advisor

Prof.Dr/ Sawsan Yacoub Bakr Internal Examiner

Prof.Dr/ Moustafa Abdel -Hafiz External Examiner
(Prof. of Architecture and Urban Planning- faculty of engineering- Suez channel university)

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
2017

Regional Integration as a Catalyst for Development

"Case of International Blocs"

By/

Mourad Medhat Hassan Elzeiny

A Thesis Submitted to Faculty of Engineering, Cairo University
In Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Science In
Architectural Engineering
Under the supervision of

Prof. Dr/Tarek Abdel-Latif Abou El Ata
Professor of Architecture and Urban and Regional Planning
Department of Architecture
Faculty of Engineering - Cairo University

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
2017

Cairo University

Faculty of Engineering

Regional Integration as a Catalyst for Development

"Case of International Blocs"

By/

Mourad Medhat Hassan Elzeiny

A Thesis Submitted to Faculty of Engineering, Cairo University

In Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of

Master of Science In

Architectural Engineering

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
2017